
الانتخابات والزبائنية السياسية في مصر تجديد الوسطاء وعودة الناخب

د. سارة بن نفيسة
د. علاء الدين عرفات

تقديم:

السيد ياسين
نبيل عبد الفتاح

الكتاب: الانتخابات والزبائنية السياسية في مصر.
تجديد الوسطاء وعودة الناخب
سلسلة: قضايا الاصلاح
الناشر: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان
٩ ش رستم، جاردن سيتي، القاهرة
ت: ٧٩٥١١١٢ (+٢٠٢) فاكس: ٧٩٢١٩١٣ (+٢٠٢)
العنوان البريدي: ص.ب: ١١٧ مجلس الشعب، القاهرة
البريد الالكتروني: info@cihrs.org
الموقع الالكتروني : www.cihrs.org
المراجعة اللغوية: سيد ضيف الله
غلاف واخراج: أمين حسين

رقم الإيداع:
التقييم الدولي:

نشر هذا الكتاب بمساعدة من المفوضية
الأوروبية والآراء الواردة فيه لا تعبر بالضرورة عن
الرأي الرسمي للمفوضية أو رأي مركز القاهرة



فهرس

٧	تقديم: بقلم السيد ياسين
١١	تقديم: بقلم نبيل عبد الفتاح
٢١	مقدمة: آلية التصويت في مصر اليوم.. اللعبة والرهانات
٣٧	الباب الأول: انتخابات ٢٠٠٠ التشريعية: بداية التوجه إلى انتخابات ديمقراطية أم نهاية
٤٣	السياسي؟
٦٣	الفصل الأول: أهم دلالات انتخابات ٢٠٠٠
	الفصل الثاني: الزبائنية الانتخابية في مصر ووظائف النائب
٨٥	الباب الثاني: تاريخ التصويت في مصر: ممارسة انتخابية عشوائية ومعايير مهملة
٩٣	الفصل الأول: الحقبة الليبرالية: التصويت بالأغلبية الساحقة لوكيل الأمة وإعادة النظر فيه
٩٣	عدم احترام الإرادة الشعبية
٩٦	التصويت بأغلبية ساحقة لوكيل الأمة
٩٩	القواعد الانتخابية للنخب
١٠٨	الممارسة الانتخابية للنخب: الهيمنة الاجتماعية والانحرافات الإدارية
١١٤	المعايير والممارسات الانتخابية الشعبية
١٢١	الفصل الثاني: الحقبة الناصرية: احتكار الدولة للسياسة ومحلية دور النائب
١٢٢	المعايير الانتخابية الناصرية: التصويت غير السياسي والشأن العام للجميع
١٣١	صورة النائب: شخصية عامة محلية في خدمة الجميع
١٣٤	الممارسة الانتخابية والهيمنة الإدارية
١٣٩	الفصل الثالث: الانتخابات ابتداء من عهد السادات: العودة المقيدة للبعد السياسي وجدلية الحوار حول المعيار الانتخابي
١٥١	الباب الثالث: الزبائنية في الانتخابات المصرية بين هيئة ناخبة أسيرة وتوسيع السوق الانتخابي
١٦٦	الفصل الأول: الفاعلون في عملية التصويت: المرشحوون و"الناخبون الكبار غير الرسميين"
١٦٨	القسم الأول: الإحجام عن التصويت والتعبئة الانتخابية الانتقائية
١٨٨	القسم الثاني: الناخبون الكبار غير الرسميين، السياسة والهيمنة على الشبكات
٢٢٣	الفصل الثاني: "التصويت البديل": التزييف من الجهات العليا والتزييف من القاعدة
٢٢٥	القسم الأول: المفردات والرؤى الخاصة بالتزوير
٢٢٩	القسم الثاني: القائمون بالتزوير من الأسفل
٢٤٠	القسم الثالث: خصخصة المجال العام، قوة القاعدة وفقدان السيطرة عليها
٢٤٣	القسم الرابع: الرقابة القضائية: الناخب وانفتاح السوق الانتخابي
٢٦١	الخلاصة
٢٧٩	ملاحق



مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان هو هيئة علمية وبحثية وفكرية تستهدف تعزيز حقوق الإنسان في العالم العربي، ويلتزم المركز في ذلك بكافة المواثيق والعهود والإعلانات العالمية لحقوق الإنسان. يسعى المركز لتحقيق هذا الهدف عن طريق الأنشطة والأعمال البحثية والعلمية والفكرية، بما في ذلك البحوث التجريبية والأنشطة التعليمية.

يتبنى المركز لهذا الغرض برامج علمية وتعليمية، تشمل القيام بالبحوث النظرية والتطبيقية، وعقد المؤتمرات والندوات والمناظرات والحلقات الدراسية. ويقدم خدماته للدارسين في مجال حقوق الإنسان .

لا ينجس المركز في أنشطة سياسية ولا ينضم لأية هيئة سياسية عربية أو دولية تؤثر على نزاهة أنشطته، ويتعاون مع الجميع من هذا المنطلق.

المستشار الأكاديمي
محمد السيد سعيد

منسق البرامج
معتز الفجيري

مدير المركز
بهي الدين حسن

شكر

يود الباحثان شكر مؤسسة فورد، والسيدة / بسمة قضماني درويش على دعمهم وتشجيعهم للدراسة، والأستاذ / نبيل عبد الفتاح على مراجعاته للكتاب، ود. شريف يونس على الملاحظات التي أبداهها على مخطوط الدراسة، والتي استفاد بها الباحثان في المراجعة النهائية للنص.

ويوجه الباحثان الشكر للأستاذة سامية رزق على الترجمة الدقيقة للنص الفرنسي الذي نشر بدار نشر Khartala و I.R.D بباريس في يونيو ٢٠٠٥.

والى الأستاذ بهي الدين حسن على تحمسه لنشر هذه الدراسة ضمن منشورات مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، وإلى فريق النشر المتميز الذي تعهدها بالرعاية والاهتمام. والشكر للآنسة رشا حنفي التي قامت بأعمال التصحيح على الآلة الناسخة.

تقديم

بقلم: السيد ياسين*

يتضمن هذا الكتاب الذي نقدم له اليوم دراسة علمية متكاملة غير مسبقة عن الانتخابات والزبائنية السياسية في مصر، عودة الناخب وتجديد الوسطاء. وهذا الكتاب عبارة عن تقرير بحثي شامل قامت به سارة بن نفيسة وهي باحثة علمية متميزة سبق أن نشرنا لها في مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاشتراك مع أماني قنديل كتابا هاما عن المجتمع المدني في مصر. وقد شاركها في هذا البحث المتميز علاء الدين عرفات.

ما الذي يميز هذه الدراسة؟

أهم ما يميز هذه الدراسة أن المؤلفين قد وظفا بتوفيق كامل تراث العلم الاجتماعي المعاصر لكي يصوغا إطارا نظريا هاما لرصد الظواهر المختلفة التي تتضمنها عملية الانتخابات. وهي ظواهر سياسية يعتني بها علم السياسة المقارن وعلم الاجتماع السياسي، وظواهر ثقافية تعتني بها أشد عناية الأنثربولوجيا السياسية.

بعبارة أخرى، طبق الباحثان بنجاح الخط المنهجي المترابط الذي يحشد تراث الطبيعة الاجتماعية المختلفة لكي يحصر بها الظاهرة بدقة أولا قبل أن يقوم بوصفها وتحليلها، سعيا وراء صياغة تفسير لها. ونحن نعلم أن التفسير العلمي بمعناه الدقيق هو أعلى مراحل البحث العلمي.

وقد ركز البحث على انتخابات عام ٢٠٠٠ التشريعية في مصر، وطرح بصددها سؤالا محوريا هو: هل هي بداية انتخابات ديمقراطية أم هو نهاية للسياسي؟

وقد طرحت الدراسة مجموعة من التساؤلات الهامة أبرزها:

ما السبب في كثرة عدد المرشحين لمجلس الشعب في مصر؟

* أستاذ علم الاجتماع السياسي - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

هل يعني ارتفاع عدد الترشيحات المستقلة وجود منافسة حقيقية في الميدان الانتخابي؟

ما هي إزاً رهانات هذه المنافسة بالنسبة للمرشحين والناخبين على حد سواء؟ وهل هي حقاً رهانات لا سياسية؟

وتتساءل الدراسة عن فرضية توصل إليها بعض الباحثين ومفادها "أن النواب المصريين لا يمثلون فقط طبقة أصحاب السلطة والمستفيدين منها، وهم الذين تم اختيارهم عن طريق هذه السلطة نفسها، وإنما يمثلون أيضاً ويقدر أكبر بعض المجموعات التي تفرض نفسها كمجموعات سائدة في النظام الاجتماعي. وأن الذي يدعم هؤلاء النواب في كل مرة وفي كل دائرة من الدوائر، نوع من المصالح ومن المنطق".

والواقع أن هذه الدراسة المتميزة تقدم لنا أدلة ميدانية على الحكم الذي سبق أن صغته في كتابي "المعلوماتية وحضارة العولمة: رؤية نقدية عربية" (القاهرة - نهضة مصر، ٢٠٠٠). في هذا الكتاب دراسة متكاملة عنوانها "العرب على مشارف الألفية الثالثة"، حاولت فيها أن أقوم بنقد شامل للتجربة العربية في النصف قرن الماضي، وذلك في جوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وفي إحدى فقرات هذه الدراسة وهي بعنوان "اختبار الحداثة السياسية" خلصنا إلى نتيجة هامة حيث قررنا أننا كعرب فشلنا في اجتياز اختبار الحداثة السياسية. وقلنا في مقدمة الفقرة إنه "حين جابه الوطن العربي مشكلة التخلف، وخصوصاً بعد ارتفاع الوعي الثقافي نتيجة الاحتكاك بالغرب، وسعى إلى التقدم، كان لابد من المرور أولاً من بوابة الحداثة السياسية. ونعني بذلك الإدراك أن النظم السياسية العربية التقليدية لم تعد تصلح لمواجهة العالم الحديث".

وبناء على ذلك اقتبسنا عديداً من الأفكار والمؤسسات الغربية: أخذنا فكرة الدستور والنظم السياسية والحزبية ملكية كانت أو جمهورية، ونظرية الفصل بين السلطات واستقلال القضاء وسيادة القانون وكذلك فكرة التعددية السياسية والأحزاب السياسية والبرلمان المنتخب والصحافة الحرة المستقلة وغيرها من الأفكار والمؤسسات.

غير أنه بالتأمل حول حصاد التجربة السياسية العربية يتبين لنا أننا أخذنا الأشكال الغربية دون مضامينها الحقيقية!

وهكذا تحولت الانتخابات العربية سواء لانتخاب الرئيس أو المجالس التشريعية إلى انتخابات مزورة وتحول البرلمان إلى نادٍ مغلق للحديث عن عبقرية الملك أو الرئيس،

وتحولت الصحافة لتكون بواباً للسلطة يمجّد في إنجازاتها الحقيقية أو المزعومة.

لماذا فشلنا في اختبار الحداثة ؟

يحاول الكتاب المتميز الذي نقدم له أن يقدم جواباً مستنداً على تحليل نظري دقيق، ودراسات ميدانية متعمقة للرد على أحد جوانب الفشل البارزة، وهو عدم نجاحنا في إقامة انتخابات سياسية تتسم بالنزاهة، في سياق يتصف بالحرية والشفافية. الكتاب يقدم نموذجاً بارزاً لأهمية تطبيق المنهج النقدي في الدراسات السياسية والاجتماعية والثقافية.

القاهرة في ٦ يوليو ٢٠٠٥

مقدمة

بقلم: نبيل عبد الفتاح*

الخطابات السياسية والحزبية حول النظام الانتخابى المصرى، اتسمت دائماً بالطابع النقدى حيناً، وبالنزعة السجالية فى أحيان أخرى، ولاسيما تلك التى تمثل وجهات نظر الأحزاب السياسية المعارضة، أو المستقلين، أو القوى السياسية المحجوب عنها الشرعية القانونية كالماركسية أو جماعة الإخوان المسلمين.

من أبرز محاور نقد النظام الانتخابى البرلمانى - ومجلس الشورى والمجالس المحلية - هيمنة القيود القانونية والإدارية والضغوط الأمنية المفروضة تشريعياً وواقعياً على العملية الانتخابية والتى تؤدى دائماً إلى إعاقة فرز وتمثيل لموازن القوى السياسية والحزبية الفاعلة فى الواقع الموضوعى داخل المجالس التمثيلية على اختلافها. ومن ثم يبدو التركيز النقدى من بعض الباحثين يدور غالباً على الإعاقات البنيوية داخل النظام والتى تؤدى إلى إعادة إنتاج الخل فى التوازن بين القوى السياسية والحزبية لصالح النظام السياسى والصفوة السياسية المسيطرة، والحزب الوطنى الديمقراطى.

إن السجلات الحزبية والسياسية حول النظام الانتخابى المصرى، تركز على الطابع اللاديمقراطى وقيوده على إرادة المرشحين والناخبين، وعدم قدرته على إنتاج سوق انتخابى يتسم بالتنافسية والشفافية، فضلاً عن غياب الضمانات الرقابية التى تضبط أداء العملية الانتخابية بدءاً من ضبط الكشوف الرسمية لجماعة الناخبين فى كافة الدوائر ومطابقتها لصحيح الواقع، ومن ثم ضرورة تنقيتها من الأسماء غير الصحيحة، ورفع أسماء الموتى والمهاجرين خارج البلاد سواء هجرة دائمة أو مؤقتة - إلى حين الفصل فى مسألة حقهم فى التصويت -، ويتم التصويت بالنيابة عنهم فى

* مساعد مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

إطار ما يطلق عليه فى التعبير الشائع "تقفيل الصناديق"، وقيام بعض ذوى النفوذ من مرشحي الحزب الحاكم أو مندوبيهم بالتصويت الجماعى لصالحهم، وذلك بدعم من أجهزة الدولة.. الخ. أو قيام بعض المرشحين الذين ينتمون إلى المجموعات الأولية - أو ما يطلق عليهم العصبية المحلية من أبناء القبائل والعشائر والعائلات الممتدة فى الريف - بذات الممارسات.

إن تاريخ الانتخابات البرلمانية، وغيرها يتسم بأنه تاريخ من الانحراف بالإرادة العامة لجماعة الناخبين سواء عبر آليات التزوير، وهى ظاهرة شكلت أحد أبرز ملامح التاريخ الانتخابى فى ظل المرحلة شبه الليبرالية، والاستثناءات تمثلت فى الانتخابات التى وصل فيها حزب الوفد إلى السلطة.

منذ تأسيس نظام يوليو ١٩٥٢، كان النظام السياسى التسلطى ولا يزال ينزع نحو التعبئة السياسية للجمهور، وإلى هندسة بيروقراطية للمؤسسات السياسية - إذا جاز التعبير - من حيث طبيعة تشكيلها السياسى لأعضاء ينتمون إلى التنظيم السياسى الوحيد - أيا كان - ويدينون بالولاء السياسى والأيدىولوجى للنظام وقادته وقيمه السياسية ومصالحه على اختلافها.

إن الطابع الشمولى للنظام والمؤسسات السياسية فرض قيوداً وضوابط قانونية وأيدىولوجية وأمنية على عمليات التجنيد والاختيار والتمثيل السياسى فى البرلمان أو التنظيم السياسى الوحيد، ومن ثم كان الترشيح للانتخابات آنذاك مشروطاً بعضوية الحزب الواحد، ونظراً للثقافة السياسية التسلطية السائدة، تحول النظام الانتخابى وآلياته إلى عملية إنتاج وإعادة إنتاج الصفوة السياسية الحاكمة. كانت العمليات الانتخابية تجرى بين أشخاص ينتمون للحزب الواحد ولايدىولوجيا النظام وصفوته الحاكمة، وهو ما أثر على الطابع التنافسى للانتخابات، وعلى نحو جعلها ذات طابع لا تنافسى عموماً بين اتجاهات سياسية وأيدىولوجية مختلفة، وتحول السوق الإلتخابى إلى عرض وطلب لذات السلع الإيدىولوجية والاجتماعية والاقتصادية، فضلاً عن استمرارية بعض الظواهر السلبية كتسويد البطاقات الانتخابية، والتصويت الجماعى، وتقفيل صناديق الاقتراع، وتدخلى الجهات الإدارية والأمنية فى التأثير على مسار العمليات الانتخابية كى يعاد إنتاج النظام ومؤسساته واختياراته لأعضاء البرلمان.

إن الظواهر السلبية للعمليات الانتخابية لا تزال مستمرة مثل الكشوف الانتخابية الرسمية المثقلة بالأخطاء الجسيمة التى لا تعكس واقع الجماعة الناخبة ولا تعكس

حجم التغيير فى تركيبة المجتمع المصرى ديموجرافياً وجيلياً، ومن ثم بروز تناقض بين حجم القاعدة الانتخابية المقيدة بالجدول الرسمية واتساع قاعدة من وصلوا إلى سن الرشد السياسى؛ ومن ثم يتعين قيدهم بالجدول الانتخابية، وهى من أبرز تجليات ظاهرة العزوف عن المشاركة السياسية عموماً والانتخابية على وجه الخصوص، نظراً لشيوع إدراك سياسى سلبى لدى غالبية المصريين عموماً يتمثل فى إن الانتخابات وآلياتها لا فائدة من ورائها لإحداث التغيير السياسى، وذلك حتى بعد انتقال النظام إلى التعددية السياسية المقيدة فى أثناء حكم الرئيس الأسبق محمد أنور السادات. ثم اتسعت فجوة الصديقة والثقة بين المصريين ونظامهم السياسى، وصفوتهم الحاكمة.

إن النظم الانتخابية المصرية اتسمت بعدم الاستقرار خلال ما يشارف على الربع قرن، هى مدة حكم الرئيس حسنى مبارك قبل ولايته الخامسة. اتسمت النظم الانتخابية بالتردد بين نظامى الانتخاب الفردى، والتمثيل النسبى عبر القائمة النسبية المشروطة، ومن ثم تعرض لانتقادات عديدة، وطعون بعدم الدستورية، وصدرت أحكام من القضاء الدستورى قضت بعدم دستورية بعض القوانين الانتخابية. إن المبادئ التى انتهى إليها قضاء المحكمة الدستورية العليا تمثل نقطة تحول فى الفقه، والثقافة الدستورية السائدة فى مصر، بل وأدت إلى بروز دور بعض نشطاء الحياة السياسية فى تحريك الواقع السياسى والدستورى والقانونى فى البلاد من خلال الدعاوى القضائية التى يرفعونها للطعن على بعض القوانين، ثم بعدم دستورتها عن طريق نظام الدفع الفرعى الذى أخذ به المشرع المصرى. ومن أبرز عناصر التغيير فى القضاء السياسى المصرى، عودة الروح الدستورية مجدداً إلى الجدل العام بين المدارس الفكرية والسياسية المصرية على اختلافها، والدور المتعاظم لقضاء المحكمة الدستورية العليا، والقضاء الإدارى - والقضاء العادى - فى مجال حسم بعض المنازعات القضائية التى تتناول مشكلات سياسية بين السلطة الحاكمة، وبين الجماعات السياسية المصرية، وبعض المستقلين على اختلاف توجهاتهم الإيديولوجية.

إن الخطاب الدستورى والقانونى الأكاديمى، والسياسى، ركز دائماً منذ بداية حكم الرئيس حسنى مبارك وحتى الآن، على نقد القوانين الانتخابية وما تنطوى عليه من عوار دستورى، أو تناقض بين بعض قواعد القانونية، أو مدى ملاءمة اختيارات المشرع المصرى للحاجات الموضوعية لتطوير النظام الانتخابى ليكون قادراً

على تطوير النظام السياسى نحو المزيد من الديمقراطية، وتوسيع هياكل المشاركة السياسية، وتحفيز المواطنين فى سن الانتخاب على القيد فى الجداول الانتخابية، والمشاركة فى الانتخابات العامة ولاسيما البرلمانية، كمدخل من مداخل مقرطة النظام السياسى.

ثمة فجوات من عدم الثقة بين النظام وصفوته الحاكمة، وبين أجيال وفئات اجتماعية واسعة تشكلت عبر تاريخ من اللامبالاة بتطلعات هذه القوى نحو المشاركة، والتطور الديمقراطى، فضلاً عن تراث من الممارسات الانتخابية السلبية التى أدت إلى تدنى نسب المشاركة فى الانتخابات البرلمانية والشورى والمجالس الشعبية المحلية، ومن باب أولى العزوف عن المشاركة فى الإدلاء بالأصوات فى الاستفتاءات الشعبية عندما كان يدعى إليها الناخبون، وذلك بقطع النظر عن النسب العالية التى كانت تعلن عنها وزارة الداخلية، على نحو فاقم من ظاهرة عدم ثقة الجمهور بالانتخابات، والجهات التى نيط بها الإشراف عليها.

إن بروز بعض الخطابات الدينية الإسلامية الراديكالية - كالجماعة الإسلامية، والجهاد، وغيرها من الجماعات - ساهم فى التشكيك فى مدى شرعية الانتخابات، والمؤسسات التمثيلية كمجلسى الشعب والشورى والمجالس الشعبية المحلية، من المنظور الدينى الإسلامى، وفق تأويل دينى لبعض منظرى الإسلام السياسى الراديكالى، ولا شك أن هذا الاتجاه - الذى ساد فى عقدى الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضى - أثر على بعض الجمهور، وعلى كوادر الجماعات آنذاك، مع استثناء جماعة الإخوان المسلمين المحجوبة عن الشرعية القانونية التى اخترقت النظام السياسى عن طريق التحالفات الانتخابية مع الأحزاب السياسية الرسمية كالوفد ثم العمل والأحرار فى انتخابات عديدة لمجلس الشعب، واستطاعت أن تدفع ببعض مرشحيها إلى عضويته، ومن ثم تحايلت على ضغوط، وضوابط النظام الانتخابى، وقيوده، سواء عبر تحالفات انتخابية فى ظل نظام القائمة النسبية المشروطة، أو النظام الفردى.

ويمكن القول إن استراتيجية الجماعة فى الالتفاف على قيود الحجب عن الشرعية القانونية، توافقت مع الدمج الجزئى التى اتخذها النظام وصفوته الحاكمة للمعارضة الإسلامية السياسية، والإخوان على وجه الخصوص. ناحية أخرى، كان عزوف الأقباط عن المشاركة السياسية واحداً من أبرز الظواهر السوسيو- سياسية والدينية، وذلك لأسباب عديدة منها على سبيل المثال لا الحصر، عنف الجماعات

الإسلامية السياسية وبعض الخطابات السياسية الإسلامية عموماً والراديكالية على وجه الخصوص التي تطالب بأسلمة الدولة والنظام السياسي والقانوني، وهو ما أثار مخاوف عديدة لدى المصريين الأقباط، والمؤسسات الدينية القبطية الأرثوذكسية والإنجيلية والكاثوليكية من تأثير ذلك على حقوق الأقباط كمواطنين وعلى مبادئ المواطنة وثمة إحساس عام لدى غالبية المصريين الأقباط بأن ثمة حيفاً مستمراً يلحق بهم، ويتمثل في استبعادهم السياسي عن المشاركة، ونقصاً في حقوقهم كمواطنين في الترقى للمواقع والمناصب القيادية العليا، كقيادات بعض المؤسسات المتصلة بالأمن القومي الداخلى والخارجى للبلاد، وفي تعيينات المحافظين ورؤساء الجامعات، فضلاً عن القيود الواردة على الحق في إنشاء أماكن العبادة المسيحية وفق الخط الهمايوني، وشروط العزبي باشا العشرة لإقامة الكنائس، وفي تدنى نسب تمثيلهم داخل مجلسى الشعب والشورى والمجالس المحلية الشعبية، ووزارة الخارجية وهى شكاوى، ومطالب عديدة تذخر بها الخطابات القبطية على اختلافها - داخل البلاد أو من أقباط المهجر-، وتدفع عموم المصريين الأقباط إلى الصد عن المشاركة، واللامبالاة بالانتخابات على اختلافها. إن بيئة المخاوف وعدم الثقة فى البيئة السياسية والدينية فى البلاد التى اتسمت بالتسلطية والعنف المادى والرمزى أدى إلى تفاقم ظاهرة عزوف الأقباط عن القيد فى الجداول الانتخابية الرسمية، وعن المشاركة فى الانتخابات العامة والمحلية إلا فيما ندر، وهى ظاهرة بدت ولا تزال عامة، وتعكس فجوة مصداقية بين غالبية المصريين عموماً وبين الصفوة والنظام الحاكم.

ويبدو لى أن ظاهرة تدنى نسب المشاركة فى الانتخابات العامة فى القاهرة والإسكندرية التى لم تتجاوز الـ ١٥٪ فى انتخابات ١٩٩٥، و٢٠٠٠، وهو ما يشير إلى إعطاء المدينة ظهرها للنظام السياسى، وهى ظاهرة تحتاج إلى دراسة معمقة عن المدينة والسياسة فى مصر. إن الحداثة السياسية والمؤسسات السياسية الحزبية والتمثيلية الحديثة ارتبطت بعمليات تأسيس الدولة القومية، والمدينة الحديثة والمعاصرة. ولا شك أن المدينة هى فضاء السياسة والحداثة، وإنتاج القيم والقوى التى ارتبطت بهما معاً، ومن ثم قادت المدينة وقياداتها الحياة السياسية والفكرية والحزبية والنقابية، وذلك بقطع النظر عن أصولهم المناطقية أو الانتخابية، لأن المدينة هى فضاء المبادرات والمناورات وإنتاج الخطابات السياسية، والمساومات، والمنافسات السياسية الرئيسة على اختلافها. من هنا تشكل ظاهرة لا مبالاة المدينة

بالسياسة والنظام والصفوة الحاكمة - القاهرة والإسكندرية تحديداً-، مسألة بالغة الأهمية فى دراسة أزمت النظام السياسى المصرى، خاصة أن ثمة تناقضاً فى مصادر شرعيتهم، وذلك على الرغم من بعض الانتقاد الرسمى لهذا العزوف عن المشاركة تأسيساً على أن القاهرة والإسكندرية تحصلان على نصيب كبير من الإنفاق الرسمى والخدمات... الخ!

ويبدو لى أن هذا النقد الرسمى للسلوك الانتخابى الامتناعى والسلبى والعازف للجماعة الناخبة بالقاهرة والإسكندرية يعنى إدراك الصفوة الحاكمة أزمة الشرعية السياسية وأحد أبرز المعضلات التى تواجه نظام الحكم وقادته. وعلى الرغم من خطورة عدم مشاركة ناخبى المدن، إلا أن أساليب التعامل معها كظاهرة صد عن الانتخابات العامة محدودة، ولا تزال اللامبالاة بالانتخابات مستمرة، لأن نسبة مشاركة الجماعة الناخبة فى المدن الكبرى لا تزال محدودة كما برز فى الانتخابات الرئاسية التى جرت فى ٧ سبتمبر ٢٠٠٥، حيث كانت نسبة المشاركة فى القاهرة ١٠,٧٪، والإسكندرية ١٣٪، والجيزة ١٩,٤٪ - وهى تنطوى على مناطق ريفية عديدة-، وهو ما يعكس حجم لامبالاة المدينة باللعبة السياسية الرسمية، وطقوسها ومناوراتها المحدودة.

إن تآكل بعض مظاهر الحداثة السياسية والدولة الحديثة أدى إلى بروز وهيمنة أبنية القوة التقليدية والجماعات الأولية فى صعيد مصر، وبعض دوائر الريف الأخرى، حيث وهنت الروابط القومية لصالح الانتماءات الأولية للعائلات الممتدة، والعشائر، والقبائل والأساطير الاندماجية المرتبطة بالجماعات الأولية ومواريتها وتضاماناتها وتعاضداتها على اختلافها. إن الصفوة الحاكمة وجهاز الدولة البيروقراطى والأمنى ساهما فى دعم أبنية القوة التقليدية والأولية، ورموزها والتعامل معهم كوسطاء بين المجموعات الأولية، وبين النظام وأجهزته.

إن أبنية القوة الأولية فى الريف شكلت أوعية إنتاج النائب والناخب التقليدى، والوسطاء الذين لعبوا ولا يزالون أدواراً مؤثرة فى التعبئة الانتخابية وحشد الناخبين، وتنظيم الحملات والاتصالات المباشرة مع ذوى العزوة والمكانة داخل الأنساق القرابية والعصبيات المحلية.

إن تمثيل بعض مرشحي العائلات الممتدة - وغيرها.. الخ-، هو تعبير عن دفاعها عن بعض مصالحها، ورمزاً على ثقلها وحضورها المناطقى وتأثيرها، وعن الدور الوسيط لمرشحيها مع أجهزة الدولة والحكم المحلى المنوط بهم تقديم الخدمات

وإنجاز بعض المشروعات المحلية، فضلاً عن التراخيص والموافقات الإدارية التي تيسر العلاقات بين الأشخاص، وبين الأجهزة الإدارية وأشكال التعامل اليومي في محافظات الوجهين القبلى والبحرى، ولاسيما المناطق الريفية، والمدن المرفقة.

إن عمليات تعبئة الناخبين التقليدية، ارتبطت بتقديم غالب المرشحين لمجموعة من الخدمات المحلية داخل الدوائر، وإنجاز مصالح شخصية لبعض الناخبين، ولاسيما المؤثرين داخل القرى أو الأحياء فى الدوائر الانتخابية. ولا شك أن محددات الترشيح - من حيث المكانة والنفوذ والمال والقاعدة الانتخابية الأولية فى الدوائر التى تضم خرائط القوى الانتخابية التقليدية-، ساهمت فى إعاقه نمو المرشحين الذين يقدمون برامج انتخابية سياسية واجتماعية واقتصادية تنطوى على رؤى أشمل من احتياجات ومطالب الجماعة الناخبة داخل كل دائرة، على أهميتها داخل دوائر تعاني من مشكلات عديدة اجتماعية واقتصادية، وإدارية وأمنية. إن المرشح، والنائب عن الأمة - وفق مبدأ سيادة الأمة- أو الشعب - تأسيساً على مبدأ سيادة الشعب-، لا يزال محدوداً وقاصراً على بعض النواب من نوى الانتماءات السياسية والفكرية التى تحمل هذا الفهم للعلاقة الدستورية والسياسية بين النائب ودائره والتعبير عن الإرادة العامة للأمة، أو الشعب أياً كان التأسيس والتكييف الدستوري لهذه العلاقة. إن المرشح والناخب فى الدوائر وأطر القوة التقليدية، لا يزال يمارس رهانات تدور حول المصالح والرموز والولاءات التقليدية والوساطات. ثمة سطوة للولاءات التقليدية وآليات الوساطة وتقديم الخدمات والمصالح على الانتماءات الحزبية والسياسية، وخاصة فى ظل حكم الرئيس محمد حسنى مبارك الذى شارف على ربع قرن، وتم انتخابه لولاية خامسة.

إن الحزب الحاكم ومرشحيه لانتخابات مجلس الشعب يعتمدون غالباً على المزاجية بين عناصر القوة التقليدية، والدور المؤثر لأجهزة الدولة البيروقراطية والأمنية وقدراتها على التأثير فى البيئة الانتخابية، والعملية ذاتها عبر وسائل متعددة، من هنا يمكن اعتبار البرامج الانتخابية للحزب، ولمرشحيه محض شعارات عامة ذات تأثير محدود فى اتجاهات التصويت الجماعى فى بعض دوائر الأرياف ذات القواعد الانتخابية للعصبيات المحلية، بل إن هذا التأثير لا يجاوز ذلك كثيراً فى دوائر المدن الكبرى التى تعرف ظواهر العزوف عن المشاركة إقليلاً كالقاهرة والإسكندرية.

ضعف بنية وهياكل الأحزاب السياسية المعارضة الأيديولوجية والتنظيمية، وضمور قاعدة عضويتها، وهامشية أنشطتها أدى ولا يزال إلى عدم قدرتها على تطوير

أوعية إنتاج النائب والمرشح الذى يتجاوز أدواره التقليدية فى بعض الدوائر الريفية أو المدن الريفية، كجزء من رسوخ موازين القوى داخلها، وانحصار المنافسات بين العائلات الكبرى وبعض أبنائها من ذوى النفوذ من "كبار ملاك الأراضى الزراعية" والمال، ورجال الأعمال، الذين عادوا إلى دوائهم فى الأرياف، كمركز للانطلاق إلى المقاعد البرلمانية سواء عن طريق عضوية الحزب الوطنى، أو بعض العائلات التى تنتمى إلى بعض الأحزاب التاريخية كحزب الوفد.

إن سياسة الفراغ السياسى التى قادها النظام، وصفوته الحاكمة أثناء مواجهة الإسلام السياسى الراديكالى وجماعته فى عقدي الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضى، أدت إلى وهن بنيوى للأحزاب السياسية المعارضة، والحزب الوطنى، ومن ثم إلى تفاقم ظاهرة كراهية السياسة والعمل السياسى والحزبى لدى غالبية الجمهور، واعتبار أن السياسة صنوٌ للأذى، والألم من أجهزة الدولة الأمنية والبيروقراطية. من ناحية أخرى شكل تاريخ ظاهرة تزوير الانتخابات، فجوة بين غالبية المصريين وبين العمليات الانتخابية، وضاعف من آثار ظاهرة العزوف عن المشاركة الانتخابية، ومن أبرزها أن التصويت الانتخابى لا يؤدى إلى تغيير الأوضاع القائمة ولا يؤثر عليها. هذا الإرث السلبي لتاريخ الممارسات الانتخابية أدى إلى فجوة بين الجمهور وآليات المشاركة لازالت بعض آثاره مستمرة.

إن الجماعات الاحتجاجية الجديدة التى برزت على الساحة السياسية المصرية منذ نهاية عام ٢٠٠٤، ساهمت فى تحريك ظواهر الجمود السياسى والجيلى، وكشفت عن دينامية جديدة يقودها مفكرو ونشطاء جيل السبعينيات وما بعد من القرن الماضى، وتوق بعضهم لتطوير النظامين الدستورى والسياسى نحو جمهورية برلمانية، وديمقراطية، كمدخل لتجديدات شاملة للدولة والنظام السياسى ومؤسساته والسياسات العامة والمجتمع المصرى، بعد مراحل من الجمود والركود السياسى.

إن نتائج بعض مظاهر الحراك السياسى والجيلى قد تؤثر على مسار العمليات الانتخابية التى ستتم فى نوفمبر ٢٠٠٥ لانتخاب مجلس الشعب، إلا أن ثقل السنّة الانتخابية الرسمية فى إعداد الجداول الانتخابية، والممارسات الأمنية وأساليب توزيع الموارد والمشروعات والخدمات من قبل الحزب الوطنى على مرشحيه داخل الدوائر لا يزال مؤثراً ويمثل فجوة ثقة فى العملية الانتخابية وتأثيرها فى إحداث التغيير السياسى الإصلاحي المطلوب.

دراسات عديدة أجريت على الانتخابات العامة فى مصر، وتوزعت ما بين حقول

عديدة قانونية وسياسية. أولها: الدراسات القانونية الفنية ذات المنحى الشكلاني الذي يركز على النسق القانوني الانتخابي، والجوانب التي تركز على الشروح القانونية، للنصوص والإجراءات، أو التطبيقات القضائية والمبادئ التي انتهت إليها، خلال المراحل المختلفة لتطور النظام الانتخابي.

ثانيها: الدراسات السياسية توزعت على محاور عديدة من بينها تمثيلاً لا حصراً، البرامج الانتخابية للأحزاب - في ظل نظام القائمة النسبية المشروطة -، والبيئة الانتخابية، والحملة الانتخابية وآلياتها والنتائج والدلالات، ونسب المشاركة التي تعتمد على الأرقام الرسمية، بكل ما تنطوى عليه من مثالب. بعض هذه الدراسات اعتمدت على دراسة بعض الدوائر الانتخابية في بعض المحافظات المصرية. ويمكن القول أن هذه الدراسات اعتمدت على بعض الملاحظات الميدانية من الباحثين الذين قاموا بالمتابعة.

من الملاحظ أن ثمة احتياجاً موضوعياً وأكاديمياً للممارسة البحثية الأنثروبولوجية، والسوسيولوجية السياسية للانتخابات، والدوائر الانتخابية الريفية والحضرية، ولاسيما في حواف المدن المرفية، وثقافة الناخب والمرشح السياسية، وطبيعة التركيب الاجتماعي والثقافي والاقتصادي للدوائر، وأنماط تصويتها الانتخابي، ودلالاته، وعلاقاته بالبنية التقليدية للجماعات الأولية، وما يسمى بالعصبية المحلية.

من هنا تكتسب دراسة التحول الانتخابي في مصر: عودة الناخب وتجديد الوسطاء للزميلين د. سارة بن نفيسة، ود. علاء الدين عرفات، أهمية خاصة، بالنظر إلى موضوعها ومنهجها وأدواته التي تمثل نقلة في البحث والدرس الأكاديمي حول الانتخابات البرلمانية في مصر. لجأ الباحثان إلى دراسة انتخابات ٢٠٠٠ التشريعية للإجابة عن عدة أسئلة حول بداية التوجه إلى انتخابات ديمقراطية أم نهاية السياسي؟ وإبراز أهم دلالاتها، وبحث الزبائنية الانتخابية في مصر ووظائف النائب.

قام الباحثان بدراسة تطور مفهوم الزبائنية السياسية، انطلاقاً من الأدب السياسي النظري الفرنسي والمقارن، ثم تطبيق هذا المفهوم على موضوع الدراسة، ثم تحليل لوظائف النائب حيث تدور حول أداء بعض المصالح الشخصية أو الجماعية، مع ملاحظة أن النائب يلعب دوراً في إعادة إنتاج مصالحه الاجتماعية والاقتصادية، واستخدام نفوذه السياسي ومقعده البرلماني والحصانة المرتبطة به في حماية مصالحه وإنمائها، وخاصة من خلال تسيير أعماله، واستصدار القرارات والموافقات والتراخيص له، ولإسرتة وعائلته، وبعض المؤثرين داخل الدائرة الانتخابية إلى آخر

ما يحفل به الإعلام المصرى من كتابات راصدة وناقدة لممارسات النواب. الدراسة انقسمت إلى ثلاثة أبواب وفصول وأقسام، تناولت تاريخ التصويت فى مصر فى الحقب شبه الليبرالية - وليست الليبرالية كما ذهب الباحثان - والناصرية والساداتية، ثم دراسة وتحليل الزبائنية فى الانتخابات المصرية بين هيئة ناخبة أسيرة وتوسيع السوق الانتخابى، ودراسة الفاعلين فى عملية التصويت: المرشحين والناخبين الكبار غير الرسميين، ودراسة ظواهر التعبئة الانتخابية الانتقائية، والناخبون الكبار غير الرسميين، السياسة والهيمنة على الشبكات. ثم دراسة التصويت البديل، وظاهرة التزييف من الجهات العليا، ومن القاعدة، ومن الأهمية بمكان دراسة المفردات والرؤى الخاصة بالتزوير والقائمين بالتزوير من أسفل، وخصخصة المجال العام، والرقابة القضائية وأثرها على الناخب وانفتاح السوق الانتخابى. إن أهمية هذا العمل العلمى المتميز تتمثل فى التأسيس النظرى المتميز، فضلاً عن الدراسة الميدانية فى قرية سنترىس بدائرة أشمون فى محافظة المنوفية، وهو ما يمثل نقلة نوعية فى مجال البحث فى الانتخابات البرلمانية فى مصر. ولا يقلل من أهمية الكتاب الخلاف فى بعض وجهات النظر مع مؤلفيه، ومن الجدير بالإشارة أن الكتاب صدر باللغة الفرنسية عن دار نشر كارتلا باللغة الفرنسية يونيو ٢٠٠٥. إن هذا العمل العلمى الجاد، سوف يساهم فى إغناء المكتبة المصرية فى مجال العلوم السياسية من ناحية، ويساعد على فهم معمق لمداخل الإصلاح السياسى المنشود للنظام السياسى، وللنسق الانتخابى، وفهم أدق للعملية الانتخابية فى مصر.

القاهرة فى ٣ أكتوبر ٢٠٠٥

آلية التصويت فى مصر اليوم اللعبة والرهانات

مقدمة :

شهدت مصر فى نوفمبر ٢٠٠٠ أول انتخابات تشريعية تخضع للإشراف القضائى، مما يعد مساراً معاكساً لما اعتادت عليه البلاد منذ أن أقر التشريع الناصرى تولى موظفين من غير أعضاء الهيئات القضائية رئاسة لجان الانتخاب الفرعية، علماً بأن الإشراف القضائى على هذه اللجان منصوص عليه فى أول قانون انتخابى صدر فى عام ١٩٢٣. غير أنه منذ الانتخابات الأولى التى أجريت عام ١٩٢٤ لم تطبق هذه القاعدة تطبيقاً صحيحاً، فقلة عدد القضاة بالنسبة لعدد لجان الانتخاب جعل هؤلاء يستعينون بموظفين آخرين فى وزارة العدل للقيام بهذه المهمة، ثم بموظفين آخرين من خارج الوزارة. وجدير بالذكر أن التشريع الناصرى قد أعطى هذه الممارسة صفة "الشرعية" بإباحة الإشراف على لجان الانتخاب لكافة فئات موظفى الدولة. بالنسبة لانتخابات عام ٢٠٠٠ صدر حكم عن المحكمة الدستورية العليا فى ٨ يوليو من نفس العام ينص على إخضاع عملية التصويت لإشراف القضاء^١.. ولاتخاذ مثل هذا الحكم دلالة على الدور السياسى المتنامى الذى تلعبه الهيئات القضائية، وكذلك على استقلاليتها تجاه السلطة التنفيذية ومجلس الشعب ذاته، وهو أكثر المعنيين بمثل هذا الحكم. ولا شك فى أن الفضل فى فوز غالبية نواب مجلس الشعب بمقاعد عام ١٩٩٥ إنما يرجع إلى طريقة التصويت القديمة. وعلى عكس التكهانات المتشائمة الصادرة عن كثير من المحللين وارتياح كثير من فئة المثقفين ورجال السياسة، احترم النظام المصرى حكم المحكمة الدستورية^٢، بل ولعب القضاء بصفة عامة دوره على أكمل وجه فكان للإشراف القضائى على لجان الانتخاب آثاره الإيجابية على المشاركة فى التصويت ومصداقية التصويت.

جدير بالذكر أن ارتياح فئة المثقفين ورجال السياسة كان أساسه ما شهدته العقد

الأخير من تراجع الحريات السياسية على يد النظام. ظلت مظاهر هذا التراجع قائمة حتى عشية الانتخابات: فرض الحراسة على النقابات المهنية، ومحاولة إعادة النظر فى حرية الصحافة، وردع الإسلاميين المعتدلين، والاستمرار فى وضع يد الإدارة على المنظمات غير الحكومية، وأخيرا منع صدور جريدة الشعب وتجميد نشاط حزب العمل، والقبض غير المتوقع على سعد الدين إبراهيم - وهو شخصية بارزة أثارت الجدل على الساحة الفكرية والسياسية فى مصر.

وبذلك كانت الانتخابات التشريعية لعام ٢٠٠٠ بمثابة مفاجأة للجميع من حيث سير عملية التصويت ونتائجها، كما أنها تعتبر حادثاً عارضاً فى الساحة السياسية التى ما زالت تتسم بالتصدى الواضح لعملية الإصلاح السياسى التى بدأت فى عهد السادات واستمرت خلال العقد الأول من حكم مبارك. إلا أن هذه الخطوة نحو الليبرالية السياسية توقفت منذ عام ٢٠٠٢ برفض السلطات مد الإشراف القضائى على الانتخابات المحلية. ومع ذلك أبرزت هذه الانتخابات أربع حقائق هامة: أولاً أدى القضاء دوره فقل إلى حد كبير تزوير الانتخابات الذى ظلت مصر تشهده على مدى سنوات عديدة. ثانياً موقف النظام الذى احترم ليس فقط حكم المحكمة الدستورية العليا، وإنما احترم أيضاً دور القضاء أثناء عملية التصويت. ثالثاً أدت نتائج الانتخابات إلى تجديد نسبة عالية من النخبة السياسية لأعضاء مجلس الشعب. رابعاً لأول مرة أعطت نتائج الانتخابات صورة "واقعية" نسبياً للمسرح السياسى المصرى، وهى الصورة التى كثيراً ما كانت مشوهة بسبب تزوير الانتخابات ولحالة علاقات القوى بين مختلف التوجهات: سقوط حزب الحكومة، أى الحزب الوطنى الديمقراطى، الذى لم يتمكن من استعادة هيمنته على البرلمان إلا بضم معظم المرشحين "المستقل" الفائزين بعد فوز الإخوان المسلمين، بكل دلالات ذلك على الساحة السياسية، وسقوط حزب الوفد (المعارضة الليبرالية) وما حصل عليه حزب التجمع (اليسار) والحزب الناصرى من نتائج تستحق التقدير.

بيد أن هذه الانتخابات رفعت النقاب أيضاً عن بعض الظواهر التى تبدو مبدئياً أقل إيجابية عن التقديرات الأولية. فقد كشفت عن حقيقة نسبة المشاركة فى الانتخابات وهى متدنية للغاية حيث لم يشارك فى انتخاب أعضاء مجلس الشعب فى انتخابات ٢٠٠٠ التشريعية سوى ٦ مليون ناخب، بينما بلغ عدد سكان مصر نحو ٦٥ مليون نسمة. ومن جهة أخرى أوضحت الانتخابات ضعف الأحزاب السياسية (بما فيها حزب الحكومة) بالفوز الساحق الذى حققه المرشحون "المستقلون" الذين أعلنوا عدم

انتمائهم لأي حزب من الأحزاب. وأخيراً أظهرت هذه الانتخابات أهمية ثقل الروابط العائلية والاجتماعية في لعبة الانتخابات^٢. كما أنها أبرزت ظاهرة رئيسية ألا وهي انتخاب المرشح "مقدم الخدمات" (من تصاريح أو تراخيص أو رصف طريق أو توصيل الصرف الصحي أو بناء المساجد والمدارس والمستوصفات... الخ) في تجاهل تام لأفكاره وانتمائيه السياسي أو الحزبي. من هذا المنطلق تطورت في الدراسات السياسية أطروحة متشائمة مفادها أن هذه الانتخابات قد أظهرت جلياً ضعف الوعي السياسي لدى المصريين وأنهم غير "مهيين" لإقرار الديمقراطية السياسية الحقة في بلادهم. ويؤكد مؤيدو هذه الأطروحة بشكل ما، ما جاء في الكتاب الجماعي الذي صدر تحت إشراف غسان سلامة - الذي يُعد مرجعاً في هذا الشأن - بعنوان *Démocraties sans démocrates* (ديمقراطيات بدون ديمقراطيين).

في كتابنا هذا نرعى إلى إظهار أهمية أخذ الفروق الدقيقة في الاعتبار عند الحديث عن فرضية أو مقولة "نهاية السياسي" في مصر. وفي هذا الصدد يطرح الكتاب الفرضية التالية: للتوصل إلى استنتاجات حول مسألة "تسييس" المصريين استناداً على مشاركتهم في عملية التصويت، من المهم أولاً أن نفهم هذه العملية داخل إطار المنطق والعقلية الموجودة في المجتمع والتي تقود إلى انتخاب نائب ما في مصر، وأن نتساءل عن الدلالات المجتمعية والسياسية لعملية التصويت، وما هي العادات الاجتماعية المرتبطة بعملية الانتخابات في هذا المجتمع. وعليه فإن دراسة الانتخابات التشريعية المصرية "من القاعدة" تبني بالتحديد على الفاعلين مع الارتكاز في التحليل على المستوى الميكرو، ويرتبط هذا الخيار بصعوبة تناول الانتخابات المصرية على أساس بيانات كلية كما أبرز ذلك مصطفى كامل السيد. وبناءً على بحث ميداني انثروبولوجي سياسي في دائرة من الدوائر، يتم استنتاج المنطق الذي يحكم التصويت، وكذلك التغيرات التي طرأت عليه (نتيجة وضع اللجان الانتخابية تحت الإشراف القضائي).

جدير بالذكر أن فكرة تأليف هذا الكتاب لم تكن في بادئ الأمر مرتبطة بحكم المحكمة الدستورية العليا الذي أوجب إشراف القضاة على الانتخابات وإن كان هذا الحكم قد أعطى هذا العمل بعداً جديداً بطبيعة الحال. ولدت الفكرة بادئ ذي بدء من مشاهدته الانتخابات التشريعية التي أجريت في مصر عام ١٩٩٥؛ إذ أظهرت هذه الانتخابات التي لم تتم تحت الإشراف القضائي، وبالتالي سادها التزوير البين وشبه المعلوم للكافة، عدداً من الظواهر لا يمكن تفسيرها في إطار انتخابات خاضعة

لإرادة وأوامر السلطة وعلى وجه التحديد الإدارة المصرية، ومنها المنافسة الشرسة بين المرشحين وقد بلغ عددهم نحو ٤٠٠٠ مرشحا يتنافسون على ٤٤٤ مقعدا، ٨٠٪ منهم من المستقلين. وقد أجريت الانتخابات فى جو شديد العنف يشهد على ذلك عدد الجرحى والقتلى الذي تسببت فيه. فى مقال سابق عن الأحزاب السياسية فى مصر^٥، توصلنا - "بناءً على تلك الوقائع - إلى أن فقدان الثقة فى الأحزاب السياسية لا يؤدى بالضرورة إلى عدم اهتمام المصريين بصفة عامة "بالشأن العام"، وأن الأمر قد يتعلق بظاهرتين مختلفتين. كون النظام الحزبى لا يمثل على ما يبدو (أو على الأقل ليس بالقدر الكافي) وسيلة تسمح بالعضوية فى مجلس الشعب، وهذا لا يتنافى مع وجود إقبال أكيد على الانضمام إلى هذا المجلس وبصفة أعم إلى النظام السياسى الرسمى.

من هذه الملاحظات نشأت فكرة دراسة انتخابات ٢٠٠٠ التشريعية قبل ثلاثة أشهر من صدور حكم المحكمة الدستورية العليا بضرورة الإشراف القضائى على لجان الانتخاب، لتطرح التساؤلات التالية: ما السبب فى كثرة عدد المرشحين لمجلس الشعب فى مصر؟ هل يعنى ارتفاع عدد الترشيحات "المستقلة" وجود منافسة حقيقية فى الميدان الانتخابى؟ ما هى إذا رهانات هذه المنافسة بالنسبة للمرشحين والناخبين على حد سواء؟ وهل هى حقاً رهانات لا سياسية؟ كيف يمكن تفسير انضمام (أو إعادة انضمام) "المستقلين" الذين فازوا فى الانتخابات - وعددهم ١١٠ مرشحا - إلى الحزب الوطنى الديمقراطى؟ ما هى الثوابت الأخرى التى يجب أخذها فى الاعتبار لضمان الفوز؟ ما هو دور الناخبين فى فوز أو سقوط مرشح ما، أيا كان انتماءه السياسى، فى إطار انتخابات معروف عنها أنها مزيفة ومغشوشة؟ يرتبط هذا السؤال الأخير ارتباطا وثيقا بالنتائج التى توصل إليها اثنان من الباحثين فى دراستهما لانتخابات ١٩٩٥ التشريعية وهما جمال عبد الناصر^٦، وإليزابيث لونجنيس^٧. فالفرضية المثيرة المطروحة فى الدراستين هى أن النواب المصريين لا يمثلون فقط طبقة أصحاب السلطة والمستفيدين منها، وهم الذين تم اختيارهم عن طريق هذه السلطة نفسها، وإنما يمثلون أيضا وبقدر أكبر بعض المجموعات التى تفرض نفسها كمجموعات سائدة فى النظام الاجتماعى، وأن الذى يدعم هؤلاء النواب فى كل مرة وفى كل دائرة من الدوائر نوع من المصالح ونهج من المنطق^٨.

أن يقرر الباحث فى العلوم السياسية دراسة انتخابات مشوبة بالتزوير والانحراف والعنف أمر غير هين عليه، خاصة وأن الصور التى تروج عن العمليات الانتخابية

فى البلاد النامية ولاسىما فى الدول العربية صور غير مشجعة. ولا يقتصر هذا الرأى على مراقبين أو باحثين غربيين تحركهم الافتراضات المسبقة، بل والدوافع العنصرية والتثقفية العرقية، فالصور التى تبث حتى فى مصر، سواءً فى الإعلام أو فى السينما أو المسلسلات التليفزيونية بل وفى الكتابات العلمية والأكاديمية هى صور سلبية للنواب والانتخابات. فالنائب المصرى لا يتمتع بسمعة حسنة والصور الثلاث التى تُعطى عنه هى : النائب الأمى الذى ينام أثناء جلسات المجلس ويوافق على كل ما تقرره الحكومة، أو النائب اللص والمرتشى الذى يسعى لدخول مجلس الشعب للاستفادة من الحصانة البرلمانية، وأخيراً وبشكل متزايد، النائب رجل الأعمال الذى يسعى إلى الاستفادة من مقعده فى مجلس الشعب لتوسيع اتصالاته وعلاقاته داخل الجهاز الإدارى والسياسى فتنتعش أعماله بالتالى.

هذه الصور - التى لم تولد من فراغ - "من شأنها أن تنمى نوعاً من الاستخفاف سواءً بالنواب ومجلس الشعب عامة أو بالأسياب التى اتبعوها ليتم انتخابهم مثل رشوة الموظفين وشراء الأصوات والتلاعب فى الكشوف الانتخابية وشتى ألوان العنف وتوزيع الهدايا والمبالغة فى الوعود من جهة، ومن جهة أخرى خطاب يتسم بهشاشة المضمون السياسى والأيدىولوجى وانعدام البرامج الانتخابية. وعلى الجانب الآخر نرى هيئة الناخبين الواقعة تحت تأثير التحايل لا رأى لها ولا منطق، تنساق وراء نزعاتها ومصالحها الخاصة ولكافة أشكال الضغوط، لاسيما من قبل سماسرة الانتخابات الذين يستأجرهم المرشحون. ورغم هذه الصور التى تؤكد الروى الخارجية عن الانتخابات فى الدول النامية حيث الاستبداد السياسى، إلا أننا رأينا تناول هذا الموضوع بجدية، دون استخفاف أو أحكام مسبقة لمحاولة فهم ما يحدث عند انتخاب النواب فى مصر وما يجرى أثناء الحدث أى "انتخاب النائب".

مما شجعنا على القيام بمثل هذا العمل وساعدنا على تحليل المادة التى جمعناها من البحث الميدانى هو صدور عدد من الأعمال العلمية الحديثة نسبياً التى ساهمت فى تخفيف آثار الأحكام المسبقة والمسلّمات. ولنذكر فى هذا الصدد ثلاثة أعمال على قدر كبير من الأهمية وهى عدد من مجلة "Politique Africaine" تحت إشراف رينيه أوتايك^١ يحمل عنوان "Des élections comme les autres" (انتخابات كغيرها)، وكتاب جماعى أشرف عليه جان لويس بريكي وفريدريك سافيكى^٢ وعنوانه (الزبائنية السياسية فى المجتمعات المعاصرة)، و"Le clientélisme politique dans les sociétés contemporaines" وأخيراً

كتاب جماعى إعداد كريستيان جافريلو^{١١} وعنوانه Démocraties d'ailleurs (ديمقراطيات فى بلدان أخرى). رغم تنوع التناول العلمى واختلاف المكان موضع الدراسة تشترك كل هذه الأعمال فى عدد من الصفات الأساسية التى أفادتنا كثيرا فى إنجاز هذا الكتاب. فهى تدرك أهمية النظر إلى الانتخابات فى بلدان الجنوب بجدية وترى أن هذه الانتخابات جديرة تماما بأن تشكل مادة متكاملة فى العلوم السياسية "الشرعية" مثلها مثل الانتخابات فى بلدان الشمال التى تعتبر من أهم موضوعات هذا العلم. يكمن السبب الثانى لأهمية هذه الأعمال فى أنها تسهم فى تبنى منهج علمى جديد فى دراسة عدد من الظواهر يفترض أنها من السمات المميزة لسياسة بلدان الجنوب "على نحو آخر" مثل الزبائنية clientélisme والروابط العائلية والاجتماعية communautarisme والإجماعية unanimité وغيرها من الظواهر المرتبطة ارتباطا وثيقا بمسألة الانحراف المصاحب للانتخابات فى تلك البلدان: العنف والفساد وشراء أصوات الناخبين... الخ ومن أهم الدروس المستفادة من هذا التناول العلمى الجديد، بالنسبة للباحث ودارس العلوم السياسية، هى أهمية فهم المنطق وراء مواقف وسلوكيات الفاعلين المتسببين فى هذه الظواهر. وأخيرا تسهم هذه الأعمال التى تتناول الممارسات الانتخابية "الأخرى" وهذا التنوع العلمى الجديد فى النظر إلى الاختلاف بين التصويت الغربى والتصويت فى البلدان الأخرى بأنها مسائل نسبية لا يجب اعتبارها عاملا أساسيا يحول دون تأريخها، وأخيرا - "وربما الأهم" - إنها تثبت أن هذه الظواهر التى تبدو وكأنها سمة مميزة للسياسة فى بلدان الجنوب قد توجد بأشكال مختلفة حتى يومنا هذا فى بلدان الشمال رغم عدم الاعتراف بها لأسباب شتى، بل إنها قد تسهم - على خلاف ما يبدو - فى بناء ما يسمى بالحدثة السياسية والانتخابية وفى الاندماج فيها أو تعلمها.

إن الأبحاث التى أجريت حول تاريخ الممارسات الانتخابية^{١٢} فى الديمقراطيات الغربية، وتلك التى تبنت تناولا علميا جديدا فى دراسة الممارسات الانتخابية فى تلك الديمقراطيات^{١٣} قد لعبت دورا أساسيا فى تبنى تناول علمى جديد لدراسة الانتخابات فى الدول النامية. من الناحية التاريخية تعد أعمال آلان جاريجو مرجعا أساسيا. فى كتابه Le Vote et la Vertu. Comment les Français sont devenus des électeurs يبين المؤلف أن فئة الناخب الفردى الذى يصوت حسب ضميره ووجهة نظره الشخصية ليست فئة طبيعية ولدت تلقائيا وبذاتها لدى إقامة الانتخاب العام فى فرنسا، وإنما هى نتيجة فترة إعداد طويلة وثمره كفاح ونضال يتعلقان على وجه

التحديد بمعنى التصويت. ونجد نفس الكلام على لسان ميشيل أوفيرليه الذى يذكرنا بأن حصول "الشعب" على حق التصويت ليس أمراً مسلماً به، كما أنه ليس من المسلم به أن يعير الشعب تلقائياً اهتماماً كبيراً بهذه التقنية التى تتكرر بصفة دورية على فترات ثابتة لتحذ وتهدئ من شدة التنافس بين النخب، وبهذه الأداة التى تضى على الحكام صفة الشرعية وتضع فاصلاً بين الحكام والمحكومين فى إطار مؤسسى. غير أن أهم ما يجب أن نأخذه فى الاعتبار فى حديثنا هنا هو أن ديمقراطية الانتخابات قد ولدت فى غياب أى معايير محددة خاصة بها، وأن المعايير قد تشكلت تدريجياً بناءً على الممارسات وعلى عملية التصنيف ونزع الشرعية التى تعرضت لها، فلم يكن الشاغل الأول للمرشحين وأنصارهم احترام قوانين الانتخابات وإنما الفوز فى الانتخابات، وعلى حد قول آلان جارجو^١: "إن الممارسات تسبق القواعد قبل أن تصبح محكومة جزئياً بها. فقد كان إمام المرشحين وبالأحرى وكلائهم ونوابهم بقانون الانتخابات إماماً غير متساو، إذ ينص هذا القانون على المعايير بأسلوب عام بحيث يترك مجالاً للتفسير، ومع ذلك كانت السوابق تحتم أكثر فأكثر الرجوع للقواعد... وليس فقط للالتزام بها. فالقواعد العملية كانت عبارة عن مجموعة سلوكيات الانتخاب لا تشمل المخالفات فحسب، وإنما أيضاً كيفية تجنب مناورات الخصم أو الممارسات المعتادة التى كانت تعد غير نزيهة دون أن تستوجب العقاب. كان التنافس والهدف المنشود منه يأتیان فى المقدمة، ثم بعد ذلك احترام القانون خاصة إذا كان هناك تهديد بالعقاب يجبر على ذلك. ولم تكن هذه المعايير القانونية ملزمة إلى حد كبير لكونها فى طور التشكيل. ومن هنا يكون من الخطأ تقييم الممارسات بناءً على معايير متفاوتة التشكيل وبعضها وضع فيما بعد".

انطلاقاً من وجهة النظر هذه نرمى فى هذا الكتاب إلى تحليل وفهم دلالات الانتخابات فى مصر ليس فقط من الناحية المعيارية بالمعنى الواسع للكلمة، ولكن أيضاً انحرافها عن تلك المعايير. قبل أن يمتد الإشراف القضائى على اللجان الفرعية كان تزوير الانتخابات أمراً واضحاً. هل يعنى ذلك أن يمتنع الباحث عن تحليلها؟ فى كتابنا هذا يعدُّ تحليل شكل التزوير الذى استطاع الإشراف القضائى القضاء عليه نقطة محورية رئيسية فى منهج دراسة عملية التصويت فى مصر خلال السنوات الأخيرة. مَنْ كان يقوم بتزوير الانتخابات داخل لجان الانتخاب، وما هى المصالح التى دفعتهم لذلك؟ ما هى الدلالات الاجتماعية والسياسية لهذا النوع من التزوير؟ فى هذا الصدد يُعدُّ أحد مقالات بيير كانتين^{١٥} مرجعاً أساسياً؛ إذ يذكرنا المؤلف أولاً

بأن التزوير يرتبط ارتباطا وثيقا بالمنافسة؛ إذ إن التصويت فى غياب المنافسة لا يدعو إلى الانحراف بالنسبة لمعايير النزاهة الانتخابية، فهو كالسباق بخيل واحد الذى لا يفسح أمام المتراهنين مجالا للغش. وهذا هو الفرق بين نموذج الحزب المهيمن ونموذج الحزب الواحد بحصر المعنى الذى لا يسمح بتعدد الترشيحات. وبناءً على هذه الحقيقة الواضحة يطرح المؤلف فكرة أن التزوير فى الانتخابات لا يقتصر على كونه ممارسة غير سوية، وإنما قد يمثل كذلك عنصرا مكونا للسوق السياسى.

أول المعنيين بهذا السوق هم المرشحون وزبائنهم أى أنصارهم. ويمكن القول إذاً بأن عملية التصويت فى مصر تعتبر، نظرا لمحدودية الهيئة الناخبة، عملية انتخابية مبنية على "الزبائنية". ولكن كيف يمكن تحليل الزبائنية الانتخابية؟ هل يجب استبعادها برمتها من الدراسة على أساس أنها لا تعبر إلا عن السياسى المنحرف عن المعايير فى بلدان الجنوب والدول النامية؟ فى هذا الصدد يُلقى الكتاب الجماعى^{١٦} الذى صدر بإشراف جان لويس بريكيه وفريدريك سافيكى نظرة جديدة على هذه الظاهرة ويفيد كثيرا فى تقييم الشكل الخاص الذى تتسم به الزبائنية فى الانتخابات المصرية اليوم، وكذلك الظواهر المصاحبة لها مثل تسويق الانتخاب والسمرسة الانتخابية وإعمال الروابط العائلية والاجتماعية... الخ.

ففى فرنسا أثناء الجمهورية الثالثة (١٨٧١-١٩٤٠)، لاحظ آلان جاريجو^{١٧} أن انتشار الزبائنية السياسية وتحولها جاء موازيا لامتداد حق التصويت. فى الوقت الذى ندد فيه الجمهوريون بعلاقات الزبائنية بين الأعيان والناخبين، قاموا هم أنفسهم بتكوين شبكات زبائنية خاصة بهم لمنافسة الأعيان معتمدين أساسا على الموارد المتاحة لهم بفضل سيطرتهم على الدولة والبرلمان. ومن ناحية أخرى يتساءل جان لويس بريكيه وفريدريك سافيكى عما إذا كانت المنافسة الديمقراطية بما تفترضه من دأب ومثابرة للحصول على التأييد، وما تتطلبه من إنشاء روابط مبنية على الوفاء والإخلاص، لا تخضع (هذه المنافسة) لقواعد لا يمكن إرجاعها ببساطة لتلك التى تحكم بطريقة مثالية عالم البيروقراطية وعالم المواطنة: رجل واحد: صوت واحد. فمقابل منطق أساسه العطاء والإغراء يحمل على "شخصنة" العلاقة السياسية أى ربطها بشخص المرشح، هناك منطق آخر مفاده انتفاء العلاقات الشخصية بين الطرفين. من هذا المنطلق يرى هؤلاء أنه ليس هناك ما يدعو مسبقا إلى اعتبار الزبائنية من رواسب الماضى أو أنها خلل فى الديمقراطية. نفس هذه الفكرة يطرحها بصورة ما ريشار بانيجاس Richard Banégas^{١٨} حينما يتساءل، بعد دراسته لانتخابات

١٩٩٠ فى جمهورية بنين الديمقراطية، إذا ما كان تعزيز الديمقراطية يتم - على عكس ما يبدو - فى بوتقة صور من منطق الزبائنية ومن خلال ما يسميه "سياسة ملء البطون".

هذا السؤال ضمن الأسئلة التى حاول الكتاب الرد عليها. ما هو شكل الزبائنية الانتخابية فى مصر حاليا وما هى التغيرات التى طرأت عليها مع انتقال مصر إلى الإصلاح الاقتصادى وظهور صورة جديدة للمرشح "رجل الأعمال"؟ كيف يستطيع الفاعلون "من القاعدة" الاستفادة من انتشار الممارسات المرتبطة بالزبائنية، ولاسيما من تزايد عدد المرشحين حتى دون الذهاب لصناديق الانتخاب كما كان يحدث قبل انتخابات ٢٠٠٠ التشريعية؟ ما هى الأدوار التى لعبها عديد من الوسطاء بين المرشحين والناخبين؟ ما هى التغيرات التى أحدثها الإشراف القضائى على ثقل هؤلاء الوسطاء وتأثيرهم على عملية التصويت وطبيعة الزبائنية الانتخابية فى مصر؟ وإذا كانت الزبائنية الانتخابية تركز على تعريف التصويت بهدف المقايضة، أى نوع من المقايضة بين النائب "المعلم" الذى يعطى، والناخبين أتباعه أى زبائنه الذين يشكرونه بالتصويت لصالحه، فهل يعنى ذلك بالضرورة أن "الرأى" السياسى غائب تماما عن هذا النوع من التصويت؟ وهل يكون التصويت لصالح المرشح "المستقل" فى مصر غير مبنى حقيقة على رأى سياسى؟

يقع هذا العمل مباشرة فى إطار تجديد التناول العلمى السياسى الفرنسى لمسألة الانتخابات فى بلدان الجنوب. ومع ذلك فالملاحظ هو أن هذا التجديد، فيما عدا بعض الاستثناءات، لم يطبق فيما يخص البلدان العربية، والمقصود هنا بدول الجنوب هو دول تنتمى لإفريقيا السوداء وأمريكا اللاتينية وآسيا ومنها الكاميرون والسنغال وبنين والهند والمكسيك وشيلي والبرازيل وباكستان... الخ، أما المنطقة العربية فلا وجود لها تقريبا فى هذه الكتب، والدراسات القليلة التى تناولت المسألة الانتخابية فى البلدان العربية جرى البحث فيها بطريقة مختلفة كما لو أن هناك استثناء "عربيا"، وأن إشكالية الانتخابات عند العرب لا يمكن دراستها فى إطار إشكالية عامة تشترك فيها دول أخرى. لا يقصد بهذه الملاحظة أن الأعمال القليلة التى تناولت دول المنطقة ليست على المستوى، ولا يمكن إنكار ما أسهمت به كتب مثل كتاب أنيس فافيه^{١٩} عن الانتخابات اللبنانية والكتاب الجماعى بإشراف ساندريين جامبلان^{٢٠} عن انتخابات ١٩٩٥ التشريعية فى مصر، وغيرها من الكتب، فى موضوع الانتخابات فى البلدان العربية. ولكن الجدير بالذكر هو أن هذه الأعمال وضعت بدون وضعها

فى إطار مقارنة مع تجارب الدول الأخرى، كما لو أن التساؤلات السياسية المطروحة حول هذه البلدان لا يمكن دراستها إلا بهذه الطريقة المختلفة. ومع ذلك فإن قراءة ما كتب عن كيفية إجراء الانتخابات فى السنغال أو البرازيل أو فى فرنسا القرن التاسع عشر تشير إلى وجود ظواهر مماثلة تماما لما نشاهده فى مصر وبالتأكيد فى دول أخرى بالمنطقة.

الواقع أن اختلاف الدراسات السياسية حول البلدان العربية يرجع لأسباب عديدة ومعقدة تتعلق بنفس القدر بالقيود التى تصطدم بها الجماعات الأكاديمية المهمة بالدول العربية، وتعثر العملية الديمقراطية فى تلك البلدان. ورغم تحولها إلى حد ما نحو الليبرالية الاقتصادية واقتصاديات السوق، إلا أنه يوجد تباين واضح بين نظام وآخر فى عملية التحول إلى الليبرالية السياسية التى تتسم فى كل الأحوال بالبطء الشديد^{٢١}. فبالنسبة لكل دول المنطقة العربية يقتصر تجديد النخبة السياسية سلميا عن طريق الانتخاب على أعضاء البرلمان ومجلس الشورى والمحليات، ولا يحدث هذا النوع من التغيير فى المستويات السياسية العليا، والحكام لا يتغيرون إلا عن طريق العنف الداخلى (انقلاب أو اغتيال) أو العنف الخارجى (مثل ما يحدث فى العراق حاليا)، بل إن بعضهم يميل أكثر فأكثر لتحويل فترة رئاسة الجمهورية إلى رئاسة وراثية أى إلى توريث الرئاسة^{٢٢}. فليس من المبالغ فيه إذا القول بأنه من الصعب دراسة النظم السياسية العربية المعاصرة من خلال أدوات التحليل المستخدمة فى العلوم السياسية سواء من قبل الباحثين العرب أو الفرنسيين أو الانجلو-ساكسون. وتزداد صعوبة التحليل بسبب مطالبة الباحثين بتوفير الإجابات السريعة للأحداث العديدة المتلاحقة والأزمات التى أصبحت من السمات المميزة لهذه المنطقة الجيو-سياسية: "مأساة الجزائر"، و"التيار الإسلامى" فى صوره المختلفة، و"الصراع الفلسطينى - الإسرائيلى"، و"حرب الخليج"، و"أزمة السودان"، و"أزمة العراق"، وحاليا موضوع الإرهاب.

طرح الباحثون فرضيات عديدة^{٢٣} لتفسير "العجز الديمقراطى" فى البلدان العربية، غير أن هذه الفرضيات، التى تفتح دون شك المجال لدراسة موضوعات هامة، عادة ما تسعى إلى التفسير من زاوية تحليلية واحدة، وهذه الزاوية لا تقتصر على البعد "السياسى" بمعناه الضيق، وإنما يدخل فيه أيضا البعد "الاقتصادى" و"الثقافى" و"الديمغرافى" و"الأنثروبولوجى" ... الخ وكأن المقصود هو تذليل صعوبة تقييم السياسى فى هذه الدول بتوسيع "موضوع البحث" إلى أبعد حد. ينطبق هذا الكلام

على الأعمال العديدة التي صدرت حول مسألة "منظمات المجتمع المدني" في البلدان العربية. حتى وإن كان إدماج هذه المنظمات في استراتيجيات الحكام يسهم، كما يؤكد جان نويل فريبه^{٢٤} في تعديل أداء الأنظمة السلطوية، فإن مثل هذه الملاحظة لا تتعارض مع كون التحول الديمقراطي يمرّ أولاً بالمواضع التقليدية للسياسي مثل الانتخابات والأحزاب. ويرمى هذا الكتاب إلى حث الأبحاث السياسية التي تتناول البلدان العربية على العودة إلى الموضوعات الرئيسية للعلوم السياسية ومنها، فيما يعيننا هنا، مسألة الانتخابات وكيف يتم بناء الفاصل بين الحكام والمحكومين في هذه الدول وكيف يكتسب هذا الفاصل طابعاً مؤسسياً من خلال عملية التصويت على وجه الخصوص. فإذا صح أن التصويت في هذه الدول لا يمس - أو لا يمس إلا قليلاً - المنطقة المحرمة المتمثلة في كبار القادة السياسيين، إلا أنه قد يخص دوائر أخرى، ويلاحظ هنا وهناك أن الأوضاع السياسية التي شهدتها تلك الدول مؤخراً أتت بتقديم إيجابي كما حدث في الجزائر ولبنان والأردن وحالياً في المغرب ومصر بالنسبة لعام ٢٠٠٠. غير أن الانطباع الذي يخرج به الباحث من دراسة تطور الأوضاع السياسية هو أن أسلوب أداء النخب الحاكمة في هذه البلاد وما أقاموه من مؤسسات سياسية لا تعلق لمستوى مجتمعاتهم. هذا هو على الأقل الانطباع الذي خرجنا به من الدراسة الميدانية التي أجريناها كما ذكرنا ليس في العاصمة أو في أحد المراكز الحضرية الكبرى، وإنما في قرية بمحافظة المنوفية. من هذا البحث الميداني الذي علق أهمية كبيرة على خطاب مختلف الفاعلين الذين كان لهم دور في عملية التصويت على مستوى قريتهم، يتضح مدى نضج ممارساتهم السياسية ومنطقيتها في ظل القيود التي فرضها النظام السياسي الرسمي سواءً على وظيفة النائب أو على الأحزاب السياسية أو تنظيم عملية التصويت.

وجدير بالذكر أن ملاحظتنا عن قلة الأبحاث العلمية حول عملية التصويت في البلدان العربية لا تنطبق فقط على الدراسات الأكاديمية الغربية، وإنما تسرى أيضاً على الجماعات الأكاديمية العربية. صحيح أنه باستثناء بعض الدول العربية ذات التاريخ الأكاديمي الغني والتي تتمتع بقدر من حرية التعبير والنشر، تكاد الأبحاث في العلوم السياسية الصادرة عن بعض الدول العربية تكون منعدمة، بل في طريقها للانقراض في بلدان أخرى. ولحسن الحظ تُعدّ مصر - إلى جانب لبنان والأردن - من الدول ذات التاريخ السياسي، بل وتحظى دراسة العلوم السياسية في مصر بمكانة مرموقة.

إن الانتخابات التشريعية في مصر كانت دائما موضع النقد والتعليق في الصحف كما تناولتها مراكز الأبحاث والجامعات بالتحليل. ولا يعد اهتمام الباحثين في مجال العلوم السياسية بالانتخابات أمرا عارضا. فمصر من الدول الرائدة في مجال الانتخابات وتأخذ بمبدأ الانتخاب العام منذ ١٩٢٤. ودرج مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام على إصدار كتاب عن كل انتخابات تشريعية تجرى في مصر. وهو ليس المركز الوحيد الذي يقوم بمثل هذه المبادرة، فعلى أن نذكر أيضا كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة. بالنسبة لانتخابات ٢٠٠٠ صدرت عدة كتب أهمها كتاب أصدره مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام بإشراف د. هالة مصطفى، والآخراصدرته كلية الاقتصاد والعلوم السياسية تحت إشراف د. مصطفى علوي^{٢٥}. كما قام أيضا مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام بعمل هام بإصدار " دليل النخبة البرلمانية ٢٠٠٠" الذي يشمل أسماء أعضاء مجلس الشعب الحاليين وبيانات عن الشخص وصفاته ومشوار حياته العملية والسياسية، وهو أول دليل من هذا النوع منذ ثورة ١٩٥٢.

ومن ناحية أخرى قامت مراكز الأبحاث الخاصة التي تضاعف عددها خلال السنوات الماضية بنشر أعمالها عن الموضوع. وإذا كانت بعض إصدارات هذه المراكز لها مرام سياسية ونضالية، فالهدف الرئيسي للبعض الآخر هدف علمي. خير مثال على ذلك كتاب د. أحمد عبد الله عن انتخابات ١٩٨٧^{٢٦}. هذه الكتب، على أهميتها، نادرا ما تقرأ في الخارج لكونها باللغة العربية، وبالتالي تفتقر إلى الاعتراف الدولي بها، وهي تستمد أهميتها من عدة عناصر أولها مصداقية المعلومات الواردة فيها والمادة العلمية موضع التحليل ويرجع ذلك بوجه خاص لسهولة الوصول إلى المصادر وإلى الميدان الانتخابي على حد سواء. أما التحليلات التي تتضمنها، لاسيما على المستوى الوطني الكلي، فتنتم بالجدي وبملاءمتها للموضوع وإن كان يشوبها شيء من النمط الكلاسيكي بسبب صعوبة وصول بعض الباحثين، لأسباب عديدة، للتناولات الجديدة المطبقة في العلوم السياسية سواء على بلدان الشمال أو على بلدان الجنوب، هذا التنوع العلمي الذي تحدثنا عنه آنفا.

لذا نرى أن كتاباً مثل كتاب آلان جاريجو قد يعود بفائدة كبرى على الجماعة الأكاديمية المصرية في حالة ترجمته إلى اللغة العربية (أو حتى الإنجليزية) ويمكنه من إلقاء نظرة جديدة على تاريخه الطويل في مجال الانتخابات وعلى الممارسات الانتخابية الحالية. من أوجه النقص في أبحاث العلوم السياسية في مصر، والاجتماعية

بصفة عامة، عدم اهتمامها بالقدر الكافى بفاعلى الظواهر موضع الدراسة وتحديد هوية هؤلاء الفاعلين وخطاباتهم وممارساتهم. هذا لا يعنى إطلاقاً عدم وجود أبحاث ميدانية على المستوى الميكرو للدائرة، ولكن المشكلة تكمن فى طريقة إجراء البحث. فبالنسبة للانتخابات التشريعية درجت دراسات الحالة على أن تضيف للتحليل الكلى على المستوى القومى دراسات ميدانية لبعض الدوائر الانتخابية. وبصفة عامة تسعى تلك الدراسات إلى إظهار خصائص الانتخابات فى دوائر مختلفة من الناحية الجغرافية والسكانية والاجتماعية والاقتصادية، فنجد دراسات ميدانية على دوائر حضرية أو قروية، فى الدلتا أو فى الصعيد، فى سيناء الخ... وتبدأ الدراسة بتوفير البيانات الاجتماعية-الاقتصادية للدائرة، ثم تمد القارئ ببيانات موثوق فيها عن توزيع الأصوات فى الدائرة وعن أماكن تركز الأصوات والخصائص الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للمرشحين واستراتيجياتهم وتحالفاتهم ... الخ وتنتهى الدراسة بتحليل النتائج.

رغم أهميته الكبيرة، يتسم هذا النوع من الدراسات الميدانية على المستوى الميكرو^{٢٧} بما يلى : فهى عبارة عن صورة مصغرة للتحليل الذى يجرى على المستوى الوطنى الكلى، ومن جهة أخرى يكون هذا التحليل بمثابة صورة خاطفة للحدث "الانتخابات" لحظة وقوعه فى دائرة بعينها دون أن يدخل فيها عنصر زمنى أكثر امتداداً، فى حين تبين من البحث الميدانى الذى أجريناه أن هذا العنصر أساسى. وأخيراً، وربما هذا هو الأهم، أن هذه الدراسات لا توفر للقارئ معلومات - أو القليل منها - عن الفاعلين وكأن الفئتين المعنيتين وهما المرشحون و"هيئة الناخبين" غير واضحة المعالم والتي لا يذكر شيئاً عنها. ربما يكون ذلك مجرد خطأ. فهل يوجد فى مصر بالفعل ما يسمى فى الديمقراطيات الغربية "هيئة الناخبين" ؟

أما هدف الدراسة الميدانية التى قمنا بها فمختلف تماماً. كما أوضحنا فى بداية هذه المقدمة، ما يعنىنا هنا هو فهم الانتخابات التشريعية التى أجريت فى مصر مؤخراً ولاسيما انتخابات ٢٠٠٠، وذلك من خلال فهم المنطق الذى ينتخب النائب على أساسه، أو بتعبير آخر معايير انتخاب المواطنين لنوابهم فى البرلمان والتي "تحكم" بطريقة ما منطق عملية التصويت. ما هى مهام النائب المصرى اليوم على مستوى دائرته ؟ ما هى الرهانات المحلية وراء انتخاب النائب؟ من هم الفاعلون الرئيسيون فى عملية الانتخابات التشريعية وما هى المصالح التى تدعوهم للتحرك ؟ من الذى كان يقوم بتزوير الانتخابات قبل انتخابات ٢٠٠٠؟ ما هى التغيرات التى

أدخلها الإشراف القضائي على المنطق القديم للعمل الانتخابي؟ هل تمثل انتخابات ٢٠٠٠ مرحلة هامة على طريق الانتخابات الديمقراطية في هذا البلد؟ للإجابة على كل هذه التساؤلات أجرى المؤلفون دراسة ميدانية في قرية تقع في دائرة من دوائر محافظة المنوفية. وكان أول أهداف هذه الدراسة هو تحديد الشخصيات التي لعبت دورا بارزا في كافة العمليات الانتخابية التي تخص قريتهم، لا سيما في انتخاب نواب الدائرة التي تقع فيها قريتهم سواء كان تدخلهم مباشرا أو غير مباشر. واختار المؤلفون توجيه أسئلة شبه موجهة عن مسألة الانتخابات في قريتهم ودائرتهم لهؤلاء الأشخاص أساسا (لكن دون الاقتصار عليهم). ورغم الطابع الميكروسياسي الذي اتسمت به الدراسة الميدانية فتحليلها لا يسعى إلى إظهار ما تنفرد به عملية التصويت في هذه القرية بقدر ما يحاول في الواقع - بناء على هذه الحالة - إبراز منطق انتخابي قد يكون قاسما مشتركا لكل الدوائر وفي كافة أنحاء مصر اليوم.

ولكن متى نشأ بالتحديد هذا المنطق الانتخابي الذي يحكم انتخاب النواب في مصر؟ يرى أنصار النظرة التشاؤمية في التحليل السياسي لانتخابات ٢٠٠٠ أن غياب "الاختيار السياسي" عن انتخابات ٢٠٠٠ التشريعية، إنما ينسب إلى محدودية الديمقراطية الحالية وإلى بقايا الميراث الناصري. بالنسبة لهؤلاء لا ترقى التجربة الحالية بشأن التوجه الديمقراطي للانتخابات للمستوى الذي بلغته ما تسمى بالحقبة الليبرالية في حياة السياسة المصرية؛ حيث كان الناخبون لا يترددون في التصويت على أسس سياسية لصالح الوفد متحدّين بذلك الملك والإنجليز. وفي هذه الفترة غالبا ما كان صوت الناخبين يحترم، ففوز الوفديين بالأغلبية في مجلس النواب كان يتبعه عموما، ولو لفترة قصيرة، حكومة وفدية. الواقع أن أهمية مثل هذه الحجة تحتم التحقق منها. فإذا كانت انتخابات ٢٠٠٠ تختلف عن الانتخابات الأخرى التي شهدتها فترة ما بعد ١٩٥٢ فلا بدّ أن نذكر أن مصر من الدول التي شهدت نشأة مبكرة للديمقراطية^{٢٨}. بدأت الانتخابات في مصر في بعض أشكالها منذ عصر الخديوي إسماعيل باشا إلا أن الانتخاب العام بدأ تحديدا منذ عام ١٩٢٤ أي منذ حوالي ثلاثة أرباع القرن أجرى خلالها عشرة انتخابات تشريعية ما بين ١٩٢٤ و ١٩٥٢. كيف يمكن تقييم وتقدير هذه التجربة القديمة في مجال التصويت تقديرا سليما، وما الذي بقى منها على مستوى الممارسات، وكذلك على مستوى النصوص المنظمة لها؟ فرغم الطابع السلطوي ونظام الحزب الواحد الذي اتسمت به السياسة المصرية في الفترة الناصرية إلا أنه لم يتم القضاء نهائيا على العملية الانتخابية، بل تمسك النظام

الناصرى بوجود هيئة من "ممثلى الشعب" يتم انتخابها عن طريق الانتخاب العام، وبوجود "سلطة تشريعية". ونتساءل هنا أيضا عما بقى بالفعل من عملية التصويت فى العهد الناصرى، وذلك بعيدا عن أى جدل سياسى وأيديولوجى مطروح حاليا على الساحة المصرية.

كان لابد أن نبدأ بهذه النبذة المختصرة لتاريخ عملية التصويت فى مصر، إذ أن الشكل الذى تتخذه المعايير الانتخابية اليوم فى الدول التى تمارس الديمقراطية منذ زمن، كفرنسا على سبيل المثال، هو نتيجة عملية بناء طويلة الأمد بدأت فى القرن التاسع عشر، وأن طرق التصويت فى هذا الوقت كانت بعيدة كل البعد عما يحدث اليوم، أو ما تبدو عليه عملية التصويت اليوم. والآن توصلت عملية البناء هذه إلى تعريف التصويت بأنه "تعبير عن رأى سياسى شخصى". الحقيقة أنه - كما يقول جاريجو^{٢٩} "لا يمكن الاعتراض على مبدأ الرأى السياسى الشخصى والعام (أى المكفول للجميع)" دون إثارة النفوس. قد يدور الجدل حول مستوى الكفاءة وقيمة الآراء، بل حتى حول وجودها بشأن بعض النقاط المحددة، ولكن لا يمكن أن ننكر على الناخب أهلية الرأى دون حرمانه من شيء من الإنسانية. إذا ما كان لديه رأى سياسى يريد التعبير عنه، فمن المنطقى أن يعبر عنه بالتصويت...".

ما هو الوضع فى مصر فى هذا الشأن؟ وإذا كان الرأى السياسى الشخصى متوفر فعلا فى هذا البلد فلماذا لا يعبر عنه إلا نادرا فى لجان الانتخاب، بينما يعبر عنه فى مجالات أخرى؟ هذه هى أهم التساؤلات التى سنحاول الإجابة عليها فى هذا الكتاب.

يتناول الجزء الأول الدلالات الرئيسية لانتخابات ٢٠٠٠ على المستوى القومى من حيث نتائج الانتخابات، وكذلك الظواهر التى كشفت عنها. ويعتمد تناول العلمى الذى تبينناه على ملاحظات المؤلفين بمتابعتهم للانتخابات وعلى المقالات الصحفية التى غطت الحدث تغطية واسعة علاوة على الكتب التى سبق نشرها فى هذا الموضوع، مع محاولة وضع تحليل هذه الانتخابات فى إطار تحليل أوسع يتناول النظام الحاكم خلال العقد الأخير، ثم الربط بين دلالات الانتخاب فى ظل سمات النظام السياسى - الإدارى المصرى الحالى وتداعياته على وظائف النائب. فهذا الأخير يلعب دور "العمدة البديل" فى الدائرة ونتيجة لضعف ثقل مجلس الشعب فى تنظيم السلطات وتوزيعها، يزداد طابعه المحلى *localisme* ووظيفته.

ونوضح فى الجزء الثانى كيف أن الانتخاب الزبائنى لا بد من فهمه فى إطار ما

اختصت به الحياة الانتخابية والسياسية المصرية التي لم تشهد عملية "بناء" القواعد والمعايير الانتخابية، متبعين في ذلك تناولا من النوع التاريخي الذي يستخدم إلى جانب الكتب الرئيسية عن تاريخ مصر السياسي شهادة بعض الشخصيات التي شاركت بصفة أو بأخرى في مختلف الانتخابات التي شهدتها مصر منذ عام ١٩٢٤. وحيث إن المؤرخين لم يقوموا بعد بكتابة تاريخ الممارسات الانتخابية المصرية، استخدمنا شهادة من أجرينا معهم اللقاءات لمجرد طرح بعض الفرضيات المتعلقة بالموضوع، ولكن هذه الفرضيات تحتاج بطبيعة الحال إلى دراسة من قبل مؤرخين متخصصين للتحقق منها وتأكيدا، بناءً على أسس علم التاريخ.

أما الجزء الثالث فقد خصص لدراسة المنطق الذي يحكم عملية التصويت حاليا في مصر وينتهي بعرض لأهم التغيرات التي طرأت عليها، مع الاعتماد أساسا على اللقاءات التي تمت في إطار الدراسة الميدانية، والاهتمام إلى حد كبير بخطاب الفاعلين عن ممارساتهم الانتخابية الشخصية وتجاربهم ومدى وعيهم بها.

الباب الأول

انتخابات عام ٢٠٠٠ التشريعية :
بداية التوجه إلى انتخابات ديمقراطية
أم "نهاية" السياسي ؟

مقدمة :

انتخابات ٢٠٠٠ وعرقلة المسيرة الديمقراطية

إن فهم انتخابات ٢٠٠٠ التشريعية وما مثلته من مفاجأة سارة للجميع، يتطلب وضع هذه الانتخابات فى الإطار السياسى العام الذى أجريت فيه، وفى ظل التغييرات التى طرأت على النظام السياسى المصرى فى السنوات العشر الماضية. فالساحة السياسية تتسم بالكآبة، ومن الواضح أن هناك ما يعرقل عملية إطلاق الحريات السياسية التى شهدتها مصر خلال العقود الأخيرة. و جدير بالذكر أن مصر، التى كانت أول دولة عربية تبدأ عملية المقرطة السياسية من أعلى فى السبعينيات عندما بادر الرئيس السادات بالتخلى عن نظام الحزب الواحد الذى عرفته البلاد فى الحقبة الناصرية والعودة إلى التعددية الحزبية المقيدة، لم تعد تمثل اليوم استثناءً فى هذا الشأن إذا ما قورنت بغيرها من النظم السياسية فى العالم العربى. إن مثل هذه الملاحظة قد تثير شيئاً من التعجب. فالنظام السياسى فى مصر لديه كافة المقومات المؤسسية التى تسمح بإدارة البلاد بطريقة ديمقراطية وبجعلها تتمتع من الناحية الدستورية بما يسمى اليوم "الحكم الرشيد". توجد إلى جانب المؤسسة الرئاسية، ورغم ثقل وهيمنة هذه المؤسسة فى توازن السلطات - ٦٥٪ من الصلاحيات الدستورية للرئيس-، هيئة تمثيلية شعبية وهى مجلس الشعب الذى تتجدد نخبته عن طريق الانتخاب وعلى فترات منتظمة إلى حد ما. ولدى مصر أيضاً سلطة قضائية تتمتع بقدر كبير من الاستقلالية كما يشهد بذلك حكم المحكمة الدستورية العليا بخصوص الانتخابات التشريعية لسنة ٢٠٠٠. من الناحية السياسية يوجد فى مصر الآن أكثر من ١٨ حزباً سياسياً، ولهذه الأحزاب وجود شرعى والعديد من الصحف المتنوعة من صحافة سياسية وصحافة الرأى، وهى تتمتع بقدر كبير من حرية التعبير. إلى جانب ذلك يوجد عدد كبير من النقابات المهنية و"منظمات المجتمع المدنى" التى تمارس نشاطها فى مجالات مختلفة بداية بالمساعدات الاجتماعية وحتى الدفاع عن حقوق الإنسان. وأخيراً من أهم المزايا التى تتمتع بها مصر وجود نخبة سياسية وصفوة كبيرة ومتنوعة من المفكرين والمثقفين. ومع ذلك ورغم كل هذه المقومات

التي من شأنها أن تضمن نجاح التجربة الديمقراطية، يعانى النظام السياسى اليوم من عجز واضح فى الديمقراطية. ومن المفارقة أن هذا العجز يبدو مرتبطا بإقصاء التيار الإسلامى من كافة الساحات السياسية والنقابية والجمعيات الأهلية بعد أن كان هذا التيار قد تمكن منها على مدى أكثر من ثلاثة عقود. وبالفعل ليس من قبيل المبالغة القول بأن التيار الإسلامى المصرى هو أكثر من استفاد من الانفتاح السياسى. فكان من شأن الحرية النسبية التى منحها له النظام الحاكم ابتداءً من عصر السادات أن تنشط أهم مؤسسات الحياة السياسية والاجتماعية فى مصر وذلك بعدة طرق. من الناحية السياسية والحزبية أدى تحالف جماعة الإخوان المسلمين المحجوبة عن الشرعية مع الوفد ثم مع حزب العمل إلى نتيجتين إيجابيتين على الصعيد الديمقراطى: السماح بوجود تمثيل مكثف نسبيا للمعارضة السياسية داخل مجلس الشعب فى ١٩٨٤ و ١٩٨٧، وكذلك إضفاء قدر من الشرعية على النظام الحزبى الرسمى الذى أظهر بذلك قدرته على تحقيق - ولو جزئيا - مطلب سياسى من مطالب المجتمع المصرى^{٣٠}. وعلى المستوى النقابى كان لتفوق الإخوان المسلمين فى الأجهزة التمثيلية - مجالس إدارات - لنقابات الأطباء والمحامين والمهندسين ... الخ آثار إيجابية منها استقلالية تلك المنظمات المهنية تجاه السلطة السياسية المصرية والإدارة، وتمكنت هذه الفئات المهنية المختلفة من الدفاع عن مصالحها بالإضافة إلى الدور الذى لعبته كمنبر سياسى بديل فى غياب برلمان يجمع بالفعل بين مختلف التيارات السياسية^{٣١}. بالنسبة للجمعيات الأهلية فمن غير المبالغ فيه القول بأن استثمارات الإخوان المسلمين فى الجمعيات الخيرية قد ساهم فى استعادة الاستقلال المالى والتنظيمى الذى يجب أن تتمتع به هذه المنظمات لتستطيع أن تلبى الطلب على الخدمات الاجتماعية والتعليمية والطبية فى محيطها الاجتماعى^{٣٢} وأخيرا، من الناحية الدينية الصرفة، أدت قوة التيار الإسلامى إلى حصول أهم مؤسسات الإسلام الرسمى فى مصر وهى المؤسسة الأزهرية الجليلة^{٣٣} على قدر من الاستقلالية تجاه السلطة السياسية^{٣٤}.

تبلور التحول السياسى الذى انتهجه النظام الحاكم تجاه الإسلاميين و"المسألة الإسلامية" - الذى بدأ فى التسعينيات واشتد مع أحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١ - فى اتخاذ عدد من الإجراءات الرامية إلى استبعاد الإسلاميين من كافة الساحات التى كانوا قد اخترقوها من قبل. ومع ذلك لم يؤد هذا التحول السياسى إلى طرح أو إنتاج أو تطوير بدائل سياسية تحل محل البديل الإسلامى، بل على عكس من

ذلك أدى هذا التحول إلى ترك الساحة السياسية والاجتماعية منهكة فى حالة خمول تام رغم حدة الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التى تشهدها البلاد. وهكذا أصبحت الأحزاب السياسية الرسمية العديدة تمر بأزمة يمكن وصفها بأنها تهدد كيانها بسبب ضعف ثقلها السياسى والاجتماعى وهشاشتها الداخلية وغموض أيديولوجيتها وصورتها المهزوزة لدى الرأى العام. أما النقابات^{٣٥} فهى تعيش أزمة حادة خاصة بعد إصدار القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٩٣ وتعديله بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٩٥ الذى ينص على ضرورة تشكيل هيئة قضائية للإشراف على الانتخابات النقابية وتشترط حضور نصف أعضاء الجمعية العمومية على الأقل حتى تكون الانتخابات شرعية. هذه الأزمة لها طابع قانونى أساسا. فالمحكمة الإدارية لم تبت فى دعوى عدم دستورية هذا القانون وحولتها إلى المحكمة الدستورية العليا التى لم تحسم القضية حتى يومنا هذا. ومن جهة أخرى، منذ ١٩٩٣، لم تقم أى نقابة من نقابات الأطباء والمهندسين والصيدالة والعلميين والأطباء البيطريين بإجراء انتخابات لتجديد هيئاتها القيادية. باستثناء نقابة المحامين التى توصلت إلى تسوية مرضية بين مختلف التوجهات السياسية الفاعلة لتجديد أعضاء مجلس إدارتها. أما النقابات التى تمكنت من تنظيم انتخابات وفقا للشروط التى يفرضها القانون رقم ١٠٠ فهى نقابات لا تعرف الصراعات السياسية بين أعضائها مثل نقابة الصحفيين ونقابة المعلمين ونقابة الممثلين.

بالنسبة للجمعيات الأهلية وغيرها من منظمات المجتمع المدنى يتعلق الصراع بين بعضها وبين النظام الحاكم بمسألة قانون الجمعيات التى لم تحسم بعد. أول المعنيين بهذا الصراع هم الجمعيات الدفاعية والحقوقية advocacy كمنظمات الدفاع عن حقوق الإنسان وبصفة عامة المنظمات التى لا يقتصر نشاطها على تقديم الخدمات الاجتماعية والطبية، وإنما تسعى إلى تعبئة المواطنين حول قضايا وموضوعات شتى وتريد فرض نفسها كفاعل فى التنمية. وقد أسفرت تعبئة هذه الجمعيات فى التسعينيات ضد تدخل الأجهزة التنفيذية فى شئوننا عن نتائج مؤسفة إلى حد ما. فإذا كان النظام قد قبل فى البداية إعادة النظر فى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ الذى تهاجمه الجمعيات فإنه (أى النظام) استبدله فى عام ١٩٩٩ بقانون آخر لم يأخذ فى الاعتبار مقترحات الجمعيات، مما دعا هذه الأخيرة إلى اللجوء للقضاء. غير أن إلغاء هذا القانون بحكم من المحكمة الدستورية العليا لم يأت بالنتائج المرتقبة، إذ حل محله قانون جديد فى عام ٢٠٠٢ يفرض نفس القدر من القيود على هذا النوع

من الجمعيات. وبذلك ظلت أنشطة هذه المنظمات خاضعة لرقابة شديدة كما يشهد على ذلك القبض على سعد الدين إبراهيم وكذلك الحملات التي شنتها الصحافة حول مسألة التمويل الأجنبي. ولم تتمكن المنظمة المصرية لحقوق الإنسان من الحصول على التصريح بالعودة إلى مزاولة نشاطها إلا مؤخرا بفضل الضغوط الأمريكية ولاسيما بعد الهجوم على العراق. الواقع أن مطالبة هذه المنظمات بتغييرات مشروعة تتعلق بموضوعات مختلفة تمس الطفولة والمرأة والبيئة... الخ دفعت الحكومة خلال العقد الأخير إلى تشكيل مجالس استشارية عليا تضم الأجهزة الإدارية المعنية إلى جانب شخصيات من النخب التي تنشط منظمات المجتمع المدني.

وأخيرا، بينما كان يبدو أن حرية الصحافة والتعبير هي من أرسخ الحريات المكتسبة في مصر، جاء قرار لجنة الأحزاب السياسية بمجلس الشورى بوقف إصدار جريدة الشعب المتحدثة باسم حزب العمل الاشتراكي من ناحية، وكذلك محاولة فرض الرقابة على العمل الصحفي التي باءت بالفشل بسبب القانون رقم ٩٣ سنة ١٩٩٥ لتسهم في تعديل هذا التقدير. ومع ذلك أدى انتشار القنوات الفضائية المصرية لاسيما بسبب المنافسة التي يفرضها ظهور قنوات فضائية عربية، مثل قناة "الجزيرة" وقناة "العربية" على وجه الخصوص، إلى إفساح مجال نسبي لحرية التعبير أمام الإعلام المرئي في مصر.

وعليه كان من شأن كل هذه الأحداث أن اتضحت حقيقة الأمور أمام فئة المثقفين المصريين، وليس من الغريب أن يكونوا قد فوجئوا إلى حد ما بالحدث السياسي الذي تمثله انتخابات ٢٠٠٠ التشريعية. ومما له دلالة أن هذا الحدث لم ينجم عن قرار سياسي اتخذته القيادات المصرية، بل إنه نابع من حكم هيئة قضائية هي المحكمة الدستورية العليا. فبالفعل بينما يرجع الفضل في خصائص النظام السياسي المصرى الحالى إلى حد كبير للتحويلات السياسية والمؤسسية التي أدخلها الرئيس أنور السادات، فإن التغييرات الملحوظة في عهد الرئيس حسنى مبارك ليست ناجمة عن إرادة سياسية مركزية بقدر ما هي ناتجة عن وجود بعض المؤسسات أو عن تداعيات التغييرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، الداخلية والخارجية على حد سواء، على تلك المؤسسات.

الفصل الأول

أهم دلالات انتخابات ٢٠٠٠

كشفت الانتخابات عن عدة دلالات سياسية غاية في الأهمية تتعلق فى آن واحد بموقف الحكومة المصرية إزاء الإشراف القضائى على الانتخابات وكيفية تطبيق حكم المحكمة الدستورية العليا والنتائج السياسية لهذه الانتخابات والظواهر التى أبرزتها.

إرادة سياسية صريحة باحترام حكم المحكمة الدستورية العليا

قبل انتخابات ٢٠٠٠ التشريعية دار الجدل بين النخبة السياسية والمثقفين حول كيفية تطبيق حكم المحكمة الدستورية العليا : هل ينصرف الإشراف القضائى إلى إشراف القضاة الجالسين أى قضاة الحكم الذين يفصلون فى المنازعات القضائية فقط أم يمتد إلى إشراف الهيئات القضائية ؟ وهل يكفى عدد القضاة لتغطية كافة لجان الانتخاب ؟ وما هو بالتحديد دور هؤلاء القضاة وما مدى صلاحيتهم ؟ وبطبيعة الحال كانت هناك أسئلة أخرى أقل ارتباطا بالناحية "الفنية" تجول فى الأذهان : هل ستحترم بالفعل الأجهزة الإدارية، ولاسيما الشرطة دور القضاة وكيف سيتصرف القضاة أمام الضغوط المختلفة والتى لا مفر من تعرضهم لها ؟

علينا أن نشير هنا إلى الجدية التى سعت بها السلطة السياسية المصرية قبل بدء عملية الانتخابات إلى تطبيق حكم المحكمة الدستورية العليا. لقد خصصت وزارة العدل ١٢٠ مليون جنيه مصري من ميزانيتها لتلبية متطلبات الإشراف القضائى، وتم الإعداد لـ ٥٠ دورة تدريبية لتدريب القضاة لإتقان العملية وتحديد طبيعتها والصلاحيات المخولة لهم والحالات التى يسمح للقاضى فيها بإلغاء الانتخابات فى اللجنة التى يشرف عليها^{٣٦}. وعلاوة على تنظيم الدورات التدريبية اتخذت الحكومة عدة قرارات لا اعتبارات تتعلق بقله عدد القضاة (الذى لا يتجاوز تسعة آلاف) بالنسبة

لعدد اللجان التي تجاوز عددها أربعين ألفا في عام ١٩٩٥، فتقرر إشراك أعضاء الهيئات القضائية الأخرى في الإشراف على عملية الانتخابات. ورغبة في عدم تعطيل أعمال القضاء خلال فترة الانتخابات لم تسند هذه العملية إلا إلى ستة آلاف قاضٍ، كما أخذ بأسلوب المراحل الثلاث التي تستمر ١٥ يوما، بما في ذلك الجولتان الأولى والثانية، ولم يطبق هذا الأسلوب إلا في عدد محدود من المحافظات، كما تقرر أيضا دمج اللجان ليتوافق عددها مع عدد القضاة (انظر جدول ١).

ضعف الهيئة الناخبة وحدود مهمة القضاء

رغم الجدية التي أبدتها السلطة السياسية المصرية في محاولة تطبيق حكم المحكمة الدستورية إلا أنه سرعان ما اتضح أن الإشراف القضائي وحده لا يكفي لإحداث زيادة مشاركة الناخبين بطريقة ملموسة من جهة، ولضمان انتخابات حرة ونزيهة من جهة أخرى. كما بيّنا في المقدمة، انخفضت نسبة المشاركة الفعلية في الانتخابات إلى نحو نصف ما كانت عليه في انتخابات ١٩٩٥. وهذا وضع يرثى له خاصة وأنه يعكس الواقع وليس مشوها بسبب التزوير كما كان الحال في الانتخابات السابقة. وفقا لمختلف التقديرات يبلغ عدد المقيدين في كشف الانتخاب في مصر حوالي ٢٧ مليون شخص، ولكن بينما كانت الأرقام الرسمية تشير دائما في الانتخابات السابقة إلى أن نسبة المشاركة الفعلية تبلغ ما بين ٤٠٪ و ٥٠٪ من المقيدين في الكشف الانتخابية، تبين الأرقام الخاصة بانتخابات ٢٠٠٠، وهي أرقام يمكن الاعتماد عليها، أن نسبة المشاركة الحقيقية لا تتعدى ٢٥٪ من المقيدين أي أن الهيئة الناخبة الفعلية تشمل نحو ٦ مليون مواطن. ترجع هذه الظاهرة لأسباب عديدة بعضها "هيكلية"، والبعض الآخر يتعلق بالظروف التي أجريت فيها انتخابات ٢٠٠٠ (انظر جدول رقم ٢).

ترتبط الأسباب "الهيكلية" أولا بمسألة أساسية ألا وهي كيفية التسجيل في الجداول الانتخابية وتوزيع بطاقات الانتخاب. فالقانون الذي يشترط التسجيل في الجداول الانتخابية لمباشرة حق التصويت يكلف وزارة الداخلية بإعداد هذه الجداول، فيتم ذلك على وجه التحديد في أقسام الشرطة في المدن ومن خلال العمدة وأعوانه في القرى. أما القانون الخاص بالتسجيل التلقائي للمواطنين متى بلغوا سن الثمانية عشر وذلك منذ عام ١٩٧٩ فلم يدخل حيز التطبيق إلا في عام ١٩٨٣ أي قبل انتخابات ١٩٨٤ التشريعية ولم ينفذ بالكفاءة المطلوبة^{٣٧} إذ لم يسجل تلقائيا في الجداول الانتخابية سوى الأشخاص الذين بلغوا الثامنة عشر في ١٩٨٣، أي مواليد ١٩٦٥ فما بعد.

أما الذين ولدوا قبل هذا التاريخ ولم يتم تسجيلهم، فعليهم طلب ذلك. ونتيجة لذلك هناك نسبة كبيرة ممن لهم حق التصويت غير مسجلين في جداول الانتخاب لعدم اتخاذهم الإجراءات المطلوبة. بعد فترة الإعداد تخضع الجداول الانتخابية للمراجعة في شهر ديسمبر من كل عام لتفقيّة الكشوف من أسماء الموتى وسائر الشوائب وإجراء الإضافات اللازمة، وتصحيح البيانات، ثم يتم تعليقها في مكان واضح حتى تتاح الفرصة للاعتراضات المحتملة. أما بطاقات الانتخاب فهي تعدّ أثناء عملية التسجيل ولكنها - وهذا عنصر هام - لا ترسل على محل إقامة الناخب، وإنما يتحتم على الناخب نفسه أن يتوجه إلى قسم الشرطة لاستلامها قبل ٨ أيام من موعد الانتخاب. الواقع أن مسألة القيد في جداول الانتخابات ليست مسألة "شكلية" ولا هي مسألة "فنية" فقط. ففي الديمقراطيات الغربية تعتبر هذه المسألة أحد العناصر الأساسية التي سمحت لوكلاء المرشحين بالقيام بدور "المحوّلات السياسية" *transformateurs politiques* بين الجماهير غير المنظمة والحياة السياسية والنيابية^{٣٨}. خير مثال على ذلك ما حدث في إنجلترا. فمع اتساع الهيئة الناخبة أصبح الدور الرئيسي للأحزاب السياسية هو العمل على تسجيل الناخبين والإشراف على السجلات الانتخابية التي أصبحت تشكل رهانا حاسما، وكانت هذه هي الوسيلة التي دخلت بها الأحزاب في معظم الدوائر الانتخابية. ويتمثل الدور الثاني الذي لعبته الأحزاب السياسية تحت التأسيس في تشكيل لجان انتخابية محلية تقوم بتوجيه الناخبين. وإذا كان الحزب الوطني الديمقراطي بصفته حزب الحكومة والقائم على الإدارة قد امتنع لأسباب واضحة عن القيام بهذا الدور، فأحزاب المعارضة واجهت قدراً من العقبات الإدارية، بل والأمنية، جعلتها تتخلى عن هذا الدور. وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أنه عند تنظيم أول انتخابات تجرى في مصر عام ١٩٧٦ بعد عودتها إلى نظام التعددية الحزبية المقيدة أنشئت آنذاك لجان "لتوعية" المواطنين بعملية التصويت، وكان من أهم ما تحرص عليه هذه اللجان هو قيد المواطنين في الجداول الانتخابية. لكن سرعان ما توقفت المبادرة دون الوصول إلى نتائج. وهنا يجب التساؤل عن أسباب ضعف الأحزاب السياسية في مصر قبل أن ننتقد قلة تأثيرها على المجتمع والهيئة الناخبة.

لا شك في أن احتكار وزارة الداخلية وممثليها لعملية إعداد الجداول الانتخابية وتوزيع بطاقات الانتخاب^{٣٩} تعد من أخطر المشاكل التي تضر بمشاركة الناخبين في مختلف الانتخابات وتفسح المجال للفساد "وملاء صناديق الانتخاب" بتسويد أصوات الغائبين وتزوير الانتخابات. ولا يمكن أن يحدث ذلك إلا بالتواطؤ مع

الجهاز الإدارى أو أجهزة الأمن. فنظرا لعدم اهتمام المصريين عامة بالتصويت من النادر أن يتوجه المواطن المصرى مباشرة ومن "تلقاء نفسه" إلى قسم الشرطة لسحب بطاقته الانتخابية. فمن يتولى هذه المهمة عادة هم وكلاء المرشحين ومندوبيهم سعيًا وراء فوز مرشحهم. وقد يقوم بهذه المهمة أيضا محامو أو مندوبو الأحزاب المعترف بها بموجب تفويض صادر عن أنصار المرشحين يطالبون فيه قيدهم فى جدول الانتخابات أو استلام بطاقتهم الانتخابية. وقد توافق الإدارة على ذلك أو تعرقله حسب "صفة" المندوب، وعادة لا يقوم المندوب (ويكون فى أغلب الأحيان ممثلا للمرشح) بتسليم بطاقات الانتخاب للناخبين إلا عند التصويت. وهذا التسجيل "الجماعى" الذى يشير إليه بحق الباحث جمال عبد الناصر^{٤٠} إنما يعكس عملية التصويت "الجماعى" حيث يتولى "رئيس" كل مجموعة من أنصار المرشح إحضار السيارات التى تقل الناخبين إلى صناديق الانتخاب، وذلك من مكان عملهم أو من أى نقطة تجمع أخرى، وأخيرا أهم ما يعتمد عليه تزوير نتائج الانتخابات لصالح مرشح أو آخر هو استخدام البطاقات التى لم يتسلمها أصحابها.

تفسر مجموعة هذه الظواهر أن عدد المقيدى بالجدول الانتخابية فى عام ٢٠٠٠ وفقا للأرقام الرسمية بلغ ٢٤ مليون و ٦٠٠ ألف ناخب وناخبة وأن ٢٥ ٪ فقط - وفق البيان الرسمي - من المسجلين استطاع الإدلاء بصوته فعلا. ويرجع ضعف المشاركة الفعلية فى الانتخابات لأسباب تميزت بها انتخابات ٢٠٠٠. فبشكل عام حرص القضاة على تحرى الدقة فى التأكد من شخصية الناخب، غير أن سوء حالة الجداول الانتخابية التى سلمت لهم صعبت مهمتهم^{٤١}، وتسبب بطء عملية التحقق من شخصية الناخب وكذلك قلة عدد اللجان^{٤٢} وما ترتب على دمجها من كثرة أعداد الناخبين فى كل لجنة فى عدم استطاعة الناخبين دخول اللجنة والإدلاء بأصواتهم. وعلاوة على هذه الثغرات "الفنية" ظهرت بعض الحيل والأساليب المبتكرة من أجل التزوير. ونظرا لاستحالة التزوير داخل اللجان كان التلاعب يجرى خارجها بطرق مختلفة منها منع الناخبين من الدخول إلى اللجان أو استخدام أساليب التخويف والعنف، كما ذكرنا سابقا، بالامتناع عن تسليم وكلاء المرشحين صوراً من الجداول الانتخابية لتسهيل عملية التصويت على مؤيديهم. وتنسب مظاهر العنف على حد سواء لقوات الشرطة ولأعمال البلطجة التى قام بها بعض المرشحين ضد مرشحين آخرين. وقد برزت هذه الظواهر بصورة أوضح فى المرحلة الثانية من الانتخابات بعد أن زال أثر الصدمة التى أحدثتها جديده أداء القضاء والنتائج السياسية للمرحلة الأولى. وقد أثارت هذه الظواهر جدلا واسع النطاق فى الصحافة ووسائل الإعلام، ووسط الحماس

العام الذى ساد هذه الانتخابات طالب عدد من كبار الكتاب - ليسوا بالضرورة من المعارضة - بمد الإشراف القضائى إلى عملية إعداد الجداول الانتخابية. كما طلبوا مد فترة القيد فى هذه الجداول وأن يتطابق رقم البطاقة الانتخابية مع الرقم القومى وذلك لتجنب مسألة تكرار الأسماء... الخ.

تؤكد الأرقام "الحقيقية" الخاصة بمستوى المشاركة فى الانتخابات المصرية كذلك ارتفاع نسبة المشاركة فى الريف عنها فى الحضر. يرتبط هذا الوضع التقليدى بالأهمية الكبرى التى يحظى بها النائب فى الدوائر الريفية باعتباره الوسيط بين الأطراف والعاصمة أو بالأصح الأجهزة المركزية للدولة والوزارات والهيئات الخدمية الكبرى، بينما يختلف الأمر فى المدن الكبرى حيث توجد وسائل أخرى عديدة ومتنوعة للوصول إلى مراكز اتخاذ القرارات والمصالح. فى هذا الشأن يشير أحد الباحثين^{٤٣} إلى أن نسبة المشاركة فى معظم الدوائر الانتخابية فى المرحلة الأولى للانتخابات (أى ١٣٦ دائرة) تتراوح بين ٢٠٪ و ٣٥٪، وبالمقابل شهدت ١٦ دائرة نسبة مشاركة مرتفعة جدا (بين ٣٥٪ و ٥٠٪) وتقع كلها فى مناطق ريفية. ومن جهة أخرى شهدت ١٧ دائرة نسبة مشاركة منخفضة جدا (أقل من ١٠٪) وتقع غالبيتها العظمى فى القاهرة وفى الإسكندرية على وجه خاص، إذ كان متوسط نسبة المشاركة فى كل من المحافظتين على التوالى ١٢,٤٪ و ٧,٦٪. ومن هنا تتضح الاختلافات الكبيرة فى المعركة الانتخابية بين المدن والقرى. فبينما لا يحتاج المرشح الواحد فى المدن الكبرى إلا لـ ٢٠٠٠ أو ٣٠٠٠ صوتا للفوز أو لضمان الدخول فى جولة ثانية، يحتاج مرشح الدوائر الريفية إلى نحو ١٠٠٠٠ أو ١٥٠٠٠ صوتا.

لوحظ كذلك ارتفاع عدد الناخبين فى الجولة الثانية للانتخابات مقارنة بالجولة الأولى؛ إذ بلغ متوسط نسبة المشاركة فى الجولة الأولى ٢٢,٤٦٪ مقابل ٢٧,٣٪ فى الجولة الثانية و ٢٤,٥٨٪ فى الجولة الثالثة والأخيرة. ولهذه المؤشرات دلالاتها. فأمام سير عملية التصويت فى المرحلة الأولى ونتائجها زادت ثقة الناخبين المحتملين مما شجعهم على الإدلاء بأصواتهم فى المرحلة التالية. وعلى عكس ذلك شهدت المرحلة الثالثة تراجعاً نسبياً فى المشاركة بسبب ظهور أساليب جديدة للتزوير خلال المرحلة الثانية علاوة على أعمال العنف التى أسرعته الصحافة ولاسيما صحف المعارضة، فى الكشف عنها.

الترشيح : التصويت وضعف الانتماء الحزبى

فى نوفمبر ٢٠٠٠ كان عدد المرشحين لمجلس الشعب ٣٩٥٧ مرشحا لشغل ٤٤٤ مقعدا؛ أى بنسبة ما يقرب من ٩ مرشحين للمقعد الواحد. ومع ذلك لا يمثل هذا الإقبال الشديد ظاهرة خاصة بانتخابات ٢٠٠٠. فهى ظاهرة ثابتة منذ العودة إلى التعددية السياسية عام ١٩٧٦ وإن كانت قد تزايدت منذ الثمانينيات. وإن دلت هذه الظاهرة على شيء فهى تدل على ما يمثله مقعد النائب فى مجلس الشعب من جذب لبعض الطبقات الاجتماعية، حتى وإن لم يكن لهذا الجذب طبيعة "سياسية" أكيدة. ثمة دليل واضح على عدم ارتباط الانجذاب لمقعد فى مجلس الشعب والانجذاب للشأن السياسى، وهو ارتفاع عدد المرشحين المستقلين بالنسبة لترشيحات الأحزاب. من ١٩٣٧ مرشحا فى انتخابات ١٩٨٧ ارتفع عدد المرشحين المستقلين إلى ٢١٦٣ عام ١٩٩٠، وإلى ٣١٥٠ عام ١٩٩٥، وأخيرا ٣١٠٤ مرشحا مستلا فى انتخابات ٢٠٠٠ وهو ما يمثل فى المتوسط ٧٨,٤٪ من إجمالى الترشيحات (انظر جدول ٥). ترجع مسألة "تسييس" الترشيحات لمجلس الشعب من الناحيتين القانونية والسياسية لنظام الانتخاب المأخوذ به، كما أنها ترتبط أيضا بظاهرة ضعف الانتماء الحزبى فى مصر. بالنسبة لانتخابات ٢٠٠٠ التشريعية طبق نظام الانتخاب الفردى بالأغلبية على دورين، الذى بموجبه يقوم الناخب باختيار اثنين من المرشحين^٤ عن الدائرة وليس بنظام الانتخاب بالقائمة. كذلك كان للأفراد حرية ترشيح أنفسهم كمستقلين دون أهمية لأى انتماءات حزبية معلنة، ويعد ذلك من الثوابت فى تاريخ الانتخابات والبرلمان المصرى فيما عدا انتخابات ١٩٨٤ و ١٩٨٧. منذ انتخابات ١٩٩٠ بدأت ظاهرة ترشيحات المستقلين تثير اهتمام الباحثين فى العلوم السياسية، واعتقد بعضهم فى بادئ الأمر أن تلك الظاهرة سببها مقاطعة جزء كبير من المعارضة السياسية للعملية الانتخابية، غير أن قصور مثل هذا التفسير بدا واضحا فى انتخابات ١٩٩٥ حيث بلغ عدد ترشيحات الأحزاب ٧٩٥ مرشحا، بالإضافة إلى نحو ١٠٠ آخرين ينتمون إلى التيارات الإسلامية رشحوا أنفسهم "كمستقل" لعدم انتمائهم لحزب معترف به. الواقع أن معظم المرشحين المستقلين يشكلون ما يمكن تسميته "بزبائن" الحزب الوطنى الديمقراطى أى الموالين له. دفعتنا المنافسة الشرسة بين المستقلين ومرشحي الحزب الوطنى الديمقراطى - وهى من أهم الظواهر التى اتسمت بها انتخابات ١٩٩٥ - إلى طرح فرضية مولد نخبة اجتماعية واقتصادية جديدة فى مصر على أثر التغيرات الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بالانفتاح على مدى عدة عقود. وتسعى هذه النخبة الجديدة إلى الانضمام للنظام السياسى دون أن

يتمكن النظام الحزبي الرسمي، ولا سيما الحزب الوطني الديمقراطي، من توجيهها في اتجاه محدد وتنظيمها؛ وذلك بسبب ما يعتريه من جمود وتحجر وسوء أداء. تؤكد انتخابات ٢٠٠٠ هذه الفرضية. فبينما بلغ عدد المرشحين المستقلين ٣١٠٤ مرشحا كان إجمالي ترشيحات الأحزاب ٨٥٨ مرشحا. وإذا كان الحزب الوطني الديمقراطي قد تقدم بمرشحين في جميع الدوائر، فإن حزب الوفد تقدم في ٢٢٤ دائرة وجاءت ترشيحات الأحزاب الأخرى على النحو التالي : حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي ٥٧ مرشحا، الحزب العربي الديمقراطي الناصري ٣٣ مرشحا، حزب الأحرار ٣٧ مرشحا، حزب العمل الاشتراكي ٢٩ مرشحا، حزب الخضر ٧ مرشحين، حزب مصر الفتاة ٧ مرشحين، حزب الوفاق ٦ مرشحين، حزب التضامن ٤ مرشحين، حزب العدالة الاجتماعية ٣ مرشحين، حزب الأمة مرشح واحد، حزب الشعب مرشح واحد، حزب الديمقراطية مرشح واحد.

يبدو أن إعلان الإشراف القضائي على اللجان الفرعية لم يؤثر في موقف الأحزاب السياسية سواء المعارضة أو الحزب الوطني الديمقراطي، إذ تقدمت كل أحزاب المعارضة تقريبا بمرشحيها، بل زاد عدد مرشحي أهم أحزاب المعارضة المعترف بها مقارنة بالانتخابات السابقة. ومن ناحية أخرى حاول الحزب الوطني الديمقراطي اختيار مرشحيه بين أعضائه المؤهلين للفوز وفقا لعدد من المعايير مستبعدا الآخرين، حيث إن الإشراف القضائي كان ينذر بأن مرشحي الحزب الوطني لن يستطيعوا الاستفادة من تواطؤ الأجهزة الإدارية المحلية، التي كانت تمكنهم من الفوز في الانتخابات. أن يقال أن الحزب الوطني هو الوحيد الذي تمكن من التقدم بمرشحين في كافة الدوائر فهذا صحيح. بل الأكثر من ذلك أن الذي حدث في الواقع هو إقبال كبير شبيه "بالهجوم" للترشيح على قائمته. وجدير بالذكر أن الحزب تأخر في إعلان ترشيحاته إلى ما قبل فتح باب الترشيح بأيام قليلة، ولا يرتبط هذا التأخير بعدد المتقدمين للترشيح فقط، وإنما أيضا بالصراعات التي وقعت في قيادته العليا بين "الحرس القديم" *la vieille garde* ودعاة التغيير، وداخل الأمانة العامة للحزب وأمانة الحزب في الأقاليم لتحديد القائمة النهائية. وبالفعل اتسمت قائمة الحزب الوطني النهائية بتغييرات شملت نحو ٤٥٪ بالنسبة لنواب ١٩٩٥. تم اختيار المرشحين الجدد على أساس معايير تركز على الشباب والوضع الاجتماعي والمهني أكثر من تركيزها على مدى اندماج المرشحين في الدائرة التي يسعون إلى الفوز فيها أو على خبرتهم في مجال الانتخابات. فضمت قائمة ترشيحات الحزب ما لا يقل عن مئة مرشح "شاب"

تتراوح أعمارهم بين ٣٠ و ٤٠ عاما، و ٣٥ أستاذا جامعيًا، و ٤٥ محاميا، و ٧٥ من القيادات النقابية، و ٩٠ من قيادات الجمعيات الأهلية^{٤٦}.

بالإضافة إلى قائمة الترشيحات الرسمية للحزب الوطنى الديمقراطى، كان هناك عدد كبير من المرشحين المستقلين الذين أعلنوا صراحةً انتمائهم للحزب ولم يرشحهم الحزب، وأنهم "مستقلون على أساس مبادئ الحزب الوطنى الديمقراطى". معنى ذلك أن هؤلاء المستقلين، رشحوا أنفسهم رغم استبعادهم من قوائم ترشيحات الحزب ورغم التعليمات الصارمة الصادرة عن أمانة الحزب بألا يتقدم أعضاؤه كمستقلين؛ خوفا من تشتيت الأصوات على حساب المرشحين الرسميين. ووفقا للبيانات الواردة فى كتاب أصدره مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام^{٤٧} وجد أن ١٦٨٠ من إجمالى ٣١٠٤ مرشحا مستقلا كانوا من المنتمين للحزب الوطنى الديمقراطى، وهى ظاهرة جديرة بالاهتمام لأنها تبين من جهة أن ضعف الانتماء الحزبى سمة لا تقتصر على أحزاب المعارضة كما يدعى بعض المراقبين، بل تمتد - "ربما أكثر" - للحزب السياسى الرئيسى فى مصر أى الحزب الوطنى الديمقراطى، وهو حزب الحكومة أكثر من كونه الحزب الحاكم. بالفعل يختلف الحزب الوطنى الديمقراطى عن الأحزاب الأخرى؛ إذ أنه بمثابة "إعادة صياغة" للنظام الناصرى الذى جاء بنظام سياسى مصرى لم يكن موجودا فى الفترة شبه الليبرالية ألا وهو الحزب / الدولة. فبعد أن كان هناك تنظيم سياسى وحيد أيام عبد الناصر، أصبح فى مصر اليوم حزب واحد يهيمن على الحياة السياسية رغم وجود أحزاب سياسية عديدة. وليس هناك أوجه تشابه بين هيمنة الحزب الوطنى الديمقراطى وهيمنة حزب الوفد فى التجربة الحزبية قبل ثورة ١٩٥٢، وذلك لارتباط هيمنة الحزب الوطنى بصفته "حزب الرئيس" وبتداخله مع أجهزة الدولة والإدارة. فإذا كان السبب فى نجاح حزب الوفد هو تمتعه بقاعدة شعبية واسعة، فإن تفوق الحزب الوطنى الديمقراطى يعتمد على قاعدته الدولتية والإدارية.

ليس من الجديد أن يتقدم مثل هذا العدد الكبير من المقربين للحزب الوطنى الديمقراطى بترشيح أنفسهم كمستقلين رغم التعليمات الصارمة الصادرة عن الأمانة العامة للحزب، ورغم التجديد الذى عملت هذه الأخيرة على إدخاله فى قائمة الحزب الرسمية. كانت هذه الظاهرة موجودة فى الانتخابات السابقة غير أن الأبحاث السياسية لم تهتم بإبرازها. فالترشيح على القائمة الرسمية للحزب الوطنى لا يعنى إطلاقا الفوز فى الانتخابات؛ إذ أن هناك على ما يبدو قوة "المحلى" التى تستطيع الإطاحة بالقرارات السياسية المركزية وتحول دون تطبيقها. هذا هو سبب اهتمامنا

فى الجزء الثالث من الكتاب بتحليل قوة المحلى وسماتها والوسائل التى تتبعها. وبالفعل يعانى غالبية التحليل السياسى على الطريقة المصرية، حتى يومنا هذا، شيئاً من الانحياز والآراء المسبقة فيما يتعلق خاصة بارتباط المصريين وانصياعهم التقليدى، بل "التارىخى" لدولة مركزية متسلطة. ولكن إذا كان المصريون مرتبطين بالفعل بدولتهم، إلا أنهم لا يرون فى هذا الارتباط ما يتناقض مع الحاجة للديمقراطية أو على الأقل للمشاركة السياسية المحلية. ورغم كل القيود، سواء كانت قانونية أو سياسية، التى تضر بهذا المطلب فقد نجح المصريون فى تخطيها وتمكنوا بذلك من التعبير إلى حد ما عن إرادتهم. ويعد هذا الأمر من أهم النتائج التى توصلنا إليها من خلال البحث الميدانى حول مسألة الانتخابات.

دارت المعركة الحقيقية فى الميدان الانتخابى بين المرشحين الرسميين للحزب الوطنى الديمقراطى والمستقلين على مبادئ الحزب الوطنى. وفى هذا الصدد ذهب أحد الباحث^{٤٨} إلى أن الذين احترموا بالفعل تعليمات الأمانة العامة للحزب وطبقوها لا يشكلون إلا أقلية صغيرة. فإلى جانب "المستقلين على مبادئ الحزب الوطنى الديمقراطى"، ضمت فئات المستقلين الأخرى نحو ٨٠ مرشحا من التيارات الإسلامية على اختلاف توجهاتها^{٤٩} علاوة على بعض المرشحين المقربين للأحزاب الرسمية الأخرى الذين تقدموا كمستقلين بسبب الصراعات الداخلية للأحزاب، ولاسيما الحزب العربى الناصرى. وبذلك يمثل المستقلون "الحقيقيون" ٤٣٪ وإن كنا نعتقد أن هذه النسبة أكبر بقليل من الواقع حتى إذا أخذنا فى الاعتبار أن الإعلان عن الإشراف القضائى على صناديق الانتخاب كان من شأنه تشجيع بعض الشخصيات المستقلة فعلا سياسيا وحزبيا على ترشيح نفسها.

لعل سلوك المستقلين الفائزين يمثل فى الواقع مؤشرا أكثر مصداقية، ولكنه من المهم، قبل تحليل هذه الظاهرة، إبراز ما لهذه الانتخابات من دلالات سياسية هامة وعديدة. أول ما أظهرته هذه الانتخابات هو شدة المنافسة بين المرشحين؛ والدليل على ذلك أن الجولة الأولى من الانتخابات لم تحسم الموقف وتحدد الفائزين إلا فى ٢١ دائرة من إجمالى ٢٢٢ دائرة انتخابية، وبالتالي لم يتم انتخاب النائب إلا فى الجولة الثانية فى ٩٠,٥ ٪ من الدوائر.

رغبة واضحة فى التغيير

ثانية النتائج الهامة التى أسفرت هذه الانتخابات عنها تتعلق بمسألة التجديد أو تغيير نسبة كبيرة من أعضاء البرلمان. ففى انتخابات ٢٠٠٠ بلغ عدد النواب الذين دخلوا مجلس الشعب للمرة الأولى ٣١٠ نائبا أى بنسبة تغيير ٧٠٪. بينما فى ١٩٩٥ لم تتعد هذه النسبة ٤٢٪ بدخول ١٧٩ نائبا لم يشملهم مجلس الشعب لعام ١٩٩٠. بالنسبة لعام ٢٠٠٠ حتى إذا طرحنا من إجمالى الفائزين نسبة الـ ٣٩٪^{٥١} الذين سبق أن فازوا بمقاعد قبل ١٩٩٥ تكون نسبة التجديد ٦٠٪. تعبر مثل هذه النسبة عن عدم رضا الهيئة الناخبة بصفة عامة عن أداء النواب ورغبتها فى تغيير أعضاء البرلمان ومحاولة لاستقطاب الوجوه الجديدة والنواب الجدد. وحيث إن معظم النواب الخارجين من المجلس ينتمون للحزب الوطنى الديمقراطى فإن اختيار الهيئة الناخبة كان بمثابة تصويت عقابى ورفض للحزب الوطنى.

فشل الحزب الوطنى الديمقراطى والنظام الحاكم

ثالثة الدلالات الهامة لانتخابات ٢٠٠٠ تتمثل فى الفشل الذى تكبده المرشحون على القائمة الرسمية للحزب الوطنى الديمقراطى مما أدى إلى "زلزال سياسى" أثرت نتائجه على الانتخابات المحلية التى أجريت عام ٢٠٠٢ وعلى عملية الإصلاح التى يشهدها الحزب الوطنى منذ ذلك الحين. لم يحصل المرشحون على القائمة الرسمية للحزب الوطنى إلا على ١٧٢ مقعدا أى ٣٨,٩٪ من إجمالى مقاعد مجلس الشعب، بينما كانوا قد حصلوا فى الانتخابات السابقة ولاسيما فى انتخابات ١٩٩٥ على ٣٠٧ مقعدا، مما يمثل انخفاضا أقل من النصف بقليل. وقد أثقل سقوط كبار شخصيات الحزب والحكومة من وطأة هذه النتائج السلبية^{٥٢}. وهنا تجدر الإشارة أيضا إلى أن أكثر من لحقت بهم الخسائر هم المرشحون الجدد على قائمة الحزب الوطنى، ويرجع ذلك إلى سببين: أولا، أن هؤلاء المرشحين هم عموما أشخاص ليس لديهم قاعدة شعبية فى دوائرهم الانتخابية ولا خبرة عملية بالعمل السياسى والانتخابى. ومن جهة أخرى أبرزت تلك الانتخابات تفضيلا مطلقا لكل مرشح غير منتم للحزب الوطنى وعلى وجه الخصوص المرشحين "المستقلين على مبادئ الحزب الوطنى الديمقراطى" كما لو كان رفض ترشيح هؤلاء على القائمة الرسمية للحزب قد جعل الناخبين يتعاطفون معهم. أدى الفشل الذريع الذى لحق بالمرشحين على القائمة الرسمية للحزب الوطنى إلى هزة سياسية: إذ يتعلق الأمر بمسألة أساسية ترتبط ببقاء النظام الرئاسى المصرى^{٥٣} كما سنوضح لاحقا، ويتأكد ذلك من الأسلوب الذى انضم به "المستقلون على مبادئ الحزب الوطنى الديمقراطى" إلى حزب الحكومة أو عاودوا إلى الانضمام إليه.

التصويت لصالح المستقلين : تصويت سياسى عقابى "حذر"

حتى يتسنى للحزب الوطنى استعادة الأغلبية فى مجلس الشعب أسرعت قياداته فى ضم المستقلين الذين فازوا فى الانتخابات، سواء كانوا من الذين استبعدهم الحزب من قائمة ترشيحاته (١٧١ مرشحا) أو ممن لم يسبق لهم العضوية بالحزب الوطنى (٣٥ مرشحا). وتجدر الإشارة هنا إلى الأسلوب الذى اتبعه الحزب الوطنى وسعيه فى بعض الأحيان لاستجداء المستقلين^٥ وللمرة الأولى أثارت هذه الظاهرة احتجاجات عديدة وجدلا واسعا فى الصحف المصرية، ولم تتردد بعض القيادات السياسية وبعض المفكرين فى وصف ما حدث "بالتزوير" فى الانتخابات وخيانة لإرادة الناخبين، رغم أن هذه الظاهرة ليست جديدة، وأنها كانت ضمن سمات الانتخابات السابقة لاسيما انتخابات ١٩٩٥ التى شهدت انضمام ١١٠ من المستقلين الفائزين إلى الحزب الوطنى الديمقراطى. أما الجديد فى الأمر وما يفسر هذه الصدمة العامة فهو رأى المراقبين المصريين فى انتخابات ٢٠٠٠ واعتقادهم أن الناخبين استطاعوا فى هذه الانتخابات، نظرا للقضاء على التزوير، أن يعبروا بوضوح عن اختيارهم والتصويت لصالح المرشحين المستقلين ضد مرشحي الحزب الوطنى، ويعد ذلك تصويتا سياسيا عقابيا لا بد من احترامه. تجدر الإشارة هنا إلى الدعوى المرفوعة أمام المحكمة الدستورية العليا فى هذا الشأن ولم يصدر حكم المحكمة بعد، ولكن فى حالة حكمها بعدم دستورية تغيير المرشح لصفته فى أعقاب اختياره - أى الانتقال من وضع المستقل إلى الحزب الوطنى - فسوف يتطلب ذلك بالتأكيد استراتيجية جديدة من قبل قيادات حزب الأغلبية وبالتالي من قبل نظام الحكم نفسه.

أوضحت انتخابات عام ٢٠٠٠ إلى حد كبير معانى ودلالات ظاهرة التصويت لصالح المرشح "المستقل"، إذ تبين أن هذا التصويت ليس تصويتا "لا سياسيا" كما اعتقد البعض فى لحظة ما. أثناء إجراء الانتخابات فى مختلف الدوائر كان الناخبون يدركون تماما الفرق بين المرشح المستقل الذى هو فى الواقع مرشح التيار الإسلامى أو الناصرى، ولكنه على خلاف مع قيادة -أو أمانة- حزبه، والمرشح المستقل الذى سينضم فى حالة فوزه إلى الحزب الوطنى الديمقراطى، حيث أن هؤلاء أعلنوا صراحة - "كما ذكرنا عاليا - "أنهم" مستقلون على مبادئ الحزب الوطنى الديمقراطى". وبالتالي كان الناخب على دراية تامة باتجاه اختياره حين اقترح لصالح النائب المستقل. ولفهم منطوق مثل هذا الاختيار علينا طرح تساؤلين : ما سبب عدم التصويت لصالح المرشح على قائمة الحزب الوطنى الرسمية والذى يحظى بتقدير قيادات الحزب ؟ وما سبب عدم التصويت لصالح المرشح المستقل المعارض أو

حتى لصالح المرشحين على قوائم الأحزاب السياسية المعارضة ؟
الواقع أننا بصدد تصويت سياسى عقابى ضد المرشح الرسمى للحزب الوطنى،
ولكنه تصويت حذر لا يستطيع أو لا يريد الذهاب إلى حد التصويت لصالح "مرشح
المعارضة"؛ لأن الناخبين المصريين يعلمون جيدا أن العدد القليل من نواب
المعارضة، فيما عدا بعض الحالات الاستثنائية، لن يكونوا ذوي فائدة تذكر فى
مساعدهم على حل مشاكل الدائرة سواء الشخصية أو الجماعية؛ لأن "أبواب" الأجهزة
الإدارية والحكومية ستظل موصدة أمامهم. هذا هو منطق التصويت المرتبط ارتباطا
وثيقا بمسألة جوهريّة ألا وهى وظيفة النائب فى مصر وخصائص الحزب الوطنى
الديمقراطى. فالنائب هو أولا وسيط إضافى بين أهالى الدائرة والأجهزة السياسية
والإدارية على المستوى المركزى والإقليمى، وهو كذلك الذى يقدم الخدمات الفردية
والجماعية. وعليه، يُعدّ الحزب الوطنى الديمقراطى باعتباره حزب الإدارة والحكومة
أسهل الطرق للوصول إلى أبواب الأجهزة الإدارية والوزارات. وبناءً عليه، يختار
الناخبون المصريون المرشح المستقل للإفصاح عن استيائهم وعدم رضاهم سياسيا
كرسالة موجهة للحزب الوطنى (ولاسيما لمن رشح نفسه كمستقل وأصبح من نواب
الحزب الوطنى فى الانتخابات السابقة)، وفى الوقت ذاته لا "يخاطرون" بانتخاب
مرشح المعارضة؛ لأنهم أدركوا عدم جدوى المخاطرة فى إطار ما يتسم به النظام
السياسى المصرى ووضع مجلس الشعب فى ظل هذا النظام. وكذلك أدرك المواطن
المصرى، على ضوء ما استخلصه من نحو ٢٥ عاما من الانتخابات فى ظل التعددية
الحزبية، حدود العرض السياسى الشكلى المطروح. وبذلك يكون التصويت لصالح
المستقلين تصويتا سياسيا يتسم بالمنطق لوعيه التام بخصائص اللعبة السياسية
المصرية وبالذور المحدود المتاح للنائب فى هذه اللعبة.

وهذا هو حال دائرة أشمون التى تقع فيها القرية محل الدراسة الميدانية التى
قمنا بها، وهى دائرة معروفة بأنها من الدوائر الصعبة حيث إنه على مدى أكثر من
عقد لم يتمكن المرشحون على قائمة الحزب الرسمية من الفوز على المستقلين الذين
ينضمون بعد فوزهم إلى الحزب الوطنى الديمقراطى. والغريب فى الأمر أن الفائزين فى
انتخابات ٢٠٠٠ هما المرشحان الرسميان للحزب الوطنى. يكمن تفسير هذه المفارقة
فى الظروف الخاصة التى صاحبت انتخابات عام ٢٠٠٠ فى هذه الدائرة والتى على
علاقة وثيقة بترشيح أحد الإخوان المسلمين يتمتع بشعبية أكيدة وباستراتيجية
الإخوان المسلمين الشاملة فى هذه الانتخابات.

إن تحليل ظاهرة التصويت لصالح المستقلين على هذا النحو قد ينطبق تماما على الانتخابات التشريعية السابقة لانتخابات ٢٠٠٠ ولا سيما تلك التي أجريت في عقد التسعينيات من القرن العشرين؛ حيث انضم كل المستقلين الفائزين تقريبا للحزب الوطنى. وقد استفاد النظام السياسى المصرى بطريقة ما من هذا "التصويت" لصالح المستقلين ولصالح الحزب الوطنى فى ذات الوقت، لأن هذا التصويت سمح بالتعبير عن عدم الرضا والكشف عن الصراعات المحلية. كما أن ضم المستقلين الفائزين قد مكنه من تجديد كوادر الحزب الوطنى الديمقراطى المحلية التى تمثل قاعدته الرئيسية وإعادة بناء شرعيته محليا دون تدخل الأمانة العامة للحزب. هذا هو ما حدث فى عام ١٩٩٥. أما بالنسبة لانتخابات ٢٠٠٠ فقد اختلفت الأوضاع للأسباب التالية؛ من جهة ازداد عدد المستقلين الفائزين بصورة واضحة مما كشف للمحللين الجانب السياسى لهذا التصويت. ومن جهة أخرى أصبح حصول الحزب الوطنى على "ثلاثي مقاعد البرلمان" أمرا غير مضمون، وتبين فشل الأمانة العامة للحزب فى اختيار أصلح المرشحين وبالتالى فى مخاطبة جماهيره والاحتفاظ بثقتهم. وأخيرا كان من شأن انضمام هذا العدد الهائل من النواب الذين تقدموا وفازوا "كمستقلين" لهم قاعدتهم الشعبية المحلية وتم انتخابهم وفقا للقانون أن أثار ومازال يثير الجدل والقلق الكبير داخل الحزب الوطنى الديمقراطى.

قوة التصويت لصالح الإسلاميين

شارك التيار الإسلامى فى الانتخابات فى سياق أقل ما يقال أنه غير موات، ورغم ذلك يشكل النواب الإسلاميون المجموعة الرئيسية فى صفوف المعارضة بفوزهم بـ ١٧ مقعدا داخل البرلمان وهم رسميا من "المستقلين". وعلى الصعيد الداخلى شهدت جماعة الإخوان المسلمين صراعات خطيرة أهمها محاولة بعض شباب الإخوان المسلمين تأسيس حزب سياسى وهو حزب الوسط. وقد قوبلت هذه المبادرة بمعارضة شديدة من قبل القيادات التاريخية للجماعة انتهت باستبعاد بعض الكوادر الشابة، ويرفض لجنة شئون الأحزاب^{٥٥} وكذلك المحاكم التصريح بتأسيس الحزب. وترتبط الصراعات الداخلية باختلاف الآراء ووجهات النظر بقدر ما ترتبط بصراع الأجيال والصراع على القيادة. ومما لا شك فيه أن الموقف الجديد الذى تبناه النظام قد ساعد كثيرا على حدوث هذه الصدمات. فمنذ أوائل التسعينيات اتخذ النظام المصرى مجموعة من الإجراءات الهدف منها إقصاء الإخوان المسلمين ليس فقط من الفضاء

السياسى الرسمى، وإنما أيضا من كل الساحات الأخرى التى استطاعوا الهيمنة عليها مثل النقابات والجمعيات الخيرية، والتى كانت تشكل بالنسبة لهم نقطة الارتكاز والانتشار فى جسم المجتمع. الخاصية الثانية التى اتسم بها موقف النظام هى عدم التفرقة، كما كان يحدث فى الثمانينيات، بين التيار الإسلامى المعتدل (الإخوان المسلمين) والتيار الإسلامى المتطرف (الجماعات الإسلامية)، وتبنت الحكومة تجاه كل الإسلاميين موقفا مماثلا يتسم بالقمع والرفض.

فعلى المستوى الانتخابى والسياسى اتسم هذا الموقف برغبة صريحة وواضحة فى منع الإسلاميين من دخول المعركة الانتخابية ومنعهم بالتالى بطبيعة الحال من الدخول فى المجلس الجديد. هذا الموقف ليس بجديد، فقد بدا واضحا فى انتخابات ١٩٩٠ التشريعية^{٥٦}. من قبل، كان دخول الإخوان المسلمين فى مجلس الشعب يتم على أساس تحالفات - تبدو للوهلة الأولى "ضد الطبيعة" - بين الإخوان المسلمين والأحزاب السياسية الرسمية. وكان لتحالف الإخوان المسلمين فى عامي ١٩٨٤ و١٩٨٧^{٥٧} مع حزب الوفد الجديد، ثم مع حزب العمل الاشتراكى أثره الإيجابى؛ إذ أمكن لواحدة من أهم القوى السياسية فى مصر، أى التيار الإسلامى، دخول المسرح السياسى الرسمى. ولولا هذه التحالفات لما استطاعت المعارضة الحزبية الحصول على النتائج التى حصلت عليها فى عامي ١٩٨٤ و١٩٨٧ فى مجلس الشعب (انظر جدول رقم ٣). أما فى عام ١٩٩٥ فقد اختلف الوضع حيث أجريت الانتخابات فى إطار حل التحالف الإسلامى الذى يرجع أساسا لمجموعة من الإجراءات القمعية^{٥٨} ضد الإخوان المسلمين، وللأزمة العامة التى تعرضت لها العلاقات بين السلطة والإخوان المسلمين^{٥٩}.

وبالنسبة لانتخابات ٢٠٠٠، تنبعت الحكومة لكون الإشراف القضائى على لجان الانتخاب سيوئى بالتأكيد إلى تمثيل ذى ثقل للإخوان المسلمين فضاغت من إجراءات التضييق لمنعهم من دخول الانتخابات. وقبل الانتخابات ببضعة أشهر وقع حدثان سياسيان ساعدا إلى حد كبير فى تطبيق هذه الاستراتيجية: أولهما تجميد أنشطة حزب العمل من قبل لجنة الأحزاب السياسية، والثانى تعليق ووقف إصدار جريدة الشعب^{٦٠} وهى لسان حال حزب العمل. وبالتالي فقد الإخوان المسلمون واحدا من أهم الطرق للوصول إلى الساحة السياسية الرسمية. فالإسلامى الذى يرشح نفسه على قائمة حزب العمل تتاح له نفس الفضاءات، للدعاية والتعبير وعقد الاجتماعات والمؤتمرات، المتاحة لمرشحي الأحزاب السياسية الأخرى وإن كانت هذه المساحة

بطبيعة الحال أقل من تلك التى يتمتع بها مرشح الحزب الوطنى الديمقراطى. كذلك شكل وقف أنشطة جريدة الشعب ضربة شديدة لإحدى أهم وسائل التعبير والإعلام عن الحملة الانتخابية المتاحة أمام إسلاميى حزب العمل. وعلاوة على هذين الإجراءين قامت الحكومة^{٦١} بحملة اعتقالات واسعة^{٦٢} واتخذت العديد من إجراءات التخويف والرقابة سواء قبل بدء الحملة الانتخابية لمنع الإسلاميين من ترشيح أنفسهم أو أثناء المعركة الانتخابية للحيلولة دون قيام أنصارهم ومؤيديهم المحليين بعملية التعبئة.

ولاشك فى أن مخاوف النظام المصرى من أن يؤدى الإشراف القضائى على اللجان الانتخابية العامة والفرعية إلى اكتساح الإخوان المسلمين كان لها ما يبررها. فلديهم، دون غيرهم من مرشحي المعارضة السياسية، قواعد اجتماعية محلية فى دوائر عديدة، وهم وحدهم القادرون على منافسة المرشحين المقربين من النظام الحاكم. وهذه القواعد الاجتماعية هى نتاج ما بذله واستثمره الإسلاميون منذ أمد طويل فى مجالات الأعمال الخيرية والخدمات الاجتماعية والتعليم والصحة. ولمثل هذا الاستثمار الاجتماعى أثره السياسى وبالتحديد الانتخابى كما يشهد بذلك النجاح الكبير الذى أحرزوه فى الانتخابات السابقة^{٦٣}. الواقع أن تحليل أثر تمتع الإخوان المسلمين بقاعدة جماهيرية محلية على الانتخابات لا يجب أن يتم على ضوء النتائج التى أحرزوها فى الانتخابات التى شاركوا فيها فحسب، بل يجب أيضا أن تؤخذ فى الاعتبار الاتفاقيات التى أبرموها فى مختلف الانتخابات سواء كان تواجدهم عن طريق الترشيح فى دائرة ما أو لم يظهروا ضمن المرشحين. وهذه الاتفاقيات التى تهدف إلى حمل مؤيديهم وأنصارهم والمقربين لهم على "التصويت لصالح" مرشح بعينه تبرم عادة لصالح المرشح "المستقل" الذى سينضم لاحقا للحزب الوطنى الديمقراطى. المنطق وراء هذا التصويت هو، بالنسبة لأنصار التيار الإسلامى المحليين، أن يكون هناك نائب "مدين" لهم بالفوز، وبالتالي يخدم مصالحهم لدى الهيئات والأجهزة التى يعمل بها، إما فى المجالس الشعبية المحلية، وإما فى الأجهزة الإدارية الإقليمية أو المركزية أو حتى على المستوى الوزارى. كم من النواب "المستقلين على مبادئ الحزب الوطنى الديمقراطى" فازوا فى الانتخابات بفضل قوة التصويت لصالح الإسلاميين؟ من الصعب الإجابة على هذا السؤال، ولكن من المؤكد أن مثل هذه المعلومة التى قليلا ما تناولتها التحليلات السياسية لم يغفل عنها النظام المصرى، وهذا ما يفسر تخوفه من أن يحقق الإسلاميون نصرا صارخا فى ظل انتخابات نزيهة ليس فيها

مجالا للتزوير^{٦٤}.

أمام هذا الموقف من قبل النظام الحاكم استخدم الإخوان المسلمون استراتيجية جديدة أثبتت نجاحها النسبي. وتضمنت هذه الاستراتيجية عدة عناصر: أولاً الإعلان عن عدم الاشتراك فى الانتخابات بهدف عدم تصعيد الصراع مع السلطة ووقف أية إجراءات قمعية ضد الناشطين الإسلاميين، ثم صرح مأمون الهضيبى أن الجماعة تدرس التقدم بترشيح نحو ٥٠ عضواً، بينما كانت قد رشحت ١٥٠ عضواً فى انتخابات ١٩٩٥. العنصر الثانى هو إعداد قائمة علنية وأخرى سرية للترشيحات لتفادى العراقيل الإدارية فى تسجيل هؤلاء المرشحين، وقد قدمت الترشيحات فى اللحظة الأخيرة لتجنب الملاحظات الأمنية، خاصة وأن المرشحين على القائمة الحقيقية هم أعضاء من الصف الثانى غير معروفين لدى قوات الأمن. وكان هذا هو الحال بالنسبة للمرشح الإسلامى فى الدائرة التى تقع فيها القرية موضع البحث الميدانى الذى قمنا به. تجنبنا لرفض ترشيحه ادعى هذا المرشح أنه لا ينوى التقدم للانتخابات وتأكيداً لذلك قيل إنه قد ذهب قبل إغلاق باب التسجيل ببضعة أيام إلى الصعيد بعد أن حرص على توكيل محام من أصدقائه بتسجيله كمرشح^{٦٥}.

وتضمنت القائمة العلنية للمستقلين الإسلاميين ٧٣ مرشحاً، بينما ظل عدد المرشحين على قائمتهم السرية مجهولاً (ويتراوح غالباً فى بعض التقديرات بين ١٠٠ و ١٥٠ مرشحاً) إضافة إلى تسلل بعضهم إلى قوائم ترشيحات بعض الأحزاب الأخرى. ومن ضمن الأساليب التى استخدمها الإسلاميون أيضاً أثناء الحملة الانتخابية نفسها هو أن يقوم المرشح المستقل "ذو التوجه الإسلامى المعلن" بجذب المشاكل والعراقيل بشتى أنواعها نحوه بينما يقوم مرشحهم الحقيقى غير المعروف كإسلامى أو كمقرب للإخوان المسلمين بتعبئة الناخبين عن طريق اللقاءات والاتفاقيات والتحالفات السرية، وهى التى تشكل فى الواقع أهم عناصر الحملة الانتخابية المصرية أكثر بكثير من ضجيج الاجتماعات والموكب. وأخيراً اتسمت حملة الإسلاميين الانتخابية بظاهرتين جديدتين: ترشيح بعض السيدات، ودعم بعض المرشحين الأقباط.

ومن المؤكد أيضاً أن الإخوان المسلمين استطاعوا، بفضل معرفتهم للأرض ولأساليب وقواعد عملية التصويت، اختيار المرشحين الذين يتمتعون بقاعدة جماهيرية محلية لكثرة الخدمات التى قدموها علاوة على اتصالاتهم داخل الأجهزة الإدارية والسياسية المحلية، لاسيما فى المجالس الشعبية المحلية. وإذا كان الإخوان المسلمون معروفين منذ أمد طويل بقدرتهم التنظيمية وبقدرتهم على التعبئة، فالجديد

فى انتخابات ٢٠٠٠ التشريعية هو أن الوسائل التى استخدموها تضمنت عناصر جديدة أنهلت الجميع ومنها استخدام أحدث التقنيات فى مجال الاتصالات مثل إنشاء موقع خاص بهم على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) واستخدام البريد الإلكتروني أثناء الانتخابات، علاوة على الاستراتيجيات التى تبناها للاتصال بوكالات الأنباء العالمية.

فشل مرشحي أحزاب المعارضة

إذا كانت انتخابات ٢٠٠٠ قد أثبتت وجود تصويت لصالح الإسلاميين فى مصر، فالوضع يختلف تماما بالنسبة لأحزاب المعارضة السياسية الأخرى التى لم تحرز مجتمعة سوى ٢١ مقعدا فى البرلمان. ومع ذلك استطاع بعض المرشحين الفوز فى دوائريهم إما بفضل سجل إنجازاتهم السابقة على المستوى القومى أو بسبب جذورهم المحلية وقاعدتهم الشعبية التى تكونت بفعل أنشطتهم وما قدموه لدائرتهم من خدمات. وهكذا، ورغم تقدم حزب الوفد الجديد بـ ٢٢٤ مرشحا إلا أنه يعتبر أكبر الخاسرين فى هذه الانتخابات حيث أنه لم يحصل إلا على ٧ مقاعد. ويرجع هذا الفشل لعدة أسباب منها تعرض الحزب لمشاكل داخلية كثيرة، لاسيما بسبب الجدل الذى أثاره موضوع خلافة فؤاد سراج الدين فى زعامة الحزب والذى انتهى بفوز الدكتور نعمان جمعة، والانشقاقات الداخلية التى أشعلت هذا الصراع على الخلافة، وكذلك صراع الأجيال. ولدى التصريح غير الحذر الذى أعلن فيه الدكتور نعمان جمعة أن حزب الوفد سوف يحرز مئة مقعد فى انتخابات ٢٠٠٠، وحتى يتمكن الحزب من ترشيح العدد الكافى من المرشحين فى كافة أنحاء الجمهورية، تم على وجه السرعة ضم عناصر جديدة من غير الوفديين الذين لا ينتمون فكريا ولا سياسيا لحزب الوفد. ولكن الأهم من هذه الأسباب المرتبطة بظروف اللحظة فإن السبب الرئيسى فى فشل حزب الوفد الجديد هو ضعف ارتباط الحزب بالمجتمع، لاسيما فى المحافظات وضعف القاعدة الشعبية لمرشحيه فى مختلف الدوائر. وهذا الكلام ينطبق أيضا على حزب التجمع التقدمى الوحدوى الذى تقدم بقائمة تضم ٥٧ مرشحا ولم يفز منهم إلا الذين كانوا يتمتعون بقاعدة اجتماعية حقيقية فى الدائرة التى تم ترشيحهم فيها أو من كان لديه خبرة عملية طويلة فى مجال الانتخابات مثل البدرى فرغلى.

وفى تحليل سياسى^{٦٦} "متشائم" لهذه الانتخابات ذهب بعض الباحثين إلى دراسة النتائج التى أحرزتها أحزاب المعارضة السياسية وخصائص التصويت لصالح

الإسلاميين ولصالح "المستقلين على مبادئ الحزب الوطنى الديمقراطى"، اعتبر الكاتب أن السلوك الانتخابى فى مصر لا يرتبط فى الواقع إلا قليلا بالسياسى بصفة عامة. فالأمر لا يتعلق باختيار سياسى وإنما باختيار مبنٍ على اعتبارات أخرى، وتنقسم هذه الاعتبارات إلى نوعين: اعتبارات ترتبط بالعصبية بمعنى أن الناخب يفضل دائما أقرب المرشحين له ويحمل اختياره طابع المحاباة لأبناء العائلة أو القرية أو الحي، واعتبارات مبنية على المصلحة بمعنى أن الناخب يصوت لصالح المرشح القوى القادر على تقديم الخدمات العامة والفردية. ثمة مؤشرات عديدة تؤكد هذه الفرضية وهى مؤشرات تتعلق بسمات التحالفات الانتخابية وخصائص البرامج الانتخابية للمرشحين والدور الرئيسى الذى يلعبه التمويل وظاهرة توزيع الهدايا والتبرعات للفوز فى انتخابات الدائرة.

التحالفات الانتخابية غير السياسية

إن السلوك غير السياسى لا يخص الناخب المصرى فقط، وإنما يمتد إلى "السوق الانتخابى" بأكمله، ولاسيما سلوك المرشحين المتنافسين. فكما أشرنا من قبل لم يتم انتخاب النائب فى الغالبية العظمى من الدوائر إلا فى الجولة الثانية، مما يعنى أن معظم نواب مجلس الشعب الحاليين فازوا بمقاعدهم نتيجة التريبطات والتحالفات التى أبرموها للحصول على أصوات الناخبين. وقد تعقد مثل هذه التحالفات فى الجولة الأولى كذلك، ولكنها ترتبط فى هذه الحالة ارتباطا وثيقا بالقاعدة المعروفة بقاعدة الخمسين بالمائة - من المقاعد البرلمانية المخصصة للعمال والفلاحين - التى أشير إليها سابقا. ففى الحالات التى لا يتنافس فيها المرشحون على نفس النوع من المقاعد، نجدهم يعقدون التحالفات ليستفيد كل مرشح بمجموعة أصوات مؤيدى المرشح الآخر الذى لا ينافسه على نفس المقعد. ويبدو أن هذا النوع من التحالفات هو الأكثر شيوعا لأنه من الواضح أن نسبة المشاركة فى انتخابات الجولة الثانية انخفضت بطريقة ملحوظة، الأمر الذى يدل على أن الخاسرين بصفة عامة وجدوا صعوبة فى تعبئة أنصارهم وجعلهم يصوتون لصالح شخص لا تربطه بهم علاقة وطيدة. إلا أنه من الملاحظ فى مصر أن هذين النوعين من التحالفات إنما يتمان بطريقة شخصية بين المرشحين مباشرة وفقا لمصالحهم الفورية وهذه المصالح لا تمت إطلاقا إلى السياسة. ففى مصر كل أنواع التحالفات والتريبطات ممكنة. قد يتحالف مرشح "مستقل على مبادئ الحزب الوطنى الديمقراطى" مع الإخوان المسلمين

ضد المرشح الرسمي للحزب الوطني، كما قد يساعد الحزب الوطني الديمقراطي أحد مرشحي حزب التجمع التقدمي الوحدوي ضد مرشح إسلامي الخ... ومع ذلك لم تشهد انتخابات ٢٠٠٠ أى نوع من التحالفات السياسية على المستوى الوطني، وحتى إذا ما قررت قيادات الأحزاب عقد مثل هذه التحالفات فهي تظل دون فائدة تذكر على المستوى المحلي؛ لأن ثمة أولويات ومعايير واعتبارات أخرى تتحكم فى فوز المرشح محليا.

التصويت : القاعدة الشعبية وتقديم الخدمات

تشير النتائج التى توصلت إليها إحدى التحليلات المعنية بالسمات الاجتماعية والديمغرافية والاقتصادية لنواب مجلس الشعب المنتخب فى عام ٢٠٠٠ إلى مؤشر يؤكد فرضية التصويت على أساس الروابط العائلية والاجتماعية على المستوى الوطنى الكلى، إذ تبين أن ٣٩٩ نائبا من إجمالى ٤٤٤ نائبا من مواليد الدائرة التى تم انتخابهم فيها والباقيين يقيمون أو يعملون فى الدائرة^{٦٧}. إضافة إلى ذلك لاحظ المراقبون ثبات بعض الظواهر المعتادة على المستوى الميكرو وأهمها اعتماد المرشحين أساسا على العصبية أى على روابط أساسية مثل رابطة الدم أو الروابط العائلية والعشائرية والقبلية والرابطة بين المرشح وأهل قريته أو حيّه. وفى مختلف الدوائر كانت التعبئة الانتخابية على أشدها فى القرى والأحياء التى ينتمى إليها المرشحون، وبدت هذه الظاهرة أكثر صلابة وأهمية فى المناطق الريفية، ولاسيما فى صعيد مصر، وبدرجة أقل فى الدلتا. ويرى وحيد عبد المجيد^{٦٨} أن سبب خسارة الحزب الوطنى الديمقراطى فى دوائر كثيرة هو أن الحزب لم يأخذ فى الاعتبار هذه الظواهر وعلاقات القوة والصراعات بين العشائر والجماعات بالقدر الكافى.

إلى جانب أهمية التصويت على أساس الروابط العائلية، كشفت انتخابات ٢٠٠٠ عن نوع آخر من التصويت وهو التصويت لصالح المرشح القادر على تقديم الخدمات العامة والشخصية، الأمر الذى يميز بطبيعة الحال المرشحين الأقوياء، خاصة من الناحية الاقتصادية. فبينما ينص القانون على ألا تتجاوز المبالغ التى تنفق على الحملة الانتخابية عشرة آلاف جنيه، يتبين أن المبالغ التى أنفقتها المرشحون تفوق فى الواقع هذا الحد بكثير. وعلاوة على ما أنفق على الحملة الانتخابية ذاتها كطبوع المنشورات واللافقات، وأجور الوكلاء والمندوبين... الخ، قام المرشحون بتخصيص مبالغ ضخمة "لإقناع" الناخبين، وذلك فى شكل تبرعات مالية لتمويل المرافق

العامة أو بعض المشروعات ذات النفع العام. وفي بعض الحالات قام المرشحون أيضا بتوزيع مبالغ نقدية أو هدايا على الناخبين مثل التليفونات المحمولة وغيرها. وقد برزت هذه الظاهرة الأخيرة على وجه الخصوص في دوائر المدن الكبرى مثل القاهرة. وبما أن فوز المرشح يتوقف على فروق ضئيلة في عدد الأصوات ف شراء الأصوات على هذا النحو أمر له ما يبرره.

ورغم أهمية الروابط العائلية وقدرة المرشح على توزيع المال والهدايا، إلا أن هذه العوامل قد لا تكفي وحدها لضمان الفوز. من تحليل سمات النواب المنتخبين في عام ٢٠٠٠ تبين أن ٨٠٪ منهم لهم خبرة في مجال العمل السياسى، لاسيما كأعضاء منتخبين في المجالس الشعبية أو في مجلس الشورى أو من أعضاء مجلس الشعب السابقين. كما أبرزت انتخابات ٢٠٠٠ بوجه خاص فوز عدد كبير من أعضاء المجالس الشعبية المحلية بمقعد في المجلس الجديد؛ إذ بلغ عددهم ١٦٩ نائبا^{٦٩}. وخلافا للصور المتداولة التى التصقت بنواب مجلس الشعب الأميين والجهلة لا يضم المجلس الجديد سوى ٥٦ نائبا لا يحملون أى شهادة، بينما يضم ١٣٥ عضوا من حملة الشهادات المتوسطة و٢٦١ عضوا من حملة الشهادات العليا. وهذه النتائج مماثلة إلى حد ما لنتائج مجلس ١٩٩٥^{٧٠} وأخيرا من الملامح الأخرى التى اتسم بها المجلس الجديد زيادة نسبة الشباب بين أعضائه بارتفاع تمثيلية الفئة العمرية ٣٠ - ٤٠ سنة من ٥,٩٥٪ إلى ٩٪، وإن كان معظم النواب تتراوح أعمارهم بين ٤٠ و ٦٠ سنة^{٧١}.

الفصل الثانى

الزبائية الانتخابية فى مصر ووظائف النائب

الانطباع العام الذى يمكن استخلاصه من انتخابات ٢٠٠٠ ومن سلوكيات الناخبين المصريين هو انطباع مبهم، فإذا كان من الممكن بالفعل اعتبار هذه الانتخابات بداية للتوجه الديمقراطى لما أظهرته من احترام لإرادة الناخبين عامةً، فإن المشكلة التى يواجهها الباحثون هى بالتحديد توضيح رغبات الناخبين. فإذا كان من الصعب النظر إلى إرادة الناخبين المصريين على أنها تعبير عن آرائهم السياسية، فإن لا أحد من المراقبين أو المحللين يستطيع إنكار أن المصريين مواطنون مسيّسون لهم آراء سياسية وأيديولوجية عديدة ومتنوعة. ومع ذلك فهم لا يعبرون كثيراً عن رأيهم السياسى من خلال صناديق الانتخاب كما لو أن انتخاب النائب أمر والتعبير عن الرأى - لاسيما الرأى السياسى - أمر آخر، فالتعبير عن الرأى يتم فى ساحات أخرى غير الساحات السياسية الرسمية.

الواقع أن السلوك الانتخابى المصرى لا يختلف عما يمكن مشاهدته فى بلدان أخرى سواء كانت فى أمريكا اللاتينية أو فى إفريقيا السوداء أو فى آسيا. ففى البرازيل على سبيل المثال^{٧٢}، لاحظت إحدى الباحثات أن العودة إلى الديمقراطية وإقامة نظام حزبى وانتخابى أساسه التعددية قد أثار خيبة أمل عميقة، ويرجع ذلك جزئياً بالممارسات المبنية على الزبائية وعدم رسوخ الرهانات الأيديولوجية فى الطبقات الشعبية بالقدر الكافى. فبالنسبة لغالبية الناخبين الفقراء فى ريو دى جانيرو الحافز الوحيد للتصويت هو "الفعل". فلا يقبل الشخص التصويت إلا لصالح المرشح الذى "يفعل شيئاً" قبل الانتخابات أو أثناء الحملة الانتخابية مثل إنجاز أعمال صغيرة تسهم فى تحسين حالة المرافق العامة فى الحي الذى يقطنه ناخبوه أو تقديم المساعدات الشخصية لهؤلاء كالعمل على تسجيل أبنائهم فى مدرسة الحي... وبناءً على هذا المنطق لا يعطى الناخب صوته للمرشح الذى "يتعاطف" معه، ولكنه يعطيه

لمن يستحق انتخابه لالتزامه " بفعل شيء^{٧٣} . وبذلك يكون الدافع الأول للتصويت هو المقايضة وليس التمثيل.

هذا التحليل ينطبق تماما على ما يحدث فى مصر حيث يعطى الناخب المصرى صوته، كما بينا، للمرشح الذى يقدم الخدمات العامة والشخصية، ويكشف بذلك عن طبيعة التعاملات الانتخابية التى تتسم بالزبائنية؛ ونتيجة لذلك يكون من الصعب أن يودى مثل هذا التصويت إلى بديل سياسى فى مجلس الشعب كما يتضح من النتائج النهائية لانتخابات ٢٠٠٠ وعودة أو انضمام كل المستقلين الفائزين تقريبا إلى الحزب الوطنى الديمقراطى. وبالنسبة لحالة مصر فإن الفرضية التى نطرحها هى أن السلوك الانتخابى لا يرتبط بالمشاكل الاجتماعية والاقتصادية فحسب، وإنما يرتبط أيضا ارتباطا وثيقا أيضا بوظيفة النائب فى النظام السياسى - الإدارى المصرى، علاوة على العوامل الأخرى التى تعوق التوجه الديمقراطى. فالقيود المفروضة على نشاط ووجود الأحزاب السياسية وعلى حق تكوين الجمعيات وحق الاجتماع إنما تهدف إلى منع اتصال أحزاب المعارضة بال جماهير بصفة عامة. وأكثر ما يأخذه المثقفون، والنخبة السياسية المصرية على غالبية النواب المصريين هو تصورهم أن مهمتهم الرئيسية هى "تقديم الخدمات" لأهالى الدائرة وعدم قدرتهم على تكوين رؤية سياسية شاملة عن إدارة شؤون البلد أو على نقد سياسة الحكومة ودفعها قدما إلى الأمام، أو النهوض بحماية دورهم التشريعى عبر مشاريع القوانين أو ممارسة دورهم الرقابى بفاعلية. وهذا الانتقاد أو اللوم الذى يبين كيف أن المرشحين والناخبين يتعاملون فى الواقع وفقا لنفس المعايير، إنما له أساس من الصحة.

نواب المعارضة الذين يتميزون بأيدولوجيات وخيارات وتوجهات سياسية محددة، والقادرون على معارضة الحكومة، إنما هم مضطرون أيضا لتقديم الخدمات لأهالى الدائرة للاحتفاظ بمقاعدهم. وكذلك تعتمد قوة وشعبية المرشحين الإسلاميين المحلية على الخدمات التى يقدمونها لأهالى الدائرة. وباستثناء دوائر المهتمين بالحياة السياسية المحلية وهم العناصر الفاعلة فى الحياة السياسية والانتخابية، باستثناء هؤلاء غالبا ما جهل الناخبون الجانب أو الوجه السياسى لنائبهم أو إنهم لا يكثرثون بذلك. ومن المفيد فى هذا الصدد أن نقوم بتحليل نوع الشرعية التى يحظى بها على المستوى المحلى نائب من حزب التجمع التقدمى الوحى أو نائب من حزب الوفد الجديد ومقارنتها بشرعية نائب من الحزب الوطنى الديمقراطى أو من المستقلين. والاحتمال الغالب هو أن النتائج التى سنحصل عليها سوف تكون مماثلة

تماما؛ إذ أن الأمر لا يتوقف على "المستوى الفكرى أو السياسى للنائب" كما يدعى بعض الصحفيين الذين يخلطون بين الأسباب والنتائج، فينشرون بين الجماهير صورة النائب الجاهل الأمي والذي ينام أثناء جلسات المجلس ويوافق على كل القوانين التي تتقدم بها الحكومة. ترتبط هذه المسألة فى الواقع "بوظيفة أو توظيف" النائب فى النظام السياسى - الإدارى المصرى على النحو الذى تريده الحكومة والذي لا يخلو بطبيعة الحال من مقاصد سياسية خفية. فالنائب المصرى هو قبل كل شيء وسيط أو حلقة وصل بين الجماهير والأجهزة الإدارية المركزية كما أن عليه تقديم الخدمات الشخصية والجماعية. والأهم من ذلك هو أن الفاعلين على المستوى المحلى قد قبلوا هذا الوضع كأمر طبيعى وترسخ هذا التصور لدور النائب المصرى، وانعكس ذلك على الصور التي تتداولها الجماهير عن نوابهم.

ر.ش (٤٥ عاما) :

"... نعم أى شخص فى القرية كان رشح نفسه كان سيفيد البلد. لكن أن يكون النائب مثقفا فهذه مسألة أخرى. فى مجلس الشعب كلهم أميون. ما هى وظيفة النائب؟ يقدم لك خدمة، يمكنه تغيير محل عمل ابنتك، يجد وظيفة لأحد، إدخال الكهرباء فى مكان ما، ويخدم نفسه. ولكن عندما يكون النائب من أهالى القرية فهو يخدم القرية وهذا شيء طبيعى..."

ط.ع. (٦٥ سنة) :

"... صحيح أن الريف ميسس أكثر من الحضر لأن الناس يشعرون أكثر بالسياسة من خلال الخدمات العامة (الصحة والمدارس... الخ) والشخصية. فى المدينة كل شيء يأتى بطريقة طبيعية. لكن فى الأرياف يكون دور النائب أساسياً؛ لأنه بالنسبة للقرى النائب "كالبوسطجى" أو موظف البريد ينقل الطلبات إلى المسئولين ويعود بالموافقات والتصاريح..."

ع.س (٧١ سنة) :

"... أنا لا أفهم شيئاً فى الأيديولوجيات. برنامجى هو مواصلة المشروعات التي توقفت منذ زمن طويل والتي كنت قد بدأتها عندما كنت عضواً بمجلس ١٩٩٠ مثل مشروع الصرف الصحى. أملى هو أن أكمل هذا المشروع وأن تستفيد منه مدينتى وكل قرى المركز. ولدى أيضاً فكرة متعلقة بالتعليم وله الأولوية فى برنامجى الانتخابى. هنا الأبنية التعليمية مؤجرة من الأفراد وليست ملكاً للدولة. كلها منازل قديمة سوف تنهار قريباً. كذلك ليس لديهم استاد رياضى ولا قاعات مناسبة لمزاولة الأنشطة المختلفة. هذا الوضع ليس على مستوى مهمة تحديث المدرسة. أملى هو أن تشتريها

الدولة لتقوم بهدمها ثم تبني مكانها مدارس جديدة تضمن لأبنائها مستوى تعليم أفضل. وكمشروعات أخرى يجب بناء الطرق لبعض القرى فى الدائرة وتوفير فرص العمل للشباب وإدخال الغاز الطبيعى كما فى بعض مدن المحافظة...".

س.ع. (٦٨ سنة، من أعيان القرية).
"... كان^٧ شخص جيد وشريف وابن عائلة. كان يملك عزبة كبيرة وكان نسيب عبد الناصر، رجل طيب وباشا بصحيح... أنا ساعدته فى الانتخابات، ولكن حتى قبل الانتخابات كان قد قدم للقرية وللقرى المجاورة خدمات كثيرة، مثلا كوبرى قرية العمل الميدانى، وعواميد الكهرباء لإنارة الشوارع... الخ."

ترتبط وظيفة النائب المصرى هذه الأيام ارتباطا وثيقا أولا بسمات النظام السياسى - الإدارى المصرى، لاسيما مركزيته المفرطة وعدم إصغائها بالقدر الكافى لتطلعات واحتياجات الجماهير والعمل على تلبيتها، كما ترتبط من جهة أخرى بضعف الثقل السياسى لمجلس الشعب فى إطار تنظيم أو توزيع السلطات مما يؤدى بطبيعة الحال إلى اختلال ميزان القوة لصالح السلطة التنفيذية وبخاصة رئيس الدولة.

النائب المصرى "عمدة بديل" فى دائرته

يلعب غالبية النواب المصريين - من دوائر الريف المصرى والصعيد - اليوم ما يمكن أن نطلق عليه دور "العمدة البديل" فى دوائرهم، إذ ينقص فى الهيكل التنظيمى السياسى الإدارى المصرى حلقة من حلقاته وهى الحكم المحلى. ولم يكن الوضع كذلك على الدوام، فقد بدأت فى عهد السادات عملية إصلاح السلطة المحلية التى تركت أثرها فى الذاكرة السياسة دون أن تحظى مع الأسف باهتمام غالبية الباحثين فى العلوم السياسية. بصفة عامة انشغل هؤلاء بجوانب أخرى فى سياسة السادات مثل الانفتاح الاقتصادى، "والحل الوسط التاريخى" فى موقفه من الإخوان المسلمين، وعودة التعددية السياسية، وحرب أكتوبر ١٩٧٣، واتفاقيات كامب ديفيد فى حين لم يهتم إلا قليل منهم بهذا الإصلاح الهيكلى للنظام السياسى - الإدارى المصرى. والجدير بالذكر أن هذا الإصلاح، الذى بدا غير ذى قيمة ظاهريا، كان له أثر كبير على المستوى المحلى، ولم تبرزه الصحافة ولا الأبحاث بالقدر الكافى. جرى إصلاح أجهزة الحكم المحلى بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ أى بعد حرب ١٩٧٣ بعامين. من الناحية السياسية كان الهدف الرئيسى للسادات من إجراء هذا الإصلاح هو "التخلص" من النخب المحلية أعضاء الاتحاد الاشتراكى العربى وذلك بعد القضاء على "مراكز القوة" المتمثلة فى الشخصيات السياسية المعارضة له، سعيا إلى خلق

الظروف المواتية لنشأة مجموعة جديدة من السياسيين المحليين حتى يكون لشخصه من خلالهم شرعية محلية؛ لكي يشكل هؤلاء القاعدة السياسية المحلية الجديدة التي يستند عليها النظام.

كان القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٦٠ الصادر فى عهد عبد الناصر قد ألغى نظام البلديات المعمول به قبل ثورة ١٩٥٢ وأنشأ المجالس المحلية التابعة للاتحاد القومى ومن بعده الاتحاد الاشتراكى العربى. وتكونت هذه المجالس من أعضاء يعينون بحكم القانون أى بحكم وضعهم ومركزهم فى الأجهزة الإدارية، ومن أعضاء منتخبين أو معينين بشرط عضويتهم فى الاتحاد الاشتراكى العربى. ثم صدر قانون ١٩٧٥ فقلب أوضاع النظام الناصرى فيما يتعلق بتنظيم السلطة المحلية وذلك من عدة جوانب، فأصبح أعضاء المجالس المحلية ينتخبون عن طريق الانتخاب الفردى المباشر. وبالنسبة لتنظيم السلطات قضى قانون ١٩٧٥ على أحادية التنظيم المحلى بنصه على تأسيس نوعين من المجالس فى مختلف التقسيمات الإدارية وهى المحافظات والمراكز والمدن والأحياء والقرى. لكل من هذه التقسيمات مجلس مكون من أعضاء منتخبين ومجلس آخر مكون من الموظفين المحليين؛ أى من المديرين المحليين التابعين لمختلف الوزارات : الصحة والتعليم والشئون الاجتماعية والإسكان والعمل والثقافة... الخ. كانت مهمة هؤلاء إعداد وتنفيذ مختلف المشروعات الخاصة بالمرافق والخدمات. أما المجالس المنتخبة فمهمتها الإشراف على حسن سير وتنفيذ المشروعات. وحتى يتمكنوا من أداء دورهم خولهم قانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ سلطات واسعة لاسيما حق طلب الإحاطة وحق الاستجواب وحق طرح الموضوعات للمناقشة، وكذلك حق رفع دعوى ضد موظفى الحكومة أعضاء المجالس التنفيذية وأخيرا حق سحب الثقة منهم^{٧٥}. على المستوى المحلى تركت هذه التجربة ذكرى إيجابية على قدر كبير من الأهمية يتحسر عليها حتى يومنا هذا كل من شارك فيها من الشخصيات السياسية، ويرى هؤلاء أنها كانت حقا عملية سياسية قام بها الرئيس السادات للتخلص من "مراكز القوة" على المستويين القومى والمحلى.

ثمة رأى واسع الانتشار مفاده أن المصريين بصفة عامة اعتادوا الخضوع لدولتهم المركزية المستبدة^{٧٦} بل أنهم متمسكون بها. غير أن نتائج أبحاثنا الميدانية تشير إلى أن المصريين يرون فى تعلقهم بدولتهم ضمانا للحفاظ على وطنيتهم تجاه الخارج بوجه خاص، وأن ذلك لا يتعارض مع إرادتهم المشاركة فى الشأن العام المحلى. ويبدو، على عكس ذلك، أن المواطنين يعانون من القيود على الديمقراطية، بل

أن هناك فعلا مطالبة ملحّة بمزيد من الديمقراطية؛ حيث يتوقف الحصول على بعض الخدمات الأساسية، سواءً كانت جماعية أو شخصية، (المياه والكهرباء والغاز... الخ) على وجود عدد من الوسطاء بين الجماهير والأجهزة الإدارية والحكومية^{٧٧}. ومن أهم آثار الإصلاح الذى بدأه السادات - رغم محدودية هذا الإصلاح - هو أنه منح المجالس المحلية المنتخبة سلطات واسعة مما أدى إلى تعدد الفاعلين الوسطاء النشطين بين الجماهير والأجهزة الإدارية؛ إذ أصبح لكل قرية ولكل حي مجلسا شعبيا محليا.

وبذلك تغيرت مهمة النائب البرلمانى حيث إن الجماهير لم تعد بحاجة إلى وساطته لدى الأجهزة الإدارية بنفس القدر. ومن ضمن العوامل التى يمكن ربطها بهذا الإصلاح أن انتخابات ١٩٧٦ التشريعية أسفرت عن فوز نواب يتميزون بحرية الفكر وتعدد الرؤى السياسية، وهؤلاء هم الذين شكلوا مشكلة للسادات فى مجلس الشعب فى الوقت الذى بدأت تتآكل مصداقيته وشعبيته بعد سفره المفاجئ إلى القدس لمقابلة القيادات الإسرائيلية. ولم تدم تجربة الحكم المحلى التى شهدتها مصر إلا لفترة قصيرة. فمن جهة كان نواب المجالس المحلية يمارسون بحق السلطات التى خولها لهم القانون مما صعب الأمور على الإدارة وواصل عدد من النواب معارضة قوية داخل مجلس الشعب وقد ملأتهم الثقة فى أنفسهم لأن انتخابهم جاء عبر انتخابات ١٩٧٦ التشريعية التى اتسمت بقدر كبير من الحرية والنزاهة. وفى عام ١٩٧٩ تم حل برلمان ١٩٧٦، وأجريت انتخابات جديدة فى عام ١٩٧٩ سبقتها عملية "إصلاح مضاد" للحكم المحلى ألغيت بمقتضاه سلطات أعضاء المجالس المحلية المنتخبين تجاه الأجهزة الإدارية. كان لهذا الإصلاح المضاد أهداف سياسية واضحة، والمقصود منه شغل النواب وإغراقهم فى المشاكل المحلية لدوائهم. هذا الإصلاح المؤسسى هو الذى يحدد حتى يومنا هذا "وضع النائب محليا" ويجعل منه "عمدة بديل" فى دائرته. ويفسر هذا الإصلاح كذلك قلة الاهتمام بالانتخابات المحلية^{٧٨} فى مصر إذ أدرك المواطنون أن نواب المجالس الشعبية المحلية لا يتمتعون بسلطات حقيقية على عكس التنفيذى^{٧٩} أى موظفى الحكومة التابعين للإدارات اللامركزية والذين يعملون تحت إشراف المحافظ، علما أن المحافظ يعينه رئيس الدولة على درجة وزير، وينوب عنه رئيس الحي أو القرية أو المدينة أو المركز علاوة على سكرتير عام المحافظة^{٨٠}.

يتسم النظام بأوجه عجز واضحة من أهمها تعدد الرئاسات وتقسيمها وفقا لمصدر شرعيتها. فالمجالس الشعبية المحلية تستمد شرعيتها من الشعب، بينما تستمد مجالس التنفيذيين شرعيتها من انتمائها للجهاز الإدارى، أما المحافظ

فيتمتع بشرعية سياسية. ونظراً لغزارة النصوص القانونية المسهبة والمتناقضة فإن العلاقات بين الجهات المختلفة وحدود مسئولية كل منها غير واضحة. ومن عيوب النظام الأخرى علينا أن نذكر المركزية الشديدة في اتخاذ القرارات الهامة وهي من اختصاص المحافظ ومجلس الوزراء. أضف إلى ذلك أن العمل بالإدارة المحلية لا يجذب إلا الموظفين الأقل مهارة وتدريباً في مختلف الوزارات وعددهم نحو ٣ مليون موظف. تؤدي أوجه العجز هذه إلى تعويم المسئوليات بين الجهات المختلفة لعدم تحديد مسئولية كل منها وعدم فعالية النظام المتناهي وانتشار الفساد والتبذير، بل ونهب أموال الدولة من خلال الخدمات التي يفترض أن توفرها الأجهزة الإدارية للمواطنين. وتظهر أكثر المشاكل بطبيعة الحال في الإدارات التي تتعامل مباشرة مع المواطنين، وخاصة إدارة الإسكان التي يقع في دائرة اختصاصها منح تصاريح البناء وتوصيل المرافق من ماء وكهرباء وصرف صحي.

غير أن أكثر ما يعيب النظام هو أن الإدارة المحلية لم تعد تخضع لرقابة سياسية من قبل المجالس المحلية المنتخبة المعنية بالخدمات المحلية (من مدارس و نوادي وخدمات صحية واجتماعية وبنية تحتية... الخ) رغم أن أعضاء هذه المجالس هم القادرون على التحقق من تنفيذ القرارات التي تتخذ على المستوى المركزي ومدى تحقيقها لنتائج ملموسة. فالمجالس الشعبية المحلية لم تعد تلعب اليوم إلا دوراً استشارياً وليس لديها أية صلاحيات حقيقية ومؤثرة للضغط على "التنفيذيين". وفي مثل هذا السياق ليس من العجب أن تصبح الصراعات بين أعضاء المجالس الشعبية المحلية ومجالس التنفيذيين من المعطيات الثابتة والمزمنة للحياة السياسية المحلية في مصر، وذلك لأن العلاقات التي تربط بينهم تفتقر إلى الثقة وروح التعاون. وعادة ما ترجع الصراعات لعدم حضور التنفيذيين اجتماعات المجالس الشعبية المحلية وعدم اهتمامهم بالرد على استفسارات النواب وعدم اكتراثهم بالآراء والقرارات الصادرة عن أعضاء المجلس، بل واللامبالاة بهم بصفة عامة. وجدير بالذكر أن هذه الصراعات لا تقتصر على المحليات التي تضم عناصر من المعارضة، بل تشهدها أيضاً المحليات التي يهيمن عليها نواب الحزب الوطنى الديمقراطى بنسبة تزيد عن ٩٠٪.

ومن هنا يمكن القول بأن إحدى السمات التي ينفرد بها النظام السياسى الإدارى المصرى هى كون الفاعلين الذين يقومون بدور المنتخبين المحليين ويمثلون الأهالى لدى الإدارة هم فى الواقع نائبان عن كل دائرة وعليهما حل المشاكل الجماعية

والشخصية المحلية عن طريق اتصالاتهما وعلاقاتهما مع من هم فى "المركز" سواء كان المحافظ^{٨٨} أو الوزراء الذين يلتقون بهم فى مكاتب مجلس الشعب، وأيضاً مديرى الجهاز الإدارى المركزى أثناء إقامتهم فى القاهرة. ومن جهة أخرى تكرر النصوص القانونية هذا الدور بمنحها نواب مجلسى الشعب والشورى حق حضور جلسات المجالس الشعبية المحلية فى دائرتهم، وإن كان ليس لهم حق التصويت فى هذه المجالس. ويجب الإشارة إلى سمة أخرى من سمات النظام الإدارى والسياسى المحلى وهى علاقة التبعية بين نواب مجلس الشعب وأعضاء المجلس الشعبى المحلى فى الدائرة، والسبب فى ذلك هو أن النواب هم من بين أعضاء اللجان الفرعية للحزب الوطنى الديمقراطى وأن هذه اللجان مكلفة بإعداد كشف المرشحين على قائمة الحزب فى الانتخابات المحلية التى تجرى عادة بعد الانتخابات التشريعية. وبطبيعة الحال يسعى نواب مجلس الشعب إلى ترشيح الأشخاص الذين ساعدوهم على الفوز بمقاعدهم، والذين قد يساعدونهم على الفوز فى الانتخابات المقبلة. وعلى هذا الأساس يمكن فهم سمات العاملين فى المجال السياسى الخمسين ألف الذين تتكون منهم المجالس الشعبية المحلية بعد الإصلاح المضاد الذى شهدته السلطة المحلية عام ١٩٧٩.

ويبدو أن إعادة النظر فى صلاحيات المجالس الشعبية المحلية قد قوبل باستياء شديد على المستوى المحلى؛ لأنها حرمت الأهالى من كثير من حلقات الاتصال بالدوائر العليا، وأصبحت هذه الحلقات نادرة أو اختفت تماماً بمعنى أن نواب مجلسى الشعب والشورى أصبحوا يلعبون دور المجالس الشعبية المحلية. ولا شك فى أن اتصال الأهالى بنواب الدائرة ووصولهم إليهم أصعب من اتصالهم بأعضاء المجلس المحلى المنتخب فى القرية أو الحي. كما أن هذا الإصلاح قد أثار حالة من الاستياء العام بين النخب السياسية المحلية التى حرمت من اختصاصاتها وممارسة مهاراتها السياسية، وفقدت بالتالى وضعها وهيبتها فى قراها. حتى يتسنى فهم أثر هذا الإصلاح المضاد على النخبة السياسية المحلية يكفى الاستماع إلى ما يقوله اليوم بعض الأشخاص المنتمين إلى هذه النخبة عن تجربة الحكم المحلى فى عهد السادات وقد اعتبروا هذه الحقبة بمثابة العصر الذهبى للحكم المحلى.

العصر الذهبى للمحليات

ز.ع (مرشح الوفد فى انتخابات ٢٠٠٠):

"... تقدمت لأكون عضواً فى المجلس الشعبى المحلى للقرية وذلك عن طريق الانتخاب المباشر والحر، وليس كما يحدث اليوم، كلام فارغ! صدقنى كانت

الانتخابات حرة بالفعل، وكان الذى يفوز أو يخسر هو السبب فى فوزه أو خسارته. كانت تجربة ١٩٧٥ ذات أهمية كبيرة لأنها تمت عن طريق الانتخاب ونحن ندرس مشاكل كل قرية بعد انتخاب المجلس. وإذا لم نفعل ذلك لن ينتخبنا الناس بعد ذلك. كان المجلس يقوم حقا بدوره فى الرقابة بناءً على الاستجابات وطلبات الإحاطة المقدمة لرئيسى المجلس التنفيذيين ومديرى ورؤساء الإدارات بالقرية. وهذا هو ما جعل الناس يحترمونا والحكومة تخشانا... لأننا كنا نستطيع سحب الثقة من أى مسئول، وظل الأمر كذلك حتى انتخابات ١٩٧٩ والقانون الذى ألغى إمكانية سحب الثقة من التنفيذيين، إذ لم يكن القانون يتضمن ما يسمح بمحاسبة المسؤولين. منذ ذلك الحين أعطيت سلطات المجالس الشعبية المحلية لأعضاء مجلسى الشعب والشورى فأصبحت انتخابات المحليات تجرى بالقائمة، والقائمة تعد أساسا بناءً على أوامر النواب وأعضاء مجلس الشورى، الأمر الذى تسبب فى نزاعات بين النواب وأعضاء مجلس الشورى من جهة وأعضاء المجالس الشعبية المحلية من جهة أخرى؛ لأن الأولين أصبحوا يقومون بدور الأخيرين. نواب مجلسى الشعب والشورى هم الذين طلبوا من الحكومة القيام بدور أعضاء المجالس الشعبية، والحكومة وافقت على ذلك. لأن أعضاء المجالس الشعبية، بحكم قربهم من الأهالى الذين انتخبوهم، كانوا يعملون جديا على رقابة الإدارة وخدمة بلدهم، ولا ينطبق ذلك على الآخرين. أما اليوم، فمن المفترض أن يكون هناك تنسيق بينهم، ولكن فى الواقع لم يعد أعضاء المجالس الشعبية المحلية يحضرون الاجتماعات كما لا يحضرها نواب وأعضاء مجلس الشورى عن الدائرة المعنية مع أن المنتخبين المحليين من بين زبائنهم. الواقع أنهم لا يحضرون لأنه فى حالة حضورهم، فإن الخدمات التى يقدمونها سوف تنسب إلى المجالس الشعبية المحلية وإلى المنتخبين المحليين، وليس إلى النواب وأعضاء مجلس الشورى شخصيا. الواقع أن أعضاء المجالس الشعبية المحلية يتبعون ويخضعون للنواب ولأعضاء مجلس الشورى. فإذا ما قاموا بفعل يضر النائب، لن يدرج اسمهم فى المرة التالية فى كشف أسماء المرشحين للانتخابات المحلية...".

م.ز.ن. (منتخب عن الحزب الوطنى الديمقراطى بالمجلس الشعبى المحلى بمحافظة المنوفية ورئيس لجنة التجارة الداخلية والتموين بالمجلس الشعبى، طبيب):
"... فى الحقيقة أنا بدأت العمل فى المحليات فى عام ١٩٧٥ أى عندما كانت هذه محليات بالفعل. كنا قد انتهينا من حرب أكتوبر للتو، وقد بقيت فى الجيش حتى عام ١٩٧٤. قام السادات بإعادة تنظيم المحليات وأعطاهم سلطات وصلاحيات

لم تكن موجودة فى هذا الوقت. بناءً على التشجيع الذى حصلت عليه اشتركت فى الانتخابات وفزت. كانت تجربة ١٩٧٥ بداية ونهاية الحكم المحلى فى مصر لأن المجالس الشعبية المحلية كانت شبيهة بالمجالس البرلمانية ويتم انتخاب أعضائها عن طريق الانتخاب الحر المباشر. وكان لهم سلطات كبيرة تجاه أى موظف فى الإدارة المحلية أيا كان مركزه. وكان بإمكان المجلس الشعبى المحلى سحب الثقة من مجلس التنفيذيين، غير أن تغيير القانون كان لعنة بالنسبة للمحليات. سحبت كل الصلاحيات وكل ما يستطيع عمله العضو المنتخب النشط الذى يتمتع بكفاءة عالية هو أن يحرر التوصيات. لم تعد للمحليات أية فاعلية. يجب العودة إلى السلطات التى كانت تتمتع بها قديما. فأننا، على سبيل المثال، رئيس لجنة التموين بالمحافظة ومع ذلك ما الذى استطعت فعله أثناء أزمة السكر؟ تقدمت بطلب إحاطة للمجلس التنفيذى بالمحافظة مفاده أن السكر المطروح فى الأسواق غير كاف، وطلبت التوصية بطرح الكميات الكافية بسعر معقول بالنسبة للشعب، وهذا كل ما استطعت فعله، حتى بدأ تجار السكر يطرحونه مرة أخرى فى الأسواق. ليس لدينا أى دور أو أى ثقل...".

يتضح من كل هذه السمات التى تتسم بها الإدارة المصرية المحلية أن صورة النائب الذى يقتصر نشاطه على توفير الخدمات - "وهى صورة غالبا واقعية -" لا ترتبط فقط بالثقافة السياسية أو بتدنى المستوى الفكرى للنواب، وإنما ترتبط أيضا، ببساطة شديدة، بمسألة أبى النظام فى مصر التعامل معها أو عجز عن حلها^{٨٢} ألا وهى مسألة سوء أداء الجهاز الإدارى للدولة ومركزيته المفرطة وعدم مراعاته لرغبات وتطلعات المواطنين وتلبيتها من خلال من يمثلهم فعلا فى المجالس المحلية والبلدية المنتخبة.

لذلك تكون وظيفة النائب المصرى بهذه الصورة من الأمور الأساسية التى يجب أخذها فى الاعتبار عند تقييم الرهانات المحلية فى الانتخابات التشريعية المصرية، وبالتالي أهمية الروابط المحلية للنائب كما تبين من دراسة الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لنواب البرلمان المصرى. ومن جهة أخرى يفسر هذا الدور جزئيا الإقبال الشديد على الترشيح لمجلس الشعب، الأمر الذى يتضح من كثرة عدد المرشحين. كما اتضح أن عددا كبيرا من النواب الفائزين فى انتخابات ٢٠٠٠ هم من أعضاء المجالس الشعبية المحلية وهم يرون فى ذلك ما يؤهلهم تماما لأداء دورهم الجديد كنواب فى البرلمان. العامل المؤسسى الآخر الذى يفسر السلوك الانتخابى "اللا سياسى" الذى يتسم به المصريون مرتبط بطبيعة النظام السياسى المصرى وموقفه من مجلس الشعب الذى لا ينال الثقل المناسب فى تنظيم وتوزيع السلطات والذى يقع تحت هيمنة السلطة التنفيذية والمؤسسة الرئاسية.

مجلس الشعب المقيد^{٨٣}

ليس هناك أدنى شك فى أن المؤسسة المهيمنة على تنظيم السلطات فى مصر هى المؤسسة الرئاسية. ومع ذلك فمن الصعب من الناحية القانونية وصف النظام المصرى بأنه نظام رئاسى؛ حيث إنه من قواعد النظام الرئاسى "الخالص" - مقارنة بالنظام البرلمانى أو النيابى "الخالص" - أن تكون كل من السلطتين (التنفيذية والتشريعية) مستقلة عن الأخرى. فالأصل فى النظام الرئاسى الصرف أن يكون انتخاب الرئيس دون أى تدخل من النواب وأن يكون رئيس الدولة هو رئيس الحكومة أى أن السلطة التنفيذية بيد رئيس الجمهورية. إلا أن الوضع يختلف فى حالة النظام السياسى المصرى. كما رأينا من قبل، فإن النص الدستورى الذى بموجبه يتوقف اختيار رئيس الجمهورية على ضمان أغلبية الثلثين^{٨٤} داخل البرلمان، إنما يفسر حرص السلطة التنفيذية على توفير "الضمانات" اللازمة عند إجراء الانتخابات التشريعية. ومن جهة أخرى من الصعب على المعارضة نفسها، حتى عندما يكون لها وجود فى مجلس الشعب، أن تتقاعس عن أداء هذا "الواجب الشرعى". ففى عام ١٩٨٧ عندما بلغ تمثيل المعارضة فى مجلس الشعب أقصى ما وصل إليه، صوت نواب التحالف الإسلامى والوفد الجديد مع نواب الحزب الوطنى الديمقراطى من أجل تجديد مدة رئاسة حسنى مبارك. إن الاحتياطات والضمانات التى تحرص عليها السلطة التنفيذية عند تجديد أعضاء مجلس الشعب إنما تدور حول ضرورة ألا تتعدى المعارضة ثلث أعضاء المجلس، مما يفسر سرعة تحرك الحزب الوطنى لضم "المستقلين الفائزين" فى انتخابات ٢٠٠٠ التشريعية. كذلك يوجد فى مصر مؤسسة حكومية غير مكتب رئيس الجمهورية وهى مجلس الوزراء، وكل أعضاء هذا المجلس بما فيهم رئيسه يعينهم رئيس الجمهورية وكلهم مسئولون أمامه.

أما فيما يخص علاقة رئيس الجمهورية بالسلطة التشريعية فدستور ١٩٧١ المعدل فى ١٩٨٠ و ٢٠٠٥ يخول رئيس الجمهورية حق التقدم بمشروعات قوانين^{٨٥} كما يخول له حق الاعتراض - مع التقيد ببعض الشروط الشكلية - على قوانين أقرها البرلمان، وحق طرح بعض الموضوعات التى يراها على قدر كبير من الأهمية للاستفتاء الشعبى، واقتراح تعديل بعض النصوص الدستورية^{٨٦} كما يحق له تعيين عشرة نواب فى البرلمان^{٨٧}. ورئيس الجمهورية هو الذى يحدد تاريخ بدء الدورة البرلمانية الجديدة ويفتتحها بخطاب حول السياسة العامة. وأهم سلطات الرئيس تجاه مجلس الشعب هى حق رئيس الدولة فى حل البرلمان عند الضرورة بعد إجراء استفتاء شعبى. وقد استخدم الرؤساء هذا الحق عدة مرات. فقد لجأ إليه السادات عام ١٩٧٩ عندما حل

المجلس المنتخب عام ١٩٧٦ وذلك لضمان تأييد نواب مجلس الشعب لسياسته الخارجية. وفعل مبارك نفس الشيء بالنسبة لبرلماني ١٩٨٤ و ١٩٨٧ بسبب حكم بعدم دستورية بعض أحكام الانتخاب في قانون مباشرة الحقوق السياسية التي تم انتخاب المجلسين على أساسها. ووفقا للدستور يتولى مجلس الشعب مهمة التشريع بالتعاون مع مجلس الوزراء ورئاسة الجمهورية، كما يقوم باعتماد السياسة العامة للحكومة والميزانية العامة سنويا. كما يوكل للمجلس مهمة مراقبة السلطة التنفيذية لاسيما حق استجواب الحكومة، الأمر الذي قد ينتهي، فى حالة توفر شروط معينة^{٨٨}، بسحب الثقة من أعضاء مجلس الوزراء. ويمكن طرح الموضوعات للمناقشة العامة بناءً على الطلبات المقدمة من عشرين نائبا على الأقل.

من المؤكد أن كل هذه السمات التي يتصف بها النظام السياسى المصرى لا تكفى لتفسير الدور السياسى المحدود الذى يلعبه مجلس الشعب، وخاصة كون النواب لا يمارسون إلا نادرا السلطة التي يخولها لهم الدستور^{٨٩}. ويرجع ذلك أساسا لمشكلة هيمنة حزب الحكومة على مجلس الشعب منذ عودة مصر إلى نوع من التعددية السياسية وارتباط هذه الهيمنة بالعقبات الكثيرة التي يصطدم بها التوجه الديمقراطي الحقيقي للحياة السياسية. ومن أهم هذه العقبات قانون الأحزاب السياسية الذي ترتب عليه منع أقوى تيار سياسى معارض من تكوين حزب خاص به، والجدير بالذكر أن غالبية الأحزاب السبعة عشر الموجودة حاليا تأسست بعد أن حكمت المحاكم فى صالحها وكانت قد طعننت فى قرارات لجنة الأحزاب السياسية برفض طلباتها، وهى اللجنة التي تشكلت بموجب هذا القانون. وعلاوة على القيود التي يفرضها هذا القانون تصطدم أنشطة الأحزاب بعدة عقبات، لاسيما الأنشطة التي تجعلها على اتصال بال جماهير وتمكنهما من ثم من القيام بتعبئة الأهالى. لذلك تخضع الاجتماعات العامة والتظاهرات والتجمعات لقواعد تعسفية وأمنية ولمراقبة صارمة من قبل وزارة الداخلية. ولا شك فى أن مثل هذه العراقيل لها آثار مباشرة على التعبئة السياسية والانتخابية، ولا يكون مستغربا ألا تنجح معظم أحزاب المعارضة حتى اليوم فى تقديم مرشحيها فى كافة الدوائر. وإلى جانب هذه المسائل التي تتعلق مباشرة بأنشطة التنظيمات السياسية هناك عدد من وسائل الكبح التي تعوق مباشرة حرية التعبير وممارسة الحريات العامة بصفة عامة كحق ممارسة الأنشطة النقابية وحق تكوين الجمعيات، وأخيرا توجد فى القانون الجنائى وقانون المحاكم العسكرية نصوص تمس حقوق الإنسان. ومما يزيد من خطورة هذه الوسائل هو تجديد العمل

بقانون الطوارئ بصفة دورية.

بالإضافة إلى ترسانة النصوص القانونية التي يرجع جزء كبير منها لثورة يوليو ١٩٥٢ وحتى قبلها يجب الإشارة إلى "الميراث الناصري" المتمثل في إعادة إنتاج نوع من "الحزب / الدولة" الذي كان من قبل الحزب الوحيد ثم أصبح الآن مهيمنا رغم وجود أحزاب أخرى، هذا الوضع هو أصل اختلال التوازن الصارخ لصالح وريث الاتحاد الاشتراكي العربي الذي أطلق عليه في البداية "منبر الوسط"، ثم حزب مصر العربي الاشتراكي وأخيرا الحزب الوطني الديمقراطي، وذلك على حساب الأحزاب الأخرى. هذا ولا يمكن مقارنة الفوز الساحق الذي يحرزه الحزب الوطني الديمقراطي في جميع الانتخابات التشريعية بتفوق حزب الوفد في التجربة الحزبية قبل ثورة ١٩٥٢. فبينما كان السبب في تفوق الوفد هو مكانته الشعبية نجد أن السبب في نجاح الحزب الوطني هو قاعدته الدولية باعتبارها حزب الحكومة، واندماجه بأجهزة الدولة والأجهزة الإدارية. ولذلك لا يواجه الحزب الوطني الديمقراطي الصعوبات التي تواجهها الأحزاب الأخرى^٩.

الواقع أن اقتصار وظيفة النائب المصري - ومع استثناءات لبعضهم - على دوره "المحلي" أي في دائرته وخضوعه لسلطة السلطة التنفيذية أمر استوعبه تماما المرشحون والناخبون على حد سواء وهم في ذلك يستخدمون نفس اللغة ونفس القواعد الانتخابية. و"يتحكم" هذا الوضع بطريقة ما في السمات العامة التي تتميز بها عملية التصويت والانتخابات في مصر. فالتصويت لصالح أحد المعارضين لن يغير شيئا يذكر في ثقل مجلس الشعب داخل تنظيم السلطات، وفي حالة فوزه فمن الأرجح أنه لن يستطيع مساعدة أهالي دائرته؛ إذ أن كل أبواب الأجهزة الإدارية ستظل موصدة أمامه. هذا الأمر يفسر ما سبق أن ذكرناه بخصوص التصويت "الحذر سياسيا" لصالح المرشح المستقل على مبادئ الحزب الوطني الديمقراطي وكذلك التصويت لصالح المرشح الإسلامي؛ الذي يقدم الخدمات للأهالي دون الاعتماد على الأموال العامة أو على مهارته في التعامل مع الوزارات معتمدا في ذلك على أمواله خاصة. ولنسمع إلى ما يقوله ف.أ. (٥٢ سنة، دون أي انتماء سياسي واضح) في شأن إحدى صور تزوير الانتخابات وتسمى التسديد، والتي سوف نتطرق لها في الجزء الأخير من هذا الكتاب :

"... التسديد قد يكون لصالح أحد المستقلين، وهناك احتمال كبير أن تعترض القرية أو الدائرة على التسديد لصالح مرشح الحزب الوطني الديمقراطي؛ لأن هذا

الحزب مكروه عندنا بصفة عامة، ولذلك فإن البلد تتصدى عموماً لمرشح الحزب الوطنى وتقف إلى جانب الوجوه الجديدة لاسيما إذا كانوا من المستقلين. وكل ذلك ضد الحزب الوطنى، لأن الناس يشعرون بأن مرشح الحزب الوطنى هو شخص مفروض عليهم. ومع ذلك فالأهالى يدركون جيداً أن المرشح المستقل سوف ينضم إلى الحزب الوطنى؛ لأن هذه هى الوسيلة التى ستمكنه من تحقيق ما يقدمه للأهالى من خدمات، على عكس المعارض الذى لا يستطيع أن يفعل شيئاً!..."

[هوامش]

- ١- أصدرت المحكمة الدستورية العليا حكما بعدم دستورية الفقرة ٨ من المادة ٢٤ بقانون ٧٣ لسنة ١٩٥٦ الخاص بممارسة الحقوق السياسية والتي تجيز إسناد رئاسة لجان الانتخاب الفرعية لغير أعضاء الهيئات القضائية.
- ٢- تم تعديل بعض مواد القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ الخاص بممارسة الحقوق السياسية وبعض مواد القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٣ فى شئون مجلس الشعب والقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٠ فى شئون مجلس الشورى.
- ٣- نبيل عبد الفتاح، سياسات الأديان، الصراعات وضرورات الإصلاح. ص ٥٧٣ إلى ص ٥٨٣. للاطلاع على أبنية القوة التقليدية والروابط العائلية والعشائرية والقبلية فى الانتخابات البرلمانية. انظر فى ذلك.
- 4- Mustafa Kamil Al-Sayyid. « Comment analyser les élections législatives en Égypte? », dans Sandrine Gamblin (éd.) Contours et Détours du Politique en Égypte. Les élections de 1995. Paris. l'Harmattan/Cedex, 1997, p. 7-17.
- 5- Sara Ben Néfissa. « Les partis politiques égyptiens entre les contraintes du système politique et le renouvellement des élites », Revue des Mondes Musulmans et de la Méditerranée. 1998. (81-82), p p. 55-87.
- 6- Gamal Abdel Nasser: « Les élections de 1995 dans le gouvernorat du Caire », in Sandrine Gamblin (ed) Contours et détours du politique en Égypte. Les élections de 1995. Paris. L'Harmattan /Cedex, 1997, p. 198-228.
- 7- Élisabeth Longuenesse. « Logiques d'appartenances et dynamique électorale dans une banlieue ouvrière: le cas de la circonscription 23 à Helwân », in Sandrine Gamblin (ed) Contours et détours du politique en Égypte. Les élections de 1995. Paris. L'Harmattan /Cedex, 1997 p. 229-266.
- 8- Élisabeth Longuenesse. ibid.
- 9- René Otayek (éd). Des élections comme les autres. Politique africaine. 1998. (69) : 175 pages.
- 10- Jean Louis Briquet et Frédéric Sawicki (éds) : Le clientélisme politique dans les sociétés contemporaines. 1998. PUF Coll. « Politique d'aujourd'hui », 1998. 324 pages.
- 11- Christian Jaffrelot (ed). Démocraties d'ailleurs. Paris. Karthala. 2000. 638 pages.
- 12- Alain Garrigou. « Le vote et la vertu. Comment les Français sont-ils devenus électeurs? », Paris. Presses de la Fondation nationale des sciences politiques. 1992. 288 pages. Michel Offerlé. Un homme. une voix? Histoire du suffrage universel. , Découvertes Gallimard histoire. 1993. 160 pages; « La politique en campagne », Politix. n°15. 1991. etc.

- 13- Daniel Gaxie (éd), Explication du vote. Un bilan des études électorales en France, 1989. Presses de la Fondation nationale des sciences politiques, 1989, 450 pages. Jean Louis Briquet et Frédéric Sawicki. Le clientélisme dans les sociétés contemporaines. Paris, PUF, coll. Politique d'aujourd'hui 1998, 324 pages. « Domaines d'élections », Politix, n°5, 1989, ; « L'institution des rôles politiques », Politix, n°38, 1997, ; « Liaisons politiques », Politix, n°45, 1999. Marc Abélès, Jours tranquilles en 89. Ethnomogie d'un département français. Paris. Odile Jacob, 1989, 345 pages.
- 14- Alain Garrigou. op. cit., p.136.
- 15- Pierre Quantin. Pour une analyse comparative des élections africaines. Politique Africaine, 1998, n°6 p.12-28.
- 16- Jean Louis Briquet et Frédéric Sawicki. op. cit.
- 17- Alain Garrigou. Clientélisme et vote sous la IIIe République: le clientélisme politique dans les sociétés contemporaines. Paris. Presses de la Fondation nationale des sciences politiques, 1992, p"39-78.
- 18- Richard Banégas. « Bouffer l'argent », Politique du ventre, démocratie et clientélisme au Bénin », Le clientélisme politique dans les sociétés contemporaines. Paris. PUF, 1998, p. 75-110.
- 19- Agnès Favier (dir). « Municipalités et pouvoirs locaux au Liban », Beyrouth. Les Cahiers du CERMOC, n°24, 2001, p. 434.
- 20- Sandrine Gamblin (éd), Contours et détours du politique en Égypte. Les élections de 1995. Paris. L'Harmattan /Cedej, 1997, 345 pages.
- 21- Michel Cameau. « D'une République à une autre. Refondation politique et aléas de la transition », Paris. Documentation Française, Maghreb-Machrek, n°157, juillet-septembre 1997, p. 3-16.
- ٢٢- حدث تغيير في الحالة المصرية بعد تعديل المادة ٧٦ من دستور ١٩٧١، إلا أن ذلك فجر جدلا دستوريا سياسيا واسعا حول جدواه ومدى فعاليته في تطوير الحياة السياسية والنظام التسلسلي في مصر.
- ٢٣- يمكن تلخيص بعض هذه الفرضيات فيما يلي : الإستعمار الذي أوقف عملية التوجه الليبرالي السياسي الذي كان قد بدأ في بعض البلدان منذ بداية القرن العشرين : اقتصاد الريع وعدم وجود نظام ضريبي عادي دفع المواطنين إلى عدم الشعور بالحاجة إلى محاسبة حكامهم أو مساءلتهم: الحروب والصراعات المسلحة التي "تفرط في قيمة" ثقل العسكريين : القيم والعادات العربية تجعل الفرد يفضل العائلة التي ينتمي إليها على المجتمع السياسي : عدم وجود استقلالية الفرد وسيادة روح العصبية esprit de clan والنموذج الأبوي للسلطة الذي يستمد منه القائد شرعيته، عدم وجود مفهوم الأمة (الوطن) Nation الذي يحل محله بسبب الأمة الإسلامية أو الأمة العربية: عدم استقلالية "المجتمع المدني" والبرجوازية: تبعية الطبقات الوسطى للدولة: الضغوط الديمغرافية: خيانة النخب وافتقارها إلى الديمقراطية: وأخيرا وربما الأكثر أهمية كون الدين الإسلامي لا يفصل بين الدين والسياسة وعدم احترام التيارات الإسلامية لقواعد اللعبة الديمقراطية الخ... انظر في هذا الشأن كتاب، Démocraties sans démocrates, Ghassan Salame عليه Paris, Fayard, 1994, 452 pages الذي أشرف عليه.
- 24- Jean-Noël Ferrié, « La démocratisation limitée en Afrique du Nord. De la « société civile », à la participation politique. Études et Documents, n°7, Le Caire, Cedej, 2002.
- ٢٥- هالة مصطفى، انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٠، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠١، ٣٠٥ صفحة. مصطفى علوي، انتخابات ٢٠٠٠ التشريعية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٠، ٦٩٩ صفحة.
- ٢٦- مركز الدراسات العربية، الانتخابات التشريعية في مصر. دروس انتخابات ١٩٨٧، القاهرة، سيناء للنشر، ١٩٩٠، ٣٧٢ صفحة.

٢٧- قدم Patrick Haenni فى رسالة الدكتوراه التى ناقشها فى عام ٢٠٠١ تحت إشراف Jean Leca والتى مازالت تحت النشر تحليلًا على المستوى الميكرو: « Banlieues indociles Sur la politisation des quartiers périurbains du Caire فى حى امبابية.

٢٨- اقرأ فى هذا الشأن الجزء الأول من كتاب Démocraties d'ailleurs, Paris, Karthala, 2000, إعداد Christian Jaffrelet, وعنوانه "النشأة المبكرة (للديمقراطيات)"

29- Alain Garrigou, op. cit., p"10-11.

30- Ben Néfissa S., « Les partis politiques égyptiens entre les contraintes du système politique et le renouvellement des élites », Revue des Mondes Musulmans et de la Méditerranée, 1998, (81-82), p p. 55-87.

31- Kandil Amani, « L'évaluation du rôle des islamistes dans les syndicats professionnels égyptiens », dans B. Dupret (éd.), Le phénomène de la violence politique. Perspectives comparatistes et paradigme égyptien, Dossiers du CEDEJ, Le Caire, 1994, p. 281-293.

32- Ben Néfissa S., « Citoyenneté morale en Égypte. Une association entre État et Frères musulmans », dans Ben Néfissa en collaboration avec Hanafi S. (éds.), Pouvoir et associations dans le monde arabe. Aix en Provence. Éditions du CNRS, coll. De l'Annuaire d'Afrique du Nord, 2002, p. 147-179.

33- Zghal M., Gardiens de l'islam, Les Oulémas d'al-Azhar dans l'Égypte contemporaine, Paris, Presses de Sciences Po, 1996.

٣٤- انظر فى تحولات دور الأزهر، نبيل عبد الفتاح، سياسات الأديان، المرجع السابق من ص ٣٧٣ إلى ٣٧٨ والمراجع المشار إليها هناك.

٣٥- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، التقرير الاستراتيجى العربى ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣، القاهرة، ص ٤٣٩ - ٤٤٨.

٣٦- تم تحديد مهمة القضاء على النحو التالى: التأكد من شخصية الناخب ومن وجود اسمه فى كشف الناخبين، ومعاينة الصندوق قبل بدء عملية التصويت والتأكد من خلوه، ثم عد أوراق التصويت قبل بدء الانتخابات وعد الأوراق الباقية بعد انتهائه وإثبات ذلك فى المحضر، إقفال الصندوق بالشمع وختمه ونقله إلى اللجنة العامة فى صحبة مندوبين عن المرشحين حيث تبدأ عملية الفرز ويثبت ذلك فى المحضر. وخلال الدورات التدريبية تحددت مهمة القاضى على أن تتضمن ثلاث مراحل. فى اليوم السابق على إجراء الانتخابات يتم لقاء بين جميع أعضاء الهيئة القضائية الكائنة بالمحافظة المعنية برئاسة رئيس المحكمة الابتدائية؛ وذلك بمقر هذه المحكمة الكائنة بالمحافظة وبحضور مندوب عن مديريةية الأمن لتحديد اللجنة التى يتولون الإشراف عليها وتسلم للقاضى بطاقات الانتخابات وكشوف الناخبين ومحاضر افتتاح وانتهاء العملية. فى يوم الانتخابات وقبل بدء العملية يقوم القاضى بمعاينة مقر اللجنة ومراجعة التجهيزات والسواتر ويقوم بتعليق نسخ من كشوف الناخبين فى مكان واضح، الخ...

37- Murielle Paradelle, « Le politique appréhendé dans son fonctionnement juridique. Analyse du cadre légal des élections du Majlis al-shac'b », dans Gamblin (éd.), op. cit., p. 29-61.

38- Jacques Ellul, Histoire des institutions. Le xixe siècle, Paris, PUF, 1982, p. 336-343.

٣٩ يذكر أن بطاقة الانتخاب ليست أساسية للتصويت، وأن النص القانونى يجيز الانتخاب على أساس البطاقة الشخصية وحدها. غير أن حيازة البطاقة الانتخابية تسهل على الناخب عملية الانتخاب لما تحمله من بيانات عن اللجنة التى يتبعها ورقم قيده فى كشف الناخبين. ولتسهيل عملية التصويت على مؤيديهم يقوم بعض المرشحين بطبع بطاقات غير رسمية وتوزيعها على أنصارهم، وعادة ما تحمل هذه البطاقات صورة المرشح الذى قام بطبعها ورمزه وشعاراته أو مبادئه السياسية.

Gamal Abdel Nasser": « Les élections de 1995 dans le gouvernorat du Caire», op. 40
.cit., p. 202-203

- ٤١ الأخطاء الأكثر شيوعاً هي أخطاء فى الاسم أو فى رقم الناخب على جداول الانتخاب.
- ٤٢ بلغ العدد الإجمالى للجان الانتخاب ١٥٢٨٠ لجنة
- ٤٣ عمرو هاشم ربيع، دليل النخبة البرلمانية ٢٠٠٠، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ٦٨.
- ٤٤ تنص المادة ٨٧ من الدستور على ضرورة ألا يقل عدد أعضاء البرلمان الممثلين للعمال والفلاحين عن نصف الأعضاء، والنصف الآخر من الفئات وهم يمثلون الطبقات الاجتماعية الأخرى. ومن ثم، فعلى المرشح عند تقديم طلب الترشيح أن يحدد صفته الانتخابية وأن يقدم المستندات التى تثبت صحة البيانات التى يدلون بها ومطابقتها لنص القانون فى شأن تعريف تلك الطبقات. وكان الهدف من هذه القاعدة الموروثة عن عهد النظام الناصرى هو ضمان تمثيل الطبقات الاجتماعية الأضعف فى البرلمان. وكان على الناخبين أن يختاروا من بين المرشحين على الأقل واحدًا من ممثلى العمال والفلاحين. وفى عام ١٩٩٥ قرر وزير الداخلية حق الناخبين فى عدم التقيد بهذه القاعدة وفى انتخاب اثنين من المرشحين عن الفئات أو أى مرشح آخر، وبذلك أصبحت قاعدة الـ ٥٠٪ لا تطبق إلا عند فرز وعد الأصوات، وفى حالة عدم تحقيقها بصورة طبيعية فى النتائج تطبق مجموعة من القواعد المعقدة يحددها المشرع. فليس من العجيب إذاً أن يضم برلمان ٢٠٠٠ عدداً أكبر من ممثلى الفئات مقارنة بعدد ممثلى العمال والفلاحين.
- Ben Néfissa S., « Les partis politiques égyptiens entre les contraintes du système politique et le renouvellement des élites», op. cit
- ٤٥ - فى انتخابات ١٩٩٥ لم يتقدم من حزبى الوفد والتجمع، وهما حزبان من أحزاب المعارضة الرسمية، سوى ١٨٠ و٤٠ مرشحاً على التوالى.
- ٤٦ - مصطفى علوى، انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٠، جامعة القاهرة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٠، ص ١٠٩.
- ٤٧ - هالة مصطفى، انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٠، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠١، ص ٣٠٥، صفحة، ص ١٩١.
- ٤٨ - محمد سعد أبو عامود، "التعاملات بين الأحزاب والقوى السياسية" فى هالة مصطفى، مرجع سابق، ص ٦٢.
- ٤٩ - لا يمكن تحديد عدد المرشحين الإسلاميين بدقة. فنظراً لما بينه النظام الحاكم من إرادة واضحة بمنعهم من الاشتراك فى الانتخابات، وبالتالي من دخول مجلس الشعب، تبنى الإسلاميون الاستراتيجية التالية: الإعلان عن عدم الاشتراك فى الانتخابات، وتقديم الترشيحات فى اللحظة الأخيرة لتجنب العراقيل الإدارية وقصر ترشيحاتهم على الأعضاء غير المعروفين أو الذين لا تعرف صلتهم بالإسلاميين، وأخيراً قائمة علنية وأخرى سرية للترشيحات.
- ٥٠ - عمرو هاشم ربيع، "المشاركة السياسية. مؤشرات نوعية وكمية". فى هالة مصطفى، مرجع سابق، ص ١٧٤.
- ٥١ - عمرو هاشم ربيع، دليل النخبة البرلمانية ٢٠٠٠، مرجع سابق، ص ٦٣.
- ٥٢ - على سبيل المثال أسفرت انتخابات ٢٠٠٠ عن سقوط كل رؤساء اللجان أعضاء الحزب الوطنى الديمقراطى ببرلمان ١٩٩٥
- ٥٣ - اتصل المحافظون أنفسهم بليفونيا بالمستقلين الفائزين فى الدوائر التابعة لهم ليطلبوا منهم الانضمام إلى الحزب الوطنى أو العودة إليه على وجه السرعة.
- ٥٤ - ينتخب رئيس الجمهورية عن طريق الاستفتاء العام لمدة ٦ سنوات قابلة للتجديد. غير أنه يشترط أن يتم الترشيح عن طريق ثلث أعضاء البرلمان وأن يوافق على هذا الترشيح ثلثى الأعضاء على الأقل. وذلك قبل تعديل المادة ٧٦ من الدستور على نظام الانتخاب المقيد.
- ٥٥ - هذه اللجنة التى يرأسها رئيس مجلس الشورى تتكون من وزراء العدل والداخلية وشئون مجلس الشعب ومن ثلاثة رؤساء محاكم (أو ممثليهم أو معاونيهم) يعينهم رئيس الجمهورية. والمهمة الرئيسية لهذه اللجنة هى التصريح بتأسيس الأحزاب السياسية أو رفض الطلب المقدم بهذا الغرض. وذلك على أساس عدد من المعايير حددها القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ المعدل فى ١٩٧٩، ١٩٨٠، ١٩٨١. ومن ضمن هذه المعايير منع تشكيل أى حزب سياسى على أساس طبقي أو طائفي أو فئوي أو جغرافي؛ وبناءً عليه لم يتمكن الإخوان المسلمون من الحصول على تصريح بتأسيس حزب كما فشلت محاولة تأسيس حزب الوسط. انظر فى مشروع حزب الوسط، نبيل عبد الفتاح (رئيس التحرير) وآخرون، تقرير

الحالة الدينية في مصر لعام ١٩٩٦، من ص ٢١٧ إلى ص ٢٣٤، الناشر مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة ١٩٩٧.

٥٦ - يعتبر هذا تحولاً هاماً في السياسة الداخلية المصرية تجاه الإخوان المسلمين، فقد استمر الرئيس مبارك في موقفه من الإخوان المسلمين في التزام نوع من "الحل الوسط" الذي كان السادات قد بدأه في السبعينيات. على المستوى الاجتماعي تبلور هذا الحل الوسط في إتاحة هامش من حرية التعبير للإخوان المسلمين في إطار النقابات والجمعيات الأهلية، وعلى المستوى السياسي، رغم تمسك النخبة الحاكمة برفضها الاعتراف بحركة الإخوان المسلمين كحزب سياسي، إلا أنها لم تمنعهم من إصدار الصحف الخاصة بهم، بل ومن دخول مجلس الشعب عن طريق التحالفات التي عقدها الإسلاميون مع الأحزاب الرسمية.

٥٧ - بعد ثلاث سنوات تم حل المجلس الجديد وأجريت انتخابات أخرى في عام ١٩٩٠ وسط أزمة حرب الخليج. وقد قاطع هذه الانتخابات كل من حزب الوفد وحزب العمل بالتحالف مع الإخوان المسلمين وكذلك حزب الأحرار.

٥٨ - قبل بداية الحملة الانتخابية بقليل اعتقلت السلطات معظم القيادات الإسلامية المحتمل ترشيحها وانتخابها في مجلس الشعب. وليس من الغريب في مثل هذه الظروف ألا يضم المجلس إلا نائباً واحداً من الإخوان المسلمين.

٥٩ - ترجع هذه الأزمة لعدة عوامل، ولكن العامل الذي فجرها هو محاولة اغتيال الرئيس حسني مبارك في أديس أبابا وما أثارته من شكوك بالنظام الحاكم في السودان الذي تربطه علاقة وثيقة بالإخوان المسلمين. هذه العوامل مجتمعة وثقل الإخوان المسلمين المتزايد على مستوى النقابات والجمعيات الأهلية وعلى المستوى الاجتماعي والسياسي كذلك دفع السلطات إلى اتخاذ سلسلة من الإجراءات القمعية ضدهم وإلى التحول تحولاً شاملاً في موقفها من المسألة الإسلامية، ثم كان من شأن اغتيالات الأقصر في عام ١٩٩٧ التي لقي فيها عدد كبير من السائحين مصرعهم وتسببت في الأزمة الخطيرة التي واجهتها السياحة، أن تتشبث السلطات المصرية بموقفها هذا. وغنى عن القول أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر كان لها نفس الأثر.

٦٠ - ارتبطت هذه القرارات بالحملة التي شنتها جريدة الشعب ضد قيام إحدى المؤسسات التابعة لوزارة الثقافة بنشر قصة للكاتب السوري حيدر حيدر وقدمت الجريدة الكتاب على أنه يسيء للدين. وردا على النداء الذي نشرته الجريدة تظاهر المئات من طلاب جامعة الأزهر، مما أدى إلى تدخل قوات الأمن. وقبل ذلك كان قد صدر حكم ضد مجدى حسين رئيس تحرير جريدة الشعب في قضية قذف وزير الزراعة يوسف والي.

٦١ - كان وزير الداخلية قد أعلن أن أي مرشح يتقدم تحت مظلة الإخوان المسلمين سوف يتم القبض عليه فوراً.

٦٢ - في يوم ١٩ نوفمبر ٢٠٠٠ حكمت المحكمة العسكرية على ١٥ مسئولاً نقابياً من الإسلاميين بالسجن خمس سنوات. صدر هذا الحكم بعد الانتخابات حتى لا يستغل الإخوان في الحملة الانتخابية.

٦٣ - استطاع الإخوان المسلمون بناء قواعد اجتماعية وسياسية وانتخابية من خلال جمعية خيرية إسلامية كبرى لها أكثر من ٤٥٧ فرع ومكتب و٦٠٠٠ مسجد منتشرة في أنحاء الجمهورية. انظر في هذا الشأن :

Sarah Ben Néfissa « Citoyenneté morale en Egypte : al-Gamia Charia pour l'entraide des serviteurs de la Sunna Mohemmedia entre l'Etat égyptien et les Frères musulmans », dans Ben Néfissa Sarah en collaboration avec Hanafi S. (éds), Associations et pouvoirs dans le monde arabe. op. cit.

٦٤ - انظر في تحليل موقف جماعة الإخوان المسلمين في انتخابات ٢٠٠٠، نبيل عبد الفتاح، سياسات الأديان، المرجع السابق ذكره، ص ٢٢٧ إلى ص ٢٤٥.

٦٥ - تُعدّ الدائرة التي تقع فيها القرية موضع البحث الميداني خير مثال على الاستراتيجية التي تبناها الإخوان المسلمون في انتخابات ٢٠٠٠ (انظر الملحق).

٦٦ - وحيد عبد المجيد، جريدة الحياة ١/١٢/٢٠٠٠

٦٧ - عمرو هاشم ربيع، دليل النخبة البرلمانية ٢٠٠٠، مرجع سابق، ص ٦٢.

٦٨ - نفس المرجع السابق ذكره.

٦٩ - عمرو هاشم ربيع، دليل النخبة البرلمانية ٢٠٠٠، مرجع سابق، ص ٦٣.

٧٠ - نفس المرجع ص ٦٠.

٧١ - نفس المرجع ص ٦١.

72- Camille Goirand, " Clientélisme et politisation populaire à Rio de Janeiro ", dans

Jean-Louis Briquet et Frédéric Sawicki (éds). Le clientélisme politique dans les sociétés contemporaines. Paris, PUF, coo. « Politique d'aujourd'hui », 1998. P.111-144.

- ٧٣ - المرجع السابق، ص ١١٢.
- ٧٤ - يتحدث هنا عن نائب ترك ذكرى طيبة لدى الأهالي لما قدمه من خدمات جماعية وما أنجزه على مستوى المرافق.
- ٧٥ - لم يؤسس قانون ١٩٧٥ سلطة محلية حقيقية بمعنى أنه لم ينص على أن تكون للمجالس الشعبية المنتخبة شخصية قانونية مستقلة وخاصةً ميزانية مستقلة وموارد محلية تمكنها من تأدية مهمتها في مجال الخدمات. فالميزانية في مصر هي ميزانية الدولة، وبالتالي يديرها محليا على مستوى المحافظات والتقسيمات الإدارية الأصغر، كالأحياء، أعضاء المجالس التنفيذية وليس المجالس الشعبية المنتخبة.
- ٧٦ - انظر في ذلك، نبيل عبد الفتاح، الحرية والمراوغة: مساهمة في الإصلاح ونقد الدولة والسلطة، ص ٢٥ إلى ص ٣٤، الناشر ميريت - القاهرة ٢٠٠٥
- ٧٧ - توجد بالتأكيد وساطات غير رسمية وغير مؤسسية حيث أن عدم وضوح النظام الإداري المصري يفرز مجموعة غامضة من الوسطاء والسامسة مهمتهم هي التوسط بين الجهاز البيروقراطي والأهالي. وبفضل العلاقات التي كونوها داخل الإدارة يتحكم هؤلاء في الحصول على الأموال والخدمات التي توفرها الإدارة (تصاريح البناء، تصاريح مزاولة النشاط التجاري، الضرائب...) ويقومون بدور الوسطاء. وبالمقابل يتسلم بعض هؤلاء مبالغ من المال يتقاسمونها مع الموظف المعنى. أما بالنسبة للأعيان فهي مسألة مكانة ونفوذ قد تفتح أحيانا المجال للعمل بالسياسة كعضو بالمجالس الشعبية المحلية.
- ٧٨ - في انتخابات ١٩٩٧ انتخب نحو ٤٩٪ من أعضاء المجالس المحلية بالتركية لعدم وجود مرشح ينافس مرشح الحزب الوطني الديمقراطي.
- ٧٩ - أطلق عليهم "التنفيذيين" لكنهم من موظفي السلطة التنفيذية والوزارات.
- ٨٠ - تخصص هذه المناصب الهامة عادة لقدامى ضباط الشرطة والقوات المسلحة.
- ٨١ - يعد المحافظ محور الإدارة المحلية المصرية.
- ٨٢ - بطريقة ما يتفق غياب الديمقراطية في المحليات ورفض اللامركزية مع القيود السياسية والاقتصادية. فالأخذ بنظام سياسي-إداري محلي لا يستجيب لتطلعات من انتخبهم الشعب ولا يقبل إشرافهم يتيح توزيع موارد الدولة الضئيلة على أسس انتقائية تلعب فيها المحسوبية دورها نظرا لعدم إمكانية خدمة جميع الأهالي أو تلبية مطالبهم الجماعية والفتوية.
- ٨٣ - ثمة تحليل دقيق للعلاقات القائمة بين مجلس الشعب والسلطة التنفيذية في: " دور البرلمان في عملية التحول الديمقراطي " في كتاب وحيد عبد المجيد، التطور الديمقراطي في مصر، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٣، ص ٧٩-١٢٤.
- ٨٤ - ينتخب رئيس الجمهورية عن طريق الانتخاب العام لمدة ٦ سنوات قابلة للتجديد. غير أنه يشترط أن يتم الترشيح عن طريق ثلث أعضاء البرلمان وأن يوافق على هذا الترشيح ثلثا الأعضاء على الأقل (تغير ذلك في التعديل الدستوري الأخير للمادة ٧٦).
- ٨٥ - المشروعات بالقوانين التي تتقدم بها السلطة التنفيذية بناءً على توجيهات الرئيس تطرح للمناقشة مباشرة بعد عرضها على اللجنة المختصة أو لجنة خاصة، بينما اقتراحات نواب البرلمان لا بد من عرضها أولاً على لجنة الاقتراحات والشكاوى قبل اللجنة المختصة علماً بأن أي مشروع بقانون صادر عن النواب ورفضه المجلس لا يجوز اقتراحه مرة ثانية.
- ٨٦ - يتمتع النواب أيضاً بهذا الحق، ولكن يشترط أن يأتي الاقتراح من ثلث أعضاء المجلس على الأقل
- ٨٧ - في الأصل كان المقصود بذلك أنه يجوز لرئيس الجمهورية تعيين بعض الشخصيات العامة القادرة على إثراء المجلس بما لديها من خبرات أو بحكم مهنتها. وكان معظم هؤلاء من المحامين والضباط المتقاعدين أو أساتذة الجامعات. ثم استخدم الرئيس هذا الحق بعد ذلك في تعيين بعض قيادات أحزاب المعارضة وبعض المواطنين من الفئات الاجتماعية غير الممثلة بالقدر الكافي في مجلس الشعب لاسيما المرأة والأقباط. كان هدف هذه الصلاحية الدستورية التي منحت لرئيس الجمهورية هو معالجة مشكلة التمثيل البرلماني للأقباط، بعد فشل نظام الدوائر المغلقة لمرشحين أقباط، انظر في ذلك نبيل عبد الفتاح، سياسات الأديان المرجع السابق ذكره، ص ٢٨١-٢٨٢، وانظر أيضاً لنفس المؤلف، النص

- والرصاص، الإسلام السياسي والأقباط وأزمات الدولة الحديثة في مصر، الناشر دار النهار- بيروت ١٩٩٨.
- ٨٨ - يشترط أن يصدر الطلب من ١٠ نواب على الأقل وأن يحصل على موافقة الأغلبية.
- ٨٩ - المرات القليلة التي مارس فيها مجلس الشعب هذه الحقوق بطريقة مستقلة عن السلطة التنفيذية حدثت عندما كان للمعارضة السياسية تمثيل قوي في البرلمان. وهذا هو الحال بالنسبة لمجلس الشعب المنتخب عام ٢٠٠٠ والذي شهد في أولى دوراته ٦٦ اقتراح بمشروع قانون و ٢٣ طلب إحاطة و ١٧ طلب عرض موضوع للمناقشة في الجلسات العامة كما جاء في التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠١ (ص ٤١٩-٤٢٣) الصادر عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام. وتسرى نفس الملاحظات على الدورة البرلمانية الثانية. انظر في هذا الشأن التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٢-٢٠٠٣ (ص ٤٠٦-٤١٤) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.
- ٩٠ - على سبيل المثال عادة ما يكون عمدة القرية هو المسئول المحلي للحزب الوطني الديمقراطي.

الباب الثاني

تاريخ التصويت فى مصر
ممارسة انتخابية عشوائية ومعايير مهملة

وفقا للجدل العلمى - والسياسى كذلك - الذى دار إثر انتخابات ٢٠٠٠ التشريعية فإن طبيعة التصويت المصرى اللاسياسية^{٩١} ترتبط ارتباطا وثيقا بالتجربة الناصرية وتأثيرها على النظام السياسى الحالى. من قبل، وخاصةً فى الفترة الليبرالية، كان انتخاب النائب يعنى أساسا التعبير عن اختيار سياسى. أما تفريغ عملية الانتخاب من محتواها السياسى والحد من سلطات المجلس الذى يمثل الشعب فيرتبطان بما اتسمت به التجربة الناصرية من نزعة تسلطية وهيمنة الحزب الواحد وتحول النظام فى عهد عبد الناصر - من ناحية الممارسة الواقعية للسلطة - إلى نظام رئاسى علاوة على ثقل دور المؤسسة العسكرية فى ذلك الحين. ومع الانتقال إلى التعددية الحزبية والسياسية لم تتغير فى الواقع طبيعة النظام السياسى بالقدر الكافى حتى يمكنه تغيير دلالات الانتخاب.

يجب التحقق من هذا التحليل لسببين على الأقل، أولهما محاولة الخروج من دائرة الجدل حول الفترة الليبرالية (١٩٢٤-١٩٥٢) وحول الفترة الناصرية (١٩٥٢-١٩٧٠) والساداتية (١٩٧٠-١٩٨١) على حد سواء، وثانيهما والأهم التساؤل عن ما الذى تبقى من هذه التجربة القديمة الثرية، أى تجربة الانتخابات التى بدأت عام ١٩٢٤ واستمرت ولو كإجراء شكلى فى ظل نظام الضباط الأحرار، ثم استردت حيويتها أيام السادات وبالتحديد اعتبارا من ١٩٧٦ وهو تاريخ أول انتخابات تشريعية فى ظل التعددية السياسية. وهذا سؤال جوهري بالفعل. فإذا كان التصويت فى الديمقراطيات الغربية وفقا للقواعد المعمول بها اليوم هو نتيجة لعملية بطيئة وطويلة، فإن مصر لها هى الأخرى تاريخ حافل فى هذا المجال. لقد شهدت عشرة انتخابات تشريعية فى الفترة الليبرالية، وثلاثة فى الفترة الناصرية^{٩١}، وثلاثة فى عهد السادات، وخمسة منذ تولى حسنى مبارك الرئاسة. فما الذى تبقى من هذه التجربة الطويلة سواء على مستوى الممارسات الانتخابية أو على مستوى النصوص التى تحدد معايير وقواعد عملية التصويت وما "تستوجبه" من دلالات.

يذكر آلان جاريجو^{٩٢} أنه فى عام ١٨٤٨ عند البدء فى تطبيق نظام الانتخاب العام كان التصويت فى فرنسا عبارة عن نوع من التصويت الجماعى، العلنى وليس السرى،

على أساس الروابط العائلية والاجتماعية والمبنى كذلك على الإجماعية. وهو تصويت يعبر عن ثقل التبعيات العديدة التي كان يخضع لها الفرد ومنها التبعية للكنيسة ولأعيان هذه الفترة من الطبقة الأرستقراطية وملاك الأراضي، كما كان يعبر أيضا عن أهمية وتعدد صور الولاء للأسرة والقرية وشبكات النفوذ بأنواعها المختلفة. في البداية كان التصويت يتبع رأى من لهم الحق في التعبير عن الصالح العام مثل رب الأسرة والعمدة والقساوسة الذين كانوا يقومون بدور المرشد والمحفز "لحمل الناس على التصويت" وقد أوضحت نتائج أول انتخابات تجرى في فرنسا بنظام الانتخاب العام أن ثلاثة أرباع المنتخبين توافرت فيهم الشروط المالية للترشيح التي كان يفرضها النظام الملكي (الملكية المخلوعة). وقد استلزم الأمر في الواقع صراعات سياسية حادة بين الجمهوريين وخصومهم، والعديد من الإصلاحات المستمرة في النواحي الفنية وفي الممارسة الانتخابية من أجل تصحيح الظواهر التي أسفرت عنها مختلف الانتخابات بطريقة تلقائية، والتي "نظر إليها فيما بعد" كظواهر غير سوية أو منحرفة مثل تبرعات المرشحين والتلاعب في الأصوات الانتخابية ... الخ يتبين من هذه النتائج أن الانتخابات كانت في البداية ولعدة عقود مؤسسة ليس بها ما يميزها، وأنها كانت تتم في ظل العلاقات الاجتماعية السائدة في ذلك الحين، حيث كان التصويت في البداية فعلا اجتماعيا يكيّف وفقا لتصورات موجودة مسبقا. وكانت الإصلاحات ترمى إلى "تهذيب" الناخب وتحريره من ضغوط عديدة، وتوصلت في النهاية إلى صنع هذه الصورة الأسطورية والمثالية للناخب الفردي، الذي يضع بنفسه بطاقة الانتخاب داخل ظرف مغلق قبل وضعها في صندوق الانتخاب الموجود خلف ساتر احتراماً لسرية التصويت. هذه الصورة معناها أنه لا بد من إبعاد عملية التصويت عن أي علاقات اجتماعية سابقة الوجود مثل التواطؤ والتربيطات التقليدية وعلاقات الهيمنة. وقد تم هذا التحول من التصويت الجماعي إلى التصويت الفردي على يد من يسميهم الآن جارجو "المقاولين السياسيين" مقابل الأعيان التقليديين، أو على يد "محترفي السياسة" مقابل من كان نشاطهم وسيادتهم السياسية نابعة من سيادتهم الاجتماعية والاقتصادية. فمن أجل منافسة "المهيمنين" "les dominants" اتخذ هؤلاء موضعا مختلفا عن الذي يمنحه اللقب أو الثروة لافتقارهم إلى ذلك، معتمدين على "الرأى" السياسى، فاستطاعوا هكذا تعويض العائق الاجتماعى عن طريق العمل السياسى المتخصص والذي تعد فترة الانتخابات أهم فترة فيه : تنظيم الانتخابات وتشكيل اللجان المحلية وإعداد الزيارات والخطب و اللقاءات... الخ وبذلك استطاعوا

التغلب على الاحتكارات السياسية المحلية، وبناء علاقة "مثالية" جديدة بين المرشح والناخب حيث يقوم المرشح بعرض البرامج والمشروعات، ثم يصوت الناخب لصالح من يريد حسب رأيه الشخصى.

بناءً على ما سبق فإن تعريف التصويت بكونه التعبير عن اختيار سياسى فردى - وهو تعريف يبدو عادياً وطبيعياً اليوم - لم يأتِ إلا نتيجة لما قام به بعض الفاعلين معروفى الهوية تماما والمستفيدين من عملية التصويت فى حد ذاتها ومن نوع المعايير التى يجب أن تتوفر فيها. وهؤلاء الفاعلون هم أساسا النواب والمرشحون ووكلاؤهم فى الانتخابات.

يستشهد ميشيل أوفيرليه بما يقوله ج. موسكا فى هذا الشأن: "عندما نقول إن الناخبين ينتخبون نائبهم فهذا يعد تعبيراً غير دقيق على الإطلاق. الحقيقة أن النائب يجعل ناخبيه ينتخبونه"^{٩٣}. ويقول آلان لانسو^{٩٤} إن المشاركة ليست عملية كبرى أتت من أعماق الأمة تلقائياً ولا هى نوع من التدفق الجارف. إنها بالأصح استجابة لنداء التعبئة. بل يمكن مقارنتها بحشد فرقة بناءً على طلب قائدها. هذا هو ما اكتشفه النواب المصريون المنتخبون فى عام ١٩٢٤ عند مناقشتهم مشروع الوفد بإعادة صياغة قانون الانتخابات الذى تم انتخابهم فى ظلّه. فيقول أحد النواب: "يفترض أن المرشحين ترشحهم جماعات من الناخبين... إن المرشح هو الذى يشرح نفسه بمساعدة الحزب الذى ينتمى إليه..."^{٩٥}.

وبذلك يرجع الفضل فى تعريف التصويت بأنه تعبير عن اختيار سياسى شخصى للنخب السياسية الجديدة فى فرنسا فى القرن التاسع عشر، تلك الفئات التى، لدى دخولها مجلس النواب وتكوينها الأغلبية فى البرلمان، اهتمت بشروط إعادة إنتاجها بمعنى إعادة انتخابها وذلك بوضع نصوص قانونية خاصة بالمعيارية الانتخابية على أساس الممارسات الانتخابية القائمة من أجل تغيير هذه الممارسات. وقد أثارت هذه النصوص جدلاً واسعاً وصراعات سياسية عديدة وتم تعديلها عدة مرات، وهى تتناول أدق التفاصيل من أجل "تهذيب الممارسة" و"تهذيب الناخب" فى آن واحد. يدفعنا هذا التطور التاريخى والقانونى والسياسى إلى طرح السؤال التالى: ماذا عن مصر فى هذا الشأن؟ هل "تحركت" الممارسات بفعل النصوص؟ هل "تحركت" النصوص بفعل الممارسات؟ وهل يجوز الحديث عن أغلبية برلمانية اهتمت أو على الأقل استطاعت وتوفير لها الوقت اللازم والمساحة اللازمة للاهتمام بشروط إعادة إنتاجها؟ لم يحدث ذلك فى أى فترة من الفترات سواء الليبرالية أو الناصرية أو المعاصرة وذلك لأسباب

مختلفة تماما. فالتاريخ الانتخابى المصرى يختلف عن التاريخ الانتخابى الفرنسى ولم يشهد، رغم عمقه التاريخى، ما يطلق عليه آلان جارجو "الدائرة المثالية لفك ارتباط المجال السياسى والانتخابى بالتأثيرات الاجتماعية والاقتصادية والمقصود بها الجهود الرامية إلى الحيلولة دون تأثير الهيمنة الاجتماعية على الانتخاب وقد ساهمت تلك الجهود فى تكوين السياسى كعالم له استقلاليتة"^{٩٦}.

الفرضية التى نطرحها هنا هى أن مثل هذه الظاهرة تتوقف على عاملين أساسيين : طبيعة النظام السياسى من جهة والظروف السياسية التى تجرى فى ظلها الانتخابات من جهة أخرى، والعنصر المشترك فى هذه الفترات الثلاث هو عدم وجود أغلبية برلمانية تنافسية تهتم فى مجلس النواب بشروط إعادة إنتاجها، وتسعى بالتالى إلى مناقشة المعايير الانتخابية والحدود بين المباح والمحرم، وتعمل أيضا على أن يصدق المجلس ويقر الشروط والمعايير التى تخدم مصلحة كل منها. تؤكد هذه الظاهرة بطريقة ما "وبالتضاد" الفرضية التى يدافع عنها غسان سلامة بخصوص التجارب الديمقراطية فى لبنان والكويت. فأهم عوامل الجذب فى المسار الديمقراطى لهاتين الدولتين هو أنه الوحيد الذى يمكن من تنظيم عملية تقسيم السلطة سلميا فى مجتمع لا تستطيع مجموعة مهيمنة فيه أن تنفرد بالنفوذ أو على الأقل أن يكون لها هيمنة واضحة. وعليه تستمد الآلية الديمقراطية شرعيتها فى هذه الحالة مما لها من فوائد أكثر من كونها تستمدتها من القيم التى يفترض أن تجسدها"^{٩٧}. وعلى هذا الأساس اخترنا كعنوان لهذا الباب من الدراسة : "ممارسة انتخابية عشوائية وقواعد انتخابية مهملة". ليس من المستغرب إذاً، على سبيل المثال، ألا يكون فى مصر حتى يومنا هذا نصوص تهتم على وجه الدقة بما "يجب أن تكون عليه" الحملة الانتخابية باستثناء بعض النصوص التى تتحدث عن الموضوع بصفة عامة ويمكن تأويلها وتفسيرها بطرق مختلفة. ولا ينفرد بذلك نواب العهد الناصرى الذين كانوا "جميعا" نوابا للنظام، فنواب العهد الساداتى وكذلك النواب الحاليون يعتمدون فى الواقع على السلطة التنفيذية لضمان إعادة انتخابهم ويكتفون بصفة عامة "بالتصديق" على ما تعده السلطة التنفيذية من تعديلات فى قانون الانتخابات وفقا لحالة علاقات القوة بينها وبين المعارضة. ومن جهة أخرى نجد أن المعارضة، نظرا لقلتها ثقلا فى مجلس الشعب، تقوم بطرح المشكلات المتعلقة بالمعيارية الانتخابية خارج المجلس فى الصحافة، ولكن أيضا - وربما أكثر - أمام السلطة القضائية وعلى وجه الخصوص المحكمة الدستورية العليا. ولم يكن الوضع مختلفا فى الفترة الليبرالية، رغم أن الملكية

النيابية تساعد على مثل هذه الظاهرة. فإن الأغلبية الوفدية، باستثناء واحدة منها، لم يكن لديها الوقت، بل ولم تحتاج إلى ذلك ونادرا ما كانت المناقشات والاعتراضات على القواعد الانتخابية تحدث داخل المجلس، ولكنها كثيرا ما كانت تثار خارجه فى الساحات الاجتماعية والعامه.

بالتالى لم يطرأ على الممارسة الانتخابية المصرية ودلالات التصويت بالنسبة للنائب فى هذا البلد أى تغييرات جوهرية. فالمهمة الرئيسية للنائب المصرى كانت دائما وما زالت قيامه بدور الوساطة بين الجماهير والجهاز الإدارى والسياسى للدولة، كما أنه على مدى الأحقاب التى مر بها النظام السياسى المصرى ظل النائب يعتبر بمثابة "المعلم" "patron" الذى يقدم الخدمات الشخصية والجماعية. فالذى تتميز به كل فترة من هذه الفترات الثلاث فيما يتعلق بوظائف النواب هو كالاتى : فى الفترة الليبرالية كان النائب يعتبر أيضا وكيل الأمة المعبر عن الإرادة الوطنية الشعبية، وهو الدور الذى كان يقوم به النموذج المثالى للنائب الوفدى. وإذا كانت الفترة الناصرية قد أفرغت عملية انتخاب نواب المجلس من هذا البعد السياسى الهام بسبب طبيعة نظام الحكم الجديد نفسه (مجموعة من الضباط الأحرار ونظام تسلطى)؛ حيث المهمة السياسية الأسمى متمثلة فى طرد الإنجليز على يد الضباط الأحرار، فإنها قد دعمت بصورة أكثر فاعلية وظيفه الوساطة التى يقوم بها النائب. من جهة كان نواب هذه الفترة "نوابا للنظام"، ومن جهة أخرى لم تعد الدولة تقوم بالوظائف السيادية فقط كما فى الفترة الليبرالية، بل أصبحت على عكس ذلك تأخذ وضع الدولة الراعية *Etat distributeur*، أو على الأقل الدولة التوزيعية *État-providence* التى يصبح من بين أدوارها إعادة توزيع الثروة على المواطنين ومن هنا أصبحت وظيفة النائب محدودة وانحصرت فى كونه شخصية عامة "محلية"، وهى الصورة التى تلازم النائب حتى الآن، وقد فقد صورة الشخصية السياسية الوطنية التى كان يتسم بها فى الفترة الليبرالية. أما فى الفترة الساداتية فلم يحدث تغير جوهرى فى وظيفة النائب المحلية، ولكن شهدت هذه الفترة إضافة وهى صورة النائب رجل الأعمال الذى يقدم الخدمات العامة والشخصية ليس من الأموال العامة، وإنما من ماله الخاص. هذه هى سمات التحالف "السياسى" الجديد بين النظام الحالى الذى انسحب إلى حد ما من الدور الاجتماعى، وبعض القطاع الخاص "المسيس" الذى لعب دورا كبيرا فيما قد نسميه خصخصة الساحة العامة المصرية.

أما فيما يتعلق بسمات الممارسة الاجتماعية للتصويت فهى لم تتغير كثيرا طوال

هذه الفترة. وتشير الشهادات التي جمعناها عن الانتخابات خلال الفترة الليبرالية والفترة الناصرية وكذلك الدراسة الميدانية التي أجريناها إلى وجود نفس الظواهر الانتخابية: التوسط المفرط بين المرشح والأهالي عن طريق "الناخبين الكبار غير الرسميين"، وشبه غياب الناخب الفردى الذى يدلى بصوته فى سرية تامة وبالتالى تتم عملية التصويت علنيا، والاتفاقات أو التريبطات بين المرشحين والأعيان المحليين، وأهمية الروابط المحلية للنائب وثقل الروابط العائلية والاجتماعية، وأخيرا وربما الأهم ثقل الهيمنة الاجتماعية والاقتصادية. عموما، مع بعض الاستثناءات أي كان لبعض مرشحي حزب الوفد يحققون نجاحا في بعض الدوائر التي كان يرشح فيها الوفد بعض الأندية، في مواجهة بعض الباشوات وينتصرون عليهم في إطار عملية التصويت. كما يلاحظ أيضا طوال هذه الفترة ثقل الإدارة فى صوره المتعددة فى عملية التصويت، وإن كان هذا الثقل قد ازداد بطريقة ملموسة فى الفترة الناصرية ويميل إلى الانكماش الآن بفعل "خصخصة" الفضاء العام مما أدى إلى استقلالية جزء كبير من الوظائف العامة المحلية^{٩٨}. إلا أن ما تجدر الإشارة إليه هو أنه، على خلاف الفرضيات المسبقة حول خضوع الجماهير المصرية "لرؤسائها الطبيعي" وللتعليمات التي تتلقاها من "أعلى" ظهرت فى وقت مبكر قوة أخرى، وهى قوة مجتمع محلى يسعى إلى الاستفادة - على طريقته الخاصة - من هذه المؤسسة المتمثلة فى انتخاب نائب ما، وذلك على عكس الصور التي التصقت بالجماهير وأظهرتها كأسيرة اتفاقيات أبرمت بين "معلميها" "propres patrons" والمرشحين. وبالعودة إلى "التعددية" وإن كانت مقيدة ازدادت هذه الظاهرة حدّة. وإذا كانت كثرة عدد المرشحين تبين بالفعل أن الانتخابات التشريعية المصرية الحالية لا تتحدد نتائجا مسبقا، إلا أنها تبين أيضا أن "الهيئة الناخبة" - على حد تعبير ريشار بانيجاس - بإمكانها أن تلعب على التنافس بين المرشحين للحصول على أكبر المكاسب.

الفصل الأول

الحقبة الليبرالية: التصويت بالأغلبية الساحقة لوكيل الأمة وإعادة النظر فيه

ارتبطت السمات الاجتماعية لعملية التصويت المصرى فى الفترة الليبرالية بالشعبية الكبيرة التى كان يتمتع بها الوفد بقدر ما ارتبطت بشتى أساليب العنف التى استخدمها الملك والإنجليز على حد سواء فى محاربة هذا الحزب. ما هى أشكال عدم احترام السيادة الشعبية فى هذه الفترة؟ كيف يمكن وصف التصويت لصالح الوفد؟ ما هو تعريف التصويت من منظور النخب السياسية فى هذه الفترة وبماذا اتسمت ممارساتهم الانتخابية فى الواقع.

نظرا لأهمية الرهانات؛ ما هى الأشكال والأساليب التى اتخذتها الصراعات الانتخابية سواء بالنسبة للوفد أو لخصومه؟ وهل ساهمت هذه الأشكال بالفعل فى وضع حد للهيمنة الاجتماعية والاقتصادية والإدارية وثقل الروابط العائلية على عملية التصويت وجعله يعبر حقيقة عن الاقتناع السياسى الشخصى للناخب؟ وأخيرا سوف نطرح السؤال التالى: إلى جانب المعايير الانتخابية الرسمية التى تحددها النخب، فما هى المعيارية الاجتماعية للتصويت فى تصور الناخبين فى هذه الفترة؟

عدم احترام التصويت الشعبى

فى مقال نشرته جريدة الوفد أثناء انتخابات ٢٠٠٠ يرى المؤرخ عبد العظيم رمضان أنه من الأصح التحدث عن تاريخ تزوير الانتخابات فى مصر وليس عن تاريخ الانتخابات. ويبدو أن استخدام تعبير "تزوير الانتخابات" ما هو إلا نوعا من الكناية مقارنة بما حدث بالفعل خلال الحقبة الليبرالية. كان هناك تزوير بالفعل، بل وتكرر أكثر من مرة كما تشهد بذلك الكتابات التاريخية. فيبدو كذلك أن عدم احترام السيادة الشعبية من قبل الملك والإنجليز على حد سواء لم يحدث بشكل مباشر وعنيف،

وإنما اتخذ صوراً أخرى : تشكيل الحكومات على نحو لا يعكس التركيبة السياسية لمجلس النواب، وعدم احترام سلطات البرلمان، وحل المجالس النيابية بحيث لم يكمل أى من المجالس مدته القانونية. ويذكر أيضاً فى هذا الشأن تأجيل ميعاد دورات البرلمان أو تعليق الحياة البرلمانية، وانتهاك الدستور انتهاكاً بيناً، وإصدار دستور جديد دون الالتزام بالشروط التى يجب توافرها لإجراء أى تعديل دستوري... الخ.

بين عامي ١٩٢٤ و١٩٥٢ شهدت مصر ما لا يقل عن عشرة انتخابات تشريعية. غير أن ذلك لا يعنى رسوخ الممارسة الانتخابية فى هذا البلد، وإنما ما يمكن قوله إن التجربة قد ساهمت فى تفريغ الممارسة الانتخابية من معناها ودلالاتها. فحزب الوفد رغم فوزه فى كافة الانتخابات التشريعية غير المزورة والتي دخلها تقريبا لم يتول السلطة بمفرده إلا ثلاث مرات ولمدة تقل فى مجملها عن عامين. والواقع أن اندماج الجماهير فى المؤسسة الانتخابية يتوقف أولاً على تحقق هدفها الرئيسى من ذلك ألا وهو اختيار الحكام وتداول السلطة. غير أن ما حدث فى التجربة السياسية الليبرالية كان على عكس ذلك، إذ بينت هذه التجربة أن التغييرات السياسية الكبرى لا تأتى عن طريق صناديق الانتخاب.

ترجع حالة عدم الاستقرار هذه لأسباب معروفة. فنتيجة للاستقلال الشكلي الذى أعطاه الإنجليز للمصريين بموجب تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ أصبحت المسألة الوطنية تمثل الرهان الأكبر فى الحياة السياسية التى شهدت الصراع بين ثلاثة أقطاب رئيسية : الملك الذى خوله الدستور سلطات واسعة، والوفد الذى كان يستمد قوته من شرعيته الشعبية المرتبطة بنضاله الوطنى وبتحالفه مع البرجوازية المصرية الجديدة التى تضم مزيجاً من التجار وملاك الأراضى الزراعية والمهنة الحرة... والتي تكونت فى فترة ما بين الحربين، وأخيراً الإنجليز ممثلين فى المندوب السامى البريطانى - السفير بعد تصريح ٢٨ فبراير-. وقد توالى الأزمات السياسية (٦ أزمات) طوال هذه الفترة ورغم اختلاف الظروف السياسية التى أحاطت بكل منها إلا أنها كانت فى كل مرة تسلك نفس السيناريو الذى لخصه بعض الباحثين على النحو التالى : " وصول الوفد صاحب الشعبية الساحقة إلى الحكم فى أعقاب انتخابات حرة. وسرعان ما تدخل وزارة الوفد فى صدام مع القصر أو الإنجليز أو كليهما، وهو ما يؤدى إلى إقالة الملك لوزارة الأغلبية الوفدية من الحكم وتكليف أحد أحزاب الأقلية بتشكيل وزارة. وتقوم الوزارة الجديدة بتأجيل انعقاد البرلمان الذى يتمتع فيه الوفد بالأغلبية ثم يصدر مرسوم - بناء على طلبها - بحله وإجراء انتخابات جديدة تحت إشرافها تستخدم

فيها من الوسائل ما يضمن نجاح أنصارها على حساب حرية الانتخابات ونزاهتها، من بينها التزوير والضغط الإداري^{٩٩}

ومن المفارقات فى هذه التجربة السياسية الليبرالية على حد قول غسان سلامة، أنه إذا كان الوفد نفسه، لم يظهر الحزم الكافى لجعل الملك والبريطانيين يحترمون تمثيلته الشعبية مما يعد تفريطا فى استخدام حقوقه السياسية، فإن الملك والإنجليز لم يحاولوا، أو بالأصح لم يستطيعوا، وقف التجربة السياسية الليبرالية بصفة نهائية. واستمرت هذه التجربة بما تشمله من تعددية سياسية وتنظيم الانتخابات ووجود تنظيمات نيابية، حتى توقفت ولو جزئيا على يد قيادات ثورة ١٩٥٢. كيف يمكن تفسير ألا يعاد النظر فى مبدأ الانتخابات حتى وإن كانت النتائج السياسية التى ترتبت عليه هى التى تعرضت للرفض والتحويل؟ يتبين من ذلك أولا مدى اهتمام النخب السياسية والفكرية فى هذا العصر بالفكرة الرئيسية التى تقوم على أساسها الليبرالية السياسية ألا وهى السيادة الشعبية وقدرة المواطنين على انتخاب من يريدون. ومنذ البداية كان الإصلاح السياسى على أسس ليبرالية ودستورية يشغل بال الزعماء الوطنيين، ليس فى مصر وحدها، وإنما فى البلدان العربية بصفة عامة. غير أن هذا التفسير ليس كافيا. ثمة سبب آخر لتوخي الملك والإنجليز الحذر، وهو مرتبط بمسألة سياسية غاية الأهمية فى هذه الفترة ألا وهى المسألة الوطنية التى رآها الشعب مجسدة فى حزب الوفد. ولا شك فى أن قوة الوفد وشعبيته التى كانت سببا وذريعة لعدم استقرار الأمور وانحرافها عن مجراها السياسى الطبيعى كانت فى نفس الوقت أداة الكبح التى تصدت لأية محاولة لإرساء الحكم السياسى المطلق فى هذا البلد طوال هذه الفترة، ناهيك عن كون الوفدي الناشئ أصلاً عن حزب الأمة كان عداؤه الاساسى للسراي، ويسانده كبار ومتوسطو الملاك الذين كان لهم موقف معاد لتبعية السراي، ويمكن إرجاع هذا الموقف إلى عهد الثورة العرابية. ولفهم الظواهر الانتخابية فى العصر الليبرالى لا بد من وضعها فى هذا الإطار. ما هو المعنى الجوهرى للانتخاب آنذاك بالنسبة للمجتمع المصرى؟ نظرا لأهمية الرهانات المطروحة ما هى الأشكال التى اتخذتها المعارك الانتخابية، وما هى الأساليب التى استخدمت فيها سواء من قبل الوفد أو خصومه؟ وهل يمكن القول بأن هذه الأشكال قد ساهمت بالفعل فى تحرير عملية التصويت فى مصر من الهيمنة الاجتماعية والاقتصادية والإدارية ومن ثقل التضامانات الأولية لتجعله يعبر عن الاقتناع السياسى الشخصى للناخب؟

التصويت بالأغلبية الساحقة لوكيل الأمة

إذا كان قيام النائب المصرى بدور الوساطة وتقديم الخدمات من الثوابت المؤكدة، فيبدو أنه كان يقوم أيضاً آنذاك بدور آخر لم يعد من مهامه اليوم وذلك لأسباب واضحة. لقد كان يؤتمن فى هذه الفترة على الإرادة الوطنية الشعبية ومكلفاً بالتعبير عنها أمام الملك والإنجليز، وهو ما يعتبر أمراً جوهرياً يفسر بطريقة ما سر انتصار الوفد فى الانتخابات التشريعية وسر قوته وشعبيته.

ثمة مؤشرات عديدة تؤكد هذه الفرضية. أولاً كانت التعددية السياسية أو على الأصح التعددية الحزبية أكثر وضوحاً فى هذه الفترة، وكانت الخلافات بين مختلف التنظيمات السياسية ترتبط بأسلوب النضال الوطنى ضد الإنجليز أكثر من ارتباطها بخلافات أيديولوجية أو اختلافات فى برامجها. ويدل ذلك على أن هذه المسألة كانت تمثل المسألة السياسية المحورية آنذاك. أما التنظيمات السياسية ذات المحتوى الأيديولوجى المتميز والبرامج السياسية المتعلقة بمشاكل المجتمع المصرى الداخلية فلم تظهر إلا فى فترة متأخرة نسبياً. يتضح هذا التطور فى كون جماعة الإخوان المسلمين والحركات الاشتراكية والشيوعية لم تظهر كتنظيمات سياسية فاعلة إلا فى الأربعينيات كنوع من رد الفعل لعجز الأحزاب السياسية التقليدية - "بما فيها الوفد" - عن معالجة المسألة الوطنية وكذلك المسائل ذات الطابع الاجتماعى والاقتصادى. هذه الملاحظة لا تعنى أن الأحزاب السياسية التقليدية، ولا سيما الوفد، لم يكن لديها برامج سياسية تستهدف الأوضاع الداخلية. ومما يذكر لحزب الوفد أنه اتخذ فى السنوات القليلة التى تولى فيها الحكم عدداً من الإجراءات والتشريعات الهامة والإيجابية المرتبطة بالإصلاح الاجتماعى، غير أن أكثر ما أظهره الوفد هو تشدده تجاه الوجود البريطانى وهيمنة الملك، وهذه هى الصورة التى رآها فيه الشعب والتى أراد هو نفسه أن يراها فيها الشعب. السبب الثانى الذى يبين أن التعددية الحزبية كانت سطحية إلى حد ما، هو أننا إذا تركنا جانبا الأحزاب التى أنشأها القصر الملكى، ليس لحساب الإنجليز بل لحسابه الخاص، بهدف محاربة الوفد، سوف نجد أن التنظيمات السياسية الأخرى هى إما موروثه عن الفترة الأولى للحركة الوطنية المصرية التى نشأت منذ قبل الحرب العالمية الأولى وامتدت حتى ثورة ١٩١٩ مثل الحزب الوطنى، وإما أحزاب منشقة عن الوفد وترجع نشأتها لما قبل عام ١٩٢٣ مثل حزب الأحرار الدستوريين، أو نشأت بعد هذا التاريخ مثل السعديين أو الكتلة الوفدية.

طوال هذه الفترة لم تكن شعبية الوفد مرتبطة بهيكله التنظيمى أو بأسلوب أدائه بقدر ما كانت مرتبطة بقدرة قادته ولا سيما الشخصيتين الكارزيميتين سعد

زغلول والنحاس باشا على تجسيد رغبة المصريين الشديدة فى التخلص نهائيا من البريطانيين. تبين دراسة وحيد عبد المجيد^{١٠٠} عن الأحزاب المصرية من الداخل أن معظم الأحزاب السياسية قبل ثورة ١٩٥٢ كان لها سمات مشتركة : المركزية الشديدة فى إداره شئونها وانغلاقها على نفسها وهيمنة قياداتها على التنظيم واتخاذ القرارات، والنزوع إلى الشللية، كما اتسمت بصفة عامة بانعدام الديمقراطية فى تسيير شئونها الداخلية. ويشير وحيد عبد المجيد أيضا إلى عدم وجود هياكل تنظيمية حقيقية فى هذه الأحزاب. ولكن ما يثير الدهشة هو أن حزب الوفد، الذى كان الحزب الرئيسى فى تلك الفترة، لم يحيد عن هذه السمات. لقد كان فى واقع الأمر تجمعا شعبيا كبيرا دون أن يتم تسجيل المنتمين إليه، وكانت قدرته على التعبئة تظهر أساسا فى فترة الانتخابات التشريعية^{١٠١}. ومن وجه المفارقة، كما يقول وحيد عبد المجيد إن الوفد كان أقل الأحزاب ديمقراطية فى ذلك الوقت، فهو لم يعقد أى مؤتمرات ولم تتضمن لائحته الداخلية أى ذكر فى ما يخص مؤتمر الحزب وميعاد انعقاده. ولثقته فى أنه يمثل الأمة المصرية كلها كان الوفد يؤثر الاتصال المباشر بين قياداته والرأى العام، بينما لم يكن على أنصاره على المستوى القاعدى، وفقا لللائحة الحزب الداخلية، إلا "تطبيق تعليمات القيادة بشرط أن تكون فى خدمة الشعب"^{١٠٢}. وهذا هو مدلول ما كان يردده سعد زغلول من أن الوفد ليس حزبا سياسيا حقيقيا.

هنا يكمن كل الفرق بين الوفد والتنظيمات السياسية الأخرى فى هذه الفترة وخاصة الأحرار الدستوريين والحزب الوطنى ... الخ، بينما تشابهت قيادات الأحزاب إلى حد كبير من حيث تكوينها الاجتماعى، كان الفرق الأساسى بينها وبين الوفد هو أن هذا الأخير كان يتمتع بتعاطف وولاء أغلب فئات الشعب، سواء الطبقات الغنية والوسطى أو الأعيان فى الأقاليم والطلبة والعمال وأصحاب المهن الحرة. وهذا التواصل مع أغلب فئات الشعب هو الذى مكنه من حشد الجماهير وتعبئتها أثناء الانتخابات وعند تنظيم المظاهرات والإضرابات الاحتجاجية. غير أن هذه الشعبية كانت تزداد وتصبح أكثر وضوحا أثناء الانتخابات وذلك بطبيعة الحال على حساب خصومه ومنافسيه. والتعليقات على كون حزب الوفد قادرا على جعل الناخبين "ينتخبون معزة أو حجر" - أى ليس على أساس زبوني - خير دليل على ذلك. ثمة شهادات أخرى تعبر عن هذا الانتماء الشعبى لحزب الوفد ومنها ما ورد على لسان المؤرخ عبد الرحمن الرافعى^{١٠٣} الذى رشح نفسه فى انتخابات ١٩٢٤ فى دائرة المنصورة ضد مرشح الوفد وكان من أعيان الدائرة، ولكنه على عكس عبد الرحمن الرافعى، لم يكن يلعب دورا سياسيا:

"رشتت نفسى فى دائرة المنصورة معتمدا على مبادئى وشخصيتى وتاريخى وماضى فى النضال الوطنى وشرح الوفد أحد أعيان المنصورة..."

"... فقد رشتت نفسى فى دائرة مركز المنصورة، معتمدا على الله ومستندا إلى مبادئى وشخصيتى وماضى فى الحركة الوطنية، وكان الوفد رشح ضدى على بك عبد الرازق من أعيان المنصورة، فكان موقفى حرجا، إذ كان المندوبون والناخبون عامةً مع تقديرهم لى مترددين بين انتخابى وانتخاب من رشحه الوفد، وكانوا يسألوننى: لماذا لم يرشحك الوفد؟ أو لم يترك لك الدائرة؟ فكنت أقول لهم إن الوفد قد ترك لكم حرية الانتخاب، فعليكم أن توازنوا بين المرشحين فتنخبوا من هو أفضل وأرسخ قدما فى الجهاد والإخلاص... وتألقت لجنة وطنية لتأييد ترشيحى أخذت تجوب الدائرة وتوزع المنشورات على المندوبين والناخبين للدعوة إلى انتخابى، وفى الحق أنهم عانوا متاعب كثيرة فى الطواف فى الدائرة والمرور على كل مندوب أو ذى مكانة فى بلده، وإقناعهم بانتخابى. وكنت أمرُّ أنا أيضا معهم مجتمعين أو منفردين وألقى أحيانا ترحيبا، وأحيانا إعراضا، ولم يحصل لى أذى بفضل الله، فإن مخالفى فى الرأى كانوا الجملة يحترمونى شخصا، وقد وزعت على جميع مندوبى الدائرة وذوى الرأى والمكانة فيها مؤلفاتى التى ظهرت فى ذلك الحين، فكان لها أثر كبير فى تزكيتى وتقدير المندوبين والناخبين لى. وكان لطلبة الدقهلية لجنة ساهمت فى المعركة الانتخابية، وكان أعضاؤها يزكون مرشحي الوفد فى دوائر المديرية. ولكنهم استثنوا دائرة مركز المنصورة، فمع أنهم كانوا فى الغالب وفديين آثرونى على مرشح الوفد..."

وبعد ستة وعشرين عاما من تلك الواقعة يذكر ضياء الدين داود^{١٠٤} نفس الظاهرة بالنسبة لانتخابات ١٩٥٠ أى آخر انتخابات قبل ثورة ١٩٥٢.

"ووجدت نفسى متورطا فى معركة انتخابية أساعد فيها زميلا من المحامين المرشحين فى دائرة فارسكور حيث تقع بلدتى الروضة. وكان الزميل المرشح منتميا للحزب السعدى، وكان التيار الشعبى جارفاً وشديد الحماس للوفد ولمصطفى النحاس باشا. وبالتالي لمرشحي حزب الوفد. وقاسيت محنة شديدة وتجربة قاسية بالوقوف ضد هذا التيار الجارف الشعبى بحيث كان يصعب على إقناع أقرب الناس وكأنى أدعوه لتغيير دينه. وفى تلك الانتخابات احتككت عن قرب بأساليب الانتخابات قبل الثورة حيث كانت تستعمل الأموال بكثرة لرشوة الناخبين، وكان هذا أمراً مألوفاً ومقدوراً عليه بحكم انتماء المرشحين إلى الطبقات الثرية والمالكة، ولكن كل تلك

الأساليب لم تفلح فى التصدى للتيار الجارف لصالح مرشحي حزب الوفد". هذا التأييد شبه العاطفى للوفد هو الذى يفسر الهجوم الذى تعرض له من قبل خصومه واتهامهم إياه بالغوغائية أو الدماجوجية والشعبوية وباستغلال عواطف شعب يتسم بالأمية والجهل وانعدام المنطق. وهو أيضا الذى أدى إلى ألا يتحدث الباحثون عن تصويت مكثف لصالح الوفد بقدر ما يتحدثون عن استفتاء شعبى لصالحه، وذلك لأن حزب الوفد ظل لفترة طويلة دون خصم على نفس المستوى قادر على منافسته فى الاستحواذ على قلوب المصريين وعقولهم. خير دليل على ذلك النتائج التى أحرزها الوفد فى كافة الانتخابات، باستثناء تلك التى أجريت فى ظل التدخل السافر من قبل الإدارة، والتى تتراوح بين ٧٠٪ و٩٣٪ من مقاعد مجلس النواب. تؤكد هذه الظاهرة بصورة ما، وبالتضاد، أطروحة دانكفارت روستوف^{١٠٠} ومفادها أن الصراعات التى تنشأ بين نخب تترأس مجموعات تتساوى فى أهميتها، إنما تشكل أحد العوامل المساهمة فى التحول الديمقراطى، إذ إن عدم توصل أى منها إلى التفوق يدفع هذه النخب إلى الاتفاق على قواعد اللعبة التى يجب الالتزام بها وانتهاج إجراءات ديمقراطية ذات طابع مؤسسى.

ولذلك يقسم بعض المؤرخين المصريين بشيء من التسرع الانتخابات التشريعية العشرة التى أجريت فى العهد الليبرالى إلى نوعين : انتخابات اتسمت بالحرية وأخرى اتسمت بالتزوير، وربط هؤلاء المؤشر الرئيسى على نزاهة الانتخابات بالنتائج التى أحرزها حزب الوفد فيها. فعندما لا يفوز الوفد بالأغلبية العظمى يكون معنى ذلك أن الانتخابات قد زورت، والمصدر الوحيد لهذا التزوير هو الإدارة والإرادة السياسية البينة المتمثلة فى المحاباة لأنصار القصر وإسقاط أنصار الوفد. هل يمكن الموافقة كليا على هذا التحليل ؟ للإجابة على هذا السؤال علينا أن نفهم أولا ما هى مقاييس القواعد الانتخابية التى كانت سائدة وقتذاك حتى يمكن فهم مقاييس انحرافها.

القواعد الانتخابية للنخب

كانت القواعد الانتخابية الرسمية وقتذاك من صنع النخب السياسية. أجريت كل الانتخابات فى الفترة الليبرالية فى ظل دستور ١٩٢٣ والقوانين الملحقه به باستثناء انتخابات ١٩٣١ التى نظمت وفقا للشروط الجديدة التى وضعها دستور ١٩٣٠ والقوانين الملحقه. وقد كانت هذه النصوص القانونية المختلفة موضع صراعات سياسية حادة بين الوفد - ولكن ليس الوفد وحده - من جانب والقصر والإنجليز

عموما مع الوضع في الاعتبار موقف الإنجليز المتضرر من جانب آخر. كان كل طرف يسعى إلى فرض القواعد القانونية التي تتفق أكثر مع مصالحه وتضمن لأنصاره الفوز فى الانتخابات. ولكن ما يجب ذكره هو أن - على عكس ما حدث فى فرنسا بصفة خاصة - لم تكن النصوص القانونية تناقش بطريقة سلمية داخل مجلس النواب إلا نادرا، بينما تناقش خارجه وذلك بسبب تعطيل الحياة النيابية وعدم استقرارها. وبصفة عامة كان الوفد - وحده أو بالتحالف مع غيره من الأحزاب - يستشهد بالشعب وي طرح المشكلة السياسية أو القانونية فى ساحات أخرى بعيدا عن المجلس: فى المؤتمرات والاجتماعات والصحف... الخ. ونتيجة لهذه الصراعات بين الوفد والقصر، ما كان يحدث عادة هو تراجع القصر إما بتنظيم انتخابات جديدة، وإما بإلغاء قانون الانتخابات أو الدستور محل الرفض كما حدث فى عام ١٩٢٥ بخصوص قانون الانتخابات الذى فرضه زيور باشا، أو فى عام ١٩٣٦ بخصوص دستور ١٩٣٠. وبالتالي لم يحدث فى مصر ما حدث فى فرنسا من تراكم النصوص القانونية بحيث يبين تطورها كيف أن النص يحاول "التقاط" ممارسة سبقته، وتعديلها، ووضع الحدود بين المباح والمحظور، وذلك بأدق تفاصيل عملية التصويت.

وبذلك فإن الصراعات المتعلقة بقانون الانتخابات فى هذه الفترة تكاد تكون مقصورة على نقطتين جوهريتين: تحديد نظام الانتخاب^{١٦} وتعريف الهيئة الناخبة. وسرعان ما اختار الوفديون نظام الانتخاب المباشر على درجة واحدة معتمدين على قاعدتهم الشعبية الواسعة، كما أنهم كانوا يسعون دائما إلى توسيع الهيئة الناخبة المصرية بمنح حق الانتخاب لأكبر عدد ممكن من الأشخاص. وعلى عكس ذلك حاول القصر أكثر من مرة الحيلولة دون إمكانية فوز الوفد فى الانتخابات، ففرض نظام الانتخاب غير المباشر على درجتين والحد من هيئة الناخبين وفرض مزيدا من الشروط الصارمة لمباشرة حق الانتخاب.

تتسم مختلف النصوص القانونية فى هذه الفترة بروح سياسية وأيديولوجية واحدة، لاسيما الإشارة إلى النماذج السياسية والقانونية الغربية والإعجاب بها. كما أن هناك قاسما مشتركا بين هذه النصوص وهو الإيمان بقيمة التعليم والإصلاح الاجتماعى، وهو ما يعكس فى الواقع إيمان النخبة السياسية والاجتماعية بمهمتها التحديثية وبدورها فى إرشاد جماهير الشعب وتهذيبها. ولكن رغم هذه المرجعية العامة المشتركة كان هناك فرق جوهري بين الوفد وخصومه فيما يتعلق بالتحديد بتعريف "التصويت". فالوفد، نظرا لشعبيته الواسعة، أبدى ثقة أكبر فى جماهير الشعب

والناخبين، وكان فى نفس الوقت يسعى إلى جعل التصويت عملية اقتناع شخصى وسياسى وإلى تحرير التصويت من ثقل وتأثير النفوذ الإدارى والنفوذ الاجتماعى والاقتصادى على حد سواء. وبالمقابل كان خصومه - علاوة على عدم ثقتهم عامة فى الناخبين - "يعتقدون، على غرار المحافظين الفرنسيين فى القرن التاسع عشر، أن الهيمنة الانتخابية والسياسية ليست إلا نتيجة للهيمنة الاجتماعية والاقتصادية وكذلك الإدارية.

بالنسبة لحق الانتخاب لم ينص دستور ١٩٢٣ إلا على أربعة مبادئ: يكون مجلس النواب من أعضاء منتخبين بالانتخاب العام؛ ضرورة أن ينتخب نائب لكل ٦٠٠٠٠ نسمة؛ يعتبر التقسيم الإدارى الذى له حق انتخاب نائب عنه بمثابة دائرة انتخابية؛ ألا يقل سن النائب عن ٣٠ سنة. أما قانون الانتخاب الصادر فى عام ١٩٢٣^{١٧} فكان بطبيعة الحال أكثر تفصيلا. فيما يتعلق بالهيئة الناخبة كفل القانون حق التصويت لكل مصرى من الرجال بلغ من العمر إحدى وعشرين سنة، ومقيد فى أحد الكشوف الانتخابية الدائمة، ويكون التصويت على درجتين. يتم الانتخاب بواسطة مندوبين ويكون هناك مندوب عن كل ثلاثين ناخبا، ويشترط فى المندوب أن يبلغ من العمر خمس وعشرين سنة على الأقل، ويكون انتخابه بالأغلبية البسيطة/ النسبية، ثم تقوم الهيئة المشكلة من المندوبين بانتخاب النائب. أما المرشح للمجلس فيشترط أن يكون مقيدا على الكشوف الانتخابية للدائرة التى يرشح نفسه فيها وأن يحصل ترشيحه على تأييد ما لا يقل عن ٣٠ مندوبا من دائرته. وإذا كان القانون يفتقر إلى الدقة فيما يتعلق بطريقة انتخاب المندوبين، فأسلوب انتخاب النائب عن طريق المندوبين روعيت الدقة فى صياغته. يجرى الانتخاب فى مقر الدائرة، ويقوم مدير المديرية بإخطار الناخبين المندوبين قبل ثمانية أيام من موعد الانتخابات. يلحق بالإخطار كشف بأسماء المرشحين فى صورة بطاقة انتخاب أعدت وفقا لقرار وزارة الداخلية. وفى كل دائرة من الدوائر تتولى إدارة الانتخابات لجنة انتخابية برئاسة قاض أو أحد أعضاء الهيئة القضائية يعينه وزير العدل، ومندوب عن وزارة الداخلية، وثلاثة ناخبين مندوبين من بين غير المرشحين ينتخبهم نظراؤهم بالأغلبية البسيطة/ النسبية. يتسلم الناخب بطاقة الانتخاب غير مطوية من رئيس اللجنة ويتوجه إلى المكان المخصص للتصويت فى ذات الحجر، وبعد ملء البطاقة يسلمها مطوية لرئيس اللجنة ويضعها هذا الأخير فى صندوق الانتخاب. وينص القانون على أن يكون الانتخاب سرىا. ولكن يجوز لمن لا يستطيع ملء بطاقته بنفسه أن يدلى بصوته

شفاهة بحيث لا يسمعه إلا أعضاء اللجنة. ثم يقوم معاون اللجنة بتسجيل ذلك على بطاقة انتخاب يؤشر عليها الرئيس. ويتم فرز الأصوات بصورة جماعية عن طريق اللجان الانتخابية على أن يكون أعضاء تلك اللجان المنتخبين معارين من أقسام أخرى. وتكون المداولة سرية. ويكون الانتخاب بالأغلبية المطلقة، وإن لم تتحقق يتم تنظيم جولة ثانية بين المرشحين اللذين فازا بأكبر عدد من الأصوات فى الجولة الأولى.

كان لمجلس النواب الصلاحية المطلقة فى الفصل فى صحة أو عدم صحة عضوية أعضائه. وأخيرا كان القانون يعاقب مخالفة القواعد الانتخابية، وقد تمثلت هذه المخالفات أساسا فى التعدى على حرية الناخب فى التصويت لصالح الشخص الذى يختاره؛ وذلك عن طريق التهديد أو الإكراه أو الضغط أو غيرها من الوسائل مثل منح الناخب أو وعده بمزايا أيا كانت. كما كان القانون يعاقب الناخب الذى يقبل مثل هذه التعاملات. وينص القانون كذلك على أن الموظف العام الذى يرتكب إحدى الجرائم الانتخابية يستحق الفصل من وظيفته. وأخيرا كل من يروج الإشاعات أو يسيء بأقواله لأحد المرشحين ويشهر به، وكل من يكشف عن المرشح الذى انتخبه ناخب ما يكون قد خالف قانون الانتخاب.

تم تنظيم أول انتخابات عامة فى عام ١٩٢٤ وفقا للقواعد التى لخصناها للتو، وأسفرت عن فوز ساحق للوفد. ومع ذلك سرعان ما سعى النواب الوفديون، معتمدين على هيمنتهم على المجلس، إلى تعديل هذا القانون وإقرار القانون رقم ٤ لعام ١٩٢٤، والتحول بذلك إلى نظام الانتخاب المباشر على درجة واحدة. وطوال هذه الفترة لم يتراجع النواب الوفديون عن إرادتهم فى فرض هذا النوع من التصويت، وبالفعل ظل هذا النظام مطبقا فى كافة انتخابات العهد الليبرالى باستثناء مرة أو مرتين.

القواعد الانتخابية الوفدية : التصويت كتعبير عن اختيار سياسى

وبذلك يكون قانون سنة ١٩٢٤ هو القانون الأول والوحيد الذى خضع للمناقشة العامة داخل مجلس النواب. ومن خلال الجدل^{١٠٨} الذى دار حول هذا القانون نرى كيف أن قانون الانتخابات الذى تم وضعه بطريقة مجردة بعيدا عن الواقع، لكونه مستمدا من تشريعات أوروبية مختلفة، أعيدت صياغته بناءً على التجربة الأولى ليتناسب مع الظروف المعيشية فى مصر فى هذه الفترة ومع خصائص الناخبين المصريين. غير أنه بالنسبة للأغلبية الوفدية، أو بالأصح بالنسبة للحكومة وقيادات الأغلبية

الوفدية، كان المقصود بذلك هو عدم تعرض الناخبين لكافة أنواع الضغوط لاسيما الإدارية وعدم تأثر تصويتهم بذلك. ومن ثم تغيير نظام الانتخاب ليكون بالانتخاب المباشر، وحاولت الأغلبية إدخال عنصر جديد ألا وهو التمييز بين الناخب المتعلم والناخب الأمي، كما ألزم المرشح بإيداع مبلغ من المال كتأمين، كما ألغى شرط أن يكون المرشح مقيدا في الكشوف الانتخابية للدائرة التي يرشح نفسه فيها.

فيما يتعلق بنظام الانتخاب استندت مذكرة الحكومة إلى حجتين لتبرير القانون. جاء في هذه المذكرة أن نظام الانتخاب القديم يحرم في الواقع معظم الناخبين من حقهم في التصويت ويجعل التصويت في أيدي حفنة من الأشخاص (نحو ٥٠٠ شخص). كما أنه يطيل مدة الانتخابات ويعقد عملية التصويت أكثر مما ينبغي. في واقع الأمر كان هدف الوفد من ذلك هو التخلص من مجموعة الناخبين المندوبين؛ حيث لاشك أنهم يمثلون مرتعا خصبا لشتى أساليب الضغط وممارسة النفوذ من قبل الإدارة على وجه الخصوص. فعدد المندوبين محدود وهويتهم معروفة، خاصة من خلال شهادة تذاكر الاعتماد التي يصدرها لهم مدير المديرية، ذلك علاوة على كون القانون ليس على قدر كبير من الدقة فيما يخص أساليب انتخاب الناخبين المندوبين. كان هدف الوفد إذاً ضمان حرية انتخابية حقيقية، وهذه الحرية تفترض بطبيعة الحال سرية التصويت وعدم علنيته.

هذه الإرادة الوفدية في ضمان حرية الناخب تتضح كذلك في أمر آخر. ففي نفس الوقت الذي أدى فيه الإصلاح إلى زيادة هائلة في عدد الناخبين، اقترح الوفد التمييز بين الناخب الأمي والناخب المتعلم برفع السن الأدنى للتصويت بالنسبة للناخب الأمي^{١٠٩}. وتوضيحا لهذا الاقتراح تقول مذكرة الحكومة الوفدية: حيث إنه من الصعب على الناخب الأمي فهم الصالح العام^{١١٠}، وبرامج الأحزاب السياسية وتقييم كفاءة الأشخاص وأسباب الصراعات السياسية، فمن المهم أن يكون الحد الأدنى لسن الناخب الذي لا يقرأ ولا يكتب أعلى من الحد الأدنى لسن الناخب الملم بالقراءة والكتابة، فالأمي قد يخدع أو يغبن عندما يلجأ لأشخاص متعلمين لمساعدته في الاختيار. وبالمقابل يعطى ارتفاع السن بصفة عامة قدرة أكبر على التمييز، ومزيديا من الحذر والخبرة بالناس والحياة الاجتماعية، بالإضافة إلى أن الشخص البالغ يمثل المصالح الأسرية والاقتصادية والاجتماعية أكثر من غيره.

يرتبط هذا الاقتراح -الذي لم يتم إقراره في نهاية الأمر- بنسبة الأمية في مصر في ذلك الوقت وباعتماد الوفد للفوز في الانتخابات على الطبقات المتعلمة

والمسيسة وعلى الطبقات الاجتماعية الجديدة التى ظهرت مع التقدم الذى أنجز فى مجال التعليم^{١١١}. بينما الناخبون الأميون يمكن التأثير عليهم بسهولة سواء من قبل المهيمين اقتصاديا *dominants économiques* أو من قبل رجال الإدارة، وهو نفس المنطق الذى كان سائدا فى فرنسا على سبيل المثال والذى على أساسه حرم المهيمن عليهم اجتماعيا *dominés sociaux* لمدة طويلة - وهم على سبيل المثال النساء والخدم من حق التصويت. ولم يقتصر اهتمام الوفديين على شأن الناخبين فقط، ولكنهم اهتموا كذلك بالمرشحين. ففىما يتعلق بمنع موظفى الحكومة من الترشيح فى الدائرة التى يعملون بها أيّد القانون الجديد هذا الحظر، بل اتسعت فئات الموظفين المعنيين بهذا الحظر؛ إذ تقول المذكرة أن "هؤلاء الموظفين يتقاضون أجورهم من الحكومة وبالتالي فهم خاضعون لإداراتهم وليسوا أحرارا فى آرائهم". إلا أن هذا القانون الجديد يستثنى من ذلك العمدة على سبيل المثال "لأن لا العمدة ولا مشايخ القرى يتقاضون أجرا من الدولة"^{١١٢}.

كان الهدف من إلزام المرشح بإيداع مبلغ من المال على سبيل التأمين، وهو شرط من شروط قانون ١٩٢٤، هو إثبات جدية الترشيح وتفادى الظواهر التى شهدتها انتخابات عام ١٩٢٤ من قبل بعض الأشخاص الذين يرشحون أنفسهم "للمساومة بعدد الأصوات التى يتحكمون فيها" أو "للحصول على مبلغ من المال من منافسيهم مقابل تنازلهم". ومن جهة أخرى رأى النواب الوفديون أن اشتراط أن يكون المرشح مقيدا بإحدى القوائم الانتخابية للدائرة التى يرشح نفسه فيها قد أدى فى الانتخابات السابقة إلى استبعاد عدد كبير من المرشحين المحتملين عن المنافسة، وإلى محاباة المرشحين ذوى العصبية المحلية. ورغم أن مثل هذا التغيير تم تبريره بأن "النائب يمثل الأمة بأكملها" إلا أن من الممكن ربطه أيضا بقاعدة الوفد أى أنصاره من الطبقة الوسطى المتعلمة وحاملى الشهادات الذين كانوا يرشحون أنفسهم فى الأقاليم اعتمادا على حظوة وضعهم الاجتماعى، ولكنها ليست حظوة زبونية. وهذا الأمر يتعلق كذلك، بطريقة ما، بالصراع بين السلطة الجديدة التى يمنحها "العلم" *savoir* والسلطة التقليدية القائمة على الروابط المحلية وثقل كبرى عائلات الأعيان. وجدير بالذكر أن بعض النواب قد انتقدوا هذا الاقتراح على أساس أنه "لا يمكن لشخص من الإسكندرية أن يعرف مشاكل دائرة قنا، وبالتالي لا يمكنه الدفاع عن مصالحها". المسألة المطروحة هنا هى مسألة الروابط المحلية وتعريف وظائف النائب. ثمة تعديل آخر أدخله النواب الوفديون على قواعد الانتخاب وهو يتعلق بمسألة الإشراف

على لجان الانتخاب. فنظرا لتزايد عدد اللجان التي تربو عن ٢٠٠ دائرة حتى يمكن لكل لجنة استقبال ما بين ١٠٠٠ و ١٥٠٠ ناخب، فقد كرس القانون الجديد الممارسة التي اتبعت في انتخابات ١٩٢٤؛ ألا وهي تعيين عددٍ من موظفي وزارة العدل لسد العجز في عدد القضاة وأعضاء الهيئات القضائية.

أما التعديلات الأخرى الواردة في قانون ١٩٢٤ فهي تتجه كلها نحو التوسع في حق الانتخاب سواء بالنسبة للناخبين أو للمرشحين، إذ تحد من حالات إسقاط حق الانتخاب ومن حالات تعليق حق الانتخاب. ومن المفارقات التي ظهرت في هذا التعديل أن القانون أصبح أقل تشدداً في تعريف الجرائم الانتخابية وكذلك في عقوبة مثل هذه الجرائم، فحذفت من قانون ١٩٢٣ النصوص التي لم يرد فيها تعريف دقيق للجريمة الانتخابية مثل الفقرة ٤ من المادة ٧٧ التي تتحدث عن "من حاول عن طريق الغش أو الخداع الحصول على صوت أو تسبب في الامتناع عن التصويت"، وكذلك المادة ٨٧ التي تقضى بمعاقبة "من تسبب في ضرر غير مشروع لأحد الناخبين بسبب تصويته أو امتناعه عن التصويت". وبذلك فإن الأمر كله متعلق بمسألة شرعية الأساليب المستخدمة للفوز بالأصوات. وربما كان الوفد يخشى، وهو التنظيم السياسي الوحيد القادر على تقديم مرشحيه "لخوض المعركة الانتخابية، أن يستغل منافسوه عدم وضوح" تلك المواد للتشكيك في أشكال حملاته الانتخابية.

وقد عزز القانون الجديد حق الناخبين تجاه الإدارة لاسيما فيما يتعلق بالطعون الخاصة بالقيود في القوائم الانتخابية، وذلك بزيادة عدد أعضاء الهيئات القضائية في اللجنة المختصة بالنظر في هذه الطعون وبزيادة البيانات التي يجب إظهارها في البطاقة الانتخابية لتحديد هوية الناخب المقيّد. كما نص القانون على أن تنشر أسماء المرشحين ليس فقط في مركز الدائرة، وإنما أيضا في الأقسام التابعة لها. وينص القانون أيضا على أن توجه دعوة الناخبين للتصويت على نطاق واسع بحيث تمتد حتى القرى، مع إظهار أسماء المرشحين على هذه الدعوة، ويمتد أيضا الوقت المخصص للتصويت بحيث لا يقتصر على مواعيد محددة. وأخيرا عزز القانون حقوق المرشحين تجاه الإدارة بأن فرض على هذه الأخيرة إعطائهم إيصالا يفيد بترشيحهم والحق في اختيار خمسة مرشحين ينضمون للجنة الانتخابية.

القواعد الانتخابية للقصر : التصويت كتعبير عن الهيمنة الاجتماعية

إذا كان قانون ١٩٢٤ يعكس إرادة الوفد ومصالحه، فإن مرسوم ١٩٢٥ الذى استصدره أحمد زيور، خاصة دستور ١٩٣٠ وقانون الانتخاب الذى صدر معه إنما يعكس أن إرادة ورغبات القصر ومصالحه ومصالح الأحزاب الموالية للقصر والبريطانيين في بعض الأحيان. فمع صدور دستور ١٩٣٠ وقانون الانتخاب^{١١٣} المترتب عليه خضع حق الانتخاب فى مصر لتغيرات جوهرية. صدر هذا الدستور بناءً على اقتراح من إسماعيل صدقى باشا، رئيس الوزراء وقتذاك، الذى كان يسعى إلى اتخاذ إجراءات جذرية للتصدى للوفد، والحد من سلطات مجلس النواب، وإرساء سلطات الملك والسلطة التنفيذية على أسس راسخة و"دستورية". فعلاوة على إعادة صياغة المواد الخاصة بسلطات الملك وتلك التى تحكم العلاقات بين مجلس النواب والحكومة، كان أول ما تطرق إليه الدستور الجديد هو ما مكن الوفد من الفوز بالأغلبية البرلمانية أى النظام الانتخابى. كان قد تبين من تجربة الانتخابات الأربعة السابقة أن تغيير نظام الانتخاب لا يكفى للحيلولة دون فوز الوفد بأغلبية مقاعد مجلس النواب، وأن الأمر يتطلب اتخاذ عدد من الإجراءات الصارمة، وبالفعل تغيرت الفلسفة العامة لعملية التصويت التى أقرها دستور ١٩٢٣.

بالإضافة إلى العودة لنظام الانتخاب غير المباشر على درجتين، حدد القانون الجديد عدد أعضاء المجلس بدلا من الربط بين عدد الأعضاء وعدد السكان، فأصبح المجلس يتكون من ١٥٠ نائبا، بينما كان عدد أعضاء مجلس ١٩٢٩ قد بلغ ٢٣٢ نائبا، كما رفع الحد الأدنى لسن الناخب فجعلها خمسا وعشرين سنة، أما بالنسبة للناخبين المندوبين فقد قيد القانون الجديد انتخابهم بشروط مادية أو مالية أو حصولهم على شهادة الابتدائية، ولم يعد المندوب الواحد يمثل ٣٠ ناخبا كما فى قانون ١٩٢٣، وإنما ٥٠ ناخبا. وبالنسبة للمرشحين يشترط أن يكونوا مقيدين فى القوائم الانتخابية للدائرة التى يتقدمون للترشيح فيها منذ ما لا يقل عن سنتين، وأخيرا وفقا لقانون ١٩٣٠ لا يجوز ترشيح من يمارس مهنة حرة فى مدينة غير مدينة القاهرة. كان الهدف المباشر الذى سعى إليه إصلاح صدقى باشا^{١١٤} من خلال هذين الشرطين هو النيل من القواعد الشعبية للوفد لاسيما فى الأقاليم، وهو ما يؤكد أن هذه القواعد كانت تتكون خاصة من طبقة جديدة هى الطبقة الوسطى المتعلمة التى استمدت مركزها الاجتماعى من التعليم. وقد أشارت المذكرة إلى أن مجلس النواب السابق، أى مجلس ١٩٢٩، ذا الأغلبية الوفدية الساحقة، كان يضم نحو ٦٠ محاميا و ١٠ أطباء يقطن أكثر من ثلثهم خارج القاهرة.

إن مذكرة الحكومة التي وقع عليها إسماعيل صدقي باشا^{١١٥} والتي يفسر فيها دواعى هذه التعديلات له دلالة كبيرة ليس فقط على نية محررى المذكرة، وإنما أيضا وبوجه خاص على أنماط تواجد الوفد وقوته فى الانتخابات وكذلك وبصورة أشمل على الممارسات الانتخابية فى هذه الفترة. إن ما يتضح على مدى قراءة هذه المذكرة هو احتقار الناخبين المصريين بوجه عام واعتبارهم غير قادرين على الاختيار بسبب سذاجتهم وسهولة التأثير عليهم وعدم نضجهم وافتقارهم إلى التدريب السياسى وهم فى الواقع غير جديرين بدستور ١٩٢٣ الذى يناسب أكثر حالة التقدم التى وصلت إليها المجتمعات الأوروبية الصناعية على حد ما جاء فى المذكرة. كما تشير المذكرة إلى أنه من الخطأ الاعتقاد بأن التصويت حق طبيعى يتمتع به الجميع، فهو وظيفة لا تحق ممارستها إلا لبعض الأشخاص الذين تتوافر فيهم الشروط المالية أو التعليمية اللازمة والقادرين بذلك على الارتقاء فوق الجماهير وتوجيهها. وبذلك أصبح الوفد متهما بأنه أفرز صورة جديدة من الأوتوقراطية النيابية أفسدت المؤسسات، واستبدت بالشعب وخدعته وسيطرت عليه وذلك بأن أحيت بطريقة ديماجوجية ذكرى ماضيه فى الكفاح الوطنى. وتقتبس المذكرة الكثير من الأيديولوجيا الفرنسية المضادة للحياة النيابية الخاصة بهذه الفترة والتى تستند على الفرضيات الأولية الآتية: البرلمان مصدر لعرقلة الحياة السياسية لأنه يحول دون قيام السلطة التنفيذية بأداء مهمتها؛ أدى الأخذ بنظام الانتخاب العام إلى اقتحام الحياة السياسية من قبل "محترفى السياسة" أى أولئك الذين يحترفون العمل السياسى لتحقيق مصالحهم الشخصية، ونتج عن ذلك انخفاض المستوى العام للعمل السياسى وحرمان الأشخاص ذوي المستوى الرفيع من ممارسته. هذا هو الفرق بين "الأعيان" - الذين يمثل العمل السياسى بالنسبة لهم نوعاً من الاستمرارية والتكريس لوظيفتهم أو لسيادتهم الاجتماعية والاقتصادية - و"محترف السياسة" أو "المقاول السياسى" من أصل متواضع والذى يسعى إلى تعويض النقص الاجتماعى الذى يشعر به بالعمل السياسى المتخصص الذى يبلغ أقصاه أثناء الانتخابات^{١١٦}.

كذلك تتهم المذكرة الموقعة من إسماعيل صدقى باشا، الوفد بأنه كون لنفسه مجموعة من الزبائن بين النخبة السياسية داخل البرلمان والمجالس الإقليمية، وأن هؤلاء يخضعون له تماما وغير قادرين على معارضته. كما اتهم الوفد كذلك بأنه أدخل فى السلوك الانتخابى ممارسات غير شريفة تستوجب العقاب مثل "الاتجار بالتنازلات الانتخابية" وتهديد القلة من المرشحين غير الوفديين الفائزين لإرغامهم

على الانضمام للوفد واتباع تعليماته فى مجلس النواب. وهكذا بموجب القانون الجديد انتزع من مجلس النواب حقه المطلق الفصل فى صحة العضوية. يتضح من هذا العرض السريع لقانونى الانتخاب أنهما يدلان على رؤيتين مختلفتين للتصويت ترتبط بالنخب السياسية التى وضعتهما. غير أنه على مستوى الممارسات الانتخابية ونظرا للرهانات ولخطورة الممارسات "الانتخابية" لمنافسى الوفد، يبدو أن هذا الأخير قد استخدم كافة موارده للفوز وخاصة الموارد والاختصاصات التى توفرها الهيمنة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وكذلك اتجه الوفد، فى الفترات التى فقد فيها شعبيته، إلى استخدام نفس الأساليب المتلوية وغير النزيهة التى استخدمها منافسوه.

الممارسة الانتخابية للنخب : الهيمنة الاجتماعية والانحرافات الإدارية الهيمنة الاجتماعية

من بين الاتهامات الموجهة للوفد فى مذكرة الحكومة الموقعة من إسماعيل صدقى باشا أنه أنشأ "طبقة محترفى السياسة". غير أنه من الصعب قبول مثل هذه الادعاءات لعدة أسباب. يتضح من تحليل وحيد عبد المجيد^{١٧٧} لطبيعة العلاقات بين قيادات الوفد وقاعدته أن الوفد لم يكن لديه أعضاء بالمعنى المعروف فى التنظيمات الحزبية، يكرسون الجزء الأكبر من وقتهم للنشاط السياسى والانتخابى. وكانت الهياكل التنظيمية للوفد فضفاضة إلى حد كبير، وكانت لجانه المختلفة، مثل لجان الطلبة والشباب، تتشكل عند وقوع أحداث سياسية هامة كتنظيم المظاهرات والتجمعات أو تنظيم الحملات الانتخابية لدعم المرشحين الوفديين ومساعدتهم على الفوز، وهو ما أشار إليه عبد الرحمن الرافعى فى شهادته التى أوردناها سابقا. وكذلك على المستوى القاعدى ارتبط الوفد بكافة الطبقات الاجتماعية بما فيها أكثرها شعبية، كما كان يحظى بدعم الطبقات الاجتماعية والاقتصادية الأكثر ثراءً سواء فى المدن أو فى الريف. وكما يتضح من نتائج آخر انتخابات قبل ثورة ١٩٥٢، فإن شعبية الوفد قد بلغت حدا يدعو إلى افتراض أنه لم يكن بحاجة إلى البحث عن مرشحين يخوضون المعارك الانتخابية باسمه بقدر ما كان المرشحون يسعون إلى حمل اسم الوفد؛ إذ أن "شعار الوفد" ظل - على الأقل لفترة ما - مفتاحا للنصر. وكانت قيادة الوفد تكتفى باختيار أكثر العناصر قدرة على الفوز إما بسبب روابطها المحلية وشبكة اتصالاتها الشخصية فى الدائرة، وإما بسبب ما تتمتع به من إمكانات مالية ومادية، أو بسبب

ثقلها داخل الهياكل الإدارية المحلية والقومية. يرجع ذلك لكون الأحزاب السياسية بصفة عامة، بما فيها الوفد، لم يكن لديها ميزانية للإنفاق على الحملات الانتخابية لمرشحيها، علماً بأن هذه الحملات كانت، منذ ذلك الحين، باهظة التكاليف، ويشهد على ذلك المناقشات التي دارت في مجلس النواب عندما اقترح الوفد في عام ١٩٢٤ أن يقوم كل مرشح للانتخابات بإيداع مبلغ من المال في خزينة الحزب.

وبالنسبة لممارسات الوفد في الانتخابات، يقول صبرى أبو المجد^{١١٨} في هذا الشأن وإن كان علينا توخي الحذر الشديد إزاء تلك الأقوال: "الواقع أن الوفد لم يكن يختار مرشحيه على أساس كفاءتهم، وإنما على أساس قدرتهم على الفوز. كان يدرس الدائرة من الناحية التاريخية والجغرافية ولا يتردد في ترشيح شخصين أو ثلاثة أشخاص من العائلة الواحدة في دوائر مختلفة حتى وإن كانوا لا يقيمون فيها ولا أحد يعرفهم. أي على أساس سياسي..." ويبدو أن هذا السلوك كان متبعاً في كل الأحزاب السياسية وقتذاك، وهو ما يؤكد سيد مرعى حين لاحظ أن النقراشي باشا زعيم السعديين اختار في انتخابات ١٩٤٤ أن يرشح أكبر عدد من الأعيان، لأن الأعيان ملتصقون بدوائرههم وذلك حتى لا يتحمل حزبه النفقات^{١١٩}. ويتبين من ذلك كيف أن الهدف الرئيسي للوفد من هذه الممارسات كان ضمان فوز مرشحيه وأن الوسائل التي استخدمها لتحقيق هذا الهدف عديدة ولا تختلف كثيراً عن تلك التي استخدمها خصومه، وهي في هذه الحالة ثقل العائلات الكبيرة ونفوذها الاجتماعي والاقتصادي على الناخبين. ويتناول صبرى أبو المجد في كتابه عن غضب الشباب الوفديين في محافظة الدقهلية عندما لم ترشح أمانة الحزب الدكتور محمد حلمي الجيار رغم شعبيته الكبيرة بين الشباب.

كما سبق أن ذكرنا، كان من بين الاتهامات التي وجهها اسماعيل صدقي باشا للوفد أنه كون لنفسه مجموعة من الزبائن/الأنصار السياسيين داخل البرلمان والمجالس الإقليمية وأن هؤلاء يخضعون له تماماً وغير قادرين على معارضته، وأنه أدخل في السلوك الانتخابي عملية الاتجار بالتنازلات وتخويف المرشحين غير الوفديين الفائزين في الانتخابات.

الواقع أن تلك الممارسات تظهر كذلك قوة وشعبية الوفد بالقدر الذي تظهر به عدم تردده في استخدام شتى الوسائل التي تمكنه من الفوز. حدث ذلك بالفعل في انتخابات ١٩٢٩ حيث فاز الوفد بـ ٩٣,١٪ من المقاعد وكان ١١٣ من مرشحيه قد فازوا بالتزكية لعدم وجود منافس لهم. وتكررت هذه الظاهرة في انتخابات

١٩٤٢ التى حصل فيها الوفد على ٨٧,٩٪ من المقاعد وكان ١١٤ مرشحا قد فازوا بالتزكية^{١٢٠}. وكذلك يظهر القانون الجديد الذى فرضه إسماعيل صدقى والذى يحرم مجلس النواب من حقه فى الفصل فى صحة العضوية استعداد الوفد لعمل أى شيء فى سبيل الهيمنة على المجلس. فبسبب الضغوط الشديدة التى تعرض لها من قبل الملك والإنجليز، وبسبب "مهمته الوطنية المقدسة"، كانت قيادات الوفد تسعى إلى الفوز فى الانتخابات مهما كلفها الأمر، ولم تنشغل كثيرا بالمسائل الشكلية والأساليب المستخدمة فى الانتخابات إلا إذا كان فى ذلك خطر على فوز الوفد.

الانحرافات الإدارية

اتخذ تزوير الانتخابات فى هذه الفترة أشكالا عديدة ومتنوعة وكان غالبا من صنع الإدارة، بعضها يقع قبل الانتخابات مثل تقسيم الدوائر الانتخابية بحيث تأتى النتائج فى صالح بعض المرشحين دون غيرهم، وبعضها الآخر أثناء الانتخابات بمساعدة رجال الإدارة كمديرى المديرية والموظفين وضباط الشرطة، وكذلك العمدة والشيوخ بطبيعة الحال لما لهم من تأثير على الأهالى، لاسيما فى الريف. وتفسر هذه الظواهر ما اتخذته قيادة الوفد من قرارات بمقاطعة الانتخابات كلما أدركت أن الملك، بسبب توتر العلاقات بينه وبينها، سيستخدم كافة الوسائل الإدارية للحيلولة دون فوز الوفد. كما تفسر هذه الظواهر أيضا السبب الذى جعل قيادة الوفد تطالب بعد كل أزمة من هذه الأزمات بتشكيل حكومة محايدة أو ائتلافية تترأس الانتخابات التالية وتشرف على عملية تقسيم الدوائر لحساسة هذه العملية. كان تقسيم الدوائر الانتخابية قبل إجراء الانتخابات يتم عن طريق لجنة فى وزارة الداخلية، وكان الهدف الرئيسى من هذه العملية هو ضمان أكبر عدد ممكن من الأصوات لبعض المرشحين بتجميع القرى والكفور التى توجد بها أهم "الشبكات الموالية لهؤلاء المرشحين" (أهالى وأقارب المرشح وكل من على أملاكه الزراعية أو الصناعية أى بتعبير آخر كل "تابعيه" كالفلاحين والمزارعين والعمد... الخ) فى دائرة واحدة. حدث ذلك فى عدة انتخابات وخاصة فى انتخابات ١٩٢٥ حيث تم تعديل ١٠٦ دائرة من إجمالى ٢١٤ دائرة وانتهت بفوز الوفد وإن لم يكن فوزا ساحقا كما فى ١٩٢٤. وتكرر نفس الشيء أيضا فى انتخابات ١٩٣٨ فامتنع الوفد عن تقديم مرشحين باسمه فى ٩٨ دائرة بعد إعادة رسم خريطة الدوائر كليا بحجة تزايد عدد الناخبين الذى أظهره آخر تعداد للسكان. وبذلك ارتفع عدد الدوائر من ٢٣٢ دائرة إلى ٢٦٥ دائرة. ووفقا لشهادة محمد

حسين هيكل^{١٢١} الذى كان وزيرا آنذاك وأحد رموز حزب الأحرار الدستوريين، كان المرشحون المقربون للحكومة والقصر يذهبون إلى اللجنة التابعة لوزارة الداخلية ويطلبون إضافة مدينة ما أو حذف قرية ما من دائرتهم !! ويمكن القول أن رؤية الوفد تختلف عن غيره من الأحزاب الأخرى، وذلك نظرا لاختلاف وضعه وظروفه عن الآخرين، وهو ما يبرز في أن الوفد كان يطالب بوزارة محايدة لتشكيل الدوائر، أما أحزاب السراي، فكانت تقسم الدوائر بنفسها لاعتبارات انتخابية محضة.

إن الذين استفادوا من مثل هذه الميزات هم أكثر المرشحين تقريبا للدوائر الحاكمة. وفى هذا الشأن يروى سيد مرعى^{١٢٢} تجربته فى أول انتخابات يرشح نفسه فيها، وهى تجربة تستحق الذكر. تقدم سيد مرعى للانتخابات كمرشح سعدي وكانت الحكومة آنذاك حكومة سعية، ومع ذلك، ففى الدائرة التى رشح نفسه فيها، دعمت حكومة أحمد ماهر باشا منافسه فكرى أباطة من الحزب الوطنى، علما بأن هذه الدائرة هى التى كان يمثلها والده فى عام ١٩٢٤ كنائب وفدى. وقد فوجئ سيد مرعى بأن الحكومة كانت قد حذفت إحدى القرى من هذه الدائرة وضمته إلى دائرة أخرى.

"...وكانت هناك بلدة مجاورة للعزيرية لها أهمية، وأصواتها لها تأثيرها فى الدائرة - واسمها كفر فرج جرجس - وذهبت إليها فى جولتى وخلال مرورى بها لاحظت فتور الاستقبال من الأهالى، وأحسست أن هناك شيئا غير عادى وتكشفت الموقف عندما سألونى: أنت جاي ليه؟ ودهشت فى بادىء الأمر ولكننى عذرتهم بعد ما عرفت أن الحكومة قد ضمت بلدتهم إلى دائرة "منى القمح" - وكان المرشح فيها فكرى أباطة عن الحزب الوطنى - وكان الموقف كله بمثابة الصدمة الأولى ولم تحتمل كبريائى أكثر من ذلك، وغادرت البلدة على الفور وأنا أغلى من الغضب والغليظ من الحكومة السعية، كيف يحدث هذا التصرف بالنسبة لمرشح من السعديين وكيف يضعنى النقراشى فى هذا المأزق؟ وتوجهت مباشرة إلى القاهرة لمقابلة النقراشى "باشا" فى وزارة الخارجية وكنت تائرا وقلت له: لماذا إذا طلبتم منى ترشيح نفسى فى الانتخابات؟ ولماذا كان الإصرار على نزولى المعركة فى دائرة العزيرية عن السعديين ثم تفتتون أصوات الدائرة من وراء ظهري؟"

وبخلاف تقسيم الدوائر الانتخابية فى مرحلة ما قبل الانتخابات كان التزوير يتم بواسطة رجال الإدارة ولاسيما العمدة والشيخوخ كما يذكر د. سيد صبرى^{١٢٣}. "لقد أصبح من المعلوم أن أية وزارة فى الحكم تستطيع الحصول على أصوات أغلبية هيئة الناخبين إذا توفر لديها أمران: الأول تأييد رجال الإدارة وبالأخص العمدة الذين فى

قبضتهم أصوات الناخبين فى القرى، الثانى العدد الكافى من اللوريات لنقل الناخبين إلى اللجان للإدلاء بالاسم الملقن لهم. ولقد أثبتت التجارب سهولة كلا الأمرين". وللتصدى لهذه التحركات كان الوفد يعتمد، وهو فى قمة شعبيته، على أنصاره داخل الجهاز الإدارى. ويكفى فى هذا الصدد الإشارة إلى الإضراب الشهير الذى قام به العمدة والشيوخ فى عدة مديريات فى عهد حكومة زيور باشا، ويمكن القول أن الحركات داخل الجهاز الإدارى كانت جزءا من حركة مقاومة عامة يقودها الوفد. بدأت حركة الاحتجاج هذه بإرسال خطاب إلى وزير الداخلية تعبيرا عن اعتراضهم على قانون الانتخابات الجديد وعزمهم مقاطعة الانتخابات، فأقبلوا من مناصبهم وقدموا للمحاكمة إلا أن المحكمة برأتهم. كانت هذه المقاومة الإدارية من بين الأسباب التى أدت إلى تراجع الحكومة وإلغاء قانون زيور باشا. وتكررت نفس الظاهرة عند وقوع أزمة ١٩٣٠ حينما استقال نحو ٤٠٠ عمدة احتجاجا على قانون انتخابات ١٩٣٠ وذلك رغم أساليب القمع والغرامات الباهظة التى فرضت عليهم. إلا أن البرلمان الذى كان يتمتع فيه الوفد بالأغلبية قد ألغى كل هذه القرارات. وبالإضافة إلى الغرامات والفصل استخدمت إجراءات أخرى ضد الموظفين المتمردين من بينها النقل أو الإحالة على المعاش المبكر.

ينطبق هذا الكلام على رجال الشرطة أيضا. فمن بين أشكال تزوير الانتخابات فى ذلك الحين أن كان وزير الداخلية يرسل العساكر لتطويق القرى فى بعض الدوائر أو إيداع شيوخها فى السجون أو منع الناخبين من دخول لجان الانتخاب^{١٢٤}. ولا بد أن نذكر هنا أيضا عدم التجانس السياسى بين رجال الإدارة. وفيما عدا بعض الاستثناءات الناتجة عن مقاطعة الوفد للانتخابات، فإن نتائج الانتخابات لم تكن مضمونة وكانت تنتهى عادة بفوز الوفد، مما كان يدفع الموظفين إلى توخى الحذر الشديد تجنباً للعقاب الذى كان ينزله الوفد بمجرد توليه الحكم على الموظفين الذين لم يحترموا إرادة الناخبين أو تدخلوا ضد مرشحيه. وما ذكره صلاح الشاهد^{١٢٥}. فى هذا الصدد عن انتخابات ١٩٥٠ يثبت ذلك. فهو يروى حقيقة الصراع بين فؤاد سراج الدين الذى كان يعلم أنه سيتولى وزارة الداخلية بعد انتهاء الانتخابات ووزير داخلية حكومة سرى باشا بخصوص موقف الشرطة والإدارة أثناء الإعداد للانتخابات. قام وزير الداخلية بطمأنة فؤاد سراج الدين على حياد الانتخابات، ولكنه طلب منه بالنسبة لمرشح معين أن "يتركه يفوز" وذلك لأسباب لم يذكرها صلاح الشاهد. غير أن فؤاد سراج الدين رفض هذا الطلب بمنتهى الثقة، وظل طوال الحملة الانتخابية

يؤكد في خطبه على كل الإجراءات التي اتخذتها الحكومات الوفدية لصالح الشرطة وفي المقابل تنوى الشرطة الاستغناء عن الوفد بتزوير الانتخابات. كما ذكر أيضا في هذه الخطب أن عددا كبيرا من رجال الشرطة اتصلوا به ليؤكدوا حيادهم. وأخيرا يذكر صلاح الشاهد كيف أن فؤاد سراج الدين قد أرسل سرا أحد الأشخاص إلى الضابط المسئول عن دائرة مرشح وزير الداخلية ليطلب منه عدم تزوير الانتخابات لصالحه، وبالفعل لم يفز هذا المرشح.

كل هذه التصريحات بالغة الدلالة على الممارسات الانتخابية في أواخر الحقبة الليبرالية وعلى قوة الوفد كحزب "حاكم" وعلى التواطؤ والتحالفات بين النخب السياسية، سواء كانت اجتماعية أو أسرية أو اقتصادية، بغض النظر عن اختلاف مواقفهم السياسية. تزايد هذا التواطؤ مع الزمن في الوقت الذي اتسعت فيه الهوة بين "الناس اللي فوق" و "الناس اللي تحت". وقد مهد هذا الوضع لاستيلاء الضباط الأحرار على السلطة في عام ١٩٥٢ وانتهاء عهد التعددية الحزبية والتعددية السياسية الذي شهدته مصر في الحقبة الليبرالية.

ومن المفارقات أن عدم التوازن المفرط لصالح الوفد وشعبيته التي فاقت كل الحدود لارتباطها بمهمته "الوطنية" هو الذي أدى إلى ابتعاد الوفد عن تعريف التصويت في الإطار الاجتماعي الذي أرادته النخب الوفدية ذاتها في بادئ الأمر، أي أن يكون التصويت تعبيرا عن اختيار حقيقي أو رأى سياسى. الواقع أنه نظرا لأهمية الرهانات والعنف الذي استخدمه القصر لتزوير إرادة الناخبين لجأت النخب الوفدية إلى كافة الوسائل لتأكيد تفوقها في الانتخابات، فحشدت موارد المرشحين من الطبقات المهيمنة اجتماعيا واقتصاديا وكذلك الإمكانيات التي توفرها الهيمنة السياسية والحكومية. وتجدر الإشارة هنا إلى البنية الاجتماعية لآخر مجلس نواب عام ١٩٥٠ والذي كان للوفد فيه الأغلبية الساحقة^{١٦}: ٣٥٪ كبار ملاك زراعيين، ٢٧٪ متوسطى ملاك زراعيين، ١٤٪ رأسماليون صناعيون، ٥,٩٦٪ رأسماليون تجاريون، ٢٠,٦٩٪ مهنيون ومعظمهم من المحامين والأطباء، ٥٪ موظفون حكوميون. وتقول عزة وهبى أن ارتفاع نسبة تمثيل الطبقات المهيمنة اقتصاديا واجتماعيا يعد سمة ثابتة في البرلمانات التي تشكلت منذ عام ١٩٢٤. هذه النتائج هي حصييلة دراسات عديدة تناولت هذا الموضوع مع اختلاف المعايير التي استخدمها الباحثون بطبيعة الحال في تعريف مختلف الفئات المذكورة. يفسر مجموع هذه الظواهر كيف أن وراء القواعد الانتخابية الرسمية للنخب السياسية، ووراء الرهانات السياسية الكبرى المتمثلة في

الانتخابات، تختبئ في الواقع ممارسات ومعيارية انتخابية شعبية تكاد تكون باقية على حالتها ولا تزال سماتها الرئيسية موجودة حتى الآن.

المعايير والممارسات الانتخابية الشعبية

الواقع أن الممارسة الشعبية للتصويت خلال الفترة الليبرالية غير مفتح عنها ويصعب اكتشافها. معظم الذين كتبوا أو أدلوا بشهادتهم عن ماضيهم السياسي وتجاربهم الانتخابية كانوا من كبار الشخصيات السياسية آنذاك وكانوا يشغلون المناصب الهامة كمنصب وزير أو رئيس وزراء أو من كبار المسؤولين في الأحزاب السياسية أو من كبار الصحفيين... الخ. وبالتالي نكون بصدد وجهة نظر متأثرة بموضعهم الاجتماعي والسياسي وموقفهم الأيديولوجي. من جهة أخرى غالباً ما تكون شهادتهم انتقائية وبها ثغرات، وهذه الثغرات إما أن تكون حتمية لعدم احتفاظ الذاكرة بكل البيانات، وإما أن يكون سببها ببساطة شديدة أن بعض المعلومات الأساسية بالنسبة لدارس الانثروبولوجيا السياسية لا يراها غيره ذات أهمية، وبالتالي لا يتم ذكرها أو الإفصاح عنها. أما شهادات من قد نسميهم المرشحين العاديين في انتخابات الفترة الليبرالية فهي نادرة للغاية. ومع ذلك استطعنا، بناءً على بعض هذه الشهادات، التعرف إلى حد ما على العادات الاجتماعية الحقيقية التي سادت عملية التصويت في هذه الفترة، ومن ثمّ دلالات التصويت بالنسبة للجماهير. لا يجب ترك الرهانات السياسية الوطنية في انتخابات هذه الفترة تلهيناً أو تحجب عنا الرهانات الاجتماعية المحلية لانتخاب النائب. ففي وقت مبكر جداً تكونت في مصر صورة "النائب الوسيط" بين الأهالي المحليين والأجهزة الإدارية المركزية والإقليمية، وكذلك النائب مقدم الخدمات والمجاملات الشخصية والجماعية. في ضوء هذه التوظيفية يمكن فهم حقيقة منطوق الانتخاب حيث تقدم الجماهير دعمها وأصواتها للمرشح مقابل بعض الخدمات والمزايا التي يوفرها لهم. وهو ما يحدث اليوم. إن مثل هذا التصويت يكون دائماً في صالح المرشحين الذين يتمتعون بالقوة الاقتصادية أو بعلاقات كثيرة، وكذلك الذين يتمتعون بقاعدة شعبية في الدوائر التي يرشحون أنفسهم فيها. وهذا ما يشير إليه عبد الرحمن الرفاعي^{١٢٧} بشأن تقدمه لانتخابات ١٩٢٤.

"...فعلى الرغم من أني لم أعتد في حملتي الانتخابية على عصبية عائلية أو نفوذ شخصي أو قوة حزبية في دائرة مركز المنصورة، فإن ما عرفه الناس عنى من

ماضٍ وصفوه بالوطنية، قد أوجد شيئاً من التوازن بينى وبين منافسى، ففزت عليه بصوت واحد، إذ نلت ١٧١ صوتاً، ونال هو ١٧٠ صوتاً، وكان عدد المندوبين الذين أعطوا أصواتهم ٣٤١ مندوباً...".

من الواضح أيضاً أن عملية التصويت لم تكن سرية على الإطلاق، وإنما كانت تتم بطريقة جماعية شفاهة نظراً لارتفاع نسبة الأمية. يشير محمد زكى عبد القادر^{١٢٨}، وكان من المرشحين فى عام ١٩٤٥، إلى ذلك واصفاً الظواهر التى شاهدها ويحاول شرحها على النحو التالى :

"... وما أكثر ما أثرت فيه صور أخرى فيها سذاجة ولكن فيها جمال أخاذ... سمعت عن بعضهم يسأله عضو اللجنة من تنتخب فيجيب : "الشيخ محمد" وهو يعينى... إن أعظم الألقاب عنده هو لقب "الشيخ" وهو يضيفه على راضياً فرحاً... وآخر يسأله رئيس اللجنة من ينتخب فيجيب "أبو عبد القادر" وهو يعينى أيضاً... إنه لا ينتخب ممثلاً له لمجلس النواب، وقد لا يعرف ما هو هذا المجلس ولا ما هى اختصاصاته وخصائصه، ولكنه ينتخب ابن الرجل المقيم معه فى قريته يعرفه ويعطف عليه ويحبه، وهو عنده أقرب إليه من مجلس النواب ومن كل ما فى مجلس النواب... وثالث يسأله الرئيس من تنتخب فيجيب فى سذاجة حلوة : ودى عاوزة كلام ابن بلدنا... وهو يعينى أيضاً... إن الانتخابات فى نظره ليست إلا الانتصار لابن بلده أيا كان، سواء أكان صالحاً أم غير صالح... إنها العصبية الريفية القديمة كانت لا تزال بكل صولتها تسيطر على أذهان الناس، ورابع يسأله الرئيس من تنتخب فيقول "ابن السنجرى" وهو يعينى أيضاً... إنه هنا ينتخب الأسرة... إنها العصبية الأسرية القبلية... أنصار لأسرتنا وخصوم... وخامس يجيب : الأستاذ الكبير، وسادس يقول سعادة البية وسابع يقول البية بتاعنا... كل إجابة من هذه الإجابات لها مغزاها ولها دلالتها ولها تفسيرها... الأول متعلم عارف لمن يعطى صوته والثانى ينتخب سعادة البية الذى يراه يرتدى البدلة ويذهب إلى القاهرة ويعود منها ويجلس مع البكوات والباشوات فهو واحد منهم بطبيعة الحال وطبيعة الوضع والثالث يصف "البيه" بأنه "بتاعنا" أعنى الرجل الذى نعتمد عليه ونلجأ إليه ونستجير به...".

تشهد هذه التصريحات الواردة على لسان محمد زكى عبد القادر على ما كان يحدث فى لجنة الانتخاب فى القرية عندما يكون أحد المرشحين للانتخابات من أبناءها فينتخب كل الأهالى "ابن البلد" الذى يعرفون اسمه وعائلته. غير أن ذلك لا ينطبق على كل اللجان خاصة فى المدن الكبيرة وكل القرى الأخرى لأن النائب لم

يولد في كل قرى الدائرة وهذا ما يؤكده أحد القضاة وهو د. السيد صبرى^{١٢٩} الذى كان رئيسا لإحدى لجان الانتخاب بالإسكندرية فى عام ١٩٣٨.

"... فقد حضر للانتخاب أفراد لا يعرفون أسماء المرشحين وآخرون ينتخبون محافظ المدينة، وغيرهم ممن يفوضون رأى لرئيس اللجنة، وآخرون يصوتون لرئيس الحكومة وهو غير مرشح فى الدائرة، أو من يطلبون سرد أسماء المرشحين لأنهم نسوا اسم من يريدون انتخابه".

وبالطبع فإن التصويت شفاهة، ومن ثم علنا، يتيح الفرصة للضغط على الناخبين سواء من قبل الإدارة أو من قبل أنصار المرشحين والأشخاص الذين اتفقوا معهم على دعم حملتهم الانتخابية. وبالفعل قبل عملية التصويت كان هناك فترة للمساومات التى يتحتم على كل ناخب جاد إجراؤها مع "الناخبين الكبار غير الرسميين"، أى مع مجموع الشخصيات المحلية القادرة على التأثير على الجماهير لنتخب مرشحا ما. وقد ترتبط هذه القدرة بسلطة الفرد الشخصية أو بوضعه، مثل كونه من الأعيان أو رأس عائلة كبيرة، أو بمركزه الاجتماعى لكونه شخصا متعلما أو بمنصبه الإدارى أو قدرته على ممارسة القمع إذا كان موظفا حكوميا فى الأجهزة المحلية. ويؤخذ فى الاعتبار أيضا أن مرشحي الوفد كانوا قادرين فى بعض الأحيان على هزيمة الباشوات المحليين وهزيمتهم فى دوائرهم. إلى جانب هذه المساومات استخدم المرشحون وسائل أخرى عديدة، وكانت هذه الوسائل والأساليب المستخدمة فى حملة الدعاية الانتخابية تختلف وفقا لسمات كل مرشح ونوع الجمهور الذى يريد إقناعه، وإذا كانت الاجتماعات الجماهيرية والمواكب وإقامة الحفلات التى يشارك فيها الخطباء والشعراء الشعبيون لمدح المرشحين والتغنى بفضائلهم من السمات المشتركة فى الحملات الانتخابية، فإن البعض الآخر كان يعمل على التمييز بتوزيع الإعلانات ومبادئه السياسية وغيرها من وسائل الاتصال المكتوبة. وكان هذا النوع من الدعاية يستهدف أساسا النخب المحلية المثقفة ولاسيما المدرسين والأطباء والمحامين ورجال الدين... الخ، ويبدو أن هؤلاء كانوا يمثلون فى ذلك الوقت فئة هامة من فئات "الناخبين الكبار غير الرسميين". وهذا ما فعله عبد الرحمن الرافعى حين قام بتوزيع كل ما نشر من كتاباته للتأكيد على أنه يتميز بالعلم والثقافة علاوة على نشاطه الوطنى التاريخى.

غير أنه رغم وجود هذا الكم من وسائل الدعاية الانتخابية منذ الانتخابات الأولى فى عام ١٩٢٤ إلا أن تأثيرها على الانتخابات لم يكن كبيرا لأن الناس كانوا

ينتخبون حسب ما يوصيهم به الأشخاص الذين يفترض أنهم على علم بالصالح العام ومصلحة مجتمعهم. وهذه هي النصيحة التي يعطيها نائب وفدى سابق وكان أيضا من المسؤولين عن الحملة الانتخابية للوفد فى كافة دوائر مديرية الشرقية وهو محمد زكى عبد القادر^{١٣٠}.

"... لا تعتمد على الهتافات والتصفيق... إن الناس فى القرى يقابلون كل مرشح بالتهليل والزعيق، ولكن هذا لا يعنى شيئا... اجتهد أن تعتمد على الصلات الشخصية والاتفاقات والزيارات الخاصة... إن تجربتى دلتنى على أن هذه أحسن وسيلة...".

وبالفعل تأكد محمد زكى عبد القادر بنفسه من ذلك من تجربته الشخصية. "... وزرت قرية رزنة وهى بلدة أحمد عرابى زعيم الثورة الأولى فى مصر، واستقبلنى الناس هناك بحماسة وتصفيق وهتاف والمنظومة المعهودة... الكرسى لمين؟ تنتخبوا مين؟... وهى المنظومة التى لاقيتها وسمعتها فى كل قرية زرتها تقريبا، فما أن يحس الطبالون والزمارون وسماصرة الانتخاب أن المرشح هبط البلد، حتى يلبسوا "هدوم الشغل" وهى ليست إلا الطبلبة والمزمار وجماعة من الصبية والأطفال، خليط من أهل القرية المتعطلين، يزفون المرشح، حتى أننى فى أوقات متعددة كنت أشعر بالأسف والألم أن أدت بنفسى إلى هذا الموقف... وتذكرت قول الشمسى باشا أن هذا كله لا قيمة له... إنه "مولد" مجرد "مولد" حتى إذا انتهى الموكب كان لا بد من صرف المكافآت، للطبال والزمار والحلاق وخادم المسجد والمؤذن والأطفال والصبية الذين كانوا يمدون أيديهم ليأخذوا قروشاً، أية قروش...".

كان التصويت وقتذاك - مثل ما هو عليه اليوم - متوقفا على المساومات بين مختلف المرشحين وبعض الأشخاص فى كل قرية أو منطقة، على أن يتم اختيار هؤلاء الأشخاص بعناية شديدة بمعنى أن يكون لهم بالفعل وضعهم ومركزهم الاجتماعى فى القرية ومن شأنهم التأثير على الأهالى وضمان عدد كبير من الأصوات. لذلك كان على المرشحين ومساعدتهم أو وكلائهم، دراسة المنطقة، فى حالة عدم انتمائهم إليها، لمعرفة من هم الأشخاص المسيطرين على الانتخابات فى كل قرية حتى لا يقعوا فى شرك بعض المحتالين. وعلى حد قول محمد زكى عبد القادر، لا يمكن الارتجال فى هذا الأمر.

"... أحسست أن الانتخابات أشبه بالمواسم، لها سماصرة ما أعجبهم... واحد منهم يأخذك على جنب ويقول لك هامسا: البلد دى كلها فى أيد الشيخ أبو محمود... اتفق معاه وخط فى بطنك بطيخة صيفى ونام... ويقترب منك آخر محذرا: إياك من الشيخ

عامر، وهو الذى همس فى أذنك من قبل، ويقول فى خبث ومكر ودهاء لازم قال لك البلد فى ايد الشيخ أبو محمود، ما تصدقوش... أبو محمود ده راجل بتاع غرزة وماهوش من البلد، عليك بالحاج عبد الكريم... راجل طيب حج بيت الله الحرام...".

وكان الهدف من المساومات بين المرشح و"الأشخاص الذين يعتمد عليهم" هو تحديد شروط المقايضة، أى تحديد التبرعات أو الوعود بالتبرعات والخدمات التى يتحتم على المرشح تقديمها مقابل دعمه وتأييده فى الانتخابات. وهنا أيضا يروى محمد زكى عبد القادر^{١٣١} كيف أن رفضه الدخول فى لعبة الوعد بتقديم الخدمات والتبرعات وعدم اختياره للأشخاص المناسبين أدى إلى فشله فى الانتخابات لاعتباره فظا وجاهلا بأصول اللعبة.

"... ويقترب منك ثالث، وهو يهمس أيضا: إن كنت عايز أصوات البلد دى، صلح الجامع... دورة الميه خسرانة ووزارة الأوقاف بقى لها سنين وما عملتش حاجة... ويجيئك رابع وخامس وسادس، وأعجبهم هو الذى قال لى أن أبو سنة محبوس على ذمة قضية... كلم وكيل النيابة يطلعه والبلد كلها تنتخبك... وأسأل: وأبو سنة ده متهم فى إيه؟ فيقول فى حادث قتل... ويقترب شيخ جليل ويدس فى يدك ورقة ويقول باسم: الواد ابنى ساقط فى البكالوريا وعايز يدخل كلية البوليس... البركة فيك... وقد اعتدت أن أكون صادقا، فكنت أقول لمن يسألوننى شيئا ما إذا كنت أستطيع أو لا أستطيع، ولاحظ بعض أنصارى خطتى، فكانوا يزمون شفاهم أسفا، حتى إذا اختلفوا بى قالوا فى أسف شديد: الشغل ده ما ينفعش... لازم توعد الناس... ما فيش حاجة ما يمكنكش... هو أنت حتغرم حاجة... جامع... أه يتصلح... المفروض أنك صاحب وزير الأوقاف، وصاحب وزير الداخلية... الناس هنا ما بتفهمش، خدهم على قد عقولهم...".

هذه هى على ما يبدو أهم سمات التجربة الانتخابية الليبرالية والإطار الذى يصح وضعها فيه إذا أردنا فهم السهولة التى استطاع بها الضباط الأحرار إنهاء فصل الليبرالية الانتخابية فى مصر. وإذا كانت دراسة سمات الانتخاب على مستوى الدائرة قد سمحت بإدراك الدوافع الحقيقية للتصويت من وجهة نظر الأهالى والوسائل المستخدمة من قبل المرشحين للفوز، فإن المستوى القومى الكلى يعطى كذلك بعض الدلالات الهامة. بالنسبة للمشاركة فى الانتخابات (الجدول رقم ٦ الملحق) وطوال هذه الفترة كان متوسط نسبة المشاركة الفعلية للناخبين المقيدين فى الجداول الانتخابية ما بين ٥٤% و٩٦%. ولكن كم من الذين لهم الحق فى التصويت كان مقيدا بالفعل فى الجداول الانتخابية؟ وإن كان من الصعب الحصول على هذا الرقم فما يمكن قوله هو

أن متوسط عدد المقيدين لم يكن يتعدى ١٨ ٪ من إجمالي عدد سكان مصر في هذه الفترة^{١٣٢}. غير أن أكثر الأمور دلالة هو أن المشاركة الفعلية في الانتخابات قد سجلت انخفاضا بين ١٩٢٤ و ١٩٢٥ وإن كان من الصعب المقارنة بين انتخابات أجريت في ظل نظم انتخاب مختلفة. من المؤكد أن هذا الانخفاض يرتبط بظاهرة سياسية هامة اتسمت بها هذه الفترة وهي عدم احترام إرادة الناخبين.

الفصل الثانى

الحقبة الناصرية:

احتكار الدولة للسياسية ومحلية دور النائب

إذا كان النائب فى الفترة الليبرالية يعتبر قبل كل شيء مستودع الإرادة الوطنية الشعبية، ممثلاً فى صورة النائب الوفدى، والانتخاب نوع من الاستفتاء الشعبى لصالح الوفد، وفى الفترة الناصرية كان النائب أساساً هو الوسيط الفعال بين الشعب والدولة "ولية النعم"، وهو موزع الخدمات العامة والأموال العامة. فباتمامهم مهمة الوفد السياسية الأسمى، ألا وهى طرد الإنجليز نهائياً من الأراضى المصرية، وبإعطائهم هذه المهمة عمق أكبر من خلال الكفاح ضد الإمبريالية والإنجازات السياسية الكبرى مثل تأميم قناة السويس انتزع نظام الضباط الأحرار عن عملية الانتخاب أحد أبعاده السياسية الهامة، وهى كونه يعبر عن خيار سياسى. ثم توطد غياب مثل هذا البعد بقيام نظام سياسى استبدادى وأحادى، وبوجود شخصية بارزة ذات "كاريزما" لزعيم وكل نفسه لتحديد الصالح السياسى ويحرص على إقامة علاقات مباشرة وحميمة *passionnées* مع الشعب. وعليه لم يكن أمام النائب المصرى إلا أن يكتفى بدوره التقليدى الذى طالما قام به وهو دور الوسيط بين المجتمع والدولة، أى أن يكون بمثابة "سير لنقل الحركة" الذى ينقل رغبات واحتياجات الشعب وفى الوقت ذاته يشارك فى تأطير المجتمع بنقل الخيارات والتوجهات التى تحددها الجهات العليا وحدها. وبذلك اختفى الاقتراع كتمثيل سياسى نهائياً ليحل محله الاقتراع - المقايضة بين الذين يقدمون دعمهم وصوتهم والذين يعطون ويوزعون نعم وخدمات الدولة، وهو ما يعتبره البعض بمثابة تغير نوعى.

ازدادت فعالية الوسيط فى تلك الفترة لسببين. من جهة ظل النائب هو نائب النظام الحاكم؛ إذ أن اختيار الناخبين محصور فى المرشحين الذين يدعمهم النظام، ومن جهة أخرى لا تقوم الدولة بالوظائف السيادية التى كانت تقوم بها فى الحقبة

الليبرالية فحسب، بل على عكس ذلك تعتبر نفسها مسئولة عن تنمية وتطوير المجتمع كليا وإقرار العدالة الاجتماعية وتوزيع الخيرات والخدمات. إذا كان اختيار الناخبين فى هذه الفترة لا يعد اختيارا سياسيا فهذا لا يعنى مع ذلك أن السياسى اختفى تماما من عملية الاقتراع وأن هذا الأخير لا يحكمه سوى الروابط العائلية والعصبية. الواقع أن هذه الحقبة قد شهدت إعادة تعريف النشاط السياسى الذى أصبح نشاطا مفتوحا للجميع وليس مقصورا على نخبة رجال السياسة أو الأعيان فى الأقاليم، ومن جهة أخرى اتسع مضمون النشاط السياسى ليشمل جهود كافة المواطنين لاسيما المسؤولين لمساعدة الدولة "ولية النعم" فى كفاحها من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وإقرار العدالة الاجتماعية. فقد النائب البعد "القومى" الذى كان يتسم به فى الفترة الليبرالية واتخذت صورته الطابع "المحلى" الذى يعرف به اليوم. أصبح النائب شخصية عامة محلية تستطيع بحكم تأصلها فى الحياة الاجتماعية المحلية وفى الحياة العامة على المستويين المحلى والقومى أن تخدم مصالح أهالى الدائرة وتوزع الخدمات العامة اعتمادا على الأموال العامة لدولة تعتبر نفسها دولة راعية ومنصفة. إن الحقبة الناصرية هى بالفعل التى وطدت علاقة التبعية بين النائب والدولة، وهى علاقة جارى تصحيحها اليوم مع انتشار صورة النائب "رجل الأعمال". هذا التحول الذى طرأ على وظيفة النائب يقربه من مواطنيه وفى الوقت ذاته يؤدى، على المستوى الانتخابى، إلى تمييز المرشحين الذين يتمتعون بمكانة عالية فى الدوائر العليا للدولة والهيئات السياسية القيادية، وإلى جعل الانتخاب من بين ما يعبر عن الهيمنة الإدارية.

المعايير الانتخابية الناصرية : التصويت غير السياسى و"الشأن العام"

لجميع

فى عهد عبد الناصر شهدت مصر ثلاثة انتخابات تشريعية لعضوية مجلس الأمة^{١٣} الذى حل مكان مجلس النواب. جرت هذه الانتخابات الثلاثة فى إطار سياسى وقانونى مختلف تماما عن الذى كان سائدا فى الفترة السابقة. تبنى دستور ١٩٥٦، وكذلك دستور ١٩٦٤، نظاما سياسيا يمزج بين النظام الرئاسى والنظام البرلمانى أو ما يطلق عليه البعض فى الفقه الدستوري المصرى النظام البرلماسى. فهما يقضيان بتشكيل مجلس للأمة، يختار أعضائه عن طريق الانتخاب العام السرى، ويتولى هذا المجلس السلطة التشريعية. كما ينصان فى الوقت نفسه بأن تتولى المؤسسة الرئاسية

السلطة التنفيذية وتحدد مع الوزراء السياسة العامة للحكومة على المستوى السياسى والاقتصادى والاجتماعى والإدارى، وتقوم كذلك بالإشراف على تنفيذ هذه السياسة. كما نظم الدستوران نوعا من التعاون والرقابة المتبادلة بين السلطتين. بالإضافة إلى ذلك يرشح مجلس الأمة بالأغلبية المطلقة لعدد أعضائه رئيس الجمهورية، ثم يعرض الترشيح على المواطنين لاستفتاءهم فيه. ومن الناحية القانونية أيضا وفيما يتعلق بتنظيم السلطات أضاف دستور ١٩٦٤ عنصرين لم يردا فى دستور ١٩٥٦ : حق رئيس الجمهورية فى تعيين نحو عشرة نواب، وأن يكون للعمال والفلاحين ٥٠ فى المائة على الأقل من مقاعد البرلمان.

ولتقييم طبيعة النظام السياسى الناصرى على حقيقته، لاسيما فيما يخص السلطة التشريعية، لابد من إضافة بعض العناصر الجوهرية إلى هذا الوصف :

١- إلغاء الأحزاب السياسية وجماعة الإخوان المسلمين فى ١٩٥٣ و ١٩٥٤ على

التوالى؛

٢- نصت المادة ١٩٢ من دستور ١٩٥٦ على أن "يكون المواطنون اتحادا قوميا [...] ويتولى الاتحاد القومى حق الترشيح لعضوية مجلس الأمة، كما نصت المادة الثالثة من دستور ١٩٦٤ على أن الاتحاد الاشتراكى العربى (الذى أنشئ عام ١٩٦٢) المكون من تحالف قوى الشعب هو السلطة التى تمثل الشعب ؛

٣- وأخيرا استبعد النظام الناصرى من لعبة الانتخابات وبالتحديد من حق الترشيح فى الانتخابات التشريعية، ولأسباب سياسية واضحة، بعض الفئات مثل المنتمين إلى الأسرة الملكية المخلوغة، والأشخاص الذين "أفسدوا" الحياة الحزبية قبل الثورة، والذين فرضت على أملاكهم وأموالهم الحراسة، والذين جرى اعتقالهم فى وقت من الأوقات بعد الثورة... الخ.

ويتضح ضعف ثقل البرلمان فى الحقبة الناصرية ليس فقط من كونه خاضعا لرقابة هذا "الحزب/ الدولة" - برلمان معين اجتمع فى ٦٠ و ٦١ - الذى أدخله النظام على الحياة السياسية المصرية، ولكن أيضا من عمر المجالس المنتخبة خلال هذه الفترة والتى تبلغ مدتها القانونية خمس سنوات. فمجلس الأمة المنتخب عام ١٩٥٧ لم يكمل سبعة أشهر من عمره حتى تم حله بسبب قيام الوحدة المصرية - السورية. وبعثوث الانفصال انتهى دور مجلس الأمة وظلت مصر بدون برلمان منتخب حتى بداية عام ١٩٦٤. انتخب المجلس الجديد فى عام ١٩٦٤ واستمر ثلاث سنوات وثمانية أشهر فقط. أما المجلس المنتخب فى عام ١٩٦٩ فقد استمر سنتين. كذلك

يتأكد ضعف دور البرلمان بالنسبة لغيره من التنظيمات السياسية التابعة للنظام من الأسلوب الذى نظمت به الإدارة الناصرية مختلف الانتخابات. ففى عام ١٩٦٤ على سبيل المثال حرم عدد كبير من المواطنين من مباشرة حقهم فى التصويت لمجرد أن وزارة الداخلية لم تقم بطبع بطاقات الانتخاب الجديدة وطلب من الناخبين استعمال بطاقات ١٩٥٧. وحتى الناخبين الذين تمكنوا من العثور على بطاقاتهم القديمة لم يتمكنوا كلهم من التصويت لأنه مع طبع القوائم الانتخابية الجديدة والمعدلة بناءً على الإضافات والحذف، تغير الرقم المسلسل الدال على لجنة الانتخاب، كما تغير أيضا مكان لجان الانتخاب نتيجة لإعادة تقسيم الدوائر الانتخابية، حتى أن عدد الناخبين فى كل لجنة من لجان الانتخاب فى انتخابات ١٩٦٤ لم يتعد ٥٠٠ ناخب^{١٣٤}.

غير أنه رغم كل هذه التعقيدات، ورغم إنشاء جهاز قانوني وسياسي يخضع البرلمان لرقابته ويكون له (أى الاتحاد القومى الاشتراكي) حق الولاية على مجلس الأمة المنتخب، أدخل النظام السياسى الناصرى بعض التعديلات الهامة فى عملية الانتخابات لاسيما فى اتجاه توسيع الهيئة الناخبة المصرية، مثل تخفيض الحد الأدنى لسن الناخب إلى ١٨ سنة وإن قلت عن سن الرشد القانونى وهى ٢١ سنة، ومنح المرأة المصرية لأول مرة حق الانتخاب على أن القانون قد فرق بين الرجل والمرأة بأن جعل القيد فى جداول الانتخاب إجباريا بالنسبة للرجال واختياريا بالنسبة للمرأة، وإعطاء حق التصويت لبعض الفئات التى لم يكن لها هذا الحق قبل ذلك مثل العسكريين والموجودين خارج الحدود وقت إجراء الانتخابات. وأخيرا بموجب قانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ أصبح التصويت إجباريا وكل من تخلف عن أدائه يعاقب بغرامة.

وفيما يتعلق بالدوائر الانتخابية أخذ القانون بالمبدأ الذى كان قد أقره دستور ١٩٣٠ وهو مبدأ تثبيت عدد الدوائر الانتخابية بحيث لا تتعرض للزيادة أو للنقص بحسب تعداد السكان. وقضى القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٦ بأن "يؤلف مجلس الأمة من ثلاثمائة وخمسين عضوا"، وبأن "تقسم الجمهورية المصرية إلى دوائر انتخابية عددها ثلاثمائة وخمسون دائرة". أما بالنسبة لنظام الانتخاب فقد أخذ قانون الانتخابات بالنظام الذى ساد فى ظل دستور ١٩٢٣، وهو نظام الانتخاب المباشر على درجة واحدة، كما أخذ بنظام الانتخاب الفردى وليس الانتخاب بالقائمة، ويكون انتخاب عضو مجلس الأمة بالأغلبية المطلقة. وأخذ بمبدأ الانتخاب السرى وفيما يتعلق بممارسة الأميين لحق الانتخاب فقد استحدث القانون مبدأ الرموز لتمييز المرشحين

كضمان لسرية الانتخاب بينما كان الأمل في الحقبة الليبرالية يدلى برأيه شفاهة أمام المسؤولين في لجنة الانتخاب.

وفيما يتعلق بالمرشحين أخذ النص القانوني بما كان معمولاً به في تشريع الحقبة الليبرالية من حيث إنه لا يلزم أن يكون اسم المرشح مقيداً في جداول انتخاب الدائرة التي يتقدم للترشيح عنها. ومن شروط العضوية في مجلس الأمة أيضاً أن يكون العضو محسناً للقراءة والكتابة، وألا تقل سن عضو مجلس الأمة يوم الانتخاب عن ثلاثين سنة ميلادية. وبخصوص عدم جواز الجمع بين عضوية مجلس الأمة وتولى بعض الوظائف العامة قضى القانون على أنه يحظر على القضاة وضباط الشرطة والجيش الترشيح لعضوية مجلس الأمة إلا في حالة استقالتهم وقبول تلك الاستقالة. وكذلك نص قانون مجلس الأمة على أن يكون طلب الترشيح مصحوباً بإيداع المرشح مبلغاً من المال كتأمين لضمان جدية الترشيح.

هذه هي المبادئ التي أضافها دستور ١٩٦٤ والتي قضت على وجه الخصوص بتقليل عدد الدوائر الانتخابية إلى النصف على أن يمثل كل دائرة نائبان يكون أحدهما على الأقل "عامل أو فلاح". ويرى معظم المتخصصين وخاصة علي الدين هلال^{١٣٥} أن انتخابات ١٩٥٧ هي أكثر الانتخابات الثلاثة حيوية. ومع أن علي الدين هلال يرى أن هذه الحيوية يمكن إرجاعها إلى أن الدولة لم تكن قد استكملت بعد هيمنتها على المجتمع، إلا أنه من الممكن أيضاً إرجاعها إلى تزامن هذه الانتخابات مع بلوغ شعبية جمال عبد الناصر ذروتها. فبعد استبعاد محمد نجيب وإرساء سيطرته على مجموعة الضباط الأحرار زادت شعبية جمال عبد الناصر إلى حد كبير بسبب الإجراءات التي اتخذها على المستويين الداخلي والخارجي: اشتراكه في مؤتمر باندونج عام ١٩٥٥ الذي جعله يظهر في صورة رجل سياسى دولي، وتأميم قناة السويس، وحرب السويس وأخيراً إصدار قانون الإصلاح الزراعى.

ترتبط حيوية هذه الانتخابات أولاً بتوسيع الهيئة الناخبة بعد الإصلاحات التي أشرنا إليها. ورغم تباين الأرقام التي يعطيها الكتاب في هذا الصدد، يقول علي الدين هلال إن الهيئة الناخبة قد قفزت من ٤,٥ مليون مواطن عام ١٩٥٠ إلى أكثر من ستة ملايين عام ١٩٥٧^{١٣٦}. من الجدير بالذكر أنه يمكن قياس درجة المشاركة السياسية بمعيارين: درجة الإقبال على الترشيح بالنسبة لعدد المقاعد، وعدد الدوائر التي لم يتم انتخاب النائب إلا في الجولة الثانية أى بعد الإعادة. وإذا كان المؤشر الأول (درجة الإقبال على الترشيح) يدل على ثقة المرشحين في انفتاح لعبة الانتخابات، فإن

المؤشر الثانى (درجة إقبال المواطنين على التصويت) يدل على درجة هذا الانفتاح وهذه المنافسة. تقول عزة وهبى فى دراستها الشيقة لانتخابات ١٩٥٧ التشريعية^{١٣٧} أن عدد المرشحين المتبقين بعد تصفية الاتحاد القومى لهم قد بلغ ٢٤٩٣ مرشحا، وبذلك يكون متوسط عدد المرشحين لكل دائرة قد قفز من ١٦, ٣ عام ١٩٥٠ إلى ٧, ١ عام ١٩٥٧، وذلك رغم الشدة التى أظهرها الاتحاد القومى فى عملية التصفية هذه، والتى أسفرت عن استبعاد ١٢٦٨ طلب ترشيح. وقد أدى الاعتراض على بعض المرشحين إلى خلو عدد من الدوائر من المرشحين بالكامل ومن ثم أعلن عن إعادة فتح باب الترشيح فيها مستقبلا. ومن الواضح أن الهدف الرئيسى من عملية اختيار قائمة المرشحين من قبل الاتحاد القومى كان التخلص من الطبقة السياسية القديمة التى لعبت دورها فى الحقبة الليبرالية. وإذا كان إلغاء الأحزاب السياسية والإجراءات الأخرى التى أشرفنا عليها والمتعلقة باستبعاد بعض الفئات من اللعبة الانتخابية تمس أكثر رجال السياسة تألقاً فى الفترة الليبرالية، فإن عملية اختيار المرشحين التى قام بها الاتحاد القومى كانت تهدف إلى التخلص نهائيا من رجال السياسة من الأعيان وأثرياء الريف الذين كانوا يشكلون النخبة السياسية فى العهد الليبرالى، لاسيما فى المحافظات والريف.

تمثل زيادة عدد المرشحين لأول انتخابات تشريعية تجرى فى الحقبة الناصرية ظاهرة غاية الأهمية تستحق التحليل. فإذا ما حاولنا التعبير عن الخريطة الاجتماعية والسياسية للذين تقدموا لترشيح أنفسهم لعضوية مجلس الأمة فسوف نلاحظ التغير الشامل الذى حدث فيها^{١٣٨}. تشير المصادر الصحفية لهذه الفترة إلى تنوع المرشحين وإلى أن من بين الذين خاضوا المعركة الانتخابية أشخاص ينتمون إلى الطبقات الوسطى، بل والدنيا، الذين كانوا مستبعدين من قبل من أى صراع سياسى، ومنهم العمال يدعمهم الاتحاد المصرى العام للعمال، والمهنيين تساندهم لجنة شكلت من أمناء النقابات المهنية، بالإضافة إلى التجار ورجال الصناعة ومتوسطى الملاك الزراعيين، وأخيرا الموظفين وضباط الجيش وضباط الشرطة وعدد من النساء (١٦ مرشحة). يعكس هذا التغيير إرادة النظام الحاكم ورغبته فى تشجيع الفئات الاجتماعية التى كان يريد الاعتماد عليها لتكوين قاعدته الشعبية على المشاركة السياسية، ويمكن القول أن ظاهرة كثرة عدد المرشحين ترجع أساسا إلى الاختفاء المفاجئ للطبقة السياسية مما خلق فراغا مجهولا طمع كثيرون إلى ملئه على أساس غير سياسى فى معظم الأحيان، حيث كان الجميع مؤيدين للنظام. وقد أثارت الظاهرة

انزعاج الصحف وقتها. نظرا لأن كثيراً من المرشحين لم يكن لهم برنامج سياسي. ووضع حد للهوة التي كانت تفصل بين النخبة السياسية الحاكمة وجزء كبير من المجتمع المصرى. يعكس هذا التغيير أيضا الشعبية التي كان يتمتع بها النظام الناصرى فى ذلك الوقت، حيث لم تكن مصداقيته قد تأثرت بعد بإخفاقه فى عدد من الأحداث مثل فشل الوحدة مع سوريا وهزيمة ١٩٦٧، علاوة على ما اتسم به بعد ذلك من طبيعة سلطوية وبيروقراطية، وانخفاض مستوى المعيشة فى المجتمع نتيجة لعواقب المغامرات العسكرية التي دخلها ولأساليب إدارة النظام للاشتراكية.

يشير هذا الإقبال الشديد على الترشيح لانتخابات نتائجها "السياسية" معروفة سلفا، حسب التحليل السابق، إلى مدى ثقة المرشحين فى انفتاح اللعبة الانتخابية على المستوى المحلى. وبالفعل بالإضافة إلى الرقابة "من المنبع" التي باشرها الاتحاد القومى باختياره المرشحين اتخذ النظام الناصرى نوعا ثانياً من الاحتياطات وهو إغلاق ٧٦ دائرة على مرشحين بعينهم لضمان فوزهم بالتزكية. ويلاحظ أن الدوائر المعنية بهذا القرار هى على وجه الخصوص الدوائر التي كان المرشح فيها من الوزراء أو العسكريين أو المسيحيين كما أغلقت دائرة من الدوائر على رئيس الاتحاد المصرى العام للعمال. أما الدوائر الأخرى وعددها ٢٦٩ دائرة فكانت مفتوحة أمام المرشحين، ولشدة المنافسة شهدت ١٦٨ دائرة جولة ثانية لانتخاب نائبها^{١٣٩}. ووفقا لما تقوله عزة وهبى فى دراستها يبدو أن المعركة الانتخابية قد تمت فى إطار حياد الأجهزة الإدارية وعدم تدخلها لصالح مرشح ما أو للإضرار بغيره. وباستثناء بعض الأفعال الفردية يمكن القول بأن التجاوزات والانحرافات التي حدثت كانت من فعل الناخبين والمرشحين أكثر منها بفعل الأجهزة السياسية أو الإدارية. وقد أظهر النظام حسن نيته أثناء المعركة الانتخابية، ومثال ذلك ما قرره الحكومة من أنه لا يجوز لوزير من الوزراء أن يباشر الدعاية الانتخابية فى دائرة غير الدائرة التي أغلقت عليه. غير أن نفس النظام الذى طالما أظهر حرصه على إبعاد الجانب السياسى والأيدىولوجى عن المعركة الانتخابية هو الذى منع المرشحين من تقديم برامج جماعية أو القيام بدعاية مشتركة رغبة فى عدم ظهور تكتلات سياسية أو أيدىولوجية. كذلك أصدرت وزارة الداخلية تعليمات مشددة تقضى بالألا يختار المرشحون مندوبيهم أمام لجان الانتخاب من بين العمد والمشايخ، وذلك حرصا على عدم تأثير العناصر السياسية والإدارية القديمة على تصويت الناخبين، كما صدرت التعليمات لجميع العمد والمشايخ بعدم التدخل فى المعركة الانتخابية بحضور الاجتماعات الانتخابية أو المشاركة فى

الدعاية الانتخابية. وبالفعل، فيما عدا ترشيح بعض الشخصيات المعروفة بانتمائها للييسار ومرشحي النقابات العمالية، تركزت المنافسة على القدرات الشخصية للمرشح وارتباطه بالدائرة والخدمات أو المشروعات التي يتعهد بالقيام بها. وهذا أمر يمكن فهمه نظرا للتشابه الشديد بين المبادئ والبرامج التي خاض بها المرشحون حملتهم الانتخابية وكلها تشير إلى الالتزام بمبادئ ثورة ١٩٥٢. ومن ثم فمن المنطقي أن تكون هذه الانتخابات قد تمت مع بعض التدخل المسبق كالشطب الواسع لبعض المرشحين الذي يتجاوز ممنوعين من ممارسة حقوقهم السياسية، ثم ترك النظام المنافسة تلعب دورها على مستوى القاعدة واثقا في أن النتائج ستكون مطابقة لما يريده بعدئذ. ويمكن هنا الاستشهاد بما يؤكد ضياء الدين داود^{١٤٠} في مذكراته من أن النظام الناصري قد ترك علاقات القوى على المستوى المحلي تلعب دورها، وهو يروي لنا قصة ترشيح أحد أقاربه في الدائرة التي تقع فيها قريته.

"في عام ١٩٥٦ كانت أول انتخابات لمجلس الأمة وفوجئت بقيام ابن خالي بترشيح نفسه للمجلس، ووجدتني ملزما بحكم القرابة وحكم الصداقة الوثيقة بيننا وحكم الإيمان بكفاءته أن أكون بجانبه وأن يكون لي دور أساسي في معركته. ولكن الطريق كان حافلا بالصعاب فهو وإن كان من عائلة نشأت بقرية "الطرحة" إحدى قرى مركز فارسكور وله فيها وفي الكثير من القرى الأخرى عشرات الأقارب والأصهار غير أنه لم يسبق له الإقامة بها أو الاتصال بأهلها كما أنه أعلن عن ترشيح نفسه متأخرا عن منافسيه ما يقرب من الشهر، مروا خلاله بالدائرة وربطوا علاقات واتفاقات وحصلوا على وعود وعهود، بل كنت أنا شخصا مرتبطا ببعضهم مما صعب مهمتي فأحدهم زميل والآخرين أصدقاء. غير أنه نزل إلى الجماهير ببرنامج وأسلوب دعائي ممتاز وإمكانيات طيبة، وخضنا المعركة وكان على أن أقف في اليوم الواحد خطيبا عشرات المرات، ولم يكن لي سابق عهد بالخطابة أو الكلام العام اللهم إلا المرافعة أمام المحاكم وفي إقلال وإيجاز، وكنت أنا الذي أعرف الناس والقرى وعلى أن أقدمه وأن أفيد من كل معرفة لي أو صلة. ووقعت أخطاء فقد شطب أحد المرشحين ومنع من الترشيح [بحجة عدم التزامه بمبادئ الثورة]... ولأنه كانت له علاقات وثيقة ببعض رجال الثورة، وخاصة المشير عامر^{١٤١} فقد نسب إليه أنه وراء شطب هذا المرشح ولذلك انضم المرشح المشطوب وأنصاره وبكل إمكانياته وقدراته وهي كبيرة إلى واحد من المرشحين المنافسين، وكان لذلك أثر كبير في نجاحه".

هذه الأقوال لها أكثر من دلالة. فهي تدل أولا على وجود منافسة حقيقية بين

المرشحين فى تلك الانتخابات تنعكس فى المعركة الانتخابية التى خاضوها وما شملته من زيارات وخطب ووعود و"اتفاقات". كما تدل أيضا على أن استبعاد السلطات العليا لبعض المرشحين لا يكون دائما فى صالح من يتهم - عن حق أو دون حق - بأنه السبب فى هذا القرار البيروقراطى الذى يمثل "ضغطا" على الناخب، وذلك فى الوقت الذى بلغت فيه الناصرية ذروتها. إن هذه المعلومة تدعو إلى عدم التسليم دون حذر بما يقال أحيانا، بشيء من السطحية، عن خضوع "المحلي" للمركزي فى مصر. وأخيرا تدل هذه الأقوال كذلك على الوزن الحقيقى للعصبيات المحلية، إذ يتضح أنه لا يكفى أن يكون المرشح من مواليد القرية أو الدائرة لينجح فى الانتخابات وأن هناك عوامل كثيرة أخرى تدخل فى الاعتبار. ولكن قبل أن نتطرق للسؤال الهام عن الأساليب التى اتبعها المرشحون فى هذه الفترة للفوز بالأصوات، يجب أن نوضح أولا كيف عبر نظام الضباط الأحرار فى بداية عهده علاقة المصريين بالسياسة وقتذاك. يمكن القول بأن فترة ما قبل هزيمة ١٩٦٧ كانت بمثابة العصر الذهبى للناصرية. انعكس ذلك على مستوى الانتخابات فى الإقبال الشديد على الترشيح مما يعنى أنه بالنسبة لكثير من المواطنين، لاسيما الفئات الاجتماعية الدنيا، أصبحت المشاركة فى الحياة العامة إن لم يكن السياسية مفتوحة أمام الجميع دون تمييز للمركز أو الثروة أو الطبقة الاجتماعية أو السياسية، لكن مع الوضع فى الاعتبار محددات المشاركة فى ظل النظام التسلطى وقيوده وضوابطه المعروفة. ويمكن القول كذلك أن الناصرية فى ذلك الوقت فتحت المجال السياسى أمام الشباب، ويكفى أن نستمع إلى ما يقوله حتى اليوم جيل الذين دخلوا الحياة العامة والسياسية خلال هذه الفترة ومازال كثير منهم يمثلون حتى الآن النخب السياسية المحلية والموجودة فى بعض القرى المصرية النائبة. وكمثال لهذه الظاهرة نستشهد بأحد مرشحي الوفد فى انتخابات ٢٠٠٠ التشريعية الذى أجرينا معه حديثا طويلا. ما يقوله عن الحقبة الليبرالية يتكرر على لسان كل من أجرينا معهم مقابلة ميدانية من الذين فى الستينيات من العمر. يبين خطاب أحد المنتمين حاليا إلى الوفد الجديد مدى تأثير هذه الفترة على جيل أكمله أيا كانت خيارات الشخص السياسية حاليا، وكيف أن القيم الناصرية جزء من الذاكرة الجماعية المصرية وتضرب جذورها إلى أبعد بكثير من التنظيمات السياسية الحالية التى تدعى انتماءها إلى الفكر الناصرى. ومن بين هذه القيم الأساسية، رغم كل القيود التى فرضها نظام الضباط الأحرار على النشاط السياسى - وهنا تكمن المفارقة - فتح المجال السياسى أو بالأصح الشأن العام أمام الجميع.

ز.ع.: إذا قارنا بين ما يحدث اليوم وما كان يحدث فى الفترة الناصرية نجد أن فى عهد عبد الناصر كان يوجد ثقافة سياسية. الدليل على ذلك أنه كان هناك الاتحاد الاشتراكي والاتحاد القومى ومنظمة الشباب، حتى وإن كان البعض يتهم بالتجسس لحساب الحكومة. هذه المنظمة سمحت بإنشاء الكوادر السياسية التى لعبت دورا هاما فى السياسة المصرية. هؤلاء الشباب التابعون لمنظمة الشباب كان عمرهم فى ذلك الوقت يتراوح بين ٢٠ و ٣٠ سنة وهم الذين لهم اليوم دور سياسى هام. هؤلاء كنا نسميهم "المنظرين السياسيين" وكانوا يدرسون "الثقافة السياسية". فى المدارس كان الأطفال يدرسون موادا مثل التربية الوطنية ويتعلمون الثقافة السياسية والفكر الاشتراكى، وكان يوجد فى ذلك الوقت معهد الدراسات الاشتراكية والذي كان عليه إعداد الكوادر السياسية وتوعيتها، وحتى لو كنا لا نتفق معهم كانوا على درجة عالية من الثقافة بالنسبة للسياسة. وكانوا قادرين على توصيل ثقافتهم السياسية لكل الشعب لأن النظام كان موافقا على ذلك. والدليل على أهمية هذا المعهد أن م.أ. كان يقوم بالتدريس فيه وأنه علم جيلا من المؤرخين مثل ر.ع. و ع.أ.. وهم مؤمنون حتى اليوم بفكر عبد الناصر. م.أ.. كان شقيق الدكتور.ع.أ. الذي نشر كتابا عن الثقافة المصرية مع م.أ.أ.. وكان هناك أيضا م.أ.م.. عميد مؤرخى اليسار فى مصر. هؤلاء هم الذين يقال عنهم مثقفو الستينيات. لديهم المقدرة على مخاطبة الجماهير المصرية باللغة السياسية التى تفهمها والتى تصل إلى عقولهم وقلوبهم. وهم يعرفون كذلك أكثر من لغة أجنبية قراءة وكتابة حصلوا جميعا على درجة الدكتوراه من باريس أو لندن أو أمريكا. دخلوا المدرسة أيام الاحتلال الانجليزى وتعلموا الانجليزية منذ المرحلة الابتدائية. كنا نستطيع قراءة وفهم اللغة الانجليزية. فى هذا الوقت كانت المرحلة الابتدائية القديمة من الممكن أن تصنع وكيل وزارة لأنها كانت تساوى شهادة البكالوريوس الحالية. جيل الستينيات فريد من نوعه. لم يخرج مثله حتى اليوم. الدكاترة حاليا كلهم أميون. فى هذه الفترة كان يوجد كذلك كتب سياسية بأسعار فى متناول الجميع. وكان هناك أيضا المطبوعات القومية: مطبوعات "الشعب"، والقصص الأجنبية المترجمة وحتى الكتب السياسية الصادرة فى أوروبا وأمريكا كانت تنشر فى "نفس الوقت". لم تكن باهظة الثمن. وكان هناك كذلك هيكل فى الأهرام وكان الناس يتخاطفون الجرائد لقراءة مقالاته. ومحمود أمين العالم فى "أخبار اليوم". كان يمكن للناس الاجتماع والحديث عن مشاكلهم وكان يرسل إليهم بعض الكوادر من منظمة الشباب ليخاطبوهم وينقلوا لهم الوعى والثقافة السياسية. وحتى من لم يكن

يتفق مع الفكر الناصري كان يتعلم ويزيد وعيه بالثقافة السياسية فى هذا النوع من الاجتماعات أكثر مما يتعلمه فى أى كتاب. ولكن إذا نظرنا لما لدينا اليوم من ثقافة سياسية وقمنا بالمقارنة. فى عهد عبد الناصر كان النظام دكتاتورى، ولكن لم يكن هناك قانون الطوارئ. فكيف يمكن أن يكون هناك ثقافة سياسية فى ظل تطبيق قانون الطوارئ؟؟ ما هى الكتب التى توصل الثقافة السياسية للجماهير؟ (... هل يستيقظ أحد اليوم مبكرا لقراءة مقالة فى الجريدة الصباحية؟ لماذا حدث كل ذلك؟ أولا لأن عبد الناصر كان يحارب كبار الملاك الزراعيين وأصحاب النفوذ والمال الذين من جيل ما قبل الثورة. قضى عليهم بالإصلاح الزراعى والتأميمات المختلفة. ولهذا كان مضطرا إلى الاعتماد على طبقة المفكرين المثقفة... ويفسر ذلك اهتمامه بنشر الثقافة السياسية بين جماهير الشعب لأن هذه هى الطبقة التى كان يعتمد عليها والتى كانت تدافع عن مكاسب ثورة ١٩٥٢ وهى المكاسب التى كان يدافع عنها. مصالح متبادلة! أما اليوم فى عصر الخصخصة وظهور رجال الأعمال الجدد والطبقة التى ولدها الانفتاح، فمصلحة النظام الحاكم هى الإضرار بالقاعدة الشعبية وتركها فى حالة الجهل السياسى لأن مصلحتها مع رجال الأعمال ومع الخصخصة التى هى ضد مصلحة الشعب. فطالما بقى الشعب جاهلا، لا يستطيع المطالبة بحقوقه السياسية، ولذلك لا يفعل النظام الحالى شيئا لتشجيع ونشر الثقافة السياسية.

لم تقتصر مباشرة العمل السياسى فى ذلك الوقت على المشاركة فى انتخابات مجلس الأمة وإنما كانت تمتد إلى عدة فضاءات أخرى سواء كانت التنظيمات السياسية التى أنشأها النظام والتى امتد نشاطها ليغطى كافة أنحاء البلاد أو الجمعيات التعاونية والنوادي والصحف والإعلام الجماهيري... الخ. إلا أنه على مستوى الانتخابات كان تعدد التنظيمات على هذا النحو يتيح لكل مرشح إمكانية بناء قاعدة شعبية تسانده، كما كان يمكن الأهالى من الحصول على خدمات نوابهم. ولعل ما يؤكد مثل هذه الفرضية ويدعو إلى إعادة النظر فى أقوال بعض المحللين عن انعدام "السياسى" تماما فى عملية التصويت فى الحقبة الناصرية، هى التجربة الشخصية لضياء الدين داود الذى انتخب لعضوية مجلس الأمة فى عام ١٩٦٤.

صورة النائب : شخصية عامة محلية فى خدمة الجميع

رشح ضياء الدين داود^{١٤٢} نفسه فى الدائرة التى تقع بها قريته. ورغم أن والده كان من صغار الأعيان فقد تميز ضياء الدين داود منذ شبابه بالاهتمام بالشأن السياسى

وبالرغبة فى الدفاع عن قضايا الفقراء ولاسيما الفلاحين الذين لا يملكون أرضا، وبالتالي سرعان ما اعتنق الأفكار والمبادئ الناصرية التى بقى على وفائه لها حتى اليوم. وإذا كان اشتراكه فى الحملة الانتخابية لأحد أقاربه فى علم ١٩٥٦ قد علمه "الخطابة السياسية الجماهيرية وحسن التحدث إلى الجماهير بالأسلوب وباللغة التى يألونها وينجذبون إليها" كما جعلته يكتشف الكثير من أساليب ومناورات الانتخابات وحيلها، فهو لم يقرر ترشيح نفسه إلا فى عام ١٩٦٤. وكان ضياء الدين داود قد اكتسب صداقات كثيرة وروابط محلية بحكم عمله كمحام فى قريته ونشاطه فى التنظيمات التعاونية والإدارية والسياسية. يقول ضياء الدين داود إنه رشح نفسه وهو واثق من نجاحه لدرجة أنه حدد قبل بدء المعركة الانتخابية نسبة الأصوات التى يتوقعها فى كل قرية والتى جاءت النتيجة من بعد قريبة جدا منها.

كان ضياء الدين داود قد استثمر فى شبابه متسعا كبيرا من الوقت فى النشاط الاجتماعى والثقافى والرياضى، واشترك فى تجمعات الطلبة والمثقفين فى قريته وتوجت جهودهم بإنشاء نادٍ ريفي. ثم رشح نفسه للجنة الاتحاد القومى فى قريته وانتخب ثم انتخب عضوا بلجنة المركز غير أنه وجد فى هذا التنظيم كثرة من الوجوه التقليدية وطبقة الأعيان وهى الطبقة التى ينتمى إليها أسريا، ولكنه يفترق عنها لأنه "فكريا وعاطفيا مع مئات الفلاحين والمطحونين فى أمالهم وتطلعاتهم ومصالحهم...". ووفقاً لما يقوله فإن تصدى هذه الطبقة حال دون فوزه عندما رشح نفسه لمركز من مراكز المسؤولية فى الاتحاد القومى. ورغم علمه مقدما بأنه لن يفوز، فقد أراد بترشيح نفسه أن "يوكد معنى الرفض لهذا الأسلوب وكى يوكد أيضا أنه ينبغى أن تتاح الفرصة لطلائع جديدة تمثل معنى من معانى الثورة...". وكان لضياء الدين داود تجربة مماثلة عندما رشح نفسه لرئاسة الجمعية التعاونية للمركز وانتخب رئيسا لها. وكان ذلك "لتطبيق رغبة المسؤولين فى الجمعية إحياء تلك الجمعيات لتخدم بالفعل مصالح الزراع الحقيقيين وليس مصالح كبار الملاك...". ولدى انتخابه للمرة الثانية استقال ضياء الدين داود عندما اكتشف أن عشرة من أصل الأحد عشر عضوا الذين يتكون منهم مجلس الإدارة الجديد هم من كبار الملاك وأنهم يسعون بذلك لتحقيق مصالحهم.

واستمر ضياء الدين داود فى العمل السياسى بالاتحاد الاشتراكى العربى فى مجلس محافظة دمياط بعد ذلك. وعند افتتاح أول محكمة ابتدائية بالمركز انتقل عمله ومكتبه الرئيسى إلى هناك اتسع نشاطه المهنى والسياسى والاجتماعى ليشمل كل

المحافظة. وبفضل عضويته بمجلس المحافظة أتاحت له الفرصة لتحقيق العديد من المشروعات الحيوية فى مجال الإنتاج والخدمات والبنية التحتية والتي عمت العديد من قرى ومدن المحافظة. ويشير ضياء الدين داود إلى أن الفضل فى تحقيق تلك الإنجازات يرجع للاعتمادات المالية الكبيرة التى وفرتها ميزانية المحافظة والإدارة المحلية آنذاك. ونظرا لما اكتسبه من ثقة لدى الأهالى واتساع اتصالاته وما أنجزه من مشروعات بتمويل من المحافظة قرر ضياء الدين داود أن يدخل المعركة الانتخابية على أسس ومفاهيم وأساليب انتخابية جديدة. وحيث إن المبلغ الذى كان ينوى إنفاقه فى الانتخابات لم يكن كبيرا فقد قرر عدم استخدام وسائل الدعاية المعتادة مثل طبع الملصقات واللافتات فى الشوارع أو توزيع الكتيبات أو المرور فى مواكب بالسيارات أو إقامة السراذقات، وقرر أن يتقدم للناس بمنشور واحد يعلن فيه عن ترشيح نفسه. ويقول ضياء الدين داود: "إنى أعتقد أن لى رصيда لدى الناس حصيلة نشاطى المهنى كمحام ونشاطى العام والاجتماعى...".

يبدو أن هذا هو نموذج المرشح والنائب فى العهد الناصرى: أن يكون مؤمنا بالتوجهات والمبادئ السياسية الكبيرة للنظام الناصرى ويعمل على تحقيق المصالح المحلية كوسيط، كما أن هذه المبادئ وتوسيع قاعدته داخل الأجهزة السياسية والإدارية المحلية يمكنه من تخطى كافة العقبات بأنواعها لخدمة المصالح الجماعية لدائرته من المال العام. غير أن هذا الوصف ليس إلا نموذجا، بينما يكشف الواقع عن اعتبارات أخرى يجب أخذها فى الحسبان ومنها على وجه الخصوص الاعتبارات الشخصية والصراع على السلطة والمصالح داخل النخبة السياسية المحلية والقومية. وقد تعلم ضياء الدين داود^{١٤٣} ذلك عندما وقع ما لم يكن فى حسبانته. فبعد أن أعلن عن ترشيح نفسه بقليل اهتزت ثقته عندما اكتشف أن أحد أصدقائه من الاتحاد الاشتراكى العربى والمرشح عن نفس الدائرة وراء الخطاب المسجل الذى تلقاه من قيادة الاتحاد الاشتراكى العربى والذى يحمل إليه قرارا بمنعه من الترشيح لأنهم "يدخرونه لمهام أخرى أك". وللدفاع عن نفسه توجه ضياء الدين داود إلى مقر الاتحاد الاشتراكى بالقاهرة، وكانت دهشته كبيرة أمام عدد المرشحين الذين رفض ترشيحهم مثله لأسباب لا علاقة لها بالسياسة، وكذلك لكون باب المسئولين بالاتحاد الاشتراكى مغلقا دون الجماهير. ولم يتمكن ضياء الدين داود من التوصل إلى إلغاء قرار العزل وإباحة الترشيح للجميع إلا بعد أن أرسل خطابا شخصيا لجمال عبد الناصر. ولدى عودته من القاهرة شعر بأن هذا الإجراء قد ضاعف من شعبيته وإقبال الناس عليه

لأن هذا الإجراء قد أظهر في الواقع ثقل اتصالاته مع الأوساط "العليا" وثقة الرئيس عبد الناصر فيه.

لاشك في أن هذا المثال لتكوين قاعدة شعبية تمكن المرشح من الحصول على مقعد في مجلس الأمة يظهر الحذر الذي يجب توخيهِ حيال ما يقال عن "عودة الروابط العائلية لأن الروابط العائلية ربما كانت تلعب دورا أكبر في الوجه القبلي خاصة في المحافظات التي تتمتع ببناء قبلي متماسك مثل قنا وسوهاج. ودورها في انتخاب النائب إبان الحقبة الناصرية. من المؤكد أن هذه الروابط تلعب دورا كبيرا في فوز المرشح". ويروى ضياء الدين داود كيف أن أبناء قريته المقيمين في القاهرة عادوا للقريه ومعهم كل إمكانياتهم لمساعدته على الفوز. غير أن هذا الارتباط بالمجتمع المحلي لا يكفي وحده. فهو قد فاز في الانتخابات لأنه استثمر وقته وجهده في العمل الاجتماعي والعام. مقابل الأصوات التي تمكنه من الفوز يقدم النائب لأهالي دائرته المزايا والخدمات التي تتيحها الدولة ويقدم كذلك العديد من الخدمات ويقوم بحل المشاكل الفردية مثل التسجيل في إحدى المدارس أو الجامعات ونقل أحد الموظفين ليكون محل عمله قريبا من مسكنه... الخ.

الممارسة الانتخابية والهيمنة الإدارية

إن من شأن وظيفة النائب المصري في الحقبة الناصرية أن تغير وضع النائب وعمقت روابطه المحلية وأصبح أقرب إلى أهالي دائرته. وفي هذا الصدد يقول ضياء الدين داود إن جميع الزملاء الذين فازوا في الانتخابات في المحافظة كلها كانوا يقيمون فيها، مما جعلهم "أقرب إلى الناس ومشاكلهم ولم يكن الوضع كذلك من قبل". ويذكر أيضا ازدياد عدد الطلبات بشتى أنواعها التي كان أهالي الدائرة يوجهونها للنواب وله شخصيا. تبين مثل هذه الظاهرة كيف أن الخطاب السياسي الناصري المعبر عن كون الدولة أصبحت "دولة الجميع"، وخاصة أكثر المعوزين كان له أثر على العلاقة بين النائب وأهالي دائرته الذين أصبحوا يرون فيه شبه "ساحر" قادر على حل كل مشاكلهم وتلبية جميع مطالبهم. كذلك ساهم تغيير الخصائص الاجتماعية للنواب المصريين بعد ثورة ١٩٥٢ في التقارب بين النواب والشعب. هذا هو الفرق، على حد قول ضياء الدين داود، بين النائب في العهد الليبرالي والنائب بعد ١٩٥٢ : "كان ذلك يدعوني للتفكير: لماذا تحتاج مصالح الناس إلى نائب للوساطة في قضائها؟ ولماذا يضطر الناس سواء في بعض مصالحهم العامة أو الخاصة

للجوء إلى عضو مجلس الأمة؟ ثم كيف يستطيع النائب أن يوفق بين كل تلك المصالح المتعارضة وأن يرضى الجميع؟ كيف يوفق بين الالتزام بقيم الحق والعدل والمساواة ثم إرضاء الناس وتحقيق آمالهم والمحافظة على أصواتهم التي أوصلته لمقعده والتي يأمل أن توصله مستقبلا. إن مهمة النائب لم تتغير كثيرا عما كانت عليه قبل الثورة إلا من زاوية واحدة... أنه لم يعد مرتبطا بحزب له أنصاره وله خصومه فيتحرك ويتصرف في هذا الإطار فيغدق على الأنصار ويضيق وينتقم من الخصوم، وبالتالي يطلق له حزبه - خاصة إذا ما وصل للحكم - العنان فييسر له الكثير من الاستثناءات والمحسوبيات. وبالتالي فهو غارق في الطلبات والعرائض والوساطات والمشاكل الفردية للناخبين. لم تختلف الصورة إلا من الناحية الحزبية، ثم تختلف أيضا في نوعية ممثلي الشعب ودخول قطاعات من الشعب كانت محرومة في ظل النظام الملكي والذي كان يسيطر على الحياة السياسية فيه مجموعة الأسر الثرية والمالكة للأرض أو المهيمنة على الاقتصاد. أما مهمة النائب وارتباطه بالناس ونظرة الناس إليه والمهام التي يتوقعونها منه فلم تتغير كثيرا ولم يعاون النظام على تغييرها...^{١٤٤}.

هكذا أصبح النائب في الحقبة الناصرية نائبا للجميع الأمر الذي لم يفت على الأهالي ولا - بالأحرى - على الناخبين. وكمثال لنظرة الناخبين للمرشح أو النائب في هذه الفترة، نستشهد هنا بما صرح به أحد المشاركين في انتخابات ١٩٦٩، ليس كمرشح وإنما كناخب أو بالأصح بصفته على رأس مجموعة من الناخبين. أ.ف. البالغ من العمر ٦٠ عاما هو حاليا أحد المسؤولين بالحزب الوطني الديمقراطي في المحافظة التي أجرينا فيها البحث الميداني، وقد بدأ نشاطه السياسي أو المشاركة في الانتخابات في الفترة الناصرية وبالتحديد أثناء انتخابات ١٩٦٩. كان أحد المرشحين في دائرته معروفا بعلاقاته الوثيقة مع السلطات، وبالتالي كان له نفوذ كبير. أ.ف. من كفر صغير في هذه الدائرة وكانت علاقة الصداقة التي تربطه بهذا المرشح هي نقطة البداية في انخراطه في العمل العام والسياسي على المستوى المحلي.

أ.ف.: "كنت قد لاحظت أن المرشح س كان يتمتع بسمعة ممتازة كرجل يقدم خدماته لأبناء الدائرة وذي نفوذ. إلا أن قريننا كانت محرومة من الكهرباء والماء. حاولت الاتصال به وكان أحد أصدقائي له خبرة طويلة في السياسة فنصحتني بجمع كل مطالب أهالي القرية كتابة وتنظيم اجتماع بحضور المرشح وأن أسلمه هذا الخطاب أثناء الاجتماع. غير أن تنظيم مثل هذا الاجتماع لم يكن أمرا سهلا لأنني لم أكن معروفا في ذلك الوقت. وعندئذ خطر ببالنا أنا ومجموعة من الأصدقاء فكرة

نشر إشاعة عن طريق شخص لا يمكن التشكيك في كلامه وهو شيخ القرية وهي أننى أفضل من يستطيع "تجميع الأصوات" وأنى مفتاح الانتخابات فى القرية. وكان لا بد أن يحضر الاجتماع لأنه كان بالنسبة لنا بمثابة "الفرخة التى تبيض ذهباً". نجحت الإشاعة وبعد أيام قليلة كان المرشح س يسعى إلى مقابلتى ويبحث عنى فى كل مكان سائلاً: "من هو.. أ.ف.. هذا الذى يتحكم فى كل أصوات القرية؟" هكذا قمت بتنظيم الاجتماع وطلبت من كل الأهالى الحضور ومعهم أسوأ ما يملكون من لمبات الغاز حتى يتضايق المرشح نفسه من عدم الروية ويدخل الكهرباء فى القرية وبالفعل، لم يستطع أن يرى شيئاً فى الاجتماع الذى ألقى فيه قصيدة أمدحه فيها وأقول أنه إذا ما أدخل الكهرباء فى قريتنا سيكون "القمر الذى يضيئنا" ونقف جميعاً معه ويحصل على كل أصوات قريتنا. بعد ذلك بيومين وفى تمام الساعة السابعة صباحاً وجدت أمام باب بيتى قاطرة محملة بعواميد الكهرباء، وقام العمال بتوصيل الكهرباء لكل المنازل. هذه القصة كانت أساس شهرتى ومنذ ذلك الوقت استطعت بالفعل التحكم فى أصوات الأهالى لأن الخدمة التى قدمها المرشح س نسبت إلى وكان الناس يقولون أن الحاج . أ.ف.. أدخل لنا الكهرباء بمساعدة المرشح س...".

هذه القصة عن "الانتخابات" ذات دلالة كبيرة عن خصائص التصويت بهدف المقايضة فى عهد عبد الناصر وعن نظرة الناخبين للنائب وهى مبنية على "المنفعة" وكذلك عن الأساليب التى كان يستخدمها المرشح المقدر له النجاح لحمل الأهالى على انتخابه استناداً إلى ثقله وعلاقاته داخل النظام الإدارى. فقبل بداية الانتخابات كانت المرافق تدخل القرية أو الكفر ولم يكن أمام الناخبين إلا شكر المرشح وذلك بإعطائه أصواتهم. ويتضح أيضاً من هذه القصة أن التصويت كان "جماعياً" وإن كان ذلك لا يعنى أنه تصويت لا عقلانى من قبل أشخاص يخضعون لمن نصب نفسه رئيساً عليهم مثل ما حدث مع أ.ف. بل على عكس ذلك سواء الناخبين الذين أدلوا بأصواتهم لصالح مرشح واحد، أو "مجمع الأصوات"، فكل منهم استطاع أن يحقق مصلحته الخاصة: فالناخبون حصلوا على الكهرباء بينما حصل المرشح على الهيبة وبداية الشهرة. وأخيراً تبين هذه القصة كيف أن المرشحين ليسوا الوحيدين الذين يستخدمون شتى الأساليب - غير النزيهة أحياناً - للفوز بمقاعدهم، وأن القاعدة أيضاً تستخدم كثيراً من الحيل والخدع للفت أنظار المرشحين إذا رأوا فيهم القدرة على خدمتهم.

بطبيعة الحال يميز هذا النوع من التصويت، أى التصويت بهدف المقايضة الذى اتسمت به الحقبة الناصرية، المرشحين الذين لهم وضعهم فى السلم الإدارى

والسياسى للحزب/ الدولة أى الاتحاد الاشتراكى. فليس غريبا إذا أن يكون ضمن نواب ١٩٦٩ وعددهم ٣٥٠ نائبا، ٣٠٥ من أعضاء اللجنة التنفيذية العليا وغيرها من لجان الاتحاد الاشتراكى العربى. ومن الصحيح أيضا أن انتخابات ١٩٦٩ جرت بعد هزيمة ١٩٦٧ بعامين فقط فى جو يسوده تلاشى الأوهام وخيبة الأمل فى نظام ثورة ١٩٥٢ وفى ظل مناخ سياسى شديد التوتر، فلم يتقدم للترشيح سوى ٨٧٠ مرشحا وهو ما يدل على إحكام هيمنة النظام وتنظيماته على الانتخابات^{١٤٥}.

ومن جهة أخرى فتح التصويت بهدف المقايضة المجال للتجاوزات والانحرافات الإدارية، بل وانتشارها واستخدم المرشون ثقلهم فى رشوة الموظفين المكلفين بتنظيم عملية الانتخاب. علاوة على ذلك فإن طبيعة النظام القانونية والسياسية على حد سواء وعدم استقرار المجالس المنتخبة وقصر عمرها هى أمور تفسر عدم اهتمام نواب هذه الفترة ليس فقط بمسألة القواعد الانتخابية، وإنما أيضا وبطريقة أعم بما يتعلق بالسياسة العامة. ثمة عامل آخر لتفسير تلك المعطيات وهو أن معظم عناصر مجلس الأمة، بحكم تجديد المجلس تجديدا شبه كامل، لم يكن لديهم خبرة فى الحياة النيابية ولم يدركوا بوضوح مهامهم ودورهم كنواب.

وبالنسبة لمسألة القواعد الانتخابية بالتحديد يروى محمد الطويل فى كتابه "برلمان الثورة"، الذى استند فيه على المناقشات التى كانت تدور فى البرلمان وقتذاك، كيف أن موضوع سوء تنظيم وزارة الداخلية لانتخابات ١٩٦٤ كان ضمن الموضوعات التى طرحت للمناقشة فى مجلس الأمة بناءً على اقتراح تقدم به أحد النواب بشأن إلغاء جميع المخالفات المحررة ضد المتخلفين عن الإداء بأصواتهم فى حين أن التصويت كان قد أصبح واجبا إجباريا منذ قيام الثورة^{١٤٦}. يشير المؤلف إلى أنه إذا كان النواب قد ناقشوا بالفعل مسألة إعفاء أو عدم إعفاء المتخلفين من الغرامة، إلا أنهم لم يتطرقوا للمسألة الجوهرية فى الموضوع وهى إخلال وزارة الداخلية بمهامها فى تنظيم الانتخابات بتقاعسها عن طبع بطاقات جديدة. ويشير محمد الطويل أيضا إلى الضجة التى أثارها سؤال أحد النواب فى مايو ١٩٦٦ حول موضوع تعرض الموظفين المحليين للنقل بصورة تعسفية نتيجة لسلوكهم أثناء الانتخابات، مشيرا بذلك إلى سوء استعمال بعض النواب المنتخبين لنفوذهم بمعاque من "سلوكا غير سليم" فى الانتخابات إما بحياده وإما بالتصويت لصالح منافسيهم^{١٤٧}.

الفصل الثالث

الانتخابات ابتداءً من عهد السادات : العودة المقيدة للبعد السياسى وجدلية الحوار حول المعيار الانتخابى

ترجع سمات وخصائص عملية التصويت المصرية التى نشهدها اليوم إلى حد كبير للتحويلات السياسية والمؤسسية والاقتصادية والاجتماعية التى أدخلها السادات وإن كانت تداعيات هذه التحويلات على عملية الانتخاب قد ظهرت بوضوح أكثر فى عهد الرئيس حسنى مبارك. من أهم هذه التغيرات العودة المقيدة إلى التعددية السياسية والحزبية، والإصلاح الاقتصادى الذى أدى إلى ظهور طبقات اجتماعية جديدة، وأخيراً إلى انسحاب الدولة من مهامها الاجتماعية دون التقليل من ثقل الجهاز الإدارى والبيروقراطى بشكل ملموس. أما الظاهرة الجديدة التى شهدها عهد مبارك فهى عودة الحوار حول المعايير والقواعد الانتخابية وارتباطها بدور المحكمة الدستورية العليا فى هذا الشأن^{١٤٨}، مما يدل على تجديد تلك المعايير والقواعد وكونها لم تعد حكراً على السلطة التنفيذية والمؤسسة الرئاسية. كما يظهر تنامى دور القضاء فى السياسة من تزايد عدد الطعون المقدمة للمحاكم ضد بعض النواب المتهمين بالتلاعب فى الانتخابات.

التصويت فى عهد السادات وعودة البعد السياسى

شهدت مصر فى عهد السادات ثلاثة انتخابات تشريعية مختلفة تماماً من حيث خصائصها ونتائجها. فبينما اتسمت انتخابات ١٩٧١ بتشابهها الكبير مع انتخابات الحقبة الناصرية بخلاف بعض التعديلات الطفيفة^{١٤٩} فإن انتخابات ١٩٧٦ ما زالت عالقة بالأذهان وفى الذاكرة السياسية حتى الآن. اتسمت تلك الانتخابات بالفعل بعدة عناصر: بروز ظاهرة المرشحين المستقلين - التى كانت قد اختفت من الساحة السياسية منذ عام ١٩٥٢ - والذى كان عددهم ٨٩٧ مرشحاً مستقلاً فاز

منهم ٤٨ مرشحا. بعضهم من ذوى التوجهات السياسية الواضحة وهم بوجه خاص الإسلاميون والوفديون واليساريون، وبعضهم كانوا مستقلين حقيقه ولا ينتمون إلى أى تيار سياسى من التيارات القائمة، وهذا لا يعنى أنه لم يكن لهم رأى سياسى ثابت. وأخيرا بعض "المستقلين" كانوا فى الواقع يمثلون النخبة الاقتصادية الجديدة التى ارتبطت بسياسة الانفتاح رشحوا أنفسهم كمستقلين أو تحت لواء حزب الدولة آنذاك وهو تنظيم مصر العربى الاشتراكى (منبر الوسط). بلغ عدد مرشحي هذا التنظيم ٥٢٧ مرشحا فاز منهم ٢٨٠ مرشحا، بينما رشح تنظيم التجمع (منبر اليسار) ٦٥ مرشحا فاز منهم ٦ مرشحين، وتنظيم الأحرار الاشتراكيين (منبر اليمين) ١٧١ مرشحا فاز منهم ١٢ مرشحا^{١٥}.

وإذا كانت انتخابات ١٩٧٦ ما زالت عالقة بالأذهان فلأنها كانت أول انتخابات تجرى فى ظل التعددية بعد الفترة الناصرية، التى اتسمت بهيمنة الحزب الواحد وانعدام الحرية. لذلك اتسمت المعركة الانتخابية بحدة الحوارات السياسية المتعلقة بالرهانات القومية فى هذه المرحلة من تاريخ مصر. كما تميزت أيضا بقدر من الحرية فى ظل تولى ممدوح سالم وزارة الداخلية وكان آنذاك معروفا باستقامته ونزاهته. ومن المؤشرات الصادقة عن درجة المنافسة فى الانتخابات هى نسبة الدوائر التى أجريت فيها انتخابات الإعادة. وفى انتخابات ١٩٧٦ لم يفز فى الجولة الأولى سوى ١٢٥ مرشحا مما دعا إلى إعادة الانتخاب فى ٢٢٥ دائرة. وتميزت هذه الانتخابات أيضا بارتفاع نسبة الوجوه الجديدة فى البرلمان؛ حيث بلغت هذه النسبة نحو ٥٠٪/١٥١ على المستوى القومى. وفى هذه الانتخابات أيضا قام الناشطون اليساريون بإنشاء "لجان الوعي الانتخابي" التى سعت إلى قيد المواطنين فى قوائم الانتخابات وحثهم على التصويت.

الواقع أن انتخابات ١٩٧٦ جرت فى ظل نظام سياسى على درجة عالية من الثقة فى النفس بسبب نصر ١٩٧٣، ومن ناحية أخرى أجريت تلك الانتخابات بعد إصلاح الإدارة المحلية بهدف إعطاء المجالس الشعبية المحلية سلطات حقيقية، الأمر الذى قد ساهم بالتأكيد فى تخفيف ما كان يقع على النواب من أعباء و"مهام محلية" حتى يتفرغوا لمهامهم القومية المتمثلة فى مراقبة، بل والاشتراك فى وضع السياسة العامة للدولة على المستويين الداخلى والخارجى. وبذلك فليس من الغريب أن يكون نواب مجلس ١٩٧٦ هم مصدر المضايقات والمعارضة الشديدة التى واجهها السادات عند قيامه بزيارته المفاجئة للقدس. بعد ذلك قام السادات بحل مجلس الشعب وتنظيم

انتخابات جديدة فى عام ١٩٧٩، وكان المناخ الذى أجريت فيه هذه الانتخابات الجديدة مختلفا تماما عن مناخ انتخابات ١٩٧٦ لتزعزع مصداقية النظام السياسى نتيجة لحدثين هامين، فإذا كانت زيارة القدس قد أفقدت السادات تأييد جزء كبير من الطبقة السياسية والمثقفين فإن ارتفاع أسعار السلع الأساسية فى عام ١٩٧٧ أثار أكثر طبقات المجتمع المصرى فقرا وهو ما تدل عليه الانتفاضات الشعبية التى شهدتها مصر فى عام ١٩٧٧. وفى انتخابات ١٩٧٩ استخدم النظام كل ما توفر له بحكم سيطرته الإدارية والقمعية من أساليب لمنع المعارضة السياسية من العودة إلى المجلس، كما تم تعديل قانون مجلس الشعب ومن ضمن هذه التعديلات نص القانون على ضرورة موافقة القوى والأحزاب السياسية أو من يرشح نفسه لعضوية مجلس الشعب على المبادئ التى وافق عليها الشعب فى الاستفتاء على معاهدة السلام بتاريخ ٢٠ ابريل ١٩٧٩. وأخيرا تم أيضا فى عام ١٩٧٩ إصلاح مضاد فى السلطة المحلية بهدف إعادة دور النواب إلى ما كان عليه أى شغلهم من جديد بالمهام المحلية.

التصويت فى عهد مبارك وعودة الحوار حول المعايير الانتخابية

لعل أول ظاهرة هامة تمس العملية الانتخابية فى مصر فى ظل رئاسة حسنى مبارك هى عودة الحوار حول قواعد الانتخابات. وهذا الحوار، الذى لم يكن له وجود فى عهد عبد الناصر وحتى فى عهد السادات، يختلف إلى حد كبير عن الحوار الذى شهدته الحقبة الليبرالية. فقبل عام ١٩٥٢ عادة ما كان الذى يثير مثل هذا الحوار هو الوفد معتمدا على الشعب بهدف التصدى للإصلاحات الرامية إلى عدم تمكنه من الفوز والضغط بالتالى على السلطة التنفيذية انطلاقا من ضغط "الشارع". أما فى الفترة الحالية فالذى نشهده هو نوع من الصراع حول المعايير والقواعد الانتخابية بين النظام المصرى من جانب وأفراد يرفعون دعاوى أمام المحاكم^{١٥٢} بشكل فردى وليس فى إطار مجموعات سياسية، وهم غالبا أشخاص أرادوا ترشيح أنفسهم ولم يقبل ترشيحهم أو من المرشحين الذين لم يفوزوا فى الانتخابات دون أن يكونوا بالضرورة من مرشحي المعارضة.

وقد أدت أحكام المحكمة الدستورية العليا إلى حل البرلمان أكثر من مرة، ولكن للمرة الأولى فى التاريخ السياسى المصرى لا يحدث عدم الاستقرار هذا بسبب السلطات السياسية رغبة منها فى التخلص من مجلس غير منقاد، وإنما بسبب حكم قضائى. فقد تم حل مجلسى ١٩٨٤ و١٩٨٧ بموجب الأحكام التى أصدرتها

المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية نظام الانتخاب الذى تكون على أساسه كل من المجلسين. وكذلك حكمت المحكمة الدستورية العليا بالنسبة لانتخابات ٢٠٠٠ التشريعية بوجوب الإشراف القضائى على كافة اللجان العامة والفرعية. وأخيرا قضت المحكمة الدستورية العليا فى أغسطس ٢٠٠٣ بعدم صحة عضوية ٢٢ نائبا مستندة فى حكمها ذلك إلى أنه يشترط فيمن يرشح لعضوية مجلس الشعب أن يكون قد أدى الخدمة العسكرية الإلزامية أو أعفى من أدائها طبقا للقانون. وإذا كان عدد الطعون والدعاوى الانتخابية قد بلغ ٩٥٠ طعنا بعد انتخابات ١٩٩٥، فقد تزايد هذا العدد بعد انتخابات ٢٠٠٠ إلى أكثر من ٥٠٠٠ دعوى وطعنا ضد التجاوزات الانتخابية. وقد ارتبطت تلك الطعون بحجج عديدة : عدم أداء الخدمة العسكرية، الأخطاء الواردة فى جداول الانتخابات، التزوير فى الإجراءات الانتخابية، تغيير صفة المرشح (عمال - فلاحين - فئات) أو دائرته وأخيرا مسألة ازدواج الجنسية.

يبدو أن عودة الحوار حول القواعد والمعايير الانتخابية وتحوله المتزايد إلى ساحة القضاء يرتبط بالأسلوب الذى استطاعت به المحكمة الدستورية العليا، من خلال الأحكام التى أصدرتها، فرض استقلاليتها تجاه السلطة السياسية بقدر ما يرتبط بالتغيرات التى شهدتها الساحة العامة المصرية خلال العقدين الأخيرين. فالضغوط الدولية من أجل اتخاذ إجراءات "الحكم الرشيد" من جهة، والمطالب السياسية التى تنادى بها النخب السياسية والمتقفون داخليا قد أدت إلى ظهور وتطور فاعلين سياسيين جدد مثل المنظمات غير الحكومية المهتمة بمسألة حقوق الإنسان وحماية الحريات العامة. وتقوم هذه المنظمات التى تضم كوادرفيعة المستوى متصلة بالمنظمات الأجنبية والدولية غير الحكومية بعمل ضخم فى مجالي البحث والإعلام بموضوع حقوق الإنسان، وقد ساهمت بذلك فى إبراز تلك الحقوق ووضعها ضمن رهانات الحوار السياسى الداخلى. بدأ الحوار حول القواعد الانتخابية بإصلاح تاريخى لنظام انتخاب نواب مجلس الشعب. يعتبر هذا الإصلاح تاريخيا بالفعل لكونه يمثل تحولا من نظام الانتخاب التقليدى المعمول به فى مصر منذ ١٩٢٤، وهو النظام الفردى بالأغلبية المطلقة على درجتين، إلى نظام الانتخاب بالقائمة. دخل هذا الإصلاح حيز التطبيق منذ أول انتخابات تجرى فى عهد الرئيس مبارك أى انتخابات ١٩٨٤. وعلاوة على الانتخابات بالقائمة أخذ قانون الانتخابات الجديد بمبدأ التمثيل النسبي. فبمقتضى هذا القانون يقدم كل حزب قائمة بمرشحيه وتحظر الترشيحات الفردية وكذا القوائم غير الحزبية، مما يعنى أن الحظر يشمل ليس فقط

الترشيحات الفردية، ولكن أيضا الترشيحات المستقلة أى غير المنتمين إلى أى من الأحزاب^{١٥٣}.

من جهة أخرى سعى القانون الجديد إلى ضرب إمكانية التحالف بين أحزاب المعارضة من خلال حظره لنزول أكثر من حزب على قائمة واحدة، كما نزع من نظام الانتخاب بالقائمة أحد عناصره الأكثر إيجابية وهو التمثيل النسبى الذى يسمح عادة بالحصول على تمثيل برلمانى يعكس إلى حد كبير الرأى العام. غير أن هذا القانون كان ينص على أن الحزب الذى لا يحصل على ٨ ٪ من مجموع أصوات الناخبين على المستوى القومى يحرم من دخول البرلمان.

كانت التعديلات التى جاءت فى هذا القانون صدمة لقوى المعارضة كما أنها عكرت الصفاء النسبى الذى اتسمت به السنوات الأولى من حكم مبارك. فممنذ توليه الحكم كان مبارك قد اتخذ عدداً من الإجراءات لوضع حد للأزمة السياسية الداخلية التى عاشها النظام فى أواخر عهد السادات. كانت فترة أواخر الثمانينيات قد شهدت درجة عالية من التوتر السياسى بين نظام السادات ومعظم القوى السياسية والمتقنين أيا كانت توجهاتهم السياسية سواء كانوا من الإسلاميين أو الوفديين الذين أوقف نشاط حزبهم أو اليساريين بصفة عامة. وبلغت هذه الأزمة قممها فى موجة اعتقالات سبتمبر ١٩٨١ التى واجه بها السادات كل القوى السياسية وشخصيات من شتى المجالات، والتى انتهت باغتياله على أيدي الجماعات الإسلامية. وأتى مبارك فعمل على تحسين المناخ السياسى الداخلى باتخاذ الإجراءات السياسية التالية: الإفراج عن المعتقلين السياسيين، والسماح لحزب الوفد بالعودة إلى العمل، وعودة جرائد المعارضة إلى الصدور، ووضع قيود للانفتاح الاقتصادى الذى كان السادات قد فتحه على مصراعيه، وأخيرا طهر الحزب الوطنى الديمقراطى من العناصر ذات التوجه "الساداتى" الشديد. ونتيجة لهذه الإجراءات شهدت علاقاته مع المعارضة السياسية تحسنا أكيدا فخففت المعارضة من حدة خلافها مع النظام وقررت منحه الوقت اللازم للقيام بالإصلاحات الضرورية على المستوى الديمقراطى والاقتصادى أيضا. وعليه دعمت المعارضة شرعية الرئيس بقبول معظم أطرافها ترشيحه فى الرئاسة فى الاستفتاء الذى تم وفقا لما ينص عليه الدستور.

وبذلك تعتبر انتخابات ١٩٨٤ نقطة الانطلاق التى استمد منها حسنى مبارك شرعيته السياسية. ومع ذلك تم حل مجلس الشعب عام ١٩٨٤ بعد انتخابه بثلاث سنوات بناءً على حكم المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية المادة المنظمة

للانتخاب بواسطة القوائم في قانون مباشرة الحقوق السياسية لسنة ١٩٨٣ لتضمنه لبعض النصوص المخلة بمبدأ المساواة والحقوق العامة المقررة للمواطنين بالترشيح للمجالس النيابية بمقتضى الدستور. وأجريت انتخابات مبكرة فى عام ١٩٨٧ على أساس قانون ١٩٨٦ الذى جعل نظام الانتخاب فى مجلس الشعب نظاما "مختلطا" يجمع بين قائمة حزبية ومرشح مستقل عن كل دائرة، وحدد مقعدا واحدا فى كل دائرة للمستقلين، ويشغل مرشحو القوائم الحزبية باقى المقاعد النيابية المخصصة للدائرة. غير أن المحكمة الدستورية العليا حكمت بعدم دستورية المادة التي تقضي بذلك الذى تكون على أساسها مجلس ١٩٨٧ لتعارضها مع أحكام الدستور وإخلالها بمبدأ تكافؤ الفرص والمساواة بين المواطنين بشأن عضوية مجلس الشعب، مما أدى إلى حل هذا المجلس قبل أن يكمل مدته القانونية والعودة إلى نظام الانتخاب الفردى على جولتين بالأغلبية المطلقة فيما يتعلق بعضوية فى الانتخابات التى أجريت عام ١٩٩٠.

أما الدوافع السياسية وراء تغيير نظام الانتخاب فيصعب الكشف عنها. إن الفرضية التى يمكن طرحها مبدئيا هى أن هذا التغيير كان يستهدف فى الواقع المرشحين الإسلاميين الذين يرشحون أنفسهم كمستقلين لعدم انتمائهم إلى تنظيم معترف به رسميا. غير أن نشاط التيار الإسلامى كان قد توفر لهم على مدى سنوات حكم السادات - الذى كان بمثابة "العصر الذهبى للدعوة" كما يسميه الإسلاميون حتى اليوم - الوقت والمساحة والحرية وربما أيضا التمويل اللازم للاندماج فى المجتمع على المستوى المحلى عن طريق العمل الاجتماعى وتقديم الخدمات الصحية والدينية^{١٥٤}. وكان لهذا الاستثمار الاجتماعى على المستوى المحلى آثاره السياسية الهامة لاسيما فى وقت الانتخابات، خاصة وأن ضغط الإنفاق الحكومى فى المجالات الاجتماعية المرتبط بسياسة الانفتاح كان قد أدى إلى تحولات فى التصويت الزبائنى بهدف المقايضة الذى شهدته مصر فى الحقبة الناصرية على النحو الذى أشرنا إليه. فإذا كان عهد السادات لم تختف فيه ظاهرة التصويت لصالح المرشح القوى ذى النفوذ والعلاقات داخل الأجهزة السياسية والإدارية، إلا أنها قد أسفرت عن ظهور نوع جديد من المرشحين وهو المرشح القوى الذى "يفعل" أو يتعهد بأنه سوف يفعل من أمواله الخاصة. ويعد ذلك من تداعيات الانفتاح الاقتصادى وهجرة عدد كبير من المصريين إلى دول الخليج؛ إذ أسفرت هاتان الظاهرتان عن تكون طبقات اجتماعية اقتصادية جديدة قوية ماليا ومنها من يحاول دخول مجلس الشعب. هذا هو نموذج المرشح رجل الأعمال الذى يسعى إلى الانضمام للنظام الإدارى والسياسى من خلال

عضويته في مجلس الشعب وذلك لتحقيق مكاسب أكبر لأنشطته الاقتصادية. يفسر ذلك إحدى المتغيرات الهامة و"السياسية" في التصويت بهدف المقايضة وهو التصويت لصالح الإسلاميين الذي ما زال قويا حتى يومنا هذا إذ "فعل" النشاط الإسلاميون الكثير في السبعينيات والثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي : مستوصفات ومستشفيات ودروس خصوصية ومساعدة الأيتام وإعانة المعوزين... الخ.

بيد أن مثل هذه الفرضية عن الدافع السياسي وراء تغيير نظام الانتخاب لم تثبت صحتها في النتائج التي أسفرت عنها انتخابات ١٩٨٤ و١٩٨٧. فمنذ العودة إلى التعددية السياسية المقيدة في عهد السادات لم يحدث أبداً أن كان للمعارضة، ولا سيما المعارضة الإسلامية، مثل هذا التمثيل العالي في مجلس الشعب. الواقع أنه في عام ١٩٨٤ وأملا في تخطي الحظر المفروض على ترشيحهم في الانتخابات عقد الإخوان المسلمون نوعاً من التحالف أو الائتلاف الوقتي "المخالف للطبيعة" مع حزب الوفد الجديد، فأسفرت نتائج تلك الانتخابات عن الآتي : في انتخابات ١٩٨٤ حصل التحالف الوفدي - الإسلامي على ٥١ مقعداً، وفي انتخابات ١٩٨٧، حيث كانت حصة المقاعد المخصصة للمرشحين المستقلين محددة، شكل الإخوان المسلمون تحالفاً سياسياً مع حزب العمل الاشتراكي وحزب الأحرار، وهو التحالف الذي دام على الساحة السياسية المصرية لعدة سنوات وحتى انتخابات ١٩٩٥، وتقدموا بقائمة واحدة، فقد أسفرت انتخابات ١٩٨٧ عن فوز قوى المعارضة السياسية بمختلف توجهاتها بـ ٩٦ مقعداً. من المحتمل ألا يكون النظام المصري آنذاك قد أدرك تماماً، الفائدة السياسية التي يمكن أن تعود عليه من الترشيحات المستقلة غير الإسلامية. لقد أدرك ذلك في الواقع اعتباراً من عام ١٩٩٠ عند بداية الأخذ باستراتيجيته الهجومية ضد التيار الإسلامي بهدف إقصاء عناصر هذا التيار من كافة الساحات التي نجح في اقتحامها مثل النقابات والمنظمات الخيرية والتي تشكل قاعدته السياسية والانتخابية على المستوى المحلي. ففي انتخابات عام ١٩٨٧ برزت ظاهرة المستقلين بوضوح، إذ تنافس ١٩٣٧ مرشحاً من المستقلين على ٤٨ مقعداً المخصصة لهم في ٤٨ دائرة مما يدل على الإقبال الشديد من قبل بعض طبقات المجتمع على الانضمام للنظام السياسي الرسمي عن طريق عضويتهم في البرلمان، وكذلك على ضعف التنظيمات الحزبية الرسمية وعدم قدرتها على استيعاب هذا الطلب.

لم تكن انتخابات ١٩٩٠ التشريعية موضع اهتمام كبير من قبل علماء السياسة والسبب واضح. جرت هذه الانتخابات في ظل مقاطعة أهم أحزاب المعارضة السياسية

وهو الوفد الجديد والتحالف الإسلامى المكون من حزب العمل الاشتراكى والإخوان المسلمين وحزب الأحرار، بينما اشترك فيها حزب التجمع وغيره من أحزاب المعارضة الأقل أهمية مثل حزب الخضر وحزب الأمة وحزب مصر الفتاة. وأمام تخوف النظام من أن يدخل مجلس الشعب عدد كبير من النواب الإسلاميين من خلال الترشيحات الفردية والمستقلة اتخذت عدة إجراءات الهدف منها ضمان فوز مرشحي الحزب الوطنى الديمقراطى دون غيرهم. ومن أهم هذه الإجراءات تقسيم الدوائر الانتخابية لصالح مرشحي النظام على حساب الآخرين. وكان المبرر لهذا التقسيم هو تغيير نظام الانتخاب والعودة إلى الانتخاب الفردى. فعندما كان يؤخذ بنظام الانتخاب بالقوائم، أو حتى بالنظام المختلط كما فى عام ١٩٨٧، كان عدد الدوائر الانتخابية ٤٨ دائرة فقط^{١٥٥}. فى ١٩٩٠ أعيد تقسيم الدوائر الانتخابية بحيث بلغ ٢٢٢ دائرة أى بزيادة ٤٩ دائرة إلى عدد عام ١٩٧٦، و٤٦ دائرة مقارنة بعدد الدوائر فى ١٩٧٩. وقد قامت وزارة الداخلية وحدها بهذه العملية وفقا لأحكام القانون الجديد لسنة ١٩٩٠. وقابلت أحزاب المعارضة هذا التقسيم للدوائر الانتخابية بالنقد الشديد، حتى انتهى الأمر بقرار مقاطعة الانتخابات. وكان من بين الاعتراضات التى وجهتها المعارضة ولاسيما الإسلاميين من حزب العمل والوفديين إلى هذا التقسيم هى أنه هدف بالأساس إلى ضم مجموعة هائلة من القرى والنجوع إلى دوائر المدن التى يقل فيها عدد مؤيدى الحزب الوطنى الديمقراطى كما أن عملية تزوير الأصوات لصالح مرشحي الحكومة تكون أكثر سهولة فى القرى عنها فى المدن بسبب وجود أنصار المعارضة فى المدن.

ومع مقاطعة جزء كبير من قوى المعارضة، لاسيما الإسلاميين فى "حزب العمل"، اتسمت انتخابات ١٩٩٠ ببروز ظاهرة المستقلين التى ظلت محجوبة نسبيا فى الانتخابات السابقة بسبب نظام الانتخاب، حيث بلغ عدد المرشحين المستقلين ٢١٦٣ مرشحا من إجمالى ٢٦٧٦ مرشحا. وإن كانت هذه الظاهرة قد نشأت منذ أول انتخابات تجرى فى عهد السادات فى ظل التعددية النسبية أى انتخابات ١٩٧٦ حيث بلغ عدد المستقلين ٨٩٧ مرشحا من إجمالى ١٦٦٠ مرشحا، وفى ١٩٧٩ كان عدد المستقلين ١١٩٢ مرشحا من إجمالى ١٨٥٧ مرشحا، إلا أن نسبتها قد تزايدت فى انتخابات ١٩٩٠ بشكل ملحوظ وارتفعت من ٥٤,٠٣% فى ١٩٧٦ إلى ٦٤,١٨% فى ١٩٧٩ وإلى ٨٠% فى عام ١٩٩٠، كما تأكد استمرار هذه الظاهرة فى انتخابات ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ حيث ظلت نسبة المستقلين حوالى ٨٠% من إجمالى المرشحين.

وإلى جانب ظاهرة المستقلين فإن انتخابات ١٩٩٠ كانت تنبئ بما حدث فى انتخابات ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ فيما يتعلق بعدد من الظواهر الأخرى والتى أثارى عدة تساؤلات فى هذا الكتاب. فرغم مقاطعتها من قبل أهم التيارات السياسية فى المعارضة إلا أن انتخابات ١٩٩٠ تدل على شدة الإقبال على الترشيح لعضوية مجلس الشعب كما تدل على شدة المنافسة بين المرشحين. ومن ناحية أخرى أبرزت انتخابات ١٩٩٠ بما استخدم فيها من أساليب العنف فوز عدد كبير من المستقلين كما أبرزت انضمام المستقلين الفائزين إلى الحزب الوطنى الديمقراطى، وظاهرة التزوير التى شملت كافة لجان الانتخاب تقريبا وليس فقط لصالح مرشحي الحزب الوطنى الديمقراطى دون غيرهم... الخ. هذه هى الظواهر التى أثارى تساؤلات مؤلفى هذا الكتاب ودفعتهم إلى محاولة فهمها من خلال القيام ببحث ميدانى فى إحدى قرى دائرة أشمون بمحافظة المنوفية، أى فهم المنطق الاجتماعى والسياسى المحلى وراء هذه الظواهر وذلك حتى قبل تأثرها بفرض الإشراف القضائى على لجان الانتخاب الفرعية. هذا هو الهدف الرئيسى من الباب الثالث والأخير من الكتاب : دراسة إعمال المنطق القديم لعملية الانتخاب من أجل انتخاب نواب مصر فى العصر الحالى والتحويلات التى طرأت على هذا المنطق إثر قيام القضاء بمهمته.

- ١١٠ هذا التمييز بين الأميين وغيرهم كان موضع انتقاد من يوسف الجندى أفندى على وجه الخصوص على أساس الحجج التالية: المذكورة ص ٧٧٦.
- ١١١ فى عام ١٩٤٨ اقترح أحد أعضاء مجلس الشيوخ هذا التمييز مع فارق واحد وهو منح النساء حق التصويت، ولكن بشرط "معرفة القراءة والكتابة". انظر عبد الحميد متولى، مسألة إصلاح النظام الانتخابى المصرى، ١٩٤٨، مطبعة دار نشر الثقافة، الإسكندرية ص ٨. والتبرير لذلك هو أن معظم الأميين هم من الفقراء ولذا يقعون بسهولة أكبر ضحايا لشتى أساليب الضغط والترغيب والتهديد.
- ١١٢ الواقع أن هذا التعديل جاء استجابة لرغبة رؤساء بعض قبائل مديرية البحيرة فى خوض الانتخابات لتمثيل قبائلهم.
- ١١٣ الجريدة الرسمية عدد غير اعتيادى رقم ٩٨ فى ٢٣/١٠/١٩٣٠، ص ٨-١.
- ١١٤ كانت المبررات المقدمة لهذا الحظر كالتالى: كثيرا ما يتغيب الأطباء والمحامون الذين يعملون فى الأقاليم عن حضور اجتماعات مجلس النواب مما يتسبب فى تعطيل أعمال المجلس. أما القضاة فإن اشتراكهم فى السياسة يضر بوجود التزامهم الحياد.
- ١١٥ الجريدة الرسمية عدد غير اعتيادى رقم ٩٨ فى ٢٣/١٠/١٩٣٠، بشأن تعديل الدستور وقانون الانتخاب، ص ١٩-٣٣.
- 116 Alain Garrigou, Le vote et la vertu. Comment les Français sont-ils devenus électeurs? op. cit. pp"220-225.
- ١١٧ وحيد عبد المجيد، الأحزاب السياسية من الداخل، ص ٥٤-٦٧، مرجع سابق.
- ١١٨ صبرى أبو المجد، سنوات ما قبل الثورة، الهيئة المصرية للكتاب، ١٩٨٧، ص ٥١٧-٥٢٣.
- ١١٩ محمد الجوادى، سيد مرعى شريك وشاهد على عصور الليبرالية والثورة والانفتاح فى مصر المعاصرة (١٩٤٤-١٩٨١)، مكتبة مدبولى، ١٩٩٩، ص ٢٤ وما بعده.
- ١٢٠ عزة وهبى، التجربة الديمقراطية الليبرالية فى مصر، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٨٥، ص ٢٦-٣١.
- ١٢١ محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، الجزء الثانى، من ٢٩ يوليو ١٩٣٧ إلى ٢٦ يوليو ١٩٥٢، القاهرة، دار المعارف صفحة رقم ٦٢.
- ١٢٢ محمد الجوادى، مرجع سابق، ص ٢٩ وما بعده.
- ١٢٣ سيد صبرى، مبادئ القانون الدستورى، طبعة ١٩٤٧، ص ٦٧٦.
- ١٢٤ أحمد الشربيني، "الأحزاب والبرلمان"، فى رؤوف عباس، الأحزاب السياسية المصرية: ١٩٢٢-١٩٥٣، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٥، ص ٢٢٩-٢٥٤.
- ١٢٥ صلاح الشاهد، زكرياتى فى عهدين، دار المعارف، ص ٥٠ وما بعده.
- ١٢٦ عزة وهبى، مرجع سابق، ص ٨٠.
- ١٢٧ عبد الرحمن الرفاعى، فى أعقاب الثورة المصرية، مرجع سابق ص ١٧١.
- ١٢٨ محمد زكى عبد القادر، أقدام على الطريق، القاهرة، دار الكتاب العربى، ١٩٦٧، ص ٤٢٧.
- ١٢٩ سيد صبرى، مبادئ القانون الدستورى، فى عبد الحميد متولى، مشكلة إصلاح نظام الانتخاب فى مصر، القاهرة مطبعة دار نشر الثقافة، الإسكندرية ١٩٤٨، ص ٩.
- ١٣٠ محمد زكى عبد القادر مرجع سابق ص ٤١٥.
- ١٣١ نفس المرجع، ص ٤٢١.
- ١٣٢ عبد الحميد متولى، مشكلة إصلاح النظام الانتخابى المصرى، ١٩٤٨، مطبعة دار نشر الثقافة، الإسكندرية، مرجع سابق، ص ٢٨.
- ١٣٣ تغير اسم البرلمان المصرى فى الدستور الجديد من "مجلس النواب" إلى "مجلس الأمة". يدل هذا التغيير على رغبة السلطة السياسية النابعة من ثورة ١٩٥٢ الانسجام "بالإجماعية".
- ١٣٤ محمد الطويل، برلمان الثورة، تاريخ الحياة النيابية فى مصر، ١٩٥٧-١٩٧٧، القاهرة، مكتبة مدبولى، ١٩٨٥، ص ٤٧ وما بعده.
- ١٣٥ علي الدين هلال، "الانتخابات التشريعية المصرية من سعد زغلول إلى حسنى مبارك" فى علي الدين هلال، التطور الديمقراطى فى مصر: قضايا ومناقشات، جامعة القاهرة، ١٩٨٦، ص ٢٥٧.
- ١٣٦ كان عدد المقعدين وفقا لعلّي الدين هلال ٥٦٧٩٤٦٧ ناخبا، مرجع سابق، ص ٢٥٣.
- ١٣٧ عزة وهبى، السلطة التشريعية فى النظام السياسى المصرى بعد يوليو ١٩٥٢، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٣، ص ٧٦.
- ١٣٨ أسباب هذا التغيير واضحة تماما: استبعاد كبار الأراضى الزراعية الذين طالتهم قوانين الإصلاح الزراعى لسبتمبر ١٩٥٢، واختفاء الوجوه السياسية التى لعبت دورا فى فترة ما قبل الثورة أثر حل الأحزاب السياسية، وأخيرا كل نواب ما قبل الثورة تقريبا.
- ١٣٩ عزة وهبى، ١٩٩٣، مرجع سابق، ص ٨٣-٨٤.
- ١٤٠ ضياء الدين داود، مذكرات ضياء الدين داود، سنوات عبد الناصر وأيام السادات، دار الخيال، ١٩٩٨، ص ٣٦.
- ١٤١ كان المشير عبد الحكيم عامر قائدا للقوات المسلحة ورقم ٢ فى السلطة وقتئذ. انتحر عامر بعد هزيمة ١٩٦٧.
- ١٤٢ ضياء الدين داود، مذكرات، مرجع سابق، ص ٣٧-٤٣.
- ١٤٣ نفس المرجع.
- ١٤٤ نفس المرجع، ص ٤٤.
- ١٤٥ علي الدين هلال، مرجع سابق، ص ٢٦٠.
- ١٤٦ محمد الطويل، مرجع سابق، ص ٤٧.
- ١٤٧ المرجع السابق، ص ٥٩.
- ١٤٨ انظر فى دور المحكمة الدستورية العليا فى النظام السياسى المصرى، نبيل عبد الفتاح، اليوتوبيا والجحيم، من ص ١٠٥ إلى ١٣١، الطبعة الثانية،

الناشر دار أزمنة، عدن الأردن، ٢٠٠٥.

١٤٩ رغم أن أول انتخابات في عهد السادات، وهي انتخابات ١٩٧١، قد أجريت في إطار القيود التي كانت تفرض على المشاركة السياسية في الحقبة الناصرية، لاسيما اشتراط موافقة الاتحاد الاشتراكي العربي على الترشيح، إلا أن تلك الانتخابات شهدت تزايدا ملحوظا في عدد المرشحين (١٧٥٣ مرشحا). ومع أنها أجريت في ظل الحزب الواحد الذي تميزت به الحقبة الناصرية إلا أنها أسفرت عن انتخاب شخصيات جديدة لا يوجد بينها وبين الاتحاد الاشتراكي العربي علاقة قوية، وكان هذا الأخير قد فقد ثقته إلى حد كبير لاسيما بعد إقصاء تنظيم الطلبة. وجدير بالذكر أيضا أن السادات قد أبعد من المشاركة الانتخابية كل الشخصيات المرتبطة من قريب أو بعيد بقضية "مراكز القوى".

١٥٠ علي الدين هلال، مرجع سابق، ص ٢٦٦-٢٦٨.

١٥١ نفس المرجع.

١٥٢ أنشئت المحكمة الدستورية العليا بموجب دستور ١٩٧١ من أجل الحرص على احترام أحكام الدستور من قبل السلطتين التشريعية والتنفيذية. ومن اختصاصات المحكمة الدستورية العليا مراقبة دستورية القوانين بل والنظم واللوائح الإدارية. فمن يرى في أحد النصوص التشريعية أو التنظيمية انتهاكا لحق من الحقوق التي يكفلها له الدستور لا يستطيع الطعن في هذا النص مباشرة أمام المحكمة الدستورية العليا، ولكن عليه أن يرفع دعوى أمام المحكمة المختصة وعندئذ، في حالة الشك في مطابقة النص لأحكام الدستور، يستطيع القاضي إما إحالة الأمر إلى المحكمة الدستورية العليا، وإما التصريح لطرف من الأطراف بالدفع بعدم دستورية النص أمام المحكمة الدستورية العليا. ومن جهة أخرى تشترط المحكمة الدستورية العليا أن يكون هذا الشخص صاحب مصلحة شخصية ومباشرة ليحق له الطعن. اقرأ في هذا الشأن :

Nathalie Bernard-Maugiron. « La Haute Cour Constitutionnelle, gardienne des libertés publiques », dans Le Prince et son juge. Droit et politique dans l'Égypte contemporaine. Egypte/Monde arabe, nouvelle série, n°2, 1999, Cedej, Le Caire, p. 17-54.

وانظر أيضا نبيل عبد الفتاح، اليوتوبيا والجحيم، المرجع السابق ذكره.

د. عادل شريف عمر، قضاء الدستورية، القضاء الدستوري في مصر، من ص ١٠٥ إلى ص ١٢١، د. ن. القاهرة ١٩٨٨.

153 Murielle Paradelle. "Le Politique appréhendé dans son fonctionnement juridique. Analyse du cadre légal des élections législatives du Maglis al-Shacb", dans Sandrine Gamblin (éd.). Concours et détours du politique en Egypte. Les élections législatives de 1995. Paris. L'Harmattan/Cedej, 1997, p. 29-61.

١٥٤ بفضل التسوية التاريخية التي عقدها السادات مع التيار الإسلامي، ورغم عدم حصول هذا التيار على إطار قانوني كحزب، تمتع الإسلاميون طوال فترة الستينيات بقدر من الحرية مكّنهم من العمل على المستوى الاجتماعي والنقابي، كما أنهم لقوا تشجيعا على ذلك بسبب التقارب بين مصر ودول الخليج واستفاد التيار الإسلامي من الأموال التي تدفقت عليه من تلك الدول لمواصلة نشاطه في مجال الأعمال الخيرية. جدير بالذكر أن القيادات الإسلامية التي كانت قد لجأت إلى دول الخليج إبان الحقبة الناصرية كانت قد كونت علاقات قوية مع كبار الشخصيات في تلك البلدان. كما لقي نشاطهم الاجتماعي وفي مجالات الصحة والتعليم تشجيعا من النظام الذي "اشترى" - إذا جاز القول - بهذه الطريقة السلام الاجتماعي.

١٥٥ نظرا لاتساع الدوائر الانتخابية اتساعا شاسعا، واجه المرشحون المستقلون الذين لا يتمتعون بدعم حزب من الأحزاب صعوبات كبيرة في تنظيم حملاتهم الانتخابية، وكذلك في مراقبة لجان الانتخاب بواسطة أنصارهم.

١٥٦ علي الدين هلال وأسامة الغزالي حرب، انتخابات مجلس الشعب ١٩٩٠، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٢، ص ١٥-١٩.

الباب الثالث

الزبائية فى الانتخابات المصرية
بين هيئة ناخبة أسيرة وتوسيع السوق الانتخابى

أجريت الدراسة الميدانية التي استند إليها التحليل المعروض فى هذا الباب من الكتاب فى قرية سنتريس بدائرة أشمون فى محافظة المنوفية. لم يكن اختيار قرية سنتريس مبنيا على معايير محددة، ولكن كل ما فى الأمر هو أن هذا الاختيار قد ارتبط بظروف معينة وبسهولة الوصول إلى موقع الدراسة. فأحد مؤلفى هذا الكتاب من مواليد القرية وعاش فيها ما يقرب من ٢٥ عاما، وبالتالي يستطيع الحصول على معلومات قد لا يدلى بها الفاعلون لباحث أجنبى أو من خارج الدائرة أو القرية.

قبل عرض خصائص هذه الدراسة الميدانية وتحليل المواد التي تم جمعها، يبدو من المهم توضيح ما يلى، أن نقدم أولا للقارئ أهم العوامل والظواهر والنتائج التي أسفرت عنها انتخابات ٢٠٠٠ فى الدائرة التي تقع فيها قرية سنتريس. ثمة هدفان من هذا التقديم: تذكير القارئ بأحد الأمور البديهية وهى أن قرية سنتريس وإن كانت قد ساهمت فى نتائج الانتخابات إلا أنها لم "تحددها". فعدد الناخبين فى دائرة أشمون ١٥٠١٥٧ ناخبا^{١٥٧} وتستحوذ مدينة أشمون على ٢٢ ألف ناخب منهم، وهو ما يمثل ١٤,٦٪ من جملة ناخبي الدائرة^{١٥٨}، تليها قرية طليا وقرية البرانية وتضم كل منهما ١٢ ألف ناخب أى حوالى ٨٪ من جملة أصوات الناخبين. تتوزع بقية أصوات الدائرة على ٦٤ قرية وعزبة تشملهم دائرة أشمون التي تعد من أكبر الدوائر على مستوى الجمهورية من حيث عدد القرى، وتتسم بذلك بغلبة الطابع الريفى. يتراوح عدد الناخبين فى قرية سنتريس موضع الدراسة بين ٦ آلاف و ٧ آلاف ناخب، مما يجعلها فى موضع متوسط بين القرى الكبيرة والقرى الصغيرة التي لا يزيد عدد الناخبين فيها عن ألف ناخب أو أقل. العامل الثانى الذى يدعو إلى تقدير ثقل هذه القرية فى الانتخابات الأخيرة، سواء فى انتخابات ٢٠٠٠ أو فى انتخابات ١٩٩٥ و ١٩٩٠ بحجمه المناسب، هو أن لا أحد من المرشحين أو من الذين فازوا فى الانتخابات كان له روابط محلية مباشرة فى قرية سنتريس: فلا يوجد بين المرشحين من هو من مواليد القرية أو من سكانها أو من المرتبطين بها لأسباب اقتصادية أو اجتماعية أو إدارية، كأن يكون له عيادة أو مكتب محاماة أو ورشة أو تجارة أو أراض زراعية. ولم يكن الوضع كذلك من قبل، بل ويفتخر أهالى القرية بأن الذى كان يمثلهم

فى برلمان ١٩٥٧ وهو على محمود أحمد عسر كان من مواليد قريتهم وقد فاز ضد النائب "الإقطاعي" وقتذاك. كما أن محمد شاهين، نائب الدائرة عن الفئات فى الدائرة ظل يمثلهم منذ ١٩٦٧ حتى ١٩٧٩^{١٥٩} فى مقعد الفئات، وكان يمتلك عزبة كبيرة فى ضواحي قرية سنتريس.

هذا التقدير المناسب لدور قرية سنتريس وثقلها فى الانتخابات الأخيرة لا يعنى إطلاقاً أن ما سوف نسميه مؤقتاً الهيئة الناخبة للقرية لم يكن لديها رأى فى المرشحين أو قدرة على الاختيار^{١٦٠}. ولا يعنى كذلك أن المرشحين لم يكن لهم وكلاء وشبكات داخل القرية. وأخيراً وربما الأهم هو أن مثل هذه الظاهرة لا يقلل إطلاقاً من شأن هذه القرية كموضوع للدراسة ولا من أهمية الأحاديث التى جمعناها خلال اللقاءات وذلك للأسباب التى ذكرناها فى مقدمة هذا الكتاب. فالهدف من الدراسة الميدانية التى أجريت لم يكن التحليل السياسى بحصر المعنى لعملية الانتخابات فى هذه القرية، أو حتى التحليل السياسى لانتخابات ٢٠٠٠ التشريعية فى مصر، وإنما يرمى إلى فهم المنطق الاجتماعى، بل والانتروبولوجى لانتخاب النائب فى مصر خلال هذا العقد الأخير. فما هى الظواهر التى نستخلصها من دراسة انتخاب النائب على المستوى المحلى، والتى قد تساعد على فهم الظواهر التى تلاحظ على المستوى القومى؟ وكذلك ما الذى نستخلصه من دراسة انتخاب النائب على مستوى القرية والذى قد يساعد على فهم الظواهر التى تلاحظ على مستوى الدائرة؟

ومن ثم فإن دراسة انتخابات ٢٠٠٠ بدائرة أشمون تفى بهذين الهدفين. فهى تظهر من ناحية كيف أن الظواهر الانتخابية "الكلية" على مستوى الجمهورية والتى عرضناها فى الجزء الأول من هذا الكتاب تتضح أيضاً على مستوى الدائرة الواحدة. كما تظهر من ناحية أخرى كيف أن نفس هذه الظواهر، إذا تناولناها على مستوى الدائرة الواحدة لتحليلها على الوجه الصحيح، يجب تناولها على مستوى أضيق وهو القرية فى هذه الحالة. ثمة سبب آخر لتطرفنا لانتخابات أشمون فى هذا الفصل ألا وهو أن يتأقلم القارئ مع أسماء الأطراف الرئيسية فى انتخابات العقد الأخير التشريعية والتى سيشير إليها المستطلعون مراراً فى هذا الباب من الكتاب.

انتخابات ٢٠٠٠ التشريعية فى دائرة أشمون

دار الحديث طويلاً عن دائرة أشمون خلال انتخابات ٢٠٠٠. كانت أشمون من ضمن الدوائر التى شملتها المرحلة الأولى^{١١١} من الانتخابات وهى المرحلة التى مثلت اختباراً على المستوى القومى لنزاهة الانتخابات ولدور القضاء الفعلى فى هذا

الشأن. كما كانت هذه الانتخابات بمثابة اختبار لعلاقة القوى بين مختلف الأطراف السياسية، وللإستراتيجيات والخطط التى اتبعتها كل من هذه الأطراف، واختبار كذلك لسلوك الناخبين. وفى هذا الصدد تحققت فى أشمون كل التوقعات. فقد بلغ عدد المرشحين المتنافسين على المقعدين ١٩ مرشحا بينهم ١٢ مرشحا على مقعد الفئات و٧ مرشحين على مقعد الفلاحين والعمال. وتشير صحيفة "المنايفة" إلى أنه لم يسبق أن خاض الانتخابات مثل هذا العدد من المرشحين، وقبل بداية الانتخابات توقعت الجريدة أن تكون المعركة الانتخابية شديدة الصعوبة، وأن الأمر لن يحسم إلا فى جولة الإعادة. ومنذ عام ١٩٩٠ تشهد دائرة أشمون بالفعل تزايدا مستمرا لعدد المرشحين؛ إذ ارتفع عددهم من ٥ مرشحين فى ١٩٩٠ إلى ١٤ مرشحا فى ١٩٩٥ و١٩ مرشحا فى عام ٢٠٠٠. وتشير نفس الصحيفة إلى أن الدائرة أصبحت تشكل تحديا لمرشحي الحزب الوطنى الديمقراطى الذى عانى من إخفاقات متتالية منذ انتخابات ١٩٩٠، وأن الناخبين يؤيدون المستقلين للحيلولة دون فوز مرشحي الحزب، وأنه من الأرجح أن يتكرر نفس الشيء لأن الحزب لم يستفد من دروس الماضى ولم يوفق فى اختيار مرشحيه. وتضيف الصحيفة أن أشمون هى أكبر دائرة فى محافظة المنوفية، إذ تشتمل على ٦٤ قرية وعزبة إلى جانب البندر أى مدينة أشمون. ومع ذلك تعاني دائرة أشمون أكثر من أى دائرة فى المحافظة من نقص شديد فى الخدمات الأساسية، ومن ثم قرر الأهالى على ما يبدو انتخاب النواب القادرين على حل المشاكل المحلية وإيجاد الحلول المناسبة.

وتشير خريطة المرشحين إلى ارتفاع عدد الوجوه الجديدة التى تشارك لأول مرة فى الانتخابات التشريعية حيث بلغت ١٢ من إجمالى ١٩ مرشحا. وعلى مستوى القوى السياسية فقد دخل الحزب الوطنى الديمقراطى بمرشحين هما سمير زكى السقا على مقعد الفئات، ويحىى حسنين على مقعد العمال، ودخل حزب الوفد بمرشح واحد على مقعد العمال والفلاحين وهو زكى عبد الفتاح. وأخيرا كان مرشح التيار الإسلامى على مقعد الفئات هو أشرف بدر الدين الذى رشح نفسه كمستقل. ووفقا لما جاء فى صحيفة المنايفة فإن أكثر المرشحين نفوذا هو أشرف بدر الدين لأنه مشهور فى كل الدائرة بإنسانيته وتفانيه فى خدمة الأهالى وإنجازاته وكان له الفضل فى بناء مستوصف فى مدينة أشمون. وقد تقدم بالترشيح فى اللحظة الأخيرة مما أربك كل المرشحين الآخرين وأثار مخاوفهم وجعلهم يراجعون إستراتيجياتهم وخططهم للحصول على الأصوات، بل وقرر بعضهم الانسحاب من الانتخابات. ولا يجب الاندهاش لهذا

الترشيح المفاجأة؛ إذ أنه يتمشى تماما مع الاستراتيجية الجديدة التي وضعها التيار الإسلامي لتجنب الملاحظات الأمنية والتحليل على رغبة النظام العامة الواضحة في منعهم من خوض الانتخابات. فقد قيل عن أشرف بدر الدين، المرشح الإسلامي الذي ينتمي إلى إحدى عائلات الطبقة الوسطى بمدينة أشمون أنه، تجنباً لرفض ترشيحه ولخداع أجهزة الأمن التي كانت تراقبه، ذهب إلى الصعيد قبل إغلاق باب الترشيح ببضعة أيام بعد أن حرص على توكيل محامي من أصدقائه بتقديم طلب ترشيحه نيابة عنه.

أما مرشح حزب الوفد - وليس للوفد مقر في الدائرة - زكى عبد الفتاح من مواليد "سبك الأحد" ومنشق عن الحزب الوطني الديمقراطي فقد قام قبل الانتخابات بأيام قليلة بتغيير صفته الانتخابية من فئات إلى عمال أو فلاحين؛ نظراً لشدة المنافسة على مقعد الفئات. أما ترشيحات الحزب الوطني الديمقراطي الرسمية والمستقلين على مبادئ الحزب الوطني الديمقراطي فهي تستوجب التحليل الدقيق؛ لأنها تمثل عنصراً حاسماً في الانتخابات التشريعية لدائرة أشمون على مدى العشر سنوات الماضية. ويعكس ما يحدث في دائرة أشمون من هذه الزاوية نفس الظاهرة الانتخابية التي نلاحظها على المستوى القومي.

وإذا كان الحزب الوطني الديمقراطي لم يرشح إبراهيم جنيته عضو البرلمان السابق ليمثله على مقعد الفئات، إلا أنه رشح على مقعد العمال أو الفلاحين عضواً آخر من أعضاء البرلمان السابق وهو يحيى حسنين. ورغم ذلك تمسك إبراهيم جنيته بترشيح نفسه كمستقل، ويرى بعض المراقبون المحليون أن استبعاده من ترشيحات الحزب وتمسكه بترشيح نفسه كرد فعل لذلك جاء في صالحه. وكان إبراهيم جنيته يعتمد على تعاطف كثير من أهالي الدائرة معه بسبب الخدمات التي استطاع أن يقدمها لهم على مدى الخمس سنوات من خلال عضويته في مجلس الشعب، كما كان يعتمد أيضاً على أن منافسه سمير السقا الذي ينتمي إلى عائلة كبيرة من التجار بقرية البرانية، والمرشح الرسمي وأمين عام الحزب الوطني الديمقراطي في دائرة أشمون، والذي كان إبراهيم جنيته قد انتصر عليه في انتخابات الإعادة عام ١٩٩٥، لم يحظ ترشيحه بموافقة عدد من مؤيدي الحزب. ومن جهة أخرى كان إبراهيم جنيته يعتمد كذلك على أصوات أهالي قريته وبعض القرى المجاورة التي لا يوجد بها مرشحون.

ومن بين المرشحين الآخرين المستقلين على مبادئ الحزب الوطني الديمقراطي عبد الواحد سبل من مدينة أشمون والمرشح على مقعد الفئات، وإبراهيم طه مقلد المقيم في

سبك الأحد وهو مرشح على مقعد العمال. ويتميز كل منهما بخبرة برلمانية سابقة. بالنسبة لعبد الواحد سبل تعد انتخابات ٢٠٠٠ ثالث معركة انتخابية يخوضها؛ حيث فاز في انتخابات ١٩٩٠ كمستقل على مبادئ الحزب الوطنى الديمقراطى، وخسر فى انتخابات ١٩٩٥ لأنه رشح فيها على القائمة الرسمية للحزب الوطنى أى حزب الحكومة ولأنه لم يتميز بما قدم للدائرة من إنجازات، بينما فاز فى ١٩٩٥ منافسه إبراهيم جنيته المرشح المستقل على مبادئ الحزب الوطنى الديمقراطى. أما الثانى وهو إبراهيم طه مقلد فكان يخوض الانتخابات للمرة الرابعة على مقعد العمال والفلاحين. فاز فى انتخابات ١٩٨٤ و ١٩٨٧ وفى عام ١٩٩٠ شغل مقعد العمال بوفاء المرشح الفرماوى، بينما خسر انتخابات ١٩٩٥ أمام يحيى حسنين الذى كان وقتذاك مرشحا مستقلا على مبادئ الحزب الوطنى الديمقراطى.

أما الاثنا عشر مرشحا الذين لا ينتمون إلى أية تيارات سياسية فهم من الوجوه الجديدة، وتكاد خبرتهم بمجال الانتخابات أو حتى بالعمل السياسى تكون معدومة. وسوف نكتفى هنا بذكر ثلاثة من هؤلاء لعرض الاستراتيجيات التى تفسر بعض الترشيحات. نبيل الحرانى ويعتمد على العلاقات والاتصالات التى كونها على مستوى الدائرة بفضل خبرته الطويلة فى المجالس الشعبية المحلية، وعبد الحسيب أبو يوسف وهو طبيب يتمتع بسمعة حسنة، وعبد المنعم مبروك المذيع بالبرنامج العام الذى تقدم لأول مرة فى الانتخابات تحت شعار "صوت أشمون مسموع" إشارة إلى أحد برامج التليفزيونية الذى يعرض فيه المشكلات التى تعانى منها دائرة أشمون ولاسيما مشكلة الصرف الصحى.

وكما كان متوقعا أسفرت النتائج عن إعادة الانتخاب على المقعدين. فبالنسبة لمقعد الفئات تنافس سمير زكى السقا مرشح الحزب الوطنى الديمقراطى مع المستقل أشرف بدر الدين مرشح التيار الإسلامى. وعلى مقعد العمال تنافس يحيى حسنين مرشح الحزب الوطنى الديمقراطى مع إبراهيم طه مقلد المرشح المستقل على مبادئ الحزب الوطنى الديمقراطى. وقبل أن نعطى عدد الأصوات التى حصل عليها كل من المرشحين تجدر الإشارة أولا إلى قلة عدد من قاموا بالتصويت : فقد صوت ٣٥٤٤٢ ناخبا فقط أى نحو ٢٠ ٪ فقط من العدد الكلى للأصوات. وبذلك تكون نسبة المشاركة الفعلية فى التصويت أقل من المتوسط القومى، وخاصة أقل بكثير من مستوى المشاركة فى المناطق الريفية فى مصر. قد ترجع هذه الظاهرة أساسا إلى بطء إجراءات التصويت فى لجان الانتخاب^{١٦٢}. وقد أسفرت الجولة الثانية من الانتخابات عن فوز

سمير السقا مرشح الحزب الوطنى الديمقراطى ب ١٠٠٨٧ صوت مقابل ٦٨٠٢ صوتا لأشرف بدر الدين، وفوز إبراهيم طه مقلد ب ١٥٨٠٦ صوتا، بينما لم يحصل منافسه يحيى حسنين إلا على ٩٩٩٣ صوتا.

ويرجع الفضل فى النتائج الجيدة نسبيا التى أحرزها سмир السقا لتحالفه مع المرشح المستقل على مبادئ الحزب الوطنى الديمقراطى إبراهيم طه مقلد وهو من كبار التجار وله سمعته ونفوذه. فقد تحالف المرشحان لضمان حصول كل منهما على أصوات مؤيدى المرشح الآخر حيث إنهما لم يتنافسا على نفس المقعد. وبذلك استطاع سмир السقا الفوز على منافسه يحيى حسنين مرشح الحزب الوطنى الديمقراطى بسبب تضائل شعبية هذا الأخير والتحديات التى واجهها من مرشحين عدة فى القرى المجاورة لقريته البرانية. ويبدو كذلك أن إبراهيم طه مقلد حصل على أصوات الإسلاميين لعدم وجود مرشح إسلامى على مقعد العمال والفلاحين؛ إذ أنهم أيدوا المرشح المستقل رغبة منهم فى إسقاط مرشح الحزب الوطنى الديمقراطى يحيى حسنين رغم مساندتهم له فى انتخابات ١٩٩٥ عندما كان مرشحا مستقلا على مبادئ الحزب الوطنى الديمقراطى.

هذا وقد شهدت انتخابات إعادة نسبة مشاركة أقل من الجولة الأولى، فكان عدد الناخبين لمقعد الفئات ٢٦٦١٩ ناخبا فقط ولمقعد العمال والفلاحين ٢٧٨٠٢ ناخبا فقط. لمثل هذه الظاهرة تفسيرات خاصة بدائرة أشمون. كانت دائرة أشمون ضمن الدوائر التى شملتها المرحلة الأولى للانتخابات، وقد أحدثت نتائج انتخابات الجولة الأولى على مستوى الجمهورية صدمة تناقلتها وسائل الإعلام بما فيها الصحف "القومية" وصحف المعارضة والصحف الإقليمية والدولية وكذلك التعليقات والتصريحات التى أدلت بها النخب المحلية والقومية. فقد لعب القضاء دوره وارتفعت نسبة المقاعد التى لم يفز بها أحد فى الجولة الأولى مقارنة بالانتخابات السابقة، كما سجل الحزب الوطنى الديمقراطى فشلا ذريعا حيث لم يفز فى الجولة الأولى إلا ٢٠ من مرشحيه من إجمالى ١٥٠ مرشحا على قائمته الرسمية وتنافس فى انتخابات إعادة لدوائر المرحلة الأولى، والتى أجريت بعد أسبوع من الجولة الأولى، ١٢٣ مستقلا بما فيهم المرشحون الإسلاميون، ضد ٨٦ مرشحا من الحزب الوطنى الديمقراطى و٢ من حزب الوفد و٢ من حزب التجمع و٢ من الحزب الناصرى. وأسفرت النتائج عن الآتى: لم يفز الحزب الوطنى الديمقراطى إلا ب ٥٨ مقعدا، وكان نصيب مرشحي الإخوان المسلمين ٦ أو ٧ مقاعد، والتجمع ٣ مقاعد، والوفد مقعدا واحدا، فى حين فاز

المرشحون المستقلون ب ٧٩ مقعدا انضم ٥٩ منهم إلى الحزب الوطنى الديمقراطى بعد فوزهم.

وفى اليوم التالى لانتخابات الإعادة فى دوائر المرحلة الأولى احتلت انتخابات دائرة أشمون الصفحات الأولى من الصحف. وفى صفحتها الأولى تشير صحيفة الوفد (٢٥/١٠/٢٠٠٠) إلى موقف الحكومة المتشدد فى عملية التصويت كلما اشتد التنافس فى جولة الإعادة بين الحزب الوطنى الديمقراطى والمعارضة، وإلى الاشتباكات التى وقعت بين قوات الأمن والمواطنين وأسفرت عن مقتل ثلاثة أشخاص. وفرض حظر التجول فى عدة مدن، ومنع الناخبين - وخاصة المشتبه فى ولائهم للمعارضة - من دخول لجان الانتخاب للإدلاء بأصواتهم. وقد شهدت دائرة أشمون فى انتخابات المرحلة الأولى: ٢ قتلى، و ٢١ جريحا، واعتقال عدد كبير من الأشخاص، إغلاق عدد من لجان الانتخاب، وإشعال الحرائق، ومنع المرور بمدينة أشمون... الخ.

فما الذى حدث فى أشمون وأدى إلى كل هذه التجاوزات؟ الواقع أن السبب الأساسى لكل هذا الضجيج وهذه الاشتباكات العنيفة هو شدة التنافس على مقعد الفئات بين أشرف بدر الدين مرشح الإخوان المسلمين والعميد سمير السقا مرشح الحزب الوطنى الديمقراطى. كانت الجولة الأولى من الانتخابات قد أسفرت عن فارق ٣٢٨٧ صوتا فقط لصالح سمير السقا، ولذا فإن نتائج انتخابات الإعادة لم تكن مضمونة. ويبدو أن القلق تجاه النتائج قد انتاب الإخوان المسلمون ومؤيديهم فى مدينة أشمون فقرروا اتباع استراتيجية هجومية بالتوجه للتصويت جماعيا بعد صلاة العصر لتفادى تعرض مؤيديهم لأساليب التخويف فى حالة توجيههم للتصويت بمفردهم. وتسبب خروج الناخبين فى جماعات كبيرة من الجامع الرئيسى فى المدينة وما رفعوه من شعارات دينية فى قلق وانزعاج قوات الأمن التى كانت على علم بهذه الاستراتيجية منذ اليوم السابق. ومن بين ما جاء فى جريدة الوفد: أشمون تحولت إلى منطقة عسكرية وأصبحت معظم لجان الانتخاب بالمحافظة أشبه بالثكنات العسكرية منذ الصباح الباكر. تركزت قوات الأمن أمام لجان الانتخاب وفى الأماكن المجاورة لها. منع عدد كبير من المواطنين من الإدلاء بأصواتهم وخاصة مؤيدى التيار الإسلامى والمستقلين والمعارضة بحجة عدم حيازتهم على البطاقات الحمراء (بطاقات الانتخاب). وأشارت جريدة الوفد كذلك إلى تواجد عدد من البلطجية، رجالا ونساءً، أمام لجان الانتخاب ومهاجمتهم للناخبين المؤيدين لغير مرشحي الحزب الوطنى الديمقراطى وتعرضهم خاصة للنساء المنقبات ومطالبتهن بخلع النقاب قبل دخول اللجنة، واستخدام هؤلاء

البلطجية الأسلحة البيضاء لتخويف الناخبين، وعلى صدورهم صورة مرشح الحزب الوطنى الديمقراطى.

إلا أن استراتيجية الإخوان المسلمين أثبتت عدم فاعليتها. فبينما كان الهدف منها التأثير على قوات الأمن من جهة وجذب تعاطف الناخبين من جهة أخرى بالظهور فى موضع ضحايا القمع الذى يمارسه ضدهم النظام، جاءت النتيجة عكسية، وخسر أشرف بدر الدين الجولة الثانية من الانتخابات التى أسفرت عن فوز المرشح الرسمى للحزب الوطنى، وذلك بسبب إغلاق عدد من لجان الانتخاب سواء فى مدينة أشمون أو ساقية أبو شعرة وسملاى والقناطرين، ولم يحصل أشرف بدر الدين إلا على ٨٨٣٠ صوتا وهى أقل من الأصوات التى حصل عليها فى الجولة الأولى، بينما استطاع مرشح الحزب الوطنى الديمقراطى - بطريقة غامضة إلى حد ما - الحصول على ١٧٧٨٩ صوتا. إن ما حدث فى أشمون يثير الدهشة حيث إن إعلان نتائج انتخابات إعادة على المستوى القومى تشير إلى فوز الإخوان المسلمين ب ٦ مقاعد فى الإسكندرية وبور سعيد والبحيرة والفيوم وأن موقف قوات الأمن فى تلك الدوائر كان مختلفا. إذا ما الذى حدث فى أشمون؟ نجد الإجابة على هذا السؤال فى كتابات بعض الصحفيين المصريين الذين دفعهم فوز الإخوان المسلمين بهذا العدد من المقاعد إلى دراسة الاستراتيجية التى تبناها هؤلاء فى حملتهم الانتخابية. وإذا سلمنا بالفرضية التى طرحها هؤلاء الصحفيون فهذا معناه أن نقر بأن ما حدث فى أشمون يدخل فى إطار تكتيكات الإخوان المسلمين على المستوى القومى: إثارة الشغب فى إحدى الدوائر حتى يتركز اهتمام قوات الأمن فى هذه الدائرة، بينما يخوض الإخوان المسلمون المعركة بهدوء فى دوائر أخرى يتوقعون الفوز فيها. قد يقال إنها خطة شيطانية تلك التى دفعتهم إلى التضحية بإحدى الدوائر للفوز فى دائرة أخرى وإتاحة الفرصة أمام الحزب الوطنى الديمقراطى للعودة إلى دائرة ترفضهم منذ انتخابات المجلسين السابقين.

أكدت انتخابات ٢٠٠٠ فى دائرة أشمون بطريقة أكثر وضوحا الدلالات والنتائج التى أسفرت عنها هذه الانتخابات على المستوى القومى. فمن الناحية السياسية كان الصراع بين الحزب الوطنى الديمقراطى والتيار الإسلامى هو المسيطر. كما أن النتائج التى أحرزها زكى عبد الفتاح، المرشح الوفدى على مقعد العمال والفلاحين، بحصوله على ٥٤٣ صوتا فقط تعكس الفشل الذى واجهه حزب الوفد الجديد فى هذه الانتخابات، وتشير إلى عدم تمتع الوفد بتواجد قوى فى الدائرة. أما انتخابات إعادة التى تنافس

فيها يحيى حسنين وإبراهيم طه مقلد على مقعد العمال والفلاحين، فهي تبين كيف أن أشد صور المنافسة التي شهدتها الانتخابات المصرية خلال العقد الأخير هي المنافسة بين الحزب الوطنى الديمقراطى والمستقلين على مبادئ الحزب الوطنى الديمقراطى. فإن فوز إبراهيم طه مقلد، الذى استطاع الحصول على بعض أصوات الإسلاميين، إنما يدل على أن التصويت لصالح المرشح المستقل، وإن كان مستقلا على مبادئ الحزب الوطنى الديمقراطى، ليس تصويتا لا سياسى، بل هو تصويت يتسم بالرفض السياسى. ومن جهة أخرى أكدت انتخابات ٢٠٠٠ واحدة من أهم دلالات الاقتراع فى مصر وهى أنه فى الأساس تصويت بهدف المقايضة بين مرشح "يفعل" أو "يعد بأنه سوف يفعل" شئاً وناخب يرد (أو لا يرد) الجميل من خلال اختياره الانتخابى. هذا هو الوضع على سبيل المثال بالنسبة لأشرف بدر الدين الذى وصل إلى الجولة الثانية من الانتخابات لأنه "فعل" أى بنى مستوصفا فى مدينة أشمون، بينما يرجع السبب فى خسارة يحيى حسنين إلى أنه، خلال الخمس سنوات التى كان فيها عضواً فى البرلمان، لم يفعل أو لم يحقق الكثير لأهالى الدائرة، وبالتالي كان عدم فوزه فى الانتخابات عقاباً على ذلك. وبفضل هذا العقاب كان فوز إبراهيم طه مقلد شبه مؤكد منذ الجولة الأولى. ورغم ترشيح هذا الأخير على مقعد العمال والفلاحين إلا أنه مثال للمرشح رجل الأعمال الذى له مركزه واتصالاته القوية، وبالتالي من المنطقى أن يستفيد من ذلك أهالى الدائرة، خاصة وأن انضمامه مرة أخرى إلى الحزب الوطنى الديمقراطى بعد فوزه أمر لا شك فيه.

وبصفة عامة أكدت الانتخابات الأخيرة فى دائرة أشمون سمة أخرى من سمات التصويت المصرى وهى تصويت الجوار أى المحاباة لأبناء العائلة أو القرية أو الحي، فكل المرشحين الفائزين فى الجولتين الأولى والثانية من أبناء الدائرة. وهذا العامل يمكن قياسه على مستوى الدائرة، ولكن أيضاً على مستوى المدينة والحي والقرية. ورغم أن توزيع البيانات الخاصة بالانتخاب حسب التوزيع الجغرافى غير متوفرة لدينا، فمن الواضح أن الناخبين يدلون بصوتهم عادة لأقرب المرشحين إليهم. ومن جهة أخرى أكدت الانتخابات الأخيرة فى دائرة أشمون الانطباع بخيبة الأمل والإحباط الذى أدت إليه نتائج الانتخابات على المستوى القومى. فالرأى السياسى يعبر عنه بكثير من الحذر وهو لا يمثل ثقلاً حقيقياً بالنسبة للمنفعة التى قد يجنيها الفرد من وجود نائب قريب منه سبق أن أثبتت فعاليته وقدرته على "فعل شئ"، أو يفترض أنه قادر على "فعل شئ" بسبب ما يتمتع به من قوة ونفوذ سواء على المستوى

الاقتصادى أو على مستوى العلاقات الشخصية. فنحن إذاً بصدد نموذج من نماذج التصويت الزبائنى الذى يدل فى الواقع على ثقل الهيمنة الاجتماعية والاقتصادية والإدارية، بينما المفترض فى التصويت المبنى على الرأى السياسى أن يكون مستقلاً عن هذه الظواهر. فما هى إذا المستجدات الإيجابية فى انتخابات ٢٠٠٠ التشريعية وهل يمكن اعتبارها مرحلة هامة فى التحول الديمقراطى الانتخابى والسياسى فى هذا البلد؟ حتى يمكن الإجابة على هذا السؤال الذى يعد محورياً فى كتابنا هذا لابد من فهم المنطق وراء عملية التصويت فى مصر قبل عام ٢٠٠٠ لفهم التغيرات التى طرأت عليها نتيجة للإشراف القضائى على لجان الانتخاب، وهو الهدف الرئيسى من هذا الفصل. من هم الفاعلون الرئيسيون فى الانتخابات التشريعية المصرية قبل انتخابات ٢٠٠٠؟ ومن الذى كان يقوم بتزوير الانتخابات قبل عام ٢٠٠٠؟ وما هى التغيرات الناتجة عن إخضاع لجان الانتخاب للإشراف القضائى فيما يتعلق بسمات الانتخاب؟ وما هى النتائج التى يمكن استخلاصها بالنسبة لمسألة الديمقراطية الانتخابية فى هذا البلد؟

عودة إلى سنتريس

للإجابة على هذه الأسئلة سوف نعتد أساساً على الأقوال التى جمعناها أثناء البحث الميدانى الذى أجريناه فى قرية سنتريس. يشمل البحث نحو ثلاثين لقاءً تمت بناءً على أسئلة شبه موجهة واتسمت بالخصائص التالية. من الناحية الزمنية بدأت اللقاءات فى شهر مارس ٢٠٠٠ وانتهت عشية الانتخابات التى أجريت فى شهري أكتوبر ونوفمبر ٢٠٠٠، ومن ثم فإن جزءاً منها قد أجرى قبل حكم المحكمة الدستورية العليا الذى فاجأ الجميع والذى يقضى بضرورة الإشراف القضائى على عملية الانتخاب. معظم الأشخاص المستجوبين من الشخصيات المعروفة فى القرية أو فى الدائرة بخبرتهم فى الحياة السياسية المحلية وبالأخص فى الانتخابات السابقة كمرشحين أو نواب سابقين أو أعضاء فى المجالس الشعبية المحلية أو كمندوبين فى لجان الانتخاب أو مسئولين محليين وأعضاء فى الحزب الوطنى الديمقراطى والأحزاب السياسية الأخرى. فهم باختصار من الأعيان المحليين، إذ إن الانتخابات المصرية فى الحقيقة هى أولاً وقبل كل شيء مسألة تخص "الأعيان" رغم كل ما تكتنفه هذه الكلمة من غموض. فاللقاءات التى أجريت مع من يمكن تسميته "بالناخب العادى" قليلة للغاية والسبب هو أنه فى مصر لا يهتم بالتصويت سوى الفاعلين الحقيقيين

"الناخب العادى" ليس من هؤلاء. ومن الفرضيات الهامة التى نطرحها فى هذا الكتاب أن فئة الناخبين الفرديين لم يكن لها وجود فى مصر قبل عام ٢٠٠٠ وأن الإشراف القضائى على عملية التصويت هو الذى أظهر هذه الفئة أى فئة الناخب الذى يقوم بالتصويت وفقا لرأيه الشخصى فى سرية تامة. أما السبب الحقيقى الذى جعلنا نختار "الأعيان" فهو مختلف. كان من المهم بالنسبة لنا أن ندخل فى قلب عملية التصويت المصرية، وحيث إن هذه العملية - نظرا لما كان يشوبها من تزوير - كانت سرا لا يطلع عليه سوى الفاعلين المباشرين، كان من الضرورى أن نركز فى لقاءاتنا على الأشخاص الذين كانوا يشاركون فيها بالفعل.

لم تجر اللقاءات بناءً على أسئلة محددة وإنما أسئلة مفتوحة حول موضوعات مختلفة تتصل بالانتخابات. ثم ازدادت الأسئلة وضوحا وعمقا أولا بأول كلما ازدادت "الاكتشافات" و"الأسرار" التى أطلعنا عليها الفاعلون. وقد اختلفت الأسئلة كذلك حسب وضع الشخص المستجوب، وتناولت موضوعات الديمقراطية، والتعبئة السياسية، والمشاركة السياسية، وتنظيم الانتخابات محليا وكذلك تزويرها. كما تناولت دور النائب ووظائفه على المستوى المحلى والدور الذى تلعبه المجالس الشعبية المحلية والموظفون المحليون فى الانتخابات. وأخيرا تطرقت الأسئلة لدور النوادى والجمعيات والتجمعات الأخرى فى عملية التصويت ودور الأحزاب السياسية وأخيرا دور وكلاء المرشحين والوسطاء والمرشحين أنفسهم وثقل العصبية والمال. أما بالنسبة للشخصيات الهامة فى اللعبة الانتخابية والسياسية فقد طرحت أسئلة إضافية حول ماضيها السياسى وأنشطتها السياسية الحالية والأسباب التى تدفعهم إلى الرغبة فى لعب دور سياسى، وربما ترشيح أنفسهم، وأسباب فشلهم أو نجاحهم... الخ.

من خلال الإجابات التى حصلنا عليها خرجنا من البحث الميدانى بالانطباع العام الآتى. فالأفراد الذين أجريت معهم اللقاءات هم الفاعلون الرئيسيون فى انتخابات قرية سنتريس، وهم فى الواقع الذين تتكون منهم ما قد يطلق عليه قاعدة النظام المصرى أى قاعدة الحزب الوطنى الديمقراطى أو بالأصح "زبائن" هذا الحزب. وفيما عدا بعض الحالات النادرة^{١٣} لم تتناول الدراسات السياسية عن مصر هذه الفئة بسبب ما يحيط بها من أفكار مسبقة. ففى المفهوم العام لدى بعض الباحثين (المصريين والأجانب) تشكل هذه المجموعة فى واقع الأمر شبكة من الشخصيات المحلية "عديمة الذمة" لا تسعى إلا لتحقيق مصالحها الشخصية بالانضمام لحزب الدولة والإدارة، وليس لها

أى رؤى أو أفكار أو سياسة، ولا تتمتع بالحس النقدي، ومعظم هؤلاء هم فى الواقع من "الخاضعين" للهيراركية الإدارية والسياسية ومن "الانتهازيين". غير أن النتائج التى أسفرت عنها اللقاءات كانت مختلفة.

أولا نحن بصدد نخبة سياسية محلية على وعى تام بالرهانات السياسية المحلية والقومية وتدرك بوضوح خصائص النظام السياسى المصرى الحالى وحدوده وكذلك مدى انفتاحه. هذه النخبة السياسية تتسم بالتنوع الشديد من حيث الأفكار والأيدولوجيات السياسية، على أن ما يجمع بينها داخل الحزب الوطنى الديمقراطى أو حوله هو الوصول إلى الإدارة والدولة والسعي إلى الفاعلية السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ومن جهة أخرى هذه النخبة ليست فى وضع الخضوع والتبعية، بل إنها على عكس ذلك تتسم بحدة الحس النقدي ووضوح الرؤية تجاه النظام السياسى. فهى تعانى فى الواقع من كونها فى وضع المهيمَن عليه على عدة مستويات. فبصفتهم قرويين يشعر أفراد هذه النخبة بوقوعهم تحت سيطرة المدينة ومركز المحافظة وبطبيعة الحال للعاصمة. وتشعر هذه النخبة كذلك على المستوى السياسى والإدارى بوقوعها تحت سيطرة الهيراركية السياسية والإدارية العليا للحزب الوطنى والسلطات السياسية والإدارية. وهى تعبر عن الحاجة إلى الديمقراطية سواء فيما يتعلق بالحزب الوطنى الديمقراطى أو بالنظام السياسى المصرى ككل. وهى بذلك تعبر عن الشعور العام للأهالى وهو عدم تمتعهم بنظام سياسى - إدارى منفتح يستمع لهم وقادر على تحقيق آمالهم. على أنه بالنسبة للنخبة السياسية المحلية نفسها يبدو أن الحاجة للديمقراطية مرتبطة بشعورها بأن النظام لا يسمح لها بالتعبير عن نفسها أو بالأصح بالتعبير عن قدراتها وكفاءتها السياسية. ولذا أدهشتنا الطريقة الإيجابية التى استقبلت بها قاعدة النظام المصرى حكم المحكمة الدستورية العليا الذى فرض إشراف الهيئات القضائية على لجان الانتخاب، بينما كان يبدو من المنطقى أن تخشى قاعدة النظام من تطبيق مثل هذا الحكم.

انطلاقا من هذه الملاحظات أعطى مؤلفا هذا الكتاب أهمية كبيرة لخطاب الفاعلين وأقوالهم فى النص والتحليل وذلك لسببين على الأقل، أولهما تعريف القارئ بخطاب أشخاص لا "يُستمع" لهم بصفة عامة سواء من قبل الباحثين أو من قبل النظام السياسى المصرى، حيث يوجد بالفعل فى مصر احتكار للكلمة - السياسية - ليس فقط من قبل النظام، ولكن أيضا وبشكل أوسع من قبل النخب السياسية والمفكرين بمختلف توجهاتهم السياسية، وكذلك النخب الأكاديمية. تحتكر هذه النخب الخطاب

حول السياسة فى كافة وسائل الإعلام. ولذا كان من المهم بالنسبة لمؤلفى هذا الكتاب أن "يتيحوا الاستماع" إلى نخب سياسية "من القاعدة". أما السبب الثانى لإعطاء الأهمية الكبرى لأقوال الفاعلين فهو أن هؤلاء الفاعلين واعون تماما بحقيقة النظام السياسى الذى هم جزء لا يتجزأ منه، فهم واعون أيضا بممارساتهم وينتهجون الأسلوب العقلانى فى تلك الممارسات. وإن كان لا يجب أخذ أقوال الفاعلين بمعناها الحرفى إلا أنه من المهم فهم رؤيتهم الخاصة والأسباب التى يتذرعون بها لتبرير أنفسهم وإضفاء الشرعية على ممارساتهم وأفعالهم.

الفصل الأول

الفاعلون فى عملية التصويت :

المرشحون و"الناخبون الكبار غير الرسميين"

منطقيا يوجد فى أى عملية انتخابية نوعان من الفاعلين الرئيسيين على الأقل : المرشحون والناخبون. وإذا كانت فئة "المرشحين" لها وجودها وتشهد تزيادا مستمرا فى مصر كما أشرنا فيما سبق، فعلى عكس ذلك تمثل فئة "الناخبين" إشكالية أكبر بكثير. ففى ضوء أقوال من تحدثنا معهم يتضح أن المعنيين الوحيديين بعملية التصويت "القديمة" ينقسمون إلى فئتين : وهم المرشحون، ومن يمكن أن نطلق عليهم "الناخبين الكبار غير الرسميين". وليس المقصود بذلك بطبيعة الحال فئة الفاعلين الذين يتحتم وجودهم فى نظام الانتخاب غير المباشر الذى ينص على أن ينتخب الناخب الناخبين الكبار الذين يقومون بدورهم بانتخاب من يتولى المناصب العامة. فنظام الانتخاب المصرى يأخذ بالانتخاب المباشر وهذه الفئة من الفاعلين ليست إلا ظاهرة خاصة بالدراسات السياسية وحدها ولا قيمة لها إطلاقا على المستوى القانونى. الواقع أن عملية التصويت فى مصر هى بمثابة "سوق كبيرة" يتنافس فيها المرشحون وكل منهم أنصاره الذين تمت تعبئتهم بواسطة "الناخبين الكبار غير الرسميين"، وهم ببساطة شديدة الأعيان المحليون ورؤساء شبكات أصحاب النفوذ. قبل انتخابات عام ٢٠٠٠ لم يكن الناخب المصرى يذهب "تلقائيا" للإدلاء بصوته وإنما كان على المرشحين و"الناخبين الكبار غير الرسميين" أن يأتوا بالناخبين ويحثوهم على التصويت. وكانت المهمة الرئيسية للناخبين الكبار إذاً هى "جعل الناخبين يصوتون" وكان ذلك يتم، وفقا للظروف، إما بنقل الناخبين إلى لجان الانتخاب وإما عن طريق تزوير الانتخابات داخل لجان الانتخاب عن طريق وكلاء المرشحين ومهمتهم "التصويت البديل" أى التصويت محل الناخبين المقيديين فى كشف اللجنة. وبالتالي يمكن القول بأن عملية الانتخاب فى مصر قبل انتخابات عام ٢٠٠٠ كانت تتم من خلال فاعلين رئيسيين: وهم المرشحون و"الناخبون الكبار غير الرسميين".

هذه السمة التى تتسم بها الانتخابات أو بالأصح التعبئة الانتخابية فى مصر ليست أمرا غريبا فى حد ذاته ولا هى من الخصائص المصرية وإن كانت تتفق اليوم مع مقاييس تاريخية وقانونية خاصة بهذا البلد. فحشد الناخبين للتصويت لا يمثل ظاهرة طبيعية ولا تلقائية، وإنما يرتبط أكثر بالفاعلين المعنيين بالانتخابات بطريقة مباشرة وفورية وشخصية، وهم على وجه الخصوص المرشحون الذين يسعون إلى الفوز بمقعد فى مجلس الشعب، والناخبون الذين ليس لديهم - بصفة عامة - مصالح مباشرة وشخصية تدفعهم للتصويت^{١٦٤}. وهذا الأمر لا يخص مصر وحدها، بل إن ميشيل أوفيرليه قد حاول إثبات أن البحث عن دافع التعبئة الانتخابية موجود لدى القائم بالتعبئة، أى المرشحين ووكلائهم، أكثر منه لدى من يتم تعبئتهم^{١٦٥}. وهذا هو أيضا المنهج الجديد الذى يدعو إليه دانييل جاكسى فى أبحاثه عن الانتخابات الفرنسية استنادا إلى استخدام مفهوم بورديو عن "الحقل" وعن التحليل من منظور "السوق"، حيث يؤكد من جهة على استقلالية الحقل السياسى وعلى ضرورة تركيز التحليل على التفاعلات بين الفاعلين، ومن جهة أخرى على قيام محترفى السياسة بـ "إنتاج" التطلعات لدى الناخبين^{١٦٦}؛ فالمرشحون لهم ضلع كبير فى توليد أو تشكيل الطلب أو الآمال لدى الناخبين وفى الواقع لا ينجم هذا الطلب فى أكثر الأحيان إلا ردا على العرض^{١٦٧}.

بالنسبة لما يحدث فى مصر اليوم أو على الأقل قبل انتخابات ٢٠٠٠ فإن التفاعلات الأساسية التى تشكل "الحقل" الانتخابى لا تتم بين المرشحين والناخبين، وإنما بين المرشحين و"الناخبين الكبار غير الرسميين". فى أى انتخابات فى العالم تمر العلاقات بين المرشحين والناخبين بالضرورة عبر العديد من الوسطاء مثل الوكلاء والهياكل الحزبية والجمعيات المحلية أو اللجان الانتخابية لدعم المرشحين، وهذه ظاهرة يمكن التحقق منها سواء فى بلدان الشمال أو الجنوب. أما ما تنفرد به مصر فى هذا الشأن فهو الثقل الكبير لدور هؤلاء الوسطاء فى إجراء الانتخابات ونتائجها، إذ إن معظم الناخبين لا يدلون بأصواتهم كما يتبين من الأرقام الحقيقية للمشاركة فى الانتخابات. ولذلك فضلنا استخدام مصطلح "الناخبين الكبار غير الرسميين" بدلا من كلمة "وسطاء" كونهم يلعبون دورا حاسما فى نتائج الانتخابات.

فى الفصول السابقة حاولنا حصر عوامل نزعة المصريين للامتناع عن التصويت بناءً على عدد من العوامل سواء كان ضعف الثقل السياسى للمجلس فى تنظيم السلطات أو التزوير الإدارى فى تنظيم عملية التصويت وصوره العديدة والمتنوعة.

ولكن كيف يفسر المستجوبون فى البحث الميدانى مثل هذه الظاهرة ؟

القسم الأول

الإحجام عن التصويت والتعبئة الانتخابية الانتقائية

على المستوى المحلى يرجع المتحدثون إلينا هذه الظاهرة لعدة عوامل وأسباب أولها "الحكومة" وغياب الديمقراطية بصفة عامة. والمثال على ذلك تصريحاتهم التالية: "الحكومة تفعل دائما ما تشاء وإذا أرادت أن ينجح أحد فهو ينجح والعكس صحيح"; "عندنا ديمقراطية ظاهرية ولكن دون مضمون"; "الانتخابات هى عملية شكلية فقط، فهى كلعبة العرائس تحركها الحكومة"; الأحزاب السياسية تلعب دور الترويج للديمقراطية"; "نسبة مشاركة الشعب فى الانتخابات فى دائرتنا ضئيلة مقارنة بعدد من كان يفترض أن ينتخبوا، ولكن الناس لا تشارك فى الانتخابات لأنهم يشعرون أن القرارات التى سوف تتخذ لن تأخذ رأيهم فى الاعتبار". ولكنهم فى بعض الأحيان يرجعون الإحجام عن المشاركة فى الانتخابات لأسباب متعلقة بالمواطنين أنفسهم لأنهم لا يتحركون ولا يقاومون سلوك الحكومة غير الديمقراطى بسبب "سلبيتهم" و"أنانيتهم" و"عدم اتحادهم".

ك.ط.(٢٥ سنة):

"... كل ذلك من الأهالى. فى قريتنا إذا رشحت الحكومة مرشحا من الحزب الوطنى الديمقراطى وقررنا نحن وأهالى القرى المجاورة عدم المشاركة لن ينجح هذا المرشح بالتزكية لأنه لن يكون هناك أحد أمام صناديق الاقتراع... وهذه سلبية إيجابية. فأنا أعبر عن رأى بعدم المشاركة فى هذا النفاق. أنتم تفرضون علينا شخصا لا نريده، إذن لن نذهب لانتخاب هذا الشخص وسوف نرى ماذا ستفعلون... المهم أن قريتنا والقرى المجاورة إذا وجدوا شخصا يصلح لمجلس الشعب فلماذا لا يظهرون ويتفقون على انتخابه وبذلك ترفع الحكومة يدها عن الرأى العام. إذا حصل ذلك سيمكننا كسر هيمنة الحكومة ولن نتركهم يستخفون بمصالح الشعب وبرأيه...".

وأحيانا يفسر الامتناع عن المشاركة بضعف الثقافة والوعى السياسى لدى المواطنين، ولكن معظم من التقينا بهم كانوا يفرقون بين المستوى الثقافى ومستوى الوعى السياسى. على أن ما يسترعى الانتباه فيما يتعلق بالطريقة التى ينظر بها إلى ظاهرة الإحجام عن التصويت هو أنها ظاهرة نسبية إلى حد ما وعند ذكرها يشار إلى بعض الاستثناءات، أى أن ظاهرة الامتناع الجماعى عن التصويت لا يسرى إذا ما توفرت العوامل الثلاثة الآتية: إذا كان أحد المرشحين من أبناء القرية فأهالى القرية كلهم ينتخبونه، وكذلك إذا كان أحد المرشحين من الإسلاميين يؤدى ذلك إلى مشاركة

معظم أهالى الدائرة فى الانتخابات ولاسيما الشباب، وأخيرا إذا كان أحد المرشحين يتمتع بشعبية كبيرة بسبب أعماله والخدمات التى قدمها لأهالى الدائرة يحدث نفس الشيء.

ويقول ص.ع. وهو أحد الأعيان المسنين ويتمتع بخبرة سياسية طويلة: "يوم الانتخابات لا يحضر عملية التصويت إلا نحو مائة شخص وهم فى الواقع المندوبون وأقارب وأصدقاء المرشح إذا كان المرشح من أبناء القرية". وبذلك فإن العصبية تمثل عاملا من عوامل المشاركة. ويقول زكى عبد الفتاح أحد مرشحي الوفد فى انتخابات ٢٠٠٠ "إن الحالة الوحيدة التى يشارك فيها الناس فى الانتخابات هى عندما يكون هناك مرشح من أهالى القرية أو عندما تكون المنافسة بين مرشحين من نفس القرية. فى الحالة الأولى يقف الأهالى مع ابن قريتهم ضد المرشحين القادمين من خارج القرية، بينما يودى الوضع فى الحالة الثانية إلى نشوب صراعات بين أهالى القرية الواحدة وتصوت كل مجموعة لصالح مرشحها...".

وهناك عوامل أخرى تجعل الناس يخرجون من حالة اللامبالاة تجاه السياسة أو بالأصح "التصويت". ومن هذه العوامل على سبيل المثال وجود مرشح يتمتع عادة بشعبية كبيرة وبتقدير أهالى الدائرة بسبب ما قدمه لهم من خدمات. وعلى حد قول ص.ع. فإن خوض المرشحين الإسلاميين للمعركة الانتخابية يسفر عن تعبئة عامة للناخبين وذلك لتقديمهم الكثير من الخدمات الاجتماعية والصحية.

ص.ع.: "... تتم التعبئة خاصة فى القرية التى ينتمى إليها المرشح، وفى القرى الأخرى تكون عادية. إلا إذا كان الأمر يتعلق بمرشح إسلامى ففى هذه الحالة يكون هناك تعبئة عامة فى كثير من القرى، أما إذا كان مرشح عادى فالتعبئة تكون عادية...". غير أن المرشحين الإسلاميين ليسوا وحدهم القادرين على جعل الناخبين يتوجهون إلى لجان الانتخاب ففى دائرة (أ.ت) ما زال الأهالى يتذكرون النجاح الساحق الذى حققه رجب الفرماوى فى انتخابات ١٩٩٠ وهو كان يعمل كمحصل قبل أن يصبح مديرا فى النقل العام. ويقول (أ.ت) ٢٨ سنة فى هذا الشأن: "سبب فوزه وحب الناس له هو الخدمات التى قدمها، إلى حد أن فى يوم نجاحه توقفت سيارات النقل فى وسط الشارع، ونزل السائقون والمفتشون يعبرون عن فرحتهم بفوزه. كان يتمتع بولاء الناس وحبهم لأنه كان له شعبية كبيرة فى عمله وبلدته...".

وفى بعض الأحيان قد تكون المشاركة الانتخابية لعوامل عكسية، أى رغبة ليس فى إنجاح أحد المرشحين وإنما للحيلولة دون فوزه وفى كل هذه الحالات تقريبا يكون

المقصود هو نائب من نواب الحزب الوطنى الديمقراطى فى البرلمان السابق لم يعمل شئاً لتحسين الظروف المعيشية للأهالى خلال فترة نيابته.

هذا ما يقوله ف.ع. (٥٢ سنة): "طبعاً توجد مشاركة سياسية قوية جداً فى القرية، فكل الناس يتكلمون فى السياسة. اللى يفهم واللى ما يفهمش فيها، والدليل أن مرشح الحزب الوطنى الديمقراطى سقط مرتين فى دائرتنا".

بالتالى يمكن القول بأنه فيما عدا الحالات التى تنشط فيها العصبية أو يتمتع فيها المرشحون بشعبية كبيرة وبحب الأهالى، أو التى يكون لديهم الرغبة فى إسقاط أحد المرشحين، فإن الانتخابات تتسم بغياب الهيئة الناخبة مما يسهل مختلف أشكال التزوير والتزوير. كذلك يلاحظ فى هذه الأقوال أن المشاركة الانتخابية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بشخصية المرشحين وسماتهم وأفعالهم على المستوى المحلى وليس بأفكارهم أو برامجهم أو أيديولوجياتهم السياسية حتى ولو كانت هذه العناصر تمثل جزءاً من التبادل أو من السوق الانتخابى فى مصر. الواقع أن السمات السياسية للمرشح لا تؤخذ فى الاعتبار إلا بالنسبة لنوعين من المرشحين: المرشح الرسمى للحزب الوطنى الديمقراطى لكونه مرشح النظام الحاكم والدولة، وهو بالتالى يحمل عبئاً ثقيلاً بسبب فقدان الثقة فى النظام، والمرشح الإسلامى الذى، بالإضافة إلى كونه من المبادرين بتقديم الخدمات للأهالى وتمتعه بشبكات واسعة من النشطاء القادرين على حشد وتعبئة الجماهير للانتخابات، يُنظر إليه أيضاً على أنه المرشح السياسى المعارض للحكومة الأمر الذى يعطيه طابعاً "غير عادى" على حد قول ص.ع.. بالنسبة لانتخابات ٢٠٠٠ عبر أ.س. (٣٠ سنة) عن هذه التعبئة الانتقائية التى تتم على أساس شخصية المرشح بالتصريح عن توقعاته بضعة أشهر قبل إجراء الانتخابات على النحو التالى:

"سوف تكون التعبئة خلال الانتخابات لصالح بعض الأشخاص دون غيرهم. على سبيل المثال سوف تحشد الجماهير لصالح أشرف بدر الدين رغم أنه لم ينظم أية حملة انتخابية لأن الشباب يقف وراءه ولأنه يحظى بتأييد ودعم الإخوان المسلمين والتيار الإسلامى والجمعية الشرعية^{١٦٨}، وهم معروفون بدرجة عالية من التنظيم، والشباب يؤيدونهم لأنهم يكرهون كل المرشحين الآخرين المتنافسين على مقعد الفئات. وسوف يكون هناك تعبئة لصالح طه مقلد للأسباب التى ذكرتها من قبل ولن يحدث ذلك بالنسبة لسمير السقا لأنه مكروه حتى من أهالى قريته، وكذلك بالنسبة ليحى حسنين لأن الكل يكرهه بسبب سلوكه الشخصى^{١٦٩}. هذه هى أسماء المرشحين التى تتردد فى الدائرة..."

ثبتت بعد ذلك صحة هذا التحليل. فمن بين ٢٠ مرشحا في الدائرة، الأربعة الذين ذكرهم أ.س. هم الذين خاضوا الجولة الثانية للانتخابات وفاز اثنان منهم بطبيعة الحال بمقعدى مجلس الشعب: "سمير السقا بمقعد الفئات، وطه مقلد بمقعد العمال والفلاح". رغم هذه الاستثناءات التى ذكرناها للتو، فإن الإحجام الجماعى عن الانتخاب من العوامل المواتية لتمتع "الناخبين الكبار غير الرسميين" بثقل كبير فى عملية الانتخابات المصرية. ولكن قبل التطرق لخصائص وسمات ووظائف هذه الفئة من الفاعلين والعلاقات التى تربطهم بالمرشحين وكذلك بالأهالى، علينا فهم وتحليل أولى فئات الفاعلين فى الانتخابات المصرية أى المرشحين.

السمات التقليدية والجديدة المؤهلة للترشيح والفوز : العصبيات وروح الخدمة

يتزايد عدد المرشحين لمجلس الشعب فى مصر من انتخاب إلى آخر، ولا تحيد دائرة أشمون عن هذه الملاحظة: إذ بلغ عدد المتقدمين للترشيح فى انتخابات ٢٠٠٠ نحو ٢٠ مرشحا لمقعدين. والأسئلة التى نطرحها، بناءً على دراسة دائرة أشمون، كالتى : ما هى سمات المرشح "الجاد" الذى يتقدم لعضوية مجلس الشعب فى مصر؟ ما هى معايير "المرشح الجيد" من وجهة نظر من تحدثنا معهم ؟ هل من الصحيح أن المعيار المرتبط بالعصبية يعد معيارا أساسيا وما هو المنطق وراء هذا المعيار؟ ألا يمكن القول بأن المعيار المرتبط "بالخدمات" له دور أكبر وأنه يعتبر المعيار الحاسم؟ وكيف يمكن تحليل أشكال التعاملات الانتخابية بين المرشح والجمهور دون الاستناد فقط على خطاب الفاعلين، وإنما بالاستناد أيضا على ما يسميه مارك أبيليس^{١٧٠} "المؤهلين للانتخاب". فهو يتحدث فى كتابه عن فئة "المؤهلون للانتخاب" مشيرا إلى أن الوصول إلى المناصب السياسية فى فضاء جغرافى بعينه حتى فى إطار الديمقراطية، وإن كان متاحا من الناحية النظرية لجميع من تتوفر فيهم الشروط التى يحددها القانون إلا أنه من الناحية العملية مقصور على أقلية من المرشحين. وهؤلاء هم "المؤهلون للانتخاب". و"الأهلية" هى على حد قوله صلة ترابطية المقصود بها انتماء المرشحين المتمتعين "بالثقة" و"الشرعية" إلى الشبكات السياسية المحلية حيث تتداخل بقوة الروابط العائلية واستراتيجيات المصاهرة. وفى هذه الشبكات يتم نقل وبناء الشرعيات ومواضع الأهلية. وبطبيعة الحال لا تعرف هذه الشبكات أى جمود، بل إنها تقوم بتحديث وتجديد نفسها لاسيما وقت الانتخابات. وهذه هى على وجه الخصوص المشكلة التى يواجهها أى فرد يرشح فى فضاء جغرافى معين دون

أن يكون منتميا إليه، حيث لا يكون له أى وضع فى عالم الشبكات السياسية المحلية ويتحتم عليه بالتالى، إذا أراد أن ينجح، التعامل مع الشبكات القائمة ليصبح له مكان فى هذا التشكيل.

ما هى إذا المعايير "الذاتية" و"الموضوعية" التى تمكن المرشح من التأهل للانتخابات فى الدائرة موضع البحث؟ أحد الأهداف العلمية لهذا الفصل الخاص بالمرشحين هو التحقق من ثقل "العصبية" وبصفة أوسع "الروابط العائلية والاجتماعية" التى تبدو، وفقا لمحللى الانتخابات المصرية الحالية، عاملا حاسما فى اختيار الناخبين. وقد أكدت نتائج الانتخابات على المستوى القومى^{١٧١} هذا التحليل كما أكده أيضا الفصل السابق حول التعبئة الجماهيرية فى الانتخابات. وهذه الفرضية غير مقصورة على الأبحاث الخاصة بمصر، بل تطرح أيضا فى كافة الأعمال التى تتناول مسألة ضعف الديمقراطية فى العالم العربى. وإذا كانت كلمة "العصبية" قد احتلت موقعا بارزا فى مقدمة ابن خلدون الذى يعتبره علماء الاجتماع العرب مؤسس علم الاجتماع، فإن الباحثين الحاليين مازالوا يستخدمونها ويستثمرونها كثيرا، ومنهم على وجه الخصوص ميشيل سورا^{١٧٢} فى أبحاثه عن سوريا ولبنان وهشام شرابى فى كتابه عن النظام الأبوى الجديد^{١٧٣}. وفقا لهذه الدراسات قد يمثل ارتباط العرب بشبكات الانتماء الأولية (العائلة - القبيلة - القرية - الحي - المجتمع المحلى - المنطقة...) أحد العوائق الكبرى التى تحول دون التحديث السياسى لأن هذا الارتباط يتنافى مع كثير من العناصر الأساسية المكونة للديمقراطية الحديثة. فهو يتنافى أولا مع وجود الفرد الحر المسئول عن اختياراته وآرائه لاسيما على المستوى السياسى، كما أن هذه الجماعات الأولية لا تقر المساواة بين أفرادها وإنما تأخذ بعدم المساواة بينهم: (الشاب/المسن، الرجل/المرأة، الغنى/الفقر، القوى/الضعيف،...الخ). وتتسم العلاقات بين أعضاء هذه الجماعات بالخضوع والتبعية والربائنية على عكس القواعد الديمقراطية الحديثة القائمة على المساواة إن لم يكن التماثل بين الأفراد: فرد واحد = صوت واحد كما يوضحه بيير روزانفالون^{١٧٤}. وأخيرا فإن الخصوصيات التى تنمىها العصبية التقليدية الجديدة^{١٧٥} من شأنها التقليل من انتماء الأفراد للتجمعات الأخرى مثل الأحزاب السياسية والنقابات والجمعيات التى تقوم على الانتماء الحر وعلى العلاقات الأفقية وليس على العلاقات الرأسية.

هذه الفرضية تحظى حاليا برواج متزايد وتكتسب اليوم شرعية جديدة فى الخطاب عن العولمة حيث تتراجع سيطرة الدول على المجتمعات ويقل دورها فى الحماية، وحيث عودة المجتمعات عامة إلى الأشكال الأولية للحماية وهى تلك المتمثلة فى

العائلات والقبائل والجماعات المختلفة. إن العصبية التي تؤكد التحليلات السياسية على أهميتها كمعيار لأهلية المرشح نجدها أيضا في خطاب الفاعلين. فوفقا لمن أجرينا معهم اللقاءات هناك نوعان من المعايير لابد من توفرهما في "المرشح الجيد". النوع الأول يتعلق بصفاته الشخصية كأن يتسم بالأخلاق والتدين وأن يكون مثقفا وملما بالعمل النيابي وأن يكون خدوما...الخ. أما النوع الثاني من المعايير فهو متعلق بانتماءات المرشح: أن يكون من عائلة معروفة في المنطقة محترمة وغنية. أما الانتماء السياسي للمرشح ومهنته وآرائه فلا ذكر لها إطلاقا في الإجابات عن "المرشح الجيد". ما يتضح من هذا الخطاب هو التأكيد على وجود نوعين من العصبيات، إحداها جغرافية والأخرى عائلية، ولا تعارض بين النوعين، بل يكمل كل منهما الآخر. فما هو "المنطق" الانتخابي لهذه العصبيات؟

١- العصبية ومنطق الجوار

بالنسبة للمعيار الذي يؤكد فرضية "العصبية" الجغرافية؛ أي أن يكون المرشح من أبناء الدائرة ويحبذ أن يكون من أبناء القرية فهو تفسير منطقي للغاية؛ إذ أن الجوار العائلي و/أو المكانى يسهل الحصول على الخدمات التي يقدمها المرشح لأهالى الدائرة. يقول أ.أ. (٣٠ سنة): "أنا أعتقد أن العصبيات ليست من علامات الجهل أو الحماقة...العصبيات مهمة جدا وكون أهالى القرية الواحدة أو العائلة الواحدة أو الشارع الواحد يدافعون عن مرشح من بينهم فلأن هذا المرشح، دون غيره، هو الذى سيخدم مصالحهم لأننا فى مجتمع ريفى...وعلى عكس ذلك فى البندر الناس لديهم عدة طرق للوصول إلى الإدارات وأجهزة الدولة، أما فى عالمنا الريفى فلا بد من اللجوء لأحد أفراد العائلة ليتحقق ذلك...". جاء نفس الكلام على لسان ت.أ. (٦٠ سنة) الذى فسر منطق الاختيار على أساس العصبيات على النحو التالى: "الناس يريدون شخصا يعرفون عائلته أو أقاربه وبذلك يكون بإمكانهم الذهاب إليه عند الضرورة...وهذا هو سبب عدم فوز الوزراء الذين يرشحون أنفسهم هنا أو الذين يريدون ترشيح أنفسهم بعد قضاء ٣٠ عاما فى الكويت... هؤلاء يسقطون.

٢- العصبية ومنطق القوة

ثانى مظاهر العلاقة بين "العصبية" والانتخابات فى خطاب المتحدثين معنا هو أنهم يرون أن الأفضل أن يكون المرشح من إحدى العائلات الكبيرة المعروفة فى الدائرة. يقول ف.أ. (٥٢ سنة): لابد أن يكون للمرشح قاعدة اجتماعية قوية فى القرى

الواقعة فى الدائرة، وياحبذا لو كان من إحدى العائلات الكبيرة والعصبيات الحسنة. ففى مصر كما فى بقية العالم العربى، ثمة معايير كثيرة لما هى "العائلة الكبيرة" أو "العائلة المحترمة": الثراء - القوة - العلاقات - الأصل - عدد الأفراد - علاقات المصاهرة... الخ.

وفقا للتفسيرات التى حصلنا عليها فإن معيار الانتماء هذا له جانبان إيجابيان. أولهما ضمان عدم سعى المرشح إلى تحقيق مصالح شخصية فحسب من خلال مقعده فى مجلس الشعب وأنه قادر على العطاء وعلى خدمة دائرته لكونه فى وضع يمكنه من العطاء وخدمة الآخرين، وهذه سمة من سمات العلاقات بين "المعلمين" و"الزبائن" حيث يقبل الزبائن وضعهم "كمهيمن عليهم" مقابل الامتيازات والخيرات التى قد يُنعم بها عليهم "المعلم". فى هذه الحالة يكون الوضع السياسى للنائب مترتبا على وضعه كأحد الأعيان أو "الكبار" إذا أخذنا بالمصطلح الذى استخدمه بيير بورديو عن الـ Kabyle^{١٧٦} أو امتدادا لهذا الوضع. فالزعامة السياسية هى امتداد وتأكيد للزعامة الاجتماعية - الاقتصادية، والانتماء لعائلة "محترمة" هو إذاً ضمان لكون المرشح له كثير من العلاقات والنفوذ وأنه يستطيع بالتالى خدمة مصالح أهالى القرية أو الدائرة على أكمل وجه.

أما ثانى الجوانب الإيجابية التى يذكره المستجوبون فهو أنه على مستوى عملية التصويت ذاتها تعد العصبية الحسنة من الضمانات الأساسية للنجاح. فمن الناحية العملية، انتماء المرشح إلى "عائلة محترمة" يعنى بصفة عامة أن لديه عددا كبيرا من الأشخاص تربطه بهم علاقات القرابة والمصاهرة وعادة ما تكون هذه الأخيرة مع عائلات أخرى من ذات المستوى أى من الأعيان والشخصيات الهامة، مما يزيد من نفوذ المرشح على المستوى الانتخابى. مثل هذا الوضع يرجح نجاحه فى الانتخابات لما له من اتصالات وعلاقات داخل الأجهزة الإدارية من جهة، ولأن وضعه هذا يسهل عليه التريبطات الأساسية التى تسبق أى انتخابات فى مصر. وبالتالى، من وجهة نظر الناخبين، يكون اختيار هذا النوع من المرشحين هو بمثابة اختيار الحصان "الرابع" فى سباق الخيل.

٣- العصبيات و"روح الخدمة"^{١٧٧}

هذه هى أهم مظاهر الدور الذى تلعبه العصبيات فى الانتخابات المصرية وفقا لما جاء فى خطاب المستجوبين ورأيهم فيما إذا كان هذا المعيار هو حقا المعيار الحاسم والرئيسى فى تحديد مدى أهلية المرشح وبالتالى اختيار الناخب له. الواقع أن معيار

العصبية لا يعمل منفردا وإنما لا بد أن يكون مرتبطا بمعيار آخر أكثر أهمية ألا وهو "الخدمات"؛ بمعنى أن يكون من سيتم انتخابه قادرا على تقديم الخدمات للناخبين. وهذه هي أهم سمات التبادل الانتخابي المبني على الزبائنية، وهو التبادل بين المرشح الذى يقدم الخدمات والناخبين الذين يشكرونه ويجازونه بإعطائه أصواتهم. وبذلك يمكن القول بأن الخطاب عن العصبية له عدة وظائف بالإضافة إلى دوره فى تلطيف العلاقة المبنية على المصالح التى تربط بين المعلم و"الزبون" وتحويلها إلى علاقة ارتباط وولاء تجاه النائب ابن البلد ضد الغريب أو تعبيرا عن الاعتبار والكرم الواجب له. ومن وجهة النظر هذه فإن تحليل باتريك هينى للعلاقات بين "الزبون" و"المعلم" - "الزعيم" فى ضواحي مدينة القاهرة على قدر كبير من الحصافة. فهو يؤكد أن الزبائنية تتكون من شبكات نفعية تستخدم لغة غير نفعية ليس بهدف إخفاء أى شئ - "فالكل يعلم ما فى الأمر" - وإنما لتبدو مطابقة للأصول أى أن تتخذ التفاعلات مظهرها مقبولا اجتماعيا. غير أن هذا الخطاب من وجهة نظرنا يذهب إلى أبعد من ذلك، ويبدو أن دور العصبية هو الوصول بعلاقة الخدمات إلى أقصى ما يمكن وذلك من زاويتين: فهى تقرب الناخب من الشخص الذى يفترض أن يقدم له الخدمات. كما أنها تتيح للمرشح المنتخب والمرشح المنتمى "لعائلة كبيرة" تقديم مزيد من الخدمات، وعليه فإن العنصر الأساسى هو "الخدمة" وليس "الانتماء".

ثمة عدة عناصر تؤكد مثل هذه الظاهرة. أولا تركيز المرشحين فى خطاب برامجهم الانتخابية على الخدمات كما سبق أن أوضحنا^{١٧٨}. يقول الدكتور على محجوب على سبيل المثال (وقد كان مرشحا مستقلا على مبادئ الحزب الوطنى الديمقراطى فى انتخابات ١٩٩٥) أن "برنامجهم هو خدمة أهالى الدائرة وخدمة مصالحهم". نفس الشئ يقوله م.ز. المرشح المستقل على مبادئ الحزب الوطنى الديمقراطى فى انتخابات ١٩٩٥: "كنت أريد تنمية الخدمات فى مركز أشمون لأنه يعانى من نقص شديد فى الخدمات مقارنة بغيره من المراكز حتى التى بها عدد أقل من السكان".

جدير بالذكر أيضا أن إضفاء قيمة كبيرة على العصبية قد يتحول إلى النقيض فى حالة عدم تحقيق "الخدمة"؛ وذلك أيا كان مدى التقارب بين الأهالى والنائب. على أنه بصفة عامة يودى قيام نواب مجلس الشعب السابقين بترشيح أنفسهم مجددا إلى احتمال كبير لحدوث رد الفعل هذا لأنه من المستحيل إرضاء الجميع. وهذه هى الحدود الجوهرية للزبائنية الانتخابية أيا كان نوع الأموال والخدمات التى يستطيع النائب تقديمها سواء كانت أموالا عامة أو خاصة.

٤- العصبية قيمة إيجابية وقيمة سلبية

كثيرا ما يؤخذ على بعض المرشحين من ذوى العصبية الفعالة أنهم بعد انتخابهم لا يقدمون الخدمات إلا لقراهم أو لأقاربهم وزبائنهم دون بقية أهالى الدائرة. ومن جهة أخرى يعد هذا النوع من السلوك عاملا من عوامل سقوط المرشحين الذين انتهت ولايتهم. كان هذا هو سبب سقوط يحيى حسنين فى انتخابات ٢٠٠٠ الذى كان قد فاز فى انتخابات ١٩٩٥ بفضل تمتعه بشعبية كبيرة بين شباب الدائرة. فهو لاعب كرة قدم قديم وكان معروفا بنشاطه فى تنظيم مباريات كرة القدم بين شباب الدائرة^{١٧٩} كما أنه استغل مقعده فى المجلس الشعبى المحلى بالمركز وفترة نيابته فى مجلس الشعب لتسهيل بناء مركز شباب فى قرية كفر الحما، مما جعل شباب القرى الأخرى يأخذون عليه تحيزه وعدم المساعدة فى إنشاء مراكز من هذا النوع فى القرى الأخرى.

كذلك عبر البعض عن أسفه لكون "العصبيات" ليست دائما من عوامل الاتحاد، بل إنها تؤدى إلى الشقاكات والصراعات فى القرى عندما يوجد أكثر من مرشح من أبناء القرية الواحدة. وأخيرا يرى البعض أن الاختيار الانتخابى الذى يقوم على أساس العصبية قد يسفر عن استبعاد مرشحين ذوى قيمة قادرين على تقديم الخدمات والمساهمة فى تنمية الدائرة لمجرد أنهم لا ينتمون إلى عصبية جغرافية أو عائلية. وبالتالي فإن فوز المرشح رغم عدم انتمائه إلى عائلة معروفة ومعترف بها من الجميع قد يمثل عنصرا من عناصر الشعبية. هذا هو الحال بالنسبة لرجب الفرماوى الذى فاز فى الدائرة موضع الدراسة الميدانية فى انتخابات ١٩٩٠ بمقعد العمال رغم أنه لا ينتمى إلى عائلة "محترمة". وهذا هو ما يقوله فى هذا الشأن أحد المستجوبين (أ.ت. ٢٨ سنة):

"فى الانتخابات الأخيرة فاز رجب الفرماوى وهو رجل بسيط بدأ حياته كمحصل تذاكر وتدرج حتى أصبح مديرا فى هيئة النقل. هذا الرجل أعطانا الأمل فى إمكانية أن يفوز رجل بسيط فى الانتخابات إذا كان للناس نية سليمة. فوز الفرماوى أثبت للشعب أن الرجل البسيط الفقير يستطيع أن يفوز...".

ولتحقيق هذا النصر اعتمد رجب الفرماوى بوجه خاص على شبكته النقابية داخل هيئة النقل العام وكون لنفسه شعبية كبيرة فى الدائرة لما قدمه من خدمات عديدة ليس فقط لزملائه فى هيئة النقل العام وإنما أيضا لكل أهالى الدائرة. ولذلك فإن الكل يعترفون حتى اليوم بجميله عليهم. فهو الذى سعى إلى إنشاء خط لسيارات النقل العام لنقل أهالى الدائرة، وهى خدمة عظيمة لانخفاض تعريفاتها بالنسبة لخطوط الميكروباصات الخاصة التى كانت تلتهم جزءا كبيرا من الأجور المنخفضة التى

يتقاضاها الموظفون العاملون في القاهرة. غير أن هذا الخط لم يتم تسييره إلا لمدة أسبوع واحد وذلك لتدخل ملاك الميكروباصات وضغطهم على السلطات العليا من أجل إيقاف تلك التجربة. أما العنصر الأخير الذى يدعو إلى عدم المبالغة من أهمية العصبية بالنسبة لروح الخدمة فهو مبنى على مسارات "المؤهلين للانتخاب" فى دائرة أشمون.

5- العصبية و"المؤهلون للترشيح والفوز" فى دائرة أشمون

فى انتخابات ٢٠٠٠ يوجد بين المرشحين "الجادين" من يمثلون بعض العائلات الكبيرة فى الدائرة. فسمير السقا ينتمى إلى عائلة كبيرة من قرية البرانية، كما ينتمى كل من إبراهيم طه مقلد وزكى عبد الفتاح مرشح الوفد إلى عائلات من أعيان سبك الأحد، بينما ينتمى عبد الواحد سبل إلى إحدى العائلات المشهورة فى مدينة أشمون ونبوى عقل من أشهر عائلات كبار ملاك الأراضى الزراعية، ويقال إن هذه العائلة كانت تمتلك قبل ثورة ١٩٥٢ أكثر من ٩٠٪ من أراضى ساقية أبو شعرة. ومع ذلك استطاع اثنان من المرشحين الذين لا ينتمون لدائرة العائلات الكبيرة من الفوز فى الجولة الأولى فى انتخابات ٢٠٠٠ وخوض جولة الإعادة وهما الإسلامى أشرف بدر الدين ويحىى حسنين. كيف يمكن إذاً تفسير قدرة بعض الأشخاص غير المنتمين لشبكة العائلات الكبيرة المعترف بها فى الدائرة على فرض أنفسهم كما هو الحال بالنسبة لمرشح التيار الإسلامى أشرف بدر الدين على سبيل المثال؟ هل يمثل الإسلاميون استثناءً أم أنه يوجد أنواع أخرى من الاستثناءات؟ وإذا وجدت فما هى؟ للإجابة على هذه الأسئلة يجب أن ننظر عن كثب إلى مسارات المرشحين الأربعة الموجودين فى الجولة الثانية بداية بالذين ينتمون إلى "العائلات الكبيرة".

إبراهيم طه مقلد الفائز بمقعد "العمال" رجل ذو خبرة طويلة فى المجال السياسى بدايتها مع ثورة ١٩٥٢ ثم كعضو فى الاتحاد الاشتراكى العربى ١٩٦٣-٦٤. وفى عهد السادات تكثف عمله فى السياسة حيث كان من رجال النائب محمد شاهين (فى انتخابات ٦٧، ٧١، ٧٦) الذى ما زالت ذكراه فى الدائرة حتى اليوم بسبب الإنجازات التى نجح فى تحقيقها بحكم علاقة النسب التى كانت تربطه بعبد الناصر. وكان السادات هو الذى درجه فى العمل حيث إن طه مقلد كان نائباً عن الدائرة فى برلمانات ١٩٧٩ و١٩٨٤ و١٩٨٧، وفى عام ١٩٩٠ فاز طه مقلد بالمقعد بوفاة رجب الفرماوى. أما عام ١٩٩٥ فكان بالنسبة لطه مقلد بداية الانهيار؛ إذ فاز عليه

المستقل يحيى حسنين بمقعد العمال. كان إبراهيم طه مقلد عضواً في الحزب الوطنى الديمقراطى ولكنه لم يشغل أبداً أى منصب إدارى فيه كما أنه لم يشغل أبداً مقعداً فى المجالس الشعبية المحلية، ولكنه اعتمد على شبكة اتصالاته المهنية. ينحدر طه مقلد من عائلة كبيرة من المزارعين من سبك الأحد وقد كون ثروته الشخصية من تربية المواشى، ومن علامات حراكه الاجتماعى البيت الذى بناه على الطريق^{١٨٠}. أما الشبكة التى كونها من اتصالاته المهنية فتتكون من جزارى الدائرة الذين كان يبيع لهم المواشى واكتسب بينهم سمعة حسنة لمراعاته ظروف كل منهم فى تسديد ديونهم. وجدير بالذكر أن وسط الجزارين يشتهر - "عن حق أو دون حق -" بالبلطجة مما عاد على إبراهيم طه مقلد بفائدة كبيرة أثناء الحملات الانتخابية التى خاضها. وبفضل اعتماده بوجه خاص على شبكته المهنية انتخب طه مقلد رئيساً للجمعية الزراعية المركزية بمحافظة المنوفية لمنتجى البطاطس وكذلك بعضوية الجمعية الزراعية المركزية على المستوى القومى، ومن جهة أخرى، كان ضمن أعضاء لجنة الزراعة بمجلس الشعب.

الفائز بمقعد الفئات بدائرة أشمون هو سمير السقا وهو عميد سابق بالقوات المسلحة وينتمى إلى عائلة كبيرة من قرية البرانية لها فروع فى عدة قرى أخرى بالدائرة. بعد تقاعده المبكر من القوات المسلحة عمل بالرقابة الإدارية وكون ثروته من تربية الدواجن. سمير السقا عضو فى الحزب الوطنى الديمقراطى، ولكنه لم يشغل أى منصب إدارى فى الحزب إلا بعد سقوطه فى انتخابات ١٩٩٥ التى رشح نفسه فيها كمستقل أمام ابراهيم جنينة. كان أخوه أمينا للحزب الوطنى فى أشمون وبعد ١٩٩٥ أصبح هو نفسه أمين عام الحزب فى مركز أشمون. من المؤكد أن شبكة اتصالاته فى القوات المسلحة هى التى سمحت له بالفوز بعضوية المجلس الشعبى المحلى بأشمون وهو من الأشخاص الذين يتسمون بمستوى تعليمى واجتماعى واقتصادى رفيع. وهو يحضر أيضاً بانتظام اجتماعات المجلس الشعبى المحلى للمركز، ويرجع الفضل فى فوز سمير السقا بمقعده فى مجلس ٢٠٠٠ إلى شبكة علاقاته داخل الأجهزة الإدارية والسياسية وقد اكتفى بذلك ولم يسع إلى تكوين علاقات له مع الأهالى، ويقال إنه لا يتمتع بشعبية كبيرة، بل وأنه مكروه فى قريته. الواقع أن سمير السقا قد أدرك بعد سقوطه فى انتخابات ١٩٩٥ أمام ابراهيم جنينة أن علاقاته فى الجهاز الإدارى لا تكفى للفوز فانضم إلى هياكل الحزب الوطنى الديمقراطى والمجالس المحلية للتقرب من الأهالى، وبذلك أصبح المرشح الرسمى للحزب الوطنى فى انتخابات ٢٠٠٠ رغم عدم إجماع الكوادر المحلية للحزب على ترشيحه.

إن مسار هذين الفائزين فى انتخابات ٢٠٠٠ بدائرة أشمون يبين بوضوح كيف أنهما رغم كونها من أبناء "العائلات الكبيرة" لم يكتفيا بعلاقاتهما العائلية للفوز. إذا كان صحيحا أن الانتماء لإحدى هذه العائلات يسهل الوصول إلى مركز سياسى فمن الواضح أنه لا يكفى وحده، ويجب أيضا أن يكون المرشح منتميا لأنواع أخرى من الشبكات مثله فى ذلك مثل المرشحين الذين لا يتمتعون بحماية عائلية قوية فى الدائرة كيحى حسنين وأشرف بدر الدين.

يحيى حسنين كان نائبا عن الحزب الوطنى الديمقراطى فى المجلس السابق. وفى عام ١٩٩٥ كان مرشحا على مقعد العمال ضد إبراهيم طه مقلد، ولم يفز، على حد قول الأهالى، إلا لأنه رشح نفسه كمستقل ضد المرشح الرسمى للحزب الوطنى الديمقراطى. أما فى عام ٢٠٠٠ فإن ترشيحه على القائمة الرسمية للحزب لم يكن فى صالحه، بل أضره. ومن جهة أخرى ينتمى يحيى حسنين إلى عائلة متواضعة. وكما ذكرنا عاليه انتخب يحيى حسنين كعضو فى المجلس الشعبى المحلى بمركز أشمون وكون قاعدته الشعبية فى عام ١٩٩٥ من شباب الدائرة حيث أنه كان لاعب كرة قدم قديم.

الواقع أننا إذا نظرنا إلى مسارات "المؤهلين للترشيح والفوز" فى انتخابات ٢٠٠٠ أو النواب أو المرشحين الجادين فى الانتخابات السابقة لوجدنا أن نفس أنواع الشبكات تتكرر: عبد الواحد سبل، وإن كان من إحدى العائلات الكبيرة بأشمون، ليس إلا مدرس رسم بسيط، وسبق أن فاز فى انتخابات ١٩٩٥. بدأ عبد الواحد سبل حياته السياسية بالانضمام إلى الاتحاد الاشتراكى العربى ثم دخل المجلس الشعبى المحلى بأشمون وكان رئيسا له فى فترة ما. كما أنه قد شغل مناصب إدارية فى الحزب الوطنى الديمقراطى وكذلك فى الهياكل المحلية لنقابة المعلمين. أما زكى عبد الفتاح، وهو موظف حكومة بالدائرة، فهو عضو سابق فى الحزب الوطنى الديمقراطى انضم إلى حزب الوفد عندما رفض الحزب الوطنى ترشيحه على قائمته الرسمية. وكان قد بدأ حياته السياسية بالانضمام إلى الاتحاد الاشتراكى العربى ثم فاز فى الانتخابات المحلية، وكان له نشاطه فى مركز شباب الدائرة. كان فودة عقل، وهو من أبناء الأرسطراطية المنحلة، قد اغتنى من عمله كمقاول زراعى لحساب وزارة الزراعة واحتل مراكز قيادية فى الجمعيات الزراعية بالدائرة، وكذلك فى جمعيات أولياء أمور الطلبة، بالإضافة إلى تلك التى شغلها فى الهياكل المحلية للحزب الوطنى الديمقراطى.

هذه هى السمات التقليدية "للمؤهلين للترشيح والفوز" التى يتضح منها أن نظام

الانتخاب، رغم أنه يبدو أحاديا إذا ما نظرنا إليه من بعيد، يحتوى فى الواقع على نزاعات وصراعات من أجل الوصول إلى وضعية المؤهل للترشيح والفوز. وهذا الوضع هو تركيبة معقدة بين الشبكات العائلية من جهة وشبكات ذات طبيعة مختلفة من جهة أخرى، ومن خلال هذه التركيبة يمكن للمرشح الوصول إلى المجال العام وتكوين العلاقات وإثبات قدرته على خدمة الجميع. يمكن القول إذاً أن العصبية "التقليدية" وحدها لا تكفى إطلاقا لبناء أو تكوين الصفات المطلوبة فى المؤهل للانتخاب، ومن المهم أن يكون المرشح لنفسه "عصبية" جديدة سياسية أو مهنية أو نقابية... الخ. ومن المهم الإشارة إلى أن "العصبية التقليدية" ليست أحادية على الإطلاق وأنها هى نفسها تتعرض للصراعات والخلافات. وهذا الأمر ليس بجديد. فوفقا لشهادة الشهود حتى فى العهد الليبرالى كانت هذه الظاهرة موجودة أى أن أكثر من مرشح من عائلة واحدة كانوا يتنافسون على مقعد فى نفس الدائرة، ويوجد دائما شقاكات بين المجموعات العائلية ذات المستويات الاجتماعية - الاقتصادية المختلفة. ومع ذلك، بالنسبة للفترة الحالية، يبدو أن سياسة الانفتاح المطبقة منذ ثلاثين عاما قد نتج عنها اختلال كبير وسريع فى التوازن بين المجموعات. وعلى المستوى الانتخابى مثلت انتخابات ٢٠٠٠ صورة كاريكاتيرية لذلك؛ إذ كان بين المرشحين أفراد تربطهم درجة عالية من القرابة يتنافسون على نفس المقعد كما حدث فى قنا أو الفيوم التى فاز فيها أحد المرشحين على عمه. وفى دائرة أشمون شوهدت تغيرات مماثلة تتعارض مع أطروحة النزعة العائلية وتثبت أن "العصبية" ليست إلا بناء من فعل الأفراد حسب مصالحهم فى لحظة ما وفى موقف ما. ويمكن حتى القول أن إحدى اللحظات الهامة التى يحدث فيها إعادة تشكيل المجموعة العائلية التى ينتمى إليها الفرد هى فترة الانتخابات. فباختياره الانتخابى يعيد الفرد تحديد دائرة مجموعته العائلية. كذلك فإن الذين ينافسون أفرادا من عائلتهم لا يسعون فقط إلى الفوز بمقعد سياسى يعلى من شأنهم ويكون مصدرا لمصالح عديدة وإنما يسعون أيضا إلى الفوز بزعامة مجموعتهم العائلية.

ع.ط، أحد المسئولين المحليين عن الحزب الوطنى الديمقراطى : الواقع أن الأكثر فقرا هم الذين هاجروا، وكلهم قضوا بين ١٠ و ٢٥ عاما فى السعودية ثم عادوا إلى الوطن بأموال كثيرة مكنتهم من الانتقال من الفرع الفقير فى العائلة إلى الفرع الغنى، وانقلب الحال وأصبح الفرع الغنى هو الأفقر، وبأموالهم عمل هؤلاء العائدون على تعزيز وضعهم؛ وذلك بأن يصبح لهم مكانة اجتماعية فى القرية، فأقاموا علاقات

اجتماعية قوية مع المحافظ وغيره من الشخصيات الهامة وقرروا العمل بالسياسة، واستطاعوا استقطاب كثير من الناس حولهم بفضل أموالهم؛ مما أدى إلى شقايات كثيرة داخل العائلة الواحدة، والآن لم يعد للعائلة صوت واحد ورأي واحد تجاه مرشح واحد كما كان يحدث من قبل. و"من له أصل" لا يريد دعم محدثي النعمة. تكررت هذه الظاهرة في كل العائلات ولذا أصبح من المستحيل تعبئة عائلة من العائلات ووقوفها وراء مرشح واحد. وإذا كان اختلاف الآراء وما ينتج عنه من صراعات علامة على التحضر، فإن الأمر هنا مختلف؛ إذ تنشب الصراعات بسبب الغيرة والحقد والجشع. هذا الحديث عن تحويل رأس المال الاقتصادي إلى رأس مال سياسى من قبل بعض المرشحين للمجالس النيابية، إنما يثير مشكلة ظهور أنماط جديدة "للتأهيل للانتخاب" فى مصر والتغيرات التى تمس طبيعة الزبائنية الانتخابية والسياسية.

٦- المنافسة بين نوعين من الزبائنية

من خلال وصف مسارات المؤهلين للانتخاب فى دائرة أشمون رأينا كيف أن الوصول إلى وضع التأهيل للانتخاب شبيه بمهنة السياسة التى يتم بناؤها عبر الزمان والمكان، الأمر الذى يفسر ما قاله المستجوبون عن الحاجة إلى نحو عشر سنوات على الأقل ليصبح المرء مرشحا جادا أهلا للانتخاب.

أ.ت. (٢٨ سنة): "بالنسبة لقرية مثل قريتنا سنترىس فهى صورة مصغرة لمصر. من المهم أن يعد المرشح نفسه على مدى نحو عشر سنوات قبلها وذلك بإعداد الميدان الانتخابى الذى سيرشح نفسه فيه (الدائرة)... أى أن عليه أن يقوم بالتزاماته تجاه كل القرى المحيطة بقريته من المشاركة فى المآتم والأفراح، وتقديم الخدمات، والمشاركة فى المجالس العرفية، والتبرع بأموال للمساجد والجمعية الشرعية، وفى زهابه ومجيئه عليه أن يحيى الجميع من يعرفهم ومن لا يعرفهم... والناس أذكىاء، فهم يدركون جيدا أن هذا الشخص يرمى إلى ترشيح نفسه فى الانتخابات القادمة أو التى تليها ويتصرفون معه على هذا الأساس. وعليه التنفيذ وبذلك يبدأ رؤساء العائلات وكبار البلد وغيرهم يعرفونه... الخ".

وبالفعل فى معظم الحالات، يبدأ الذين يريدون ترشيح أنفسهم باكتساب الشهرة فى محيطهم المباشر أو فى قريتهم. علاوة على ذلك يتطلب الفوز بمقعد النائب أن يكون المرشح معروفا فى القرى والمدن الواقعة فى الدائرة التى يسعى إلى الفوز فيها. والواقع أن أصحاب بعض المهن أو المقاعد النيابية يسهل لهم عملهم بناء قاعدة

شعبية واسعة. فعلى سبيل المثال من السهل على من يزاول مهنة المحاماة أو الطب بناء قاعدة شعبية له. غير أن هذه المهن وحدها غير كافية، ومن المهم أن تكون مصحوبة بعوامل أخرى. لذلك غالبا ما يسعى من يريد ترشيح نفسه إلى الفوز أولا بمقعد فى المجالس الشعبية المحلية، إذ تعتبر العضوية فى هذه المجالس بمثابة مرحلة أولى مهمة من مراحل العمل بالسياسة، وأكثر هذه المجالس تقديرا من قبل المرشحين هو المجلس الشعبى المحلى للمركز لأنه يغطى من الناحية المكانية حدود الدائرة الانتخابية للمرشح. وبالتالي يستطيع عضو هذا المجلس التعرف على كافة مشاكل الدائرة وإقامة علاقات مع كافة الشخصيات الهامة "التي يعمل لها حساب". كما أن مقعد العضو المنتخب فى المحافظة له قيمة كبيرة بالنسبة للمرشحين لأنه يتيح الاتصال بالمحافظ وأمين عام الحزب بالمحافظة وغيرهم من كبار الموظفين، مما يمكنه من تقديم الخدمات الجماعية والفردية للجميع والدفاع عن مصالحهم وقضاياهم لدى أصحاب القرار من كبار الموظفين المسؤولين عن الخدمات اللامركزية للدولة. وهناك شبكات أخرى تساعد على التأهل للترشيح والفوز ومنها النقابات، والجمعيات الأهلية والمهنية، والشبكات السياسية للحزب الوطنى الديمقراطى، ونوادرى الشباب، والجمعيات الزراعية... الخ.

ورغم اختلاف هذه الشبكات من حيث طبيعتها ورسالتها، إلا أنها تشترك جميعا فى خاصتين تخدمان سير العمل السياسى للفرد وتطوره : فهى تجعل المرشح المحتمل على اتصال بعدد كبير من الأشخاص داخل الدائرة، لاسيما من أطلقنا عليهم فيما سبق "الناخبين الكبار غير الرسميين"، كما أنها تمنحه قدرا من القوة والسلطة يتيح له إقامة علاقات مع الشخصيات التى يُعمل لها حساب فى الدائرة مثل المحافظ وكبار الموظفين... الخ. وبهذه الطريقة يستطيع أن يقدم الخدمات لمن حوله وتكوين مجموعة من الزبائن وبذلك تتكون قاعدته الشعبية.

هذا هو نوع العمل السياسى التقليدى بمصر والذى له جذوره كما ذكرنا فى التجربة الناصرية التى نشأت فى ظلها صورة النائب كشخصية عامة محلية فى خدمة الجميع، والذى يعتمد على الأموال العامة للدولة الراعية. وما زالت هذه الصورة سائدة فى مصر حتى اليوم، بل تنافسها صورة من نوع آخر، وهى صورة المرشح التقليدى الذى "يفعل" أو "يعد بفعل شئ" معتمدا على أموال الدولة القابلة للتوزيع إما على المستوى الفردى (الحاق شخص ما بوظيفة حكومية، الحصول على تصريح من إحدى الأجهزة الإدارية، قيد طفل بالمدرسة أو نقل أحد الموظفين...)، وإما على

المستوى الجماعى (بناء مدرسة أو مستوصف أو نادى للشباب فى قرية من القرى، أو إدخال الكهرباء فى كفر من الكفور... الخ). ومن هنا تتضح أهمية أن يكون المرشح قد تدرب واكتسب التكوين والخبرة أولاً فى الهياكل السياسية - الإدارية المحلية والإقليمية والقومية. ومن هنا أيضاً تتضح أهمية أن يكون المرشح شبكة له داخل الحزب الوطنى الديمقراطى وأن يحرص على إبقائها حتى وإن لم يرشح نفسه على القائمة الرسمية للحزب، وإنما كمستقل على مبادئ الحزب الوطنى الديمقراطى، إذ أن أبواب الإدارة تظل موصدة أمام الذين لا ينتمون إلى هذه الدائرة. فهذه الدائرة، رغم المرونة التى تتسم بها، إلا أن لها حدوداً واضحة والمرشح أو النائب الذى ينتمى إلى المعارضة لا يمكنه القيام بدور الوساطة بين الأهالى والدولة لكونه منبوزاً من الجهاز الإدارى، ولذا يكون من الصعب النظر إليه على أنه مرشح "جاد" أو "مؤهل للانتخاب" نظراً لعدم فاعليته^{٨١}. هذا ما يؤكده زكى عبد الفتاح مرشح حزب الوفد فى انتخابات ٢٠٠٠ إذ يقول: "كل الناس فى الإدارة يرفضون مقابلة مرشحي المعارضة". وهذا ما يؤكده أيضاً م.ز. المرشح المستقل فى انتخابات ٢٠٠٠: "نعم إذا فزت سوف أنضم إلى الحزب الوطنى الديمقراطى؛ لأن ذلك سيكون من مصلحة الأهالى، وذلك أهم من مصالحى الشخصية".

وأمام الزبائنية الانتخابية التى تعتمد على الأموال العامة يوجد اليوم نوع جديد من الزبائنية تنافس النوع الأول، وهى التى يعتمد فيها المرشحون على إمكانياتهم المالية الكبيرة "لفعل" أو "الوعد بفعل شئ" من مواردهم الخاصة. على أن هذا النوع الجديد من المرشحين لا يلزمه التكوين والخبرة فى الشبكات السياسية والإدارية والأهلية والنقابية التى أشرنا إليها. فأولئك لا يعتمدون إلا على قدراتهم المالية التوزيعية، هذا النموذج هو فى بعض الأحيان صورة كاريكاتيرية "لرجل الأعمال". فقد شهدت دائرة أشمون هذا النوع من المرشحين فى شخص إبراهيم جنيحة الذى فاز بمقعد الفئات فى انتخابات ١٩٩٥ الذى رشح نفسه كمستقل فى انتخابات ٢٠٠٠ ولم يحصل فى الجولة الأولى إلا على ٣٩٨٤ صوتاً. إبراهيم جنيحة ليس من رجال الأعمال الأثرياء، فهو طبيب بيطرى من عائلة متوسطة استطاع أن يغتنى نسبياً من تربية الدواجن ومن المستوصف الذى يمتلكه. وهو يعمل فى الواقع لصالح شقيق زوجته وهو رجل أعمال صاحب منشأة كبيرة وكان له فى وقت ما مشكلة مع القضاء. ويقال إن بلطجية صهره هم الذين قاموا "بتزوير انتخابات ١٩٩٥" لضمان فوزه حيث إنه لم يكن يتمتع بأى شعبية.

تشهد مصر اليوم تزايدا مستمرا لهذا النوع من المرشحين وهم عادة، على المستوى المحلي، أشخاص تمكنوا لدى عودتهم من دول الخليج، بعد قضاء سنوات عديدة هناك، من تكوين رأس المال اللازم لتأسيس شركة تجارية. وهم يسعون إلى الفوز بمقعد في البرلمان لتوسيع علاقاتهم في أجهزة الدولة، لتعود بالفائدة على أعمالهم. وحيث إن هؤلاء الأشخاص لم يكن لديهم الوقت الكافي للاندماج في الشبكات الهامة والوصول إلى مركز مرموق فيها، فهم يعتمدون أساسا على قدراتهم المالية التوزيعية للحصول على التأييد. هذا هو الوضع بالنسبة أ.ع أحد الماركسيين السابقين الذي عاد من السعودية بعد غياب ٢٠ عاما وأسس شركة مقاولات. وللحصول على قبول الأهالي وتأييدهم اقترح إقامة مشروع أسماه "عنزة لكل مواطن". ولكن نظرا لعدم تشجيع الناس له لم يرشح نفسه أبدا. ويمكننا أيضا ذكر المرشح الذي عرض تسديد ديون فلاحى القرية فى حالة فوزه فى الانتخابات. من هذين المثالين يمكننا أن نتبين الاستراتيجية "التوزيعية" التى يتبعها هذا النوع من المرشحين، وهى تتمثل فى توزيع الأموال على عدد كبير من الأشخاص. وعادة يعد رجال الأعمال شباب القرية أو الحى الذين يعانون من البطالة بتوفير الوظائف لهم، كما أنهم قد يستثمرون بعض الأموال فى المساهمة فى بعض الأعمال العامة كبناء مسجد أو مدرسة. ورغم تضاعف عدد هذا النوع من المرشحين فى مصر فمن غير المؤكد أن الأموال التى تسمح بتوظيف الشباب وبالإنفاق على الحملات الانتخابية... الخ، تشكل عاملا حاسما؛ إذ يدخل فى الاعتبار أيضا مقاومة المنافسين الذين يعتمدون على وسائل أخرى، وكذلك مقاومة الأهالى الذين لا يستحسنون عودة هؤلاء "محدثى النعمة" وينظرون إليهم كبراشوت. وبصفة عامة حتى وإن كان هؤلاء المؤهلون للترشيح والفوز الجدد لا يتمتعون بقاعدة قوية داخل الهياكل السياسية والإدارية والجمعيات المحلية فهم يسعون إلى تكوين علاقات وطيدة مع أجهزة الدولة والحزب الوطنى الديمقراطى لأن نجاح أعمالهم ومشروعاتهم أو منشأتهم يتوقف على ذلك. أما بالنسبة للمرشحين الإسلاميين فالوضع يختلف. وإذا كان القاسم المشترك بين هذين النوعين هو نوع الزبائنية وتوزيع الأموال والخدمات اعتمادا على أموال خاصة فهناك من جهة أخرى أوجه اختلاف عديدة بينهما.

٧- الزبائنية الانتخابية الإسلامية : الضعالية وإخفاء الدين بالسياسة

على خلاف غيره من التيارات السياسية المعارضة فإن التيار الإسلامى قادر على تقديم عدد كبير من المرشحين على المستوى القومى لاتساع قواعده الاجتماعية والانتخابية نتيجة للخدمات العديدة التى توفرها الجمعيات الخيرية التى يتواجد فيها أعضاء هذا التيار ولما يتميزون به من جدية ونشاط. لعل أهم هذه الجمعيات هى الجمعية الشرعية لتعاون العاملين بالكتاب والسنة المحمدية^{١٨٢} ولها نحو عشرة فروع يتبع كل منها مراكز للخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية. تتميز الخدمات التى توفرها هذه المراكز بأنها لا تعتمد على أموال الدولة، وإنما يتم تمويلها من تبرعات القطاع الخاص فى الداخل وأحيانا الأجنبى. هذا هو القاسم المشترك بين المرشحين الإسلاميين والملاحم الجديدة للمؤهلين للترشيح والفوز. ولكن كيف يمكن التمييز بين الزبائنية الإسلامية وغير الإسلامية طالما نحن بصدد زبائنية انتخابية بمقتضاها يعطى الناخب صوته لمن يقدم له الخدمات؟ الاختلاف الأول هو أن المرشح الإسلامى عامة لا يتقدم للانتخابات إلا بعد أن يكون قد "فعل" أى قدم الخدمات وينتظر مكافأة عن جهده. ومن جهة أخرى عامة لا يقوم التيار الإسلامى بترشيح أحد دون أن يكون قد كَوَّن بالفعل قاعدة شعبية تدعمه فى الانتخابات لما أنجزه من أعمال فى المجال الاجتماعى والصحى. ولقد حدث ذلك مع أشرف بدر الدين الذى اكتسب شهرته فى الدائرة بفضل مساهمته فى المستوصف الخيرى بمدينة أشمون.

وعليه فإن المرشحين الإسلاميين لا يقدمون الوعود إلا نادرا لأنهم "فعلوا" شئاً قبل تقدمهم للانتخابات. ويمكن القول بأن هذا "الدين" يضمن لهم وفاء الناخب وتأييده الدائم. يؤكد ذلك الشيخ ع. (من مواليد ١٩٣٢) وهو ليس من أنصار التيار الإسلامى لاسيما بسبب الخلافات التى نشبت بينه وبين ابنه المتأثر بالأفكار الراديكالية للتيار الإسلامى والذى يلوم والده على أسلوب حياته "العلمانى" مع أن هذا الأخير من أعضاء جمعية التبليغ. يقول الشيخ ع. فى هذا الشأن: صحيح أن لهم (الإسلاميين) تأثيرهم على الانتخابات، ولكن الناس اليوم يعلمون من هم أولئك الذين يرتدون الجلباب الأبيض، الواقع أنهم أدركوا أنهم يستخدمون الدين لأهداف سياسية. ومع ذلك لا يستطيع الناس نسيان ما فعله الإسلاميون لخدمة ومساعدة الأهالى وهو ما يؤثر على الأصوات أثناء الانتخابات. مثلا عندما أراد الشيخ رشيد^{١٨٣} الفرماوى ترشيح نفسه كانت كل الأصوات التى حصل عليها هى أصوات الذين تلقوا العلاج فى جمعياته الشرعية. ويؤكد ذلك أيضا سائق تاكسى تلقى ابنه العلاج فى الجمعية الشرعية :

"أنا أى واحد من الجمعية الشرعية يطلب منى التصويت لصالح مرشح ما، أعطيه صوتى... كان لابد من إجراء عملية جراحية لابنى وأجروها له مقابل مبلغ رمزى لا يساوى حتى أجرة الكشف عند طبيب كبير. فهم ردوا الحياة لابنى وإذا طلبوا منى أن أضحي بنفسى لأجلهم سأفعل... دول ناس كويسين جدا، بتوع ربنا، بيعملوا الخير لله وأنا عارف أنهم يؤيدون أشرف بدر الدين، ولذلك فأنا لن أذهب إلى عملى يوم الانتخاب وسوف أضحي بيوم عمل لكى أنتخبه...".

نفس هذا الكلام جاء على لسان م.ز. وهو مرشح لم يحالفه الحظ فى عام ١٩٩٥ :
"هنا ليس لدينا جمعية شرعية ولا جماعة إسلامية ولكن فى ساقية أبو شعرة توجد الجمعية الشرعية ولها دور فى الانتخابات، وهذا الدور مرتبط بصدق وصحة كلام وأحاديث أعضائها وبتوسع قاعدتها، وحجم هذه القاعدة يتوقف على مدى شعبية أعضائها...".

وكانت منشورات الدعاية الانتخابية leaflets التى وزعها أشرف بدر الدين على الناخبين فى حملته الانتخابية تحمل العبارات الآتية : "وأقيموا الشهادة لله... ولا تكتموا الشهادة ومن يكتتمها فإنه آثم قلبه... الإصلاح غاية كل حر واختيارك للأصلح الطريق إلى هذا الإصلاح... احرص على أن تدلى بصوتك مهما تكن المعوقات فهذا حق وطنك عليك... لا تعطى صوتك لمن لا يستحقه فسوف تسأل عنه يوم القيامة... كلنا مدينون للوطن بكل ما نملك ومشاركتك الإيجابية تسهم فى تقدم هذا الوطن".

إذا كانت هذه المنشورات تتحدث عن "المرشح الذى يستحق" إشارة إلى المرشح الذى أثبت بأفعاله ما هو قادر على إنجازه أمام الجميع، فهى لا تحمل أى وعود ولا أى إشارات محددة إلى ما تم إنجازه بالفعل. وجدير بالذكر أيضا عدم وجود أى إشارة إلى "المحلائية" ولا حتى ذكر لاسم الدائرة. فالمنشور يتحدث عن "البلد" بأكملها. هذا هو أحد المؤشرات الرئيسية، وبقراءة هذا المنشور نستنتج أن الزبائية الانتخابية الإسلامية تتميز بالرغبة فى جعل الناس ينسبون "الدين" الذى يربط الناخب بالمرشح والعلاقة بين "الأصوات مقابل الخدمات". ويختلف هذا الأسلوب عن الأسلوب التقليدى الذى يركز على العاطفة والحوار وروح التضحية والاحترام وذلك بإضافة عنصر ثالث للعلاقة ألا وهو "الواجب" أو "الدين نحو البلد". من شأن هذا العنصر الثالث أن يساوى بين المرشح الجدير والناخب، فبذكره أن كافة المواطنين مدينون لبلدهم بكل ما يملكون يوحى النص بأنه إذا كان البعض أكثر قدرة من غيرهم، فإن الناخب عندما ينتخب من يستحق إنما يؤدى واجبه نحو وطنه ويسهم فى تقدمه. وفى نهاية الأمر فإن الناخب عندما يدلى بصوته "إيجابيا" لا ينتخب مرشحا بعينه وإنما

ينتخب فئة أعلى من الاثنين (أى الناخب والمرشح) ألا وهى الوطن أو الأمة. أما الاختلافان الآخران اللذان تتميز بهما الزبائنية الإسلامية فهما أن بعض الخدمات التى يقدمونها قائمة على التمويل الذاتى، ومن أشهر الأمثلة على ذلك تقديم الخدمات الطبية بأسعار متوسطة بين أسعار القطاع العام وأسعار القطاع الخاص. وهناك مثال آخر وهو مشروع قومى بادرت به الجمعية الشرعيةية يدعو إلى كفالة اليتيم. ومن خواص هذا المشروع أنه يحث الهيئات المهنية على كفالة الأيتام المعوزين الموجودين فى محيطها. بفضل هذا النوع من الأنشطة استطاع النشطاء الإسلاميون بناء قواعد اجتماعية واسعة ليس فقط فى الأوساط الشعبية، ولكن أيضا فى الطبقات الوسطى التى يجعلونها تشارك بهذه الطريقة فى أنشطتهم. وأخيرا يرتبط آخر عرض سياسى قدمه المرشحون الإسلاميون بأنماط من القيم الأخلاقية والفضائل التى يتباهون بها مثل روح المسئولية والنزاهة وعدم القابلية للإفساد... الخ، أى "بالالتزام". وهم يتباهون أيضا بالكفاءة وبالقدرة على التنظيم والفعالية. وهذه القيم الأخلاقية لها تأثير سياسى أكيد كما يتضح من الإجابات التى حصلنا عليها حول "معايير المرشح الجيد"، كما أنها تأخذ أهمية كبرى نظرا للسمعة السيئة التى تعرف بها مختلف الإدارات الحكومية لاسيما على المستوى المحلى والتى أصبحت مرادفا للفساد والامتياز بغير حق وعدم الفعالية وانعدام الدقة والكفاءة^{١٨٤}.

ص.ع.: "تلعب الجمعية الشرعيةية دورا غاية فى الأهمية فى الانتخابات لأنهم ناس منظمين جدا ويعرفون كيف يستفيدون من الانتخابات لأن خدماتهم ملموسة: المستشفيات والمعاهد الدينية ومساعدة الأيتام، الناس يتقون فيهم. كذلك تضم الجمعية الشرعيةية بعض الإخوان المسلمين وناس من الجماعات الإسلامية وهؤلاء "معجون" بالسياسة ومنظمين جدا... الدليل على ذلك أنهم يستخدمون الإنترنت فى حملاتهم الانتخابية، وهم كذلك يتواجدون فى كل مكان: فى القطاع الحكومى وفى القضاء والنيابة وفى هيئة التدريس بالجامعات... لهم نفوذ كبير لخدمة الناس ولخدمة أنفسهم أيضا... لهم قاعدة شعبية...".

فى نهاية هذا الجزء الذى تناولنا فيه خصائص الزبائنية الانتخابية الإسلامية يمكننا القول بأن المرشحين الإسلاميين يتميزون عن غيرهم بأنهم يمثلون المعارضة السياسية دون أن يكونوا مع ذلك غير فعالين وغير قادرين على خدمة ومساعدة الأهالى كغيرهم من مرشحي المعارضة. وبذلك يكون التصويت لصالحهم تصويتاً بهدف المقايضة وتصويتاً مبنياً على الرأى السياسى، ولكن أقل حذرا وترددا بكثير من التصويت لصالح "المستقل على مبادئ الحزب الوطنى الديمقراطى".

القسم الثانى

"الناخبون الكبار غير الرسميين"، السياسة والهيمنة على الشبكات.

لا تختص مصر دون غيرها من البلدان بالوساطة بين المرشح والناخبين. فكل معركة انتخابية تتطلب أن يمر المرشح بعدد من المراحل حتى يصل إلى الجمهور ومنها: اللجان الانتخابية والهياكل المحلية للأحزاب السياسية والنخب السياسية المحلية بصفة عامة مثل العمدة والمسؤولين المهنيين والقيادات النقابية وقيادات الجمعيات الأهلية... الخ. غير أن الناخب يتمتع، عند التصويت، بحرية الانتخاب حسب ما يمليه عليه ضميره وحسب رأيه الشخصى، والدليل على ذلك الساتر الذى يعزل نفسه ورائه لوضع بطاقته داخل المظروف سرا قبل أن يضعه فى صندوق الانتخاب. يدل هذا الطقس على أهمية حرية رأى الفرد بحمايته من الضغوط التى قد يتعرض لها، كما يدل على الرغبة فى عدم تأثر التصويت بالعلاقات الاجتماعية القائمة مسبقا سواء كانت التحالفات التقليدية أو علاقات السيادة. وبالفعل يتبين من المواد التى أبرزها آلان جاريجو أنه عند بداية الأخذ بنظام الاقتراع العام فى فرنسا عادة ما كان الناخب يتبع رأى من كان لهم أهلية التعبير عن الصالح العام وهم: رب الأسرة والعمدة والكهنة، وكان كل من هؤلاء يقوم بدور المرشد لحمل الناخبين على الإدلاء بأصواتهم وهو ما أطلق عليه آلان جاريجو "الدائرة المثلى للتوجه نحو استقلالية السياسى" Le cercle vertueux de l'autonomisation du politique والمقصود بها الجهود المبذولة لمنع السيطرة الاجتماعية من التأثير على التصويت. منذ عام ١٩١٣ وفرنسا تأخذ بنظام خلوة الناخب واستخدام المظاريف حفاظا على سرية الانتخاب، وذلك تحقيقا لرغبة الراديكاليين والاشتراكيين فى الدفاع عن مصالحهم الانتخابية وعن تصورهم لما يجب أن تكون عليه الفضيلة الوطنية vertu civique.^{١٨٥} كذلك يعتبر كتاب بيير روزانفالون^{١٨٦} عن التاريخ الفكرى للاقتراع العام فى فرنسا ذا دلالة كبيرة فى هذا الشأن. فحتى عام ١٧٨٩ كانت الفئات الاجتماعية التى ترمز إلى التبعية الاجتماعية - لاسيما النساء والقصر والخدم - محرومة من حق الانتخاب.

أما فى مصر اليوم فالدور الذى يلعبه "الناخبون الكبار غير الرسميين" فى "حمل الناس على التصويت" دور حاسم ومهم، خاصة وأن عددا ضخما من الناخبين لا يتوجه إلى صناديق الانتخاب. ليس هذا هو الفرق الوحيد. فعلى عكس الصورة التى تعطىها وسائل الإعلام لا يتعلق الأمر بمرتزقة أو سماسرة الانتخابات. فهذه الفئة الأخيرة موجودة بالفعل، ولكنها لا تشكل إطلاقا نموذج "الناخب الكبير غير

الرسمى"، وعلى المستوى المحلى يدرك الأهالى الفرق بين الفئتين. الواقع أن هناك نوعين من الوسطاء بين المرشحين والأهالى. يهتم وسطاء الفئة الأولى بمصالحهم الشخصية المباشرة كالحصول على مبلغ من المال أو وظيفة أو تعيين أو ترقية فى عملهم أو مقعد بالمجلس المحلى. أما وسطاء الفئة الثانية، فىلإ جانب اهتمامهم بمصالحهم الشخصية المتمثلة فى اكتساب الهيبة والشهرة، نجدهم يهتمون أيضا بمصالح الجماعة التى ينتمون إليها. غير أن الفاصل بين الفئتين ليس بهذه البساطة فى الواقع وثمة نوع من التدرج أو الاتصال بينهما. غير أن الأمر الأكيد هو أن الأعيان المحليين الذين يؤدون دور "الناخبين الكبار غير الرسميين" يعتبرون أنفسهم، أو ينظر إليهم على أنهم النخبة السياسية المحلية. ومن وجهة النظر هذه، يبدو أن هناك اختلافاً كبيراً يشير إليه باتريك هينى^{١٨٧} بخصوص أعيان الضواحي الشعبية لمدينة القاهرة، إذ يتحدث هذا الأخير عن ما يسميه lumpen-clientélisme إشارة إلى الزبائنية الناشئة فى ظل انتشار الأجهزة البيروقراطية فى المناطق العشوائية التى أهملتها الدولة لفترة طويلة. هذا النمط من الزبائنية ينمو على يد نوع من الزعماء، أصولهم من الطبقة الشعبية الفقيرة ومن الصعب اعتبارهم حقيقة من الأعيان.

أما فى قرية سنتريس فالوضع مختلف. فمثلها مثل معظم القرى المصرية الأخرى تتمتع هذه القرية بخبرة طويلة فى التعامل مع الدولة وأجهزتها الإدارية، وسكانها ليسوا من الجماعات البشرية حديثة الاستقرار مثل تلك التى تسكن الضواحي الشعبية لمدينة القاهرة بعد هجرتها من الريف. ومن هذا المنظور تشهد قرية سنتريس كمجمل المناطق الريفية مغادرة عدد أكبر من عدد الوافدين إليها. أما وجه الشبه بين قرية سنتريس والضواحي الشعبية لمدينة القاهرة فهو أن قوة الأعيان أى "الناخبين الكبار غير الرسميين" وقدرتهم على جعل الناس ينتخبون، إنما ترجع هنا أيضا لضعف بل عدم وجود مؤسسات أو منظمات قادرة على منافستهم فى هذا الدور على المستوى المحلى. وبالتالي أمكن للأعيان أن يحتلوا موقعا سياديا، بل قاصرا عليهم، فى لعبة الانتخابات كونهم يحتلون موقعا سياديا فى كافة الهياكل والمؤسسات القائمة. فتواجههم ملحوظ ليس فقط فى الهياكل السياسية والإدارية ولكن أيضا فى الجمعيات الأهلية والمؤسسات الاجتماعية بصفة أعم. إن المنظمات أو الهيئات التى سوف نشير إليها لاحقا هى هيئات تغلب عليها البيروقراطية والدولتية بفعل وساطة الأعيان - "الناخبين الكبار غير الرسميين". فلا يوجد فى هذه القرية على ما يبدو أية منظمات تضم مواطنين متحمسين لتحقيق المصالح العامة أو الجماعية

ويسعون إلى الدفاع عنها لاسيما بالتفاوض مع من يحتمل أن يمثلهم فى المجلس. هذه المعطيات خاصة بقرية سنتريس والأمثلة التى أوردناها عن الانتخابات فى هذه الدائرة تبين بوضوح كيف استطاع بعض المرشحين الفوز فيها لأنهم نجحوا فى تعاملهم وارتباطهم مع بعض مجموعات المصالح مثل نقابة العاملين بالنقل العام (بالنسبة لرجب الفرماوى) أو الوسط المهنى للجزارين (بالنسبة لطفه مقلد). أما المجموعات الأخرى المشار إليها فى البحث الميدانى وهى نادى الشباب بالقرية وفروع الجمعية الشرعية، فكلاهما لا يقع تحت سيطرة الأعيان الناخبين الكبار غير أن نمطهما فى التنظيم والعلاقات التى تربط هذه التجمعات برئيسها لا تختلف كثيرا عن علاقة الزبائنية التى تربط "الناخب الكبير" بالمرشح من جهة، وبزبائنه من جهة أخرى.

إن "الناخب الكبير غير الرسمى" هو إذاً وسيط بين المرشح والأهالى أو الناخبين المحتملين فى مختلف القرى أو مختلف أحياء المدينة فى دائرة ما.

عن هؤلاء يقول ع.ط. (٤٥ سنة وأحد المسئولين عن فرع الحزب الوطنى الديمقراطى محلياً): "دورهم مهم جدا ولكن كلهم لا يأخذون أموالا. البعض يأخذ ولكن هذا لا يحدث إلا مرة واحدة بعدها يكتشف الناس ذلك ويعلمون أن فلانا أخذ مبلغا من المال من المرشح، وأنه بذلك استهزأ بالمرشح وبالناس. وبطبيعة الحال هذه المعلومة تسيء إلى سمعته ولا يثق فيه أحد. وهناك وسطاء لا يأخذون أموالا وهم عادة أغنى، هم وعائلتهم، من المرشح نفسه. لكن الخدمة العامة شيء فى دمهم وهم يرون أن السياسة والانتخابات وسيلة لتحقيق الخدمة العامة وبما أنهم ليسوا موظفين فهم يعتمدون على وضعهم الاجتماعى وعلاقاتهم مع رجال السياسة لتحقيق ذلك. والحقيقة أن جزءاً كبيراً مما يفعله مثل هؤلاء فى سبيل الخدمة العامة شيء مثالى. فالشخص الذى يفعل ذلك ليس لديه المستوى الثقافى الكافى لكى يدرك أن ما يفعله شيء مثالى فهو يفعله بطريقة تلقائية بهدف تقديم خدمة عامة لأهالى قريته. والهدف الآخر الذى يرمى إليه هو تأمين وتوطيد مركزه الاجتماعى ودوامه بمواصلة العطاء لأهالى قريته...".

وبذلك يكون تعريف ع.ط. للوسيط مطابقاً تماماً لتعريف الأعيان التقليديين الذين ينجم ثقلهم السياسى والانتخابى ليس عن ثروتهم بقدر ما هو ناجم عن سلطتهم ونفوذهم. كذلك وفقاً لتعريفه فإن المقايضة بين الأعيان وأهالى القرية تتسم دائماً بالانجذاب لوهم العطاء دون مقابل،^{١٨٨} أو على الأقل دون مقابل مادى ومباشر

وظاهر. أما ات. (٢٨ سنة) فتصريحاته مختلفة إلى حد ما. فهو من جهة يميز بين الانتخابات فى المدن الكبيرة والانتخابات فى المناطق الريفية مثل قرية سنتريس، ومن جهة أخرى فإن رؤيته للمقايضة الزبائنية أكثر واقعية ووضوحا ولا تقع تحت تأثير "الوهم" بنفس القدر.

"تعتمد الانتخابات فى القاهرة على مجموعة من الوسطاء الذين بإمكانهم، مقابل مبلغ من المال، امتداح أى مرشح أو محاولة اكتساب أكبر عدد من الأصوات يوم الانتخاب للمرشحين الذين يعطونهم أجرا أو مبلغا من المال. ولكن الوضع مختلف فى القرية. فعندما يؤمن الفرد بمرشح ما، وهو ما يحدث فى معظم الحالات، فهو يفعل كل ما فى استطاعته ليجعله يفوز حتى وإن أنفق من ماله الخاص لمساعدة هذا المرشح وذلك لاعتبارات ومصالح أخرى. فهذا الرجل هو شخصية عامة، وهو الذى له رؤية سياسية، وفى كل القرى يوجد عدد كبير من هذا النوع من الأشخاص. مصلحته الشخصية هو أن يعتمد النائب عليه للفوز فى الدائرة. وبالتالي يعتبر هذا الرجل أن فوز المرشح الذى يدعمه هو نصر شخصى له، لأنه يُعتبر من رجال هذا النائب. (...)

علاوة على ذلك فإن نواب مجلسي الشعب والشورى هم الذين يقومون باختيار أعضاء المجالس الشعبية المحلية على مستوى القرية والمركز والمدينة والمحافظة. وهذه فى حد ذاتها مصلحة شخصية لأن النائب يستطيع أن يختارهم لعضوية المجالس الشعبية المحلية. ومن جانب آخر سوف يصبح هذا الوسيط الشخصية "الرسمية" فى قرئته التى تتسلم معظم الطلبات المقدمة للنائب فى حالة ما إذا لم يكن المواطن يعرف النائب شخصيا. والهدف من ذلك هو التواجد الاجتماعى والنفوذ، وعندما يقرر الوسيط أن يرشح نفسه فى الانتخابات يكون قد كَوَّن بالفعل قاعدته الشعبية واكتسب حب الناس له".

وفقا لما جاء فى هذه الأقوال فإن ما يكسبه الناخب الكبير من الأعيان من جراء فوز المرشح الذى يسانده لا يقتصر على الحظوة والنفوذ فقط، وإنما يصبح هو الشخص الذى من خلاله يمكن الوصول للنائب، كما يمكنه أيضا البدء فى سلوك مهنة السياسة بمساعدة النائب.

للتحقق من صحة تعريف الناخبين الكبار غير الرسميين وتقديرهم التقدير السليم مع الحرص فى الوقت نفسه على أن يكون هذا التعريف واقعيا، سوف تستند إلى دراسة الشخصيات التى تلعب هذا الدور وتقوم بهذه الوظيفة فى القرية موضع البحث الميدانى، وقد دلنا المستجوبون على تلك الشخصيات.

أ.ت. (٢٨ سنة) :

"...على أى مرشح أن يعد الميدان الانتخابى الذى يرشح نفسه فيه وأن يذهب شخصيا لمقابلة الناس الذين لهم وزنهم فى الانتخابات مثل الحاج ط.ع. لأنه كبير عائلة عسر، وله اتصالات مع كل أهالى القرية علاوة على علاقاته مع ناس من القرى المجاورة. وله كذلك فكره السياسى. وعليه أيضا مقابلة الشيخ س.ت. لأنه فى نفس المستوى من حيث الإدراك السياسى وهو أيضا أحد كبار عائلات القرية وهى عائلة لها فرع كبير فى قرية كفر الفرعونية؛ ومن ثم يمكنه التأثير على هذه القرية أيضا. ترجع أهمية س.ت. أيضا إلى كونه كان يعمل مدرسا وقد تتلمذ على يده معظم الأهالى الذين تجاوز سنهم الستين عاما الآن، بينما يبلغ هو حوالى ٨٠ سنة والكل يحترمه ويخشاه، وعلى المرشح الاتصال أيضا ب ص.ع.، كبير إحدى العائلات التى لها عدة بطون مما يعنى أن تأثيره يمتد إلى أكثر من عائلة، والأهم من ذلك أنه شيخ عرب بابة مفتوح للجميع. ومن أكثر أسباب شهرته أنه يعقد المجالس العرفية ويحل النزاعات التى تنشأ بين العائلات فى عدة قرى، ومن هنا تأتى أهمية علاقاته. وأخيرا على المرشح مقابلة ك.ع. وهو كبير عائلة لا تعد من العائلات الكبيرة ولكنها تتمتع بثروة كبيرة. وهو أيضا شيخ بلد يعقد المجالس العرفية، وما يميزه هو أنه قادر على اكتساب أصوات الأقباط بسبب العلاقات الممتازة التى تربط بينه وبينهم حتى أنهم يثقون فيه أكثر من ثقتهم فى القسيس ويطلقون عليه "قسيس الأقباط" رغم أنه مسلم. ورغم هذه العلاقات الطيبة مع الأقباط فهو رجل معروف بشدته وحدة طباعه لأنه يتمتع بشخصية قوية.

بناءً على هذه التفسيرات يمكن القول بأن "الناخب الكبير غير الرسمى" هو قبل كل شيء شخص من الأعيان أو شخصية محلية معروفة تتوفر فيها عدة معايير. ومن أهمها، على ما يبدو، عاملا السن والانتماء إلى عائلة كبيرة؛ إذ يتكرر كلا المعيارين فى كافة الحالات. غير أنه توجد عوامل أخرى مثل: الفكر السياسى، والثقافة، والقدرة على إقامة العلاقات مع عناصر من ديانة مختلفة... الخ. تبين هذه المعطيات مرة أخرى أن الفرضية الخاصة بالعصبية - وإن كان الفاعلون يركزون عليها فى خطابهم - لا بد من موازنتها بعوامل أخرى لها نفس القدر من الأهمية. كذلك يرجع الدور الذى يلعبه كبار الأعيان "كمفتاح" للانتخابات - إذا أخذنا بالتعبير الذى استخدمه الأهالى - أولا إلى اتساع علاقاتهم وقدرتهم على إقامة علاقات مع عدد كبير من الأشخاص؛ ومن ثم التأثير عليهم. وتتعدد طبيعة هذه الشبكات: شبكات

عائلية تمتد إلى عدة قرى، وشبكات الأشخاص الذين تم التعرف عليهم في إطار إحدى الأنشطة التعليمية، وشبكات الأشخاص الذين تم الاتصال بهم لدى انعقاد المجالس العرفية، وأخيرا شبكات الأشخاص الذين تم التعرف عليهم من خلال ممارسة النشاط السياسي... الخ. فبالفعل "الناخبون الكبار غير الرسميين" هم قبل كل شيء أشخاص ذوو شبكة علاقات قوية أو يشغلون مواقع استراتيجية في شبكات تختلف من حيث طبيعتها. وهذه المواقع تعطيهم الثقل السياسي والانتخابي حتى لو أنهم ليسوا من الفاعلين السياسيين المباشرين أو الرسميين.

استطعنا في بحثنا الميداني استجواب اثنين من الأشخاص الأربعة الذين ذكرهم ات. في حديثه وهما ص.ع. و ط.ع. الذى توفى مؤخرا. أما الاثنان الآخرا فلم تتمكن من الاتصال بهما ومع ذلك حصلنا على بعض المعلومات الخاصة بهما. بناءً على المعلومات التي جمعناها يمكن التمييز بينهم. فإذا كان يمكن اعتبار ص.ع. و ط.ع. "نماذج" من الأعيان - الناخبين الكبار غير الرسميين فالوضع يختلف بالنسبة لـ ك.ع. الذى لا فاعلية له على المستوى السياسي والانتخابي إلا "تأثيره" على نوع واحد من الشبكات وهى شبكة أقباط الشياخة التى يمارس فيها دوره كشيخ بلد، بينما الأعيان - الناخبون الكبار غير الرسميين هم رجال لهم شبكات عديدة لاسيما بفعل ماضيهم ونشاطهم على المستوى السياسي. ولا يعتبر ك.ع. المثال الوحيد على رئاسة شبكة واحدة، وإنما هناك آخرون فى القرية مثل المسئول عن نادى الشباب. كما ذكر المبحوثون أمثلة أخرى ليست بالضرورة فى القرية ذاتها كالمسئولين عن الجمعية الشرعية وغيرهم. من المهم قبل التطرق لأمثلة "رؤساء شبكات واحدة" بالدائرة موضع البحث أن نبدأ بنموذج الناخب الكبير غير الرسمى استنادا إلى مثالين : ص.ع. و ط.ع..

السياسة عند "الناخبين الكبار غير الرسميين"

يمكن القول بأن اللقاءات التى أجريناها مع ص.ع. و ط.ع. كانت حاسمة بالنسبة لتحليل التصويت المصرى. حتى فترة قريبة كان ص.ع. و ط.ع. هما الفاعلون الرئيسيون فى قرية سنترى على المستوى السياسى والانتخابى، وقد أطلق عليهما "الإخوة الأعداء" لأنهما بدءا العمل بالحياة العامة والسياسة معا وسرعان ما شب بينهما صراع دام حتى أصبح وضعهما "كمفاتيح" الانتخابات بالقرية مهددا بدخول وجوه من الأجيال الجديدة فى الحقل السياسى المحلى، وكان ينظر إليهما

على أنهما "رجال المؤسسة" وذلك تعبيرا عن ثقلهما الاجتماعي والسياسي في القرية واحتكارهم للعبة السياسية بالقدر الذي نتج عنه شعور بالضيق والكبت لدى كل من يريد دخول الحلبة السياسية لاسيما من شباب القرية.

١ - الإخوة الأعداء

إن الوجهين الرئيسيين في الحياة السياسية المحلية خلال الثلاثين سنة الماضية هما بلا جدال وبإجماع الآراء ط.ع. وص.ع. الذين أطلق عليهما "الإخوة الأعداء". ولد كل منهما في عام ١٩٣٦ وكانا ينتميان إلى الشباب الوفدي قبل ثورة ١٩٥٢. غير أن عملهما الفعلي بالسياسة لم يبدأ إلا بعد الثورة داخل التنظيمات القيادية المحلية التابعة للاتحاد الاشتراكي العربي ومجالس إدارة الجمعية الزراعية والجمعية التعاونية الاستهلاكية بسنتريس التي أسسها معا. لم يسع أو لم ينجح أى منهما في الفوز بمقعد في مختلف المجالس النيابية المتعاقبة منذ ثورة ١٩٥٢ حتى يومنا هذا، ومع ذلك تعزز وضعهما السياسي المحلي بفعل الانتصارات المتتالية التي أحرزها المرشحون الذين كانا يدعمانهم. وربما كان ذلك هو مصدر الخصومة التي نشأت بينهما. بالنسبة للأول كان الفائز هو عمه على محمود عسر الذي انتخب نائبا للمنطقة في برلمان ١٩٥٧ والذي نجح بمساندة الشباب الناصري في إسقاط المرشح "الإقطاعي" في ذلك الحين. أما بالنسبة للثاني فقد كان المرشح الذي ساندته هو النائب الكبير محمد شاهين الذي فاز بمقعد في عدة مجالس.

من حيث المستوى الاجتماعي فهناك اختلاف بين ط.ع. وص.ع.، الأول ينتمي إلى عائلة ثرية نسبيا وحصل على شهادة عليا؛ إذ تخرج في معهد الخدمة الاجتماعية، ثم كانت حياته العملية في الإدارة المحلية حتى وصل إلى شغل منصب رفيع على المستوى الإداري والانتخابي وهو رئيس الوحدة المحلية بساقية أبو شعرة وقضى بضع سنوات في المملكة العربية السعودية.

أما الثاني فهو من أصل متواضع، عمل في البداية كناظر عزبة أحد كبار الملاك الزراعيين. ثم كان لقاؤه بشاهين - وهو من الملاك الزراعيين - وهو التحول الحاسم في حياته السياسية، إذ أصبح في وقت ما عضوا منتخبا في المجلس الشعبي المحلي لقرية سنتريس وظل يعتبر طوال هذه الفترة "رجل شاهين". نشأت الخلافات بينه وبين ط.ع. منذ الفترة الناصرية في مجلس إدارة الجمعية الزراعية بشأن المرشحين الذين يجب دعمهم لمقعد مدير الجمعية. وكذلك لم يكن كلاهما يدعم نفس المرشحين

فى الانتخابات التشريعية. غير أن الصراع بينهما أصبح أكثر شراسة عندما أراد ط.ع. أن يصبح عمدة عند نهاية حياته العملية، واعترض ص.ع. على هذا التعيين بحجة أن هذا المنصب لا يناسبه، وكان الكل فى القرية يعلم أن ص.ع. يؤيد مرشحا آخر. ومنذ هذه الضربة القاضية التى أصابت ط.ع. والصراع بينهما فى احتداد مستمر ويتركز خاصة حول المرشحين الذين يجب دعمهم فى الانتخابات التشريعية. فى عام ١٩٩٠ كان ص.ع. يؤيد عبد الواحد سبل بينما كان ط.ع. يحاربه متهما إياه بالفساد والسرقة إذ كان يعرفه منذ كان عضوا منتخبا فى الوحدة الإدارية المحلية التى كان يعمل بها. وكان عبد الواحد سبل قد انتقم بعد انتخابه من ط.ع. بأن طلب من المحافظ نقله إلى وظيفة غير التى كان يشغلها والتى كانت قريبة من محل إقامته. وفى انتخابات ٢٠٠٠ التشريعية كذلك لم يساند الإخوة الأعداء نفس المرشحين. فبينما كان ص.ع. يؤيد عبد الوهاب سبل، كان ط.ع. يؤيد سمير السقا ويحىى حسنين. تبين السيرة الذاتية لكل من هاتين الشخصيتين أن من يطلق عليهم "الوسطاء" بين المرشحين والأهالى هم من رجال السياسة الذين لهم مسار وماض سياسى، وأن هذه هى نظرتهم لأنفسهم.

ط.ع.: "ولدت عام ١٩٣٦ وتخرجت فى مدرسة الخدمة الاجتماعية قبل أن تصبح كلية الخدمة الاجتماعية. قبل الثورة كنا كلنا وفديين لأن الوفد كان حزبا شعبيا. ثم قامت الثورة وكان عمري ١٦ سنة وكنت فى السنة النهائية، وكنا نقوم بالمظاهرات ضد الإنجليز فى المدارس. كانت السياسة أكثر حرية من الآن لأن الناس كانوا يتمتعون بمستوى ثقافى أعلى ولأن الذين كانوا يمارسون السياسة كانوا من العائلات الكبيرة الغنية وكانوا قد درسوا فى الخارج. لذلك كانت ثقافتهم عالية. أتممت دراستى الجامعية فى عام ١٩٥٨ وبعدها عينت موظفا فى المحليات ودخلت فى كل التنظيمات المصرية لنظام ثورة ٥٢. ففى الاتحاد الاشتراكى كنت مسئولا عن التنظيم فى أشمون وكنا من الشباب المتحمس للثورة وإنجازاتها، وكشباب حاربنا من أجل تطبيق مبادئ الثورة (...).

كان لى نشاط مستمر طوال فترة حكم عبد الناصر وذلك من خلال الاتحاد الاشتراكى ومنظمة الشباب، وكان معنا على الدين هلال وحسين كامل بهاء الدين والعمامى وآخرين... وبعد ذلك جاءت الأحزاب السياسية ونظام السادات. فى ذلك الوقت كنت رئيس الوحدة المحلية بساقية أبو شعرة واشتركت فى الانتخابات طوال هذه الفترة وحتى الآن، وكنت أساند من أراهم الأفضل من وجهة نظرى وليس من وجهة نظر

ص.ع.. وهذا هو سبب كره ص.ع. لى. وبعدها بفترة طلعت على المعاش، والحمد لله أتمتع بصحة جيدة وأعمل بالسياسة مع الشخص الأفضل من وجهة نظرى...".
ص.ع. وط.ع. ليسا المثاليين الوحيدين فى القرية. فهما يعتبران خلفاء لأجيال سابقة من السياسيين، وما زالت الذاكرة المحلية تذكر حتى الآن الشخصيات السياسية المحلية التى شاركت فى كبرى أحداث التاريخ السياسى المصرى مثل ثورة ١٩١٩ أو المعروفة بنضالها فى حزب الوفد أو فى تنظيمات نظام الضباط الأحرار.

٢ - ذاكرة سياسية محلية

لم يذكر الإخوة الأعداء شئاً عن الذاكرة السياسية المحلية ولكن الذى تطرق لهذا الموضوع هو ع.ط. أحد المسئولين المحليين بالحزب الوطنى الديمقراطى ورئيس نادى الشباب بقرية سنتريس. وع.ط. هو ابن أخت ط.ع. ويعتبر نفسه خليفة للأجيال السياسية السابقة. وفيما يلى تحليله للصراعات التى تمر بها النخب السياسية المحلية :

" عمري ٤٥ سنة وقد مارست السياسة حتى عام ١٩٨١ كمندوب لبعض المرشحين وكنت أساند بعض الأشخاص. السبب فى اهتمامى بالسياسة هو خالى ط.ع. الذى تشربت منه السياسة، والذى يعتبر أستاذا فى السياسة فى القرية. ثم نشأت مع ابن خالى ر.ش ووالده الحاج ش وكان هو الآخر معلما فى السياسة هو وعمه الشيخ أ. ومع أن الحاج ش وأخوة إلا أن التعارض بينهما من الناحية السياسية... كان واضحا وهذا يعنى وجود الوعى السياسى فى ذلك الحين. عندما كنت شابا، كنت أحضر كثيرا من الاجتماعات التى كانت تعقد عند خالى ط وكان الصديق الحميم للحاج س.ت. الذى كان من الوفديين القدامى قبل الثورة وظل على ذلك بعدها. وكان هذا الأخير ينظم الذكرى السنوية لوفاة سعد زغلول، ويشاركه فى ذلك الحاج س.ع. الشاعر الذى عاصر ثورة ١٩١٩، استمر تنظيم هذه الذكرى حتى الثمانينيات من القرن العشرين وكانت تعتبر بمثابة مدرسة سياسية حيث كان يدعى إليها كافة الوفديين القدامى من كل المحافظات وشخصيات أخرى، وكان كل من الحاضرين يلقى كلمة أو شعرا فى سعد زغلول. وكان الحفل يبدأ بتلاوة القرآن الكريم ثم إلقاء الخطب وينتهى بأغنية أم كلثوم "يا زمن". وكان الارتباط بالوفد كبير الأهمية. وهنا تعلمت ما هى السياسة. كان الحاج س.ع. مدرس لغة عربية بالأزهر، وعند تقاعده عمل متبرعا فى الجمعية التعاونية، وكان الناس يقفون فى الطابور لشراء ما يحتاجونه، وأرادت زوجته أن

تتجاوز دورها، إلا أنه أجبرها على الوقوف فى الصف مثلها مثل الآخرين!!! كان هناك اختلاف كبير بينه وبين الشيخ س.ت. المعروف بمرونته فى السياسة بينما كان هو كحد السيف (...). لم يكن ط.ع. وص.ع. أعداء منذ البداية. فى وقت ما كان كلاهما ضمن مجموعة من الشباب يتعلمون السياسة مع مجموعة قديمة من الأشخاص الذين كانوا يمارسون السياسة فى القرية مثل الحاج على عسر الذى كان رئيس المجموعة وأمين عام الاتحاد الاشتراكى العربى بمحافظة المنوفية، وكان أيضا عضوا بمجلس الأمة سنة ١٩٦٣ - ١٩٦٤. هذه المجموعة كانت تضم عدة أشخاص : الحاج ع.ط. والد ل.ط.، المدرس الذى رشح نفسه كمستقل فى انتخابات ١٩٩٥ ولم يفز، والحاج س.ت. والد الحاج بهاء الذى كان مرشحا لمجلس الشورى سنة ١٩٩٥ وانسحب بناء على تعليمات قيادة الحزب الوطنى الديمقراطى التى كانت ترشح شخصا آخر، وأخيرا الحاج ا.ت. والحاج ش.ع. والد الحاج ر.ش. والحاج أ.ع. ... الخ، كما يجب أيضا ذكر م.ه. عمدة البلد وقد خلفه ابنه فى العمودية. لم يمارس أحد من أبناء م.ه. السياسة من بعده. وينطبق ذلك أيضا على الحاج ع.د. الذى كان ضمن المجموعة القديمة، وكان تاجر قطن وبعده لم يعمل أحد من أبنائه بالسياسة، وانضم واحد منهم فقط للإخوان المسلمين بينما تزوج الآخرون وهاجروا إلى المملكة العربية السعودية. وهكذا انتهى ماضيه السياسى (...). معظم أفراد مجموعة الشباب الذين كانوا يتعلمون السياسة على يد المجموعة القديمة كانت تربطهم علاقات نسب ومصاهرة بتلك المجموعة. هذا هو الحال بالنسبة ل ص.ع. الذى تزوج من الزهرنة وبدأ يكتسب نفوذه السياسى والمادى من خلال علاقته مع محمد شاهين. أنا أيضا تزوجت من ابنة عمى. هذا يعنى أن الأجيال تختلط وأن كل عائلة تسعى إلى أن يكون لها ابن يعمل بالسياسة ليحل محل أبيه أو عمه. وبذلك يكون لها دائما من يمكنها من الاحتفاظ بمركزها فى القرية والدائرة.

أنا مثلا من الجيل الثالث كأبناء عائلة الشايب الإثنيين الحاصلين على الدكتوراه، أحدهما فى علم النبات والثانى فى الجيولوجيا. كلاهما يدرس فى جامعة المنوفية وأرادوا دخول اللعبة السياسية. ولكن لا يمكنهما حقيقة ممارسة السياسة نظرا لأنهما من أصل متواضع حيث كان يعمل أبواهما باليومية فى أراضى الغير. غير أن الأخوين سعيا إلى رفع وضع عائلتهما فى القرية، وأقاما علاقات مع ص.ع. الذى جعلهما يشتركان معه فى المجالس العرفية ثم استفاد هو من علاقاتهما مع المحافظ ورئيس الجامعة.

أما الجيل الوسط فهو جيل ص.ع. وط.ع. هذه الأجيال الثلاثة هي التي عملت بالسياسة فى المنطقة، ويلاحظ أن الجيل الأول كان فيه مجموعات متنازعة وجبهات تتصارع فيما بينها. كانت الجبهة الأولى تضم ع.ع. وع.ط. و.ات.، والجبهة الثانية كانت تتكون من س.ت. وس.ع.، بينما تكونت الجبهة الثالثة من ع.د. وع.ح. وم.ه. و.ع. وش.ع. كما يلاحظ وجود نزاعات وصراعات بين بعض العناصر فى الجبهة الواحدة. على سبيل المثال التضارب بين الأخوين رغم أنهما فى مجموعة واحدة ومن جيل واحد وجبهة واحدة. وينطبق ذلك أيضا على ش.ع. وأ.ع. وهما أخوان ينتميان إلى نفس المجموعة ونفس الجيل ونفس الجبهة ومع ذلك التعارض بينهما واضح. وبعد ذلك انفصل الشباب عن هذه المجموعة وكونوا مجموعة جديدة تكونت داخلها جبهات جديدة. على سبيل المثال شكل كل من ط.ع. وص.ع. مجموعته الخاصة، ثم نشأت مجموعة ثالثة من الجيل الثالث وجبهات جديدة داخلها. ثم كون كل من ر.ش. وع.ط. وأخوه جبهة رابعة ولكن ذلك قد حدث بعد ١٠ أو ١٥ عاما، والأطفال الذين يقدمون لنا الشاى اليوم سيكون لهم نفوذ فيما بعد، وأولادنا هم الذين سيعدون لهم الشاى...".

هذا الاستشهاد الطويل له دلالة من أكثر من زاوية. فهو يبين أولا كيف أن الأجيال السياسية المتعاقبة انتقلت بطريقة شبه طبيعية من حزب الوفد القديم إلى تنظيمات ثورة ١٩٥٢ ومنها إلى المنظمات السياسية القائمة حاليا، كما لو أن التحولات السياسية المركزية والقومية والتغيرات التى حدثت فى نظام الحكم والتوجهات السياسية لم يكن لها تأثير على المستوى المحلى. ولم يكن انضمام هذه الأجيال من عائلات الأعيان إلى التنظيمات السياسية الخاصة بكل نظام من نظم الحكم ناجمة عن اعتبارات سياسية أو أيديولوجية، وإنما كانت حفاظا على أوضاعها السائدة فى المجال السياسى والاجتماعى المحلى. هذا ما يؤكد صراحة أحد المسئولين المحليين بالحزب الوطنى الديمقراطى: "تسعى كل عائلة لأن يكون لها ابن يعمل بالسياسة محل أبيه أو عمه. وبذلك تحتفظ العائلة دائما بوضعها فى القرية والدائرة." ومع ذلك - كما يقول ع.ط. نفسه - ليس بين هذه النخب السياسية المحلية إجماع، والشقاقت والصراعات التى تقسم بينها ليست صراعات سياسية أو أيديولوجية وإنما الأمر يتعلق بصراعات حول المصالح ومنافسة بين الأعيان، وطبيعة الصراعات التى شبت بين ص.ع. وط.ع. وسبق وصفها إنما هى خير مثال على ذلك. فالذى يجمع بينهما داخل نفس التنظيمات هو أن اللعبة السياسية الفعالة الوحيدة، على الأقل منذ

ثورة يوليو ١٩٥٢، هى تلك التى حول أو داخل تنظيمات النظام الحاكم أى الاتحاد الاشتراكى العربى فيما مضى والحزب الوطنى الديمقراطى اليوم. وهذا الدور السياسى الفعال هو المبرر الوحيد لوجود مجموعات الأعيان، ألا وهو دور الوساطة لدى أجهزة الدولة والإدارة. وهذا هو التفسير الذى يعطيه ع.ط. :

"أولا النزاعات والشقاكات قديمة وكانت موجودة فيما قبل الثورة. القرية كان فيها الوفديون والسعديون والأحرار الدستوريون. وعند قيام الثورة، تم حل الأحزاب السياسية وأنشئ الاتحاد الاشتراكى العربى ومنظمة الشباب. وظل السياسيون بالقرية على انتماءاتهم القديمة وانتقلوا بصراعاتهم القديمة إلى صفوف الاتحاد الاشتراكى العربى. فهى إذا خصومات حزبية ترجع إلى ما قبل الثورة وهى إرث جلبه السياسيون معهم إلى الاتحاد الاشتراكى العربى. فهى خصومات قديمة وجديدة فى آن واحد، وهى ما زالت موجودة حتى الآن بين أجيال الشباب (...). فى الحقيقة أنا اعتقد أن الثورة لم تنجح فى خلق نخبة خاصة بها وأن معظم الذين انضموا إلى الاتحاد الاشتراكى العربى فعلوا ذلك لخدمة مصالحهم الشخصية وقليل منهم اقتنع بتوجهات عبد الناصر مائة بالمائة. معظمهم انضموا للتنظيمات الناصرية لعدم وجود أحزاب سياسية وبالتالي كان الاتحاد الاشتراكى هو المخرج الوحيد. غير أنهم أتوا إليه بتوجهاتهم القديمة وعلاقاتهم القديمة. ومع ذلك شربوا وتشبعوا بالمفاهيم الناصرية وأصبحوا ناصريين دون أن يدروا، ولكن خصوماتهم بقيت. مما يفسر أنه عندما قام السادات بحل الاتحاد الاشتراكى لم يحدث شيء، وقد ورث أبناؤهم عنهم هذه الخصومات، ولكن دون أن يعرفوا حقيقة الأسباب البعيدة لهذه الخصومات.

يتسم تفسير ع.ط. بالذكاء، ويمكن القول بأن جيل الأعيان الذى يضم أشخاصا مثل ص.ع. وط.ع. يمثل الطبقة الوسطى فى الريف التى درسها ليونار بليندر^{١٨٩}، والتى كانت من أكثر الداعمين لنظام ثورة ١٩٥٢ السياسى وقضت بذلك على الهيمنة السياسية والاقتصادية التى كانت تمارسها برجوازية الحضر. وبفعل اندماجها فى تنظيمات ثورة ١٩٥٢ وعلاقتها مع الجهاز العسكرى - البيروقراطى للدولة لعبت هذه "الطبقة الوسطى"^{١٩٠} دور الوساطة بين السلطة والشعب لاسيما بسبب قوتها التمثيلية للشعب المصرى الذى كان ٧٠ ٪ منه فى ذلك الوقت من الريفيين.

٣ - ميراث ناصري ثقيل

على أنه من الصعب الموافقة على رأى ع.ط. عند قوله بأن الذين انضموا إلى التنظيمات الناصرية إنما فعلوا ذلك عن انتهازية. لم يكن هذا صحيحا على ما يبدو بالنسبة لـ ص.ع. وط.ع. ومع ذلك فقد احتفظ كل منهما بالتعريف الناصري لـ "الشأن السياسى" و"الشأن العام"، بالإضافة إلى أن الآثار المؤسسية المترتبة على الناصرية والموجودة حتى الآن تحكم حدود اللعبة السياسية والانتخابية على المستوى المحلى. فى الجزء الذى تناولنا فيه عملية الانتخاب فى العهد الناصري^{١٩١} حاولنا أن نبين كيف أن العصر الذهبى لفترة الناصرية فيما قبل هزيمة ١٩٦٧ كان يعنى للكثيرين فتح باب الوظائف العامة والسياسية للجميع دون تمييز على أساس الطبقة أو الثروة أو الأصل الاجتماعى أو السن. ونجد "لحظة الحماس" هذه فى أقوال "الإخوة الأعداء". فى هذا الشأن يقول ط.ع.: "كنا شباب مولعين بالثورة وإنجازاتها". كما جاءت نفس الأقوال على لسان ص.ع. الذى يقول: "كنا من الشباب المتحمس وكان عبد الناصر يشجع الناس على ممارسة العمل السياسى حتى يعوضوا كل ما عانوه من مذلة فى عصر الإقطاع...".

يبدو أن أحد أهم معانى الحقبة الناصرية هى جعل ممارسة السياسة حقا للجميع. ولكن الحقيقة أيضا تقول إنه إذا كان النشاط العام والسياسى حقا للجميع إلا أن محتوى هذا النشاط يخضع لقيود كثيرة لتمحوره حول المسائل المحلية فقط وتحسين ظروف الحياة اليومية للأهالى عن طريق وساطة الناخبين الكبار غير الرسميين لدى الأجهزة الإدارية ولدى النواب عند الاقتضاء. هذا هو الوضع بالنسبة للأخوين الأعداء اللذين انضموا إلى الهياكل المحلية للاتحاد الاشتراكى العربى وللجمعيات التابعة له. وفى عهد السادات، علاوة على عضويتها فى منبر الوسط، ثم فى الحزب الوطنى الديمقراطى نجدهما أيضا فى الوحدات المحلية التى عمل السادات على تنشيطها: ص.ع. كعضو منتخب فى المجلس الشعبى المحلى، وط.ع. كمسئول فى مجلس من مجالس التنفيذيين.

يعد هذا من النتائج الرئيسية التى خلفها النظام المؤسسى الناصرى على المستوى المحلى، ألا وهى الحزب/الدولة أو حزب الدولة. ومن هذا المنطلق يمكن القول بأن النشاط السياسى الذى مارسه هؤلاء "الأعيان" يتسم أساسا بما يلى: اختيار الأشخاص الهيمنة عليهم، والرهان على "الحصان الرابع" وفقا لعدد من الثوابت وتوسيع شبكة العلاقات الاجتماعية إلى أقصى حد لتوطيد وضعه كـ "جامع" للأصوات. ويقول ط.ع. فى هذا الشأن: "أنا الآن على المعاش وأمارس لعبة السياسة مع الشخص الذى أراه الأفضل.

الناخبون الكبار غير الرسميين والهيمنة على الشبكات

من المفارقات المترتبة على ضرورة "الهيمنة" على أكبر عدد من الرجال والأصوات أن يكون تعريف العمل السياسى غامضا وفى ذات الوقت متسعا بحيث يرتبط فى الواقع بكل الأنشطة الإنسانية والاجتماعية تقريبا. ويصبح العمل السياسى نوعاً من المجهود العام من أجل "الصالح العام" دون أن ينحصر فى أماكن أو مجالات محددة. وهذا هو ما يسميه ع.ط. "الخدمة العامة" التى تجرى فى عروق رجل السياسة المحلى والذى يسميه آخرون "العمل العام". أما ص.ع. فيقول: "فترة ما بعد الثورة كانت أكثر فترات حياتى السياسية ثراءً وإنتاجاً. فقد كرست حياتى "للعمل العام": لأننى قادر على العطاء وعلى تلبية طلبات الكبار والصغار؛ ولأن الكبير هو القادر على العطاء فقط، فهو لا يأخذ شيئاً لأنه يضحى بوقته وماله لصالح الآخرين. نفس هذه الأقوال يرددها ط.ع. قبل عدة أشهر من وفاته: "أقوم بالعمل العام من خلال المجالس العرفية. المهم أن أشعر أننى مهم وأننى أقوم بدور إيجابى فى المجتمع".

هذه الرؤية الواسعة لمجالات العمل السياسى لا تختص بهافئة "الأعيان" - الناخبين الكبار" وإنما هى رؤية المرشحين أيضاً. يؤكد ات. ذلك عند الحديث عن التزاماته الاجتماعية مثل تقديم التعازى لمن فقدوا أحد أفراد عائلتهم أو حضور الأفراح. ولكن نظراً لصعوبة تحقيق ذلك على مستوى الدائرة، فمن "يكلف" بهذا النشاط هم الناخبون الكبار غير الرسميين.

المجالس العرفية ساحة للعمل السياسى

أظهر البحث الميدانى الذى أجريناه فى قرية سنتريس أن إحدى الساحات المفضلة التى يمارس فيها الأعيان - الناخبون الكبار العمل السياسى هى المجالس العرفية. وهذه المجالس العرفية ليست خاصة بقرية سنتريس أو المناطق الريفية وحدها، فهى موجودة كذلك فى الحضر ولاسيما فى الأحياء الشعبية، وهى "مجالس الصلح" وشكل من أشكال تسوية النزاعات دون اللجوء للقضاء. وهذا الأسلوب للقضاء الأهلى المستخدم فى حل النزاعات يسد بوجه خاص أوجه القصور التى يتسم بها القضاء الرسمى فى مصر وهى ضخامة عدد القضايا والبطء والبيروقراطية، والذى ينظر إلى أحكامه على أنها أحكام غير متوقعة. ويتميز هذا الأسلوب فى تسوية النزاعات بالمجانبة والسرعة وبأن الهدف منه ليس العقاب وإنما التوفيق. ومع ذلك ورغم الاختلافات الموجودة بين المجالس العرفية ومحاكم القضاء الرسمى فمن الخطأ ألا نرى فى هذه الاختلافات إلا التضاد بين نظام قضائى "عرفى"، مجتمعى، شعبى،

محلى قائم على القيم الثقافية، بل الدينية والأصيلة من جهة، ونظام قضائى حكومى ينظر إليه الفاعلون على أنه بعيد عنهم يحمى مصالح الطبقات الغنية أو العليا. هذه المجالس العرفية لم تنتج عن ميول أو نزوع اجتماعية أو ثقافية أو دينية بقدر ما هى ناتجة عن ضغوط اجتماعية وسياسية مرتبطة إلى حد كبير بحسابات ومصالح مختلف الفاعلين المعنيين. علاوة على ذلك فإن العلاقة بين نظامى التقاضى ليست علاقة تضاد بقدر ما هى علاقة تكامل أو على الأقل علاقة ارتباط وتفاعل. وأخيرا الرهانات من وراء المجالس الشعبية ليست اجتماعية وقانونية فحسب، وإنما أيضا - بل وربما أكثر - رهانات سياسية^{١٩٢}. فهى تمثل بالنسبة للنظام المصرى أداة من الأدوات التى تمكنه من الاستمرار فى فرض سيطرته على النظام الاجتماعى فى الأحياء الشعبية والقرى بشيء من المرونة، وذلك ليس عن طريق مؤسساته، وإنما عن طريق وكلائه المحليين غير الرسميين. فقد لوحظ أن الأشخاص الذين يمارسون هذا النوع من العدالة هم من الأعيان المحليين، ومن أهم ما يتسمون به إلى جانب التنوع المهنى والوضع الاقتصادى وصفاتهم الشخصية هو ما لهم من اتصالات وعلاقات داخل الأجهزة الإدارية والسياسية للدولة لاسيما على المستوى المحلى. فهم إذاً أشخاص فى موضع وسيط بين المجتمع والدولة.

وقد لوحظ من البحث الميدانى الذى قامت عليه هذه الدراسة أن الشخصيات التى تتشكل منها المجالس العرفية هى فى الواقع شخصيات سياسية محلية، تكون ما يمكن أن نطلق عليه الزبائن المحليين للحزب الوطنى الديمقراطى أى الحزب الحاكم، ومن ثم تربطهم علاقات طيبة مع الجهاز الإدارى المحلى. وبذلك فإن هوية أعضاء المجالس العرفية واضحة أمام الأهالى : عددهم محدود، ومن جهة أخرى أسماؤهم مقيدة فى قائمة أعضاء "لجنة المجالس العرفية" التى تشكلها الإدارات المحلية التابعة لوزارة الداخلية سواء قسم الشرطة أو العمدة.

بالنسبة لقرية سنتريس الشخصيات التى تعمل بهذا النوع من القضاء هى فى الواقع من المجموعة السياسية المحلية : "الأخوين الأعداء ص.ع. وط.ع.، وك.ع. شيخ البلد وأحد الملاك الزراعيين، وس.ت. مدرس متقاعد وأخيرا ف.ش. المدرس المساعد بجامعة المنوفية". يتضح من أقوال ط.ع. التى ذكرناها عاليه أنه يعتبر ما يقوم به فى المجالس العرفية من توفيق بين المتنازعين كشكل من أشكال "العمل العام" ومن الخدمات التى يقدمها لبيئته. ويقول ص.ع. نفس الشيء : "فى هذه الفترة كنت مشهورا بفضل المجالس العرفية... ساعدت محمد شاهين^{١٩٣} وفاز فى الانتخابات...

ولكن قبل الانتخابات كان قد قدم خدمات كثيرة لأهالى القرية والقرى المجاورة : كوبرى سنترىس، وأعمدة الكهرباء لإضاءة الشوارع... الخ. ولما توفى محمد شاهين كنت مشغولا جدا فى المجالس العرفية وكرست نفسى تماما لها ولخدمة الناس...".

يتضح من كلام كل من ط.ع. وص.ع. أنهما يربطان عملهما فى المجالس العرفية بالعمل العام والسياسى. وحتى إذا كان هناك اختلاف بين العمل العام والعمل السياسى بمعنى الكلمة فهما يريان نوعا من الاستمرارية بين الاثنين كما لو كان العمل السياسى والانتخابى يمثلان امتدادا طبيعيا ومنطقيا للعمل العام وتكملة له. ويفسر ذلك المرارة التى نلاحظها فى أقوال ط.ع. الذى اكتفى بالعمل بالمجالس العرفية لعدم حصوله على أكثر من ذلك بسبب عدم فوز المرشحين الذين كان يعمل لحسابهم. وفى نظرهما يعتبر العمل بالمجالس العرفية نوعا من العمل السياسى، بل ويعتبر الاشتراك فى هذه المجالس نوعا من الوصول إلى السياسة حيث يمكن من خلال ذلك إقامة العلاقات فى الجهاز الإدارى والأمنى وتكوين شبكات عديدة من المعارف مما يمكن من ممارسة النفوذ على الأشخاص؛ ومن ثم على الأصوات. وبالتالي أصبحت مجالس الصلح هذه ضمن الرهانات التى تتنافس عليها أجيال من الأعيان.

ص.ع.: "الواقع أن أول مجلس عرفى اشتركت فيه كان فى عام ١٩٦٦، وفى هذا الوقت كنت عضوا فى الاتحاد الاشتراكى العربى وكنت أيضا مسئولا عن أعمال محمد شاهين. كنت فى مرحلة بناء دور سياسى هام لنفسى وكان الأهالى قد بدأوا يبتعدون عن الأعيان والعائلات الكبيرة ويتقربون من ناس مثلهم لحل مشاكلهم. ثم إن الناس فى الريف يفضلون الابتعاد عن الحكومة لأن المشوار إلى الحكومة طويل ويتطلب كثيرا من النفوذ والمال، وبالإضافة إلى ذلك يجب ألا يتأثر الشخص بخسارة ماله فى حالة الحكم ضده فى القضية... فى عام ١٩٦٥ أصبح م.ن. عمدة... كنا أصدقاء وقضينا معا سهرات جميلة فى القاهرة وقت الشباب. ولكن كانت شخصيته ضعيفة وكان بصباصبا، مما أضعف موقفه أمام الناس. الواقع أنه ورث العمودية عن عمه بعد أن تركها العمدة السابق وكان من عهد ما قبل الثورة، ولأنه كان من الوفديين وكان من الصعب عليه التفاهم مع العسكريين^{١٩٤}. فى وقته لم يكن ممكنا لأى مجلس عرفى أن ينعقد بدونه وإلا اعتبر ذلك إهانة شخصية. بعد ذلك عندما انتقلت العمودية لأشخاص ضعاف الشخصية بدأ الأهالى يلجأون إلى المجالس العرفية. فى تلك الأيام كنا مجموعة من الشباب أنا وط.ع. وك.ع. وكنا مشهورين... فى المجالس كان هناك محمد عسر عم ط.ع. وكان نائبا... وأنا كنت أريد أن يكون لى دور سياسى فكننت أستخدم كل

الوسائل للانضمام للمجلس... ثم جاءت الفرصة... كنت فى الغيظ عندما جاء ابن أختى يخبرنى بأن أمين صندوق الجمعية التعاونية الاستهلاكية يتشاجر مع أحد أعضاء مجلس إدارتها. كان هذا الأخير يتهم أمين الصندوق بالسرقة. فأسرعت وتدخلت وقلت لهما إنه لا ينبغى الذهاب إلى قسم الشرطة ويمكن حل المسألة بعقد مجلس. وذهبت إلى ط.ع. و.ك.ع. وقلت لهما: جاءتنا الفرصة! وعقدنا المجلس ونجحنا فى حل المشكلة. منذ ذلك الوقت أصبح الناس يلجأون إلينا وسجلت أسماءنا فى كشف المجالس العرفية بقسم الشرطة. بعد ذلك بعشرين عاما استطاع ف.ش. تسجيل اسمه فى لجنة التصالح المسجلة فى قسم الشرطة.

يقول ف.ش.: "أول مجلس عرفى أشترك فيه كعضو عامل كان عام ١٩٨٦، كان ذلك فور حصولى على درجة الدكتوراه وكنت أريد الحصول على مركز سياسى فى القرية. فاشتركت مع ص.ع. و.ط.ع. لأننى كنت ضمن الشباب الذين كانوا يساعدون هذا الأخير على الفوز فى انتخابات العمودية. ولكن بعد حصولى على الدكتوراه كنت أود تحسين مركزى السياسى، وكان هناك نزاع بين جارين قاما ببناء فيلاتين بفاصل مشترك على أرض اشترياها من شخص واحد. اكتشف أحد الجارين أن جاره قد تجاوز ملكيته بأكثر من ٦٠ مترا قيمة الجزء المبنى على أرضه هو، وعندما توجه إلى جاره رفض هذا الأخير الاعتراف بخطئه، فاتجه إلى بائع الأرض الذى أجابه بأن هذا أمر لم يعد يعنيه... فاتصلت أنا بهما لمحاولة تسوية النزاع بعقد مجلس عرفى. وحينئذ بدأ ط.ع. البحث عنى فى كل مكان وعندما عثر علىّ قال لى: سوف نسجل اسمك فى لجنة المجالس العرفية وسوف تشترك معنا فى المجالس العرفية...".

الواقع أن ف.ش. لم يكن يفكر فى الالتحاق بالعمل السياسى كمهنة، ولكنه كان يعمل لحساب أخيه الدكتور والمدرس بالجامعة والذى بدأ حياته السياسية كعضو منتخب فى المجلس الشعبى المحلى بالمحافظة، ويبدو أنه ينتظر الوقت المناسب لترشيح نفسه لمجلس الشعب. هذا هو الإطار الذى يجب أن تفسر من خلاله الجهود التى بذلها ف.ش. للانضمام للمجالس العرفية. فبالنسبة له كانت هذه هى الطريقة التى تمكنه من شغل وظيفة فى اللعبة السياسية والانتخابية حتى يستطيع، عندما يحين الوقت المناسب، مساعدة أخيه بتمهيد الميدان الانتخابى أمامه على المستوى المحلى. أما بالنسبة له فقد توطد وضعه السياسى محليا بسبب عضوية أخيه بالمجلس وبفضل علاقاته مع المحافظ وغيره داخل المحافظة، وكان توطيد وضعه السياسى على هذا النحو من الأسباب التى دعت ط.ع. إلى ضمه للمجالس العرفية.

إن العلاقة بين السياسى واللعبة الانتخابية فى المجالس العرفية واضحة تماما ويدركها الفاعلون فى هذه المجالس خير إدراك.

(...) "لا، طبعاً المجالس العرفية ليست إجبارية...، أى أن الناس يأتون إلينا من تلقاء أنفسهم أو أن الذى يرسلهم إلينا هو العمدة أو قسم الشرطة... هذا ليس إجبارياً... ولكننا نحاول إقناع الناس بالإلحاح وبالضغط المعنوى عليهم... خاصة عندما نتوجه نحن إليهم لحل المشكلة ونتوصل إلى الحل... ونحن نجنى ثمار ذلك أثناء الانتخابات لأن الناس يريدون حل مشاكلهم بسرعة دون إنفاق الأموال...".

بذلك نرى كيف أن "السيطرة على الأصوات والرجال" تتم عن طريق بناء الولاءات وعرفان الجميل، بل وتبادل الخدمات. ففي قرية سنتريس صورة المجالس العرفية سلبية لاسيما بين الشباب إذ يُنظر إليها على أنها من شئون الأعيان الذين يتبادلون فيها الخدمات وأنه من الأفضل، لحل النزاعات، التوجه إلى القضاء الرسمى الذى يتميز، رغم عيوبه، بالحياد التام لعدم ارتباطه بعلاقات مع الأطراف المتنازعة. وإذا كانت هذه الرؤية غير خاطئة تماماً فهي كذلك ليست صحيحة تماماً. والواقع أن الشخصيات التى ترأس المجالس العرفية تراعى وتدخل فى حسابها العلاقات الاجتماعية السائدة فى القرية، ومن ثمة ليس أمام المهيمن عليهم اجتماعياً إلا فرص ضئيلة لأن يهتم أعضاء المجالس العرفية بنزاعاتهم. ويقول ط.ع. "أن المجالس العرفية ذات أهمية كبيرة لمن سوف يرشح نفسه لمقعد نائب لأنها خير وسيلة لتكوين العلاقات مع كبار أفراد العائلات الكبيرة فى الدائرة... المجالس العرفية معنية أولاً بالنزاعات التى يكون أفراد هذه العائلات طرفاً فيها... لاتعقد المجالس العرفية للأشخاص ذوي المركز الاجتماعى الضعيف...".

يوكد ف.ش. هذا الجانب من الظاهرة مفسراً إياه بقوله: "فى كل مرة يكون هناك شخص قوى، فهذا يعنى أن له نفوذاً على الأشخاص القريبين منه ونحن فى حاجة إلى كل ذلك وقت الانتخابات. من الطبيعى إذاً أن نحاول الاهتمام بمشاكل الناس وحلها أياً كان الثمن". ولكى يحظى النزاع باهتمام أعضاء المجالس العرفية يجب أن يكون له تداعيات هامة على مستوى السلام الاجتماعى فى الحى أو القرية أياً كان وضع أطراف النزاع، أى أن يكون الوضع الاجتماعى للمتنازعين مبرراً لاهتمام أعضاء المجالس العرفية بالنزاع^{١٩٥}. ففي الحالة الأولى يكون على الأعضاء إظهار مهارتهم والحفاظ على وظيفتهم "كصانعى السلام". وهنا يجب التمييز بين المجالس العرفية الحقيقية وأشكال أخرى من الوساطة بهدف تسوية الخلافات البسيطة على

وجه السرعة^{١٩٦}. وتوضيحا لذلك ذكر لنا مثلا لعملية سرقة تورط فيها بعض الشباب لا علاقة لهم بالحي فلم يتردد أحد المحنكين فى المجالس العرفية فى إرسالهم إلى قسم الشرطة فى حين كان يستطيع حل النزاع وديا، فاستنتجنا من هنا أنه لا بد أن يؤدى حل النزاع عرفيا إلى رفع شأن الموفقين بأن يظهر مهارتهم ويؤكد أهميتهم ومكانتهم فى الحي أو القرية وإلا ترك الأمر للشرطة. أما بالنسبة للحالة الثانية، فهدف أعضاء المجالس العرفية هو التقرب من ذوى النفوذ، وأن يكونوا معهم علاقات يمكنهم تنشيطها والاستفادة منها وقت الانتخابات. غير أن مثل هذه الحالات نادرة الحدوث لأن من يتمتع بمركز اجتماعى أعلى بكثير من مركز أعضاء المجالس العرفية يأبى عادة على نفسه أن تعرض نزاعاته أمام أشخاص أدنى منه ويحتقرهم. ويقول ص.ع.: "هذا البلد بلد الأغنياء وهو ليس للفقراء. وبصفة عامة من يملك المال والنفوذ لا يحتاج إلينا ولا يحتاج للقضاء الرسمى. فهو يحل مشاكله بنفسه. بالقوة والمال والنفوذ. من النادر أن تأتى إحدى هذه الشخصيات وتقبل المثول أمام مجلس عرفى... الناس المهمين، عندما يكون لديهم مشكلة بينهم... يحلونهم بينهم أو أمام العدالة، لأن العدالة هى عدالة الأغنياء والواقع أن من يملك المال يذهب أمام القضاء الرسمى والباقون هم الذين يأتون إلينا".

من أوجه المفارقة أن ذلك يحدث عندما يكون النزاع بين شخص "قوى والآخر ضعيف" فيعقد المجلس العرفى بناءً على طلب الطرف الضعيف. وفى معظم الحالات يتعلق الأمر بأشخاص يدركون تماما أنه لا أمل لهم فى أن يحكم لصالحهم فى حالة توجههم إلى إحدى المحاكم الرسمية. فهم لا يملكون المال اللازم لدفع أتعاب المحاماة ولا يملكون النفوذ، كما أن حكم المحكمة يكون دائما فى صالح القوى بحكم أنه يستطيع أن يوكل محاميا محنكا يعرف خبايا وثغرات القانون وليس لكون القضاء يحكم لصالح الأغنياء. وبذلك "يحافظ المجلس العرفى على" الشكليات" بأن يبين للقوى أنه يعترف بقوته و"حقه" بمعنى أن حكم المجلس العرفى يكون رسميا وعلنيا على مرام القوى، ثم يأتى بعد ذلك الحل الفعلى للنزاع مختلفا لأن أعضاء المجالس العرفية يلتمسون من القوى التنازل عن حقه والظهور بمظهر الكرم والشهامة تجاه الفقير، فقد يقبل مثلا عدم استلام المبلغ الذى حكم على الطرف الآخر بدفعه أو تقليل هذا المبلغ. ولا شك أن مثل هذا الموقف يعود على الوسطاء بفائدة كبيرة: فمن ناحية كون الشخص القوى يقبل وساطتهم وإقامة العلاقات معه مما يؤكد حظوتهم أمام الجميع، ومن ناحية أخرى يظهرون بمظهر المدافعين عن الضعفاء والفقراء، الحامين

لهم من سحق أحد الأقوياء أو من دفع الأموال أو من السجن.

من هذا المنطلق يتضح أن المجالس العرفية - "إذا أوجزنا القول -" لا هي عدالة "الفقراء" ولا هي عدالة "الأغنياء" وإنما هي أحد الفضاعات التي يستمد منها الناخبون الكبار غير الرسميين "أصوات" الأغنياء و"أصوات" الفقراء على حد سواء، الأمر الذي يفسر اهتمامهم بالبقاء في هذه المجالس أيا كان الثمن كما هو الحال بالنسبة للأعضاء المقيدين في لجنة المجالس العرفية بقرية سنتريس، التي لم تشهد إلا تجديدا ضئيلا وتتسم بشيء من التحول البيروقراطي مما يجعل الشباب يتحولون عنها. وليس من المستغرب إذاً أن يسعى هؤلاء إلى الالتجاء إلى "معلمين" آخرين.

من هذا المثال، أي مثال المجالس العرفية بقرية سنتريس، يلاحظ كيف أن هيمنة الناخبين الكبار السياسية والانتخابية مبنية على الهيمنة الاجتماعية بأشكالها المتعددة. فإلى جانب العمل بالسياسة يتمتع هؤلاء الرجال بشبكات عديدة ومتنوعة، ممتدة من حيث المكان والزمان في آن واحد. وهذه السمات هي التي تجذب إليهم المرشحين وتجعلهم يسعون إلى الاتفاق معهم حتى يستخدموا نفوذهم في حمل زبائنهم والشبكات الإنسانية التي يهيمنون عليها على التصويت لصالحهم. وإلى جانب هذه الفئة من الوسطاء - "وهم في الواقع من الأعيان المحليين -" هناك أيضا "الناخبون الكبار غير الرسميين" الذين يصعب اعتبارهم من الأعيان بالمعنى التقليدي لهذه الكلمة، إذ أن اكتسابهم صفة الناخبين الكبار يرجع لمركزهم الوظيفي أو لأنشطتهم أو لشخصيتهم لكونهم على رأس شبكة واحدة من الناس ويمكنهم التأثير على أفرادها. وغالبا ما يكون هؤلاء من الأشخاص الذين يسيطرون على نوع واحد من الشبكات، أو تكون دائرة نفوذهم محدودة مكانيا كالمثال الذي ذكرناه عندما تناولنا عملية التصويت في الحقبة الناصرية^{١٩٧}. وحسب ثقلهم من حيث عدد "الأصوات الواقعة تحت سيطرتهم" قد يتودد إليهم بعض المرشحين الذين يحتاجون مزيدا من الدعم.

الفقرة الثالثة "معلم" الشبكة الواحدة

بالنسبة لقرية سنتريس وضواحيها أبرزت أقوال المتحدثين إلينا ثلاثة أمثلة، الأول هو ك.ع. الذي -رغم انتمائه إلى نفس المجموعة السياسية التي ينتمى إليها "الإخوة الأعداء" ورغم كونه من جيلهم - "لا يعد من الأعيان السياسيين الحقيقيين، لاسيما بسبب اشتهاره بالثرثرة والفظاظة. غير أنه يعتبر مفتاح أصوات الأقباط في قرية سنتريس. الثانى هو ع.ط. الذي يعتبر نفسه "وريثا" لها. أما الأمثلة الأخرى

التي برزت في اللقاءات فهي تتعلق بفروع الجمعية الشرعية الموجودة في القرى المجاورة، حيث تعتبر هذه الفروع متحكمة في عدد كبير من "الأصوات".

١ - حامى الأقباط^{١٩٨}

ك.ع. هو أيضا شيخ البلد في قرية سنتريس ويتركز سكان القرية الأقباط في شياخته. إن عددهم محدود ويعرف ك.ع. بعلاقاته الطيبة معهم. لقد نصب نفسه - وهو المسلم - "كمحام" للأقباط ومن يتعرض لهم بطريقة أو بأخرى يعرض نفسه لمشاكل جسيمة مع هذا المهذار الهجومى النزعة المشهور بمشاغباته وفضاظته، ومقابل هذه الحماية التي يوفرها لهم يتبع الأقباط تعليماته عند الانتخاب.
ح.ف.ح. (٣٢ سنة):

"نحن نعتبر ك.ع. قبطيا ونحترم ما يقول، وصحيح أنه له تأثير علينا في مسألة الانتخابات لأننا في شياخته... (...). أحيانا يجمعنا القسيس ويطلب منا التصويت لصالح شخص ما، ولكن في بعض الأحيان نرد عليه بأن ك.ع. طلب منا التصويت لصالح شخص آخر وأننا لا نريد أن نغضبه. وفي هذه الحالة يقول لنا القسيس أن نتبع ما يقوله ك.ع. لأن رأيه أصح وأنه لا يريد الأذى للأقباط، وهو أدرى بمصالحكم عنى. إنه في غاية الذكاء ويحتك بكم أكثر. وأحيانا لا تتدخل الكنيسة في مسألة الانتخابات...".

من غير المجدى، بل من الخطأ، الاستناد إلى هذا المثال وتعميمه على العلاقات القائمة بين الكنيسة القبطية والانتخابات في مصر، ولكن ما يمكن قوله بناءً على تفكير هذا الشاب القبطى وعلى مصادر أخرى هو أن هذه العلاقات تتباين. فهي تختلف حسب الدائرة وثقل الأقباط فيها ومدى تودد المرشحين لهم أو للقيادات القبطية أو "لحامى الأقباط" كما جاء في المثال السابق. ويؤكد الحاج م.ت. هذا بقوله: "لا ليس لأقباط قرية سنتريس أى أهمية في الانتخابات لأن عددهم محدود للغاية، وهم يعلمون ذلك. ولكنهم يلعبون دورا كبيرا في قرية منيل دويب؛ لأن نسبتهم كبيرة، وكذلك في سبك الأحد لأن بها كنيسة. ولكن في سنتريس لا. يقال إن الكنيسة هي التي تحركهم ولكننى لا أصدق ذلك. الشيخ ك.ع. له تأثير كبير على الأقباط. عندما يقول لهم "صوتوا لصالح فلان" فهم يفعلون. فهم يحبونه كثيرا كما تعلم ويعتبرونه كبيرهم، ويقولون حتى أنه قبطى مثلهم، وأنه رجلهم وليس رجل المسلمين. الأقباط لهم أهمية في الصعيد وفي شبرا حيث المرشح نفسه قبطى، ولكن هنا لا يحدث ذلك...".

ما يجب أن يسترعى انتباهنا فى هذا المثال هو أن الأقباط لا يتبعون بالضرورة رأى قياداتهم الدينية، وأنهم يتخذون موقف الانسحاب الذى يتسم بشيء من خيبة الأمل تجاه الحياة السياسية والانتخابية كما يدل على ذلك ما يلى :

ح.ف.ح. (٣٢ سنة) :

... لكن دعنا نتكلم بصراحة... المشكلة هى عدم وجود أقباط فى المجلس المحلى لقرية سنتريس أو بالأصح فى المجلس الشعبى المحلى لمركز أشمون... ولا يوجد قبطى واحد فى مجلس الشعب أو الشورى عن دائرة أشمون، ولذلك فنحن الأقباط لا نهتم بالانتخابات لأنها لا تعود علينا بأية فائدة.

وإذا كان من الممكن اعتبارك.ع. مجرد سند إضافى فى العملية الانتخابية بسبب قلة عدد أصوات الأقباط فى القرية فإن الوضع يختلف بالنسبة ل.ع.ط. رئيس نادى شباب القرية.

٢ - الشباب والسياسة

ع.ط.، عضو الحزب الوطنى الديمقراطى، هو رئيس نادى الشباب بالقرية. شخصيته مختلفة تماما عن شخصية ك.ع. والدليل على ذلك الأجزاء الطويلة التى استشهدنا بها والمقتطفة من اللقاء الذى أجرى معه. فهو "ورث" خاله ط.ع. أحد الأخوين الأعداء. لا شك فى أن ع.ط. له طموحات سياسية أكيدة بفعل تاريخه العائلى وانتمائه إلى الحزب الوطنى الديمقراطى وكذلك - "وربما على وجه الخصوص -" بفعل علاقته بشباب القرية. إنه من المقربين للمجموعة التى ظلت تهيمن لفترة طويلة على الساحة السياسية المحلية ويسعى فى نفس الوقت إلى التميز عنها ليعطى لنفسه وضعا سياسيا مستقلا، معضدا بالأصوات التى يمثلها النادى الذى يرأسه. والواقع أن الاهتمام بالشباب احتل منذ بضع سنوات موقعا مميذا فى الخطاب السياسى ويركز عليه النظام الحاكم ولاسيما قيادات الحزب الوطنى الديمقراطى. يضاف إلى هذا أن هذه المسألة تعد من أهم الرهانات التى تم على أساسها اختيار المرشحين الرسميين للحزب فى انتخابات ٢٠٠٠، حيث استخدم شعار "باسم الشباب" لإقضاء البعض وتنصيب البعض الآخر، وقد اعتمد لوبى الشباب داخل الحزب الوطنى الديمقراطى - والذى لم يكن يتمتع بقواعد محلية كافية - بوجه خاص على نوادى الشباب التى هى تحت رعاية وزارة الشباب والرياضة. ليست مسألة "الشباب" مجرد مسألة اختلقتها بعض النخب السياسية التى ينقصها موضوع جديد لتعبئة المؤيدين كما أن مشاكل

الشباب المصري ليست جديدة. فهذه المشاكل تتعلق أساسا بالبطالة التي يعاني منها الشباب وبصعوبة حصول شباب الخريجين على وظيفة، وكذلك الصعوبات التي يواجهها الشباب المصري للانتقال إلى حياة البلوغ والرشد؛ إذ يرتبط ذلك في المجتمع المصري بالزواج والحصول على مسكن. غير أن هذه الظواهر تؤثر كثيرا في ثقل تلك الفئة في العملية الانتخابية في مصر. وهذه المشاهدة على المستوى الجزئي والمحلي هي التي تبرز ذلك.

ذلك ويرى المتحدثون إلينا أن للشباب ثقلا كبيرا ليس فقط كونه قوة انتخابية، وإنما أيضا لدوره في الحملات الانتخابية والنتائج التي تسفر عنها. وفي دائرة أشمون استطاع يحيى حسنين الفوز في انتخابات ١٩٩٥ لقدرته على اجتذاب نسبة كبيرة من أصوات الشباب المحلي لمعرفته بهم بصفته من الرياضيين القدامى. ومن وجهة نظر المتحدثين إلينا فإن ثمة فئة واحدة من الشباب تلعب دورا سياسيا وانتخابيا، وهي الشباب الذي لم يستقر بعد اقتصاديا وأسريا. وعلى حد قول ص.ع. فإن الشباب بمجرد أن تزوج وحصل على عمل لا يهتم بالانتخابات. مما يعني أن اهتمام فئة من الشباب بالانتخابات ليس اهتماما "بالشأن السياسي" ذاته وإنما يعد فرصة ووسيلة كغيرها من الفرص والوسائل لتكوين العلاقات مع النخب السياسية المحلية والنواب المحتملين، وبالتالي تحقيق المصالح الشخصية بتأدية دور نافع أثناء الانتخابات. يقول ص.ع. "أن الشباب بمثابة العامود الفقري للانتخابات وهو الذي يأخذ على عاتقه الانتخابات من الألف إلى الياء، ابتداءً من الدعاية حتى تنظيم المؤتمرات واللقاءات، فهم المندوبون والمرغبون، وهم الذين يتشاجرون عند اللزوم... الخ".

أما ط.ع. المعروف برويته السلبية، فهو يرى أن الشباب يهتم وينشط فعلا في فترة الانتخابات ولكن ليس دفاعا عن مبادئ ومثاليات كشباب جيله هو الذي ما زال متمسكا حتى اليوم بمبادئ ثورة ١٩٥٢ وإنما سعيا وراء مصالحهم الأنانية. "فهم زمرة من الصبية يتعاطون البانجو وينامون طوال النهار. هم الذين يقومون بلصق اللافتات وتنظيم المؤتمرات، ولكنهم لا يقومون بذلك من أجل مبادئ أو عن ولاء، وإنما لأنهم يريدون شئا من هذه العملية ويلعبون مع كافة الأطراف". م.ز. (٥٥ سنة) عضو المجلس الشعبي المحلي بالمحافظة، الذي كان مرشحا في انتخابات ١٩٥٥ كمستقل على مبادئ الحزب الوطني الديمقراطي ولم يفز، يرى أن "المعركة الانتخابية هي معركة شباب وليس معركة للكبار... والسبب في ذلك هو البطالة... لم يوظفوا أحدا على مدى الخمس عشرة سنة الماضية"^{١٩٩} والشباب أصبح "كالبيت الوقف" لا يتزوجون

أبدا. هم الذين يتحكمون فى عملية الانتخابات لمصلحتهم الشخصية. كل ذلك يؤدى إلى وعود بالتوظيف فى أماكن مرموقة".

على أن الأهداف التى يسعى إليها الشباب من جراء نشاطهم الانتخابى تختلف من حيث طبيعتها. أولا بالنسبة للشباب العاطل، الهدف هو إمكانية الحصول على فرصة عمل. فكل المرشحين يعدون بتوفير فرص العمل للشباب إما فى القطاع الخاص وإما فى القطاع العام. وهذه الوعود، إذا ما نفذت، لن يستفيد منها إلا أولئك الذين ساعدوهم فى حملتهم الانتخابية. وبصفة أعم، على كل مرشح أن يتبع استراتيجية ما لا يجتذب شباب الدائرة. فبخلاف وعود التوظيف قد يعد المرشح بتنفيذ بعض المشروعات التى تهم الشباب مثل إنشاء نادٍ رياضى أو نادٍ ترفيهي. وهذه الظواهر هى التى تبرر بوجه خاص كون أحد المسؤولين عن نادى للشباب مثل ع.ط. يعتبر رجلا مهما بالنسبة لكل المرشحين، علاوة على أنه هو ذاته له طموحات سياسية أكيدة. فهذا النادى الذى يرأسه هو ضمن الوسائل التى يعتمد عليها لدخول حقل العمل السياسى مستقبلا. أما الآن فهو يكتفى بمساومة المرشحين معتمدا على شبكة الشباب التى كونها.

ع.ط. : ... "ثم بالنسبة للنادى فالأمر كله سياسى. تضم الجمعية العامة أكثر من ٦٠٠ عضو ينتمون إلى عائلات عديدة، وهؤلاء لهم أقارب وأصدقاء فى القرى الأخرى، وكنا نقيم المباريات الرياضية فى القرى الأخرى كما نقوم بتنظيم بعض المباريات خلال شهر رمضان، وفى هذه الأثناء يتعرف الشباب على بعضهم البعض. وعندما يكون هناك انتخابات أتحدث مع الشباب وأقول لهم إن هذا الشخص الذى رشح نفسه شخص صالح يستحق أن ينتخب وأوصيهم بأن يحتوا أقرباءهم على انتخابه. هؤلاء الشباب هم الذين يعتمد عليهم عند إجراء الانتخاب، وعند تنظيم الحملة الانتخابية فى قرية ما هم الذين يتولون المسائل المادية كلكم اللافتات والتصفيق... الخ. يعطونهم سجائر وفانلات مطبوع عليها اسم المرشح... الخ، وهذا هو الدور السياسى الذى يقوم به النادى. ولكنى بطبيعة الحال لا أستطيع فرض رأى على الشباب. ففى بعض الحالات يرفض الشباب الانصياع تحت تأثير العائلة التى قد لا تولى المرشح نفس التقدير!!! ومن جهتى لا يعينى من يختلف معى وأهتم فقط بأولئك الذين يتفقون معى فى الرأى فأحاول معرفة شبكة علاقاتهم الاجتماعية والأسرية فى القرية وفى القرى المجاورة. وهؤلاء أحترمهم وأعطيهم وضعهم لأن أهم شيء بالنسبة للشباب هو الشعور بوجوده وبأهميته وبذلك يخدمنى كما أريد. ثم أقدمه "للناس المهمين" كالمأمور وعضو من أعضاء المجلس الشعبى المحلى بالمحافظة ورئيس المجلس الشعبى المحلى للمدينة

وأحد الضباط وأمين عام الحزب، وأحد الأثرياء وأحد رجال الأعمال... الخ، وفى هذه الحالة لا يستطيع الشاب إلا أن يقص على أسرته ما حدث وأنه حى فلانا وقابل فلانا وأنه من الآن فصاعدا يمكنه مساعدة أصدقائه وعائلته. وأهم شيء بالنسبة لى هو أن يدرك الشاب أنه إذا ساعدنى فى عملى يستطيع أن يخدم مصالحه الشخصية من خلال العلاقات التى سيكونها من خلالى. وحتى بالنسبة للذين يختلفون معى أترك الباب مفتوحا وأريدهم أن يشعروا أننى رغم اختلاف الآراء بيننا، أحترمهم وأقدمهم لبعض الشخصيات، وبذلك إذا ما غير الشاب رأيه وأدرك أن الآخر لا يضمن له مصالحه الشخصية، يمكنه العودة إلى متى أراد... لأن الشباب هو شعلة الانتخابات. هم الذين يتحركون ويصفقون ويتشاجرون ويتسابقون... الخ. وهذا هو الدور السياسى الذى يقوم به النادى...".

من هذا الاستشهاد الطويل يتضح لنا كيف ينظر ع.ط. إلى طبيعة نشاطه السياسى على النحو الذى كان يراه فريق الجيل القديم بمعنى مدى السيطرة والتأثير على الشباب. ولكن مع بعض الاختلافات. ثمة شيء من التهكم فى هذه الأقوال، وعلى خلاف ص.ع. لا ينخدع ع.ط. على ما يبدو بخصوص الدور الذى يلعبه، فهو يدرك تماما أن التبادل الزبائنى بينه وبين الشباب هو تبادل مبنى على أساس "خذ وهات" وتبادل المصالح. ونرى أخيرا كيف أن هذا النوع الجديد من الزبائنية يُعد الآن ضمن الموارد التى يقدمها الوسطاء، مما يجعل مأمور قسم الشرطة على قدم المساواة مع رجل الأعمال. إذا كان ع.ط. يدرك تماما حدود الدور الذى يلعبه، فالشباب أيضا يحاول ألا ينخدع كما حدث له فى عام ١٩٩٥، حينما دعم شباب قرية سنتريس يحيى حسنين ثم قام هذا الأخير بإنشاء مركز للشباب فى قرية كفر الحما، الأمر الذى اعتبره شباب سنتريس تحيزا شديدا خاصة وأن الثقل الانتخابى لقرية كفر الحما لا يزيد عن ٢٠٠٠ صوت فى حين يمثل ثقل قرية سنتريس ٦٠٠٠ صوت. يتضح من ذلك أن الفاعلين يحسبون تبادل "الأصوات" مقابل "الخدمات" بطريقة دقيقة بحصر ما يعطونه وما يحصلون عليه. وهذا ما يفعله ع.ط. الطموح :

"... من الممكن جذب الشباب بمشروع رياضى مهم خاصة الشباب دون الخامسة والعشرين من العمر لأن الأكبر سنا لا يمكن خداعهم لاسيما إذا كانوا جامعيين. على سبيل المثال نادى سنتريس متهالك جدا، وحتى أستطيع جذب الشباب قمت بعقد اجتماع مجلس إدارة النادى وقررنا إرسال برقيات إلى وزير الشباب ورئيس الوزراء نوضح فيها حالة المبانى والخطر الذى تمثله على الشباب، وأنا نخلى بذلك مسئوليتنا

عن أى أضرار قد تلحق بهم؛ حيث إننا قمنا بإبلاغ كل المسؤولين بالمحافظة والمجالس المحلية وكذلك وزارة الشباب ونواب مجلس الشعب عن الدائرة، وبالفعل حضرت لجنة على الفور ووضعت تقريرها عن حالة المبنى وخطورته على الشباب. وحتى يومنا هذا لم يحدث أى شيء...".

٣ - القيادات المحلية للجمعية الشرعية

بصفة عامة، يسعى مختلف المرشحين إلى الحصول على دعم الجمعيات الناشطة محليا لكونها تضم عددا كبيرا من الأشخاص، وتعتبر بذلك المكان المناسب لجمع عدد كبير من الأصوات. وطبعا الجمعيات التي تقوم بأنشطة اجتماعية هي التي تضم العدد الأكبر من الأشخاص، ومن هذه الناحية فإن الجمعيات الخيرية الدينية، سواء كانت مسيحية أو إسلامية، تعد رائدة في هذا المجال. ففي فترة البحث الميداني الذي أجريناه، ذكر المتحدثون إلينا الفروع المحلية للجمعية الشرعية لتعاون العاملين بالكتاب والسنة المحمدية^{٢٠٠}. وبصفة عامة تؤيد القيادات المحلية للجمعية الشرعية المرشحين المنتمين إلى التيار الإسلامي لأن الذين استثمروا في هذه الجمعية الخيرية هم من القيادات المحلية للإخوان المسلمين. هذا هو الحال بالنسبة لانتخابات عام ٢٠٠٠ حيث حظى أشرف بدر الدين بدعم الإخوان. إلا أننا نتحدث هنا عن توجه عام لأن فروع هذه الجمعية الكبيرة تختلف في الواقع إلى حد كبير؛ إذ أن الأمر يتوقف على الشخصيات التي يتشكل منها مجلس الإدارة، ولاسيما على انتماء رئيس هذا المجلس السياسي. فقد يكون رؤساء بعض فروع الجمعية من أعضاء الحزب الوطني الديمقراطي، كما أنه في بعض الأحيان، ولأسباب مختلفة - قومية أو محلية - لا يوجد مرشحون إسلاميون في هذه الحالة يكون هناك عدة احتمالات. في الدائرة موضع البحث الميداني قام رئيس أحد فروع الجمعية بترشيح نفسه في الانتخابات كمستقل على مبادئ الحزب الوطني الديمقراطي، ولكنه لم يحصل على تأييد فروع أخرى للجمعية الشرعية موجودة في نفس الدائرة. هذا المرشح هو الشيخ رجب الفرماوى شقيق رشيد الفرماوى النقابي ذي الشعبية الكبيرة الذي فاز بمقعد مجلس الشعب في عام ١٩٩٠. الواقع أن رجب الفرماوى حاول أن يحل محل أخيه الذي توفى في مدة نيابته، ولكنه لم ينجح في ذلك. يرجع مثل هذا الفشل بوجه خاص لعدم إجماع قيادات الجمعية الآخرين في الدائرة على ترشيحه، بل واتهموه بعدم استشارتهم في الأمر قبل التقدم للانتخابات.

فى حالة عدم وجود أى مرشح "إسلامى" فى الدائرة، يسعى المرشحون الآخرون، بما فىهم مرشحو الحزب الوطنى الديمقراطى، إلى الحصول على دعم وتأييد الفروع المحلية للجمعية الشرعية. ويرجع ثقل فروع الجمعية الشرعية فى الانتخابات لاتصالها بعدد لا يستهان به من الأشخاص عن طريق الخدمات الاجتماعية والدينية والصحية التى تقدمها والتى تعد مصدر شعبيتها. إلا أن المرشحين يعتبرون أن التفاهم مع قيادي الجمعية الشرعية أمر صعب لأن إدراكهم للنفوذ الذى يتمتعون به بحكم عدد الأصوات التى يسيطرون عليها^{٢٠١} يجعلهم لا يكتفون بالوعود الغامضة أو غير المحددة من قبل المرشح. وهذا ما يوضحه ع.ط.، المسئول عن شباب الحزب الوطنى الديمقراطى محليا.

"...دورهم فى الانتخابات...يقومون به دون عنف أو صراع. عندما لا يتقدم أحد الإسلاميين ويكون هناك مرشح "عادى"، من الحزب الوطنى الديمقراطى أو مستقل، أعتقد أنهم يتفقون فيما بينهم على دعم أحد المرشحين. ويأتى هذا الاتفاق بعد دراسة جادة للمرشح وإمكانياته المادية وما يستطيع أن يقدمه بالفعل للجمعية الشرعية كخدمات اجتماعية. وعندما يقومون بدراسة الشخص ويتفقون على التصويت لصالحه يبدؤون فى ابتزازه أو الضغط عليه للحصول على أموال لتمويل معدات طبية أو بناء مدرسة أو مساعدة الأيتام^{٢٠٢}. أعتقد أنهم الأكثر ذكاءً لأنهم يلعبون لعبة الانتخابات بالطريقة الصحيحة. لا يهتم من يفوز ومن يخسر، بل ويعلمون جيدا أن المرشح، بمجرد فوزه، ينسى كل ما وعد به ولا يهتم بالجمعية الشرعية ولا يبالي بأهالى الدائرة. لذلك يأخذون حقهم فى الحال قبل الانتخابات سواء فاز المرشح أو خسر. وهذا نوع من الذكاء الاجتماعى كبير الأهمية".

بالإضافة إلى هذا الجانب المادى للتفاوض، يوجد جانب آخر لم يذكره ع.ط. وهو الارتباط الناشئ عن هذه العملية. فعوض المجلس المحلى أو النائب الذى يفوز بفضل أصوات الجمعية الشرعية قد يشعر بأنه مدين بشكل أو بآخر لقياداتها المحلية، وقد يلجأ هؤلاء إليه لأسباب عدة، لاسيما فيما يتطلب الوساطة لدى الأجهزة الإدارية مثل الحصول على تصاريح البناء^{٢٠٣}.

إذا كان سلوك الجمعية الشرعية السياسى أو الانتخابى مشابها لسلوك كافة التجمعات البشرية التى تحاول التفاوض على المزايا والخدمات التى يمكن أن تجنيها مقابل دعمها وتأييدها للمرشحين، فإن ذلك لا ينطبق على كل المنظمات والجمعيات الدينية الموجودة فى مصر، ولاسيما تلك التى تقوم على أيديولوجيا دينية صوفية. إن

هذه الطريقة الصوفية، بخلاف شرعيتها السياسية على المستوى القومى، لا تهتم على ما يبدو باللعبة الانتخابية، ولا تسعى فروعها المحلية إلى لعب دور فى الانتخابات رغم عدد المنتمين إليها الكبير. ولكن الصحيح أيضاً أن هذه الفروع المحلية لا تقدم أية خدمات اجتماعية وأن أساس الانتماء إليها هو الانتماء الروحى والدينى.

ع.ط.: "...إنهم صوفيون ولذلك يتسم سلوكهم بالاحترام وعدم العنف. أصواتهم تتبع أصوات عائلاتهم دون الاتفاق على مرشح بعينه. إنهم يفعلون عكس ما تفعله الجمعية الشرعية. لا يحاولون ابتزاز المرشح وسحب الأموال منه وهذا واضح فى كل الطرق الصوفية. فهى لا تقدم خدمات للناس، وبالتالي لا تحتاج إلى أموال لتمويل الخدمات. وهى تقدم الخدمات لأعضائها فقط بمقتضى الصلات القوية التى تربطها ببعض كبار الشخصيات فى الطريقة الذين يتمتعون بالنفوذ والمال والسلطة. ففى استطاعة هؤلاء إلحاق شخص ما بأكاديمية الشرطة أو بالقوات المسلحة أو تعيين شخص آخر فى النيابة العامة... الخ، ولذلك فإن أى صوفى يتبع عائلته أو أخيه أو حتى ابنه فى التصويت، وإذا فعل عكس ذلك فلن يكون من الصوفيين. ولكن الغريب هو أنهم يشاركون كلهم فى عملية التصويت وعادة لصالح الحزب الوطنى الديمقراطى والحكومة. فهم دائماً مع الحكومة وذلك لأن الحكومة تعطيهم الحرية المطلقة فى تطبيق مبادئهم الدينية وفى عقد اجتماعاتهم الصوفية. وهم لا يحتاجون إلى تصريح لعقد الاجتماعات. فى هذه الحالة ما الذى يدعوهم إلى الوقوف ضد الحكومة؟ فهم يظهرون دائماً ولاءهم للنظام كعلامة للشكران. لكن ممارستهم الانتخابية ليس بها أى عنف...، يتسم سلوكهم الانتخابى بالنباهة وحسن الآداب لأنهم كصوفيين لا يهتمون بالأشياء الدنيوية...".

"التربيط"^{٢٠٤} بين المرشحين و"الناخبين الكبار غير الرسميين"

"التربيط" هى الكلمة المستخدمة محلياً فى تعريف العلاقة التى تنشأ بين المرشحين والناخبين الكبار غير الرسميين، ومعناها الاتفاق الانتخابى وهو ثمرة العلاقة بين هاتين الفئتين من الفاعلين. إلا أن "التربيط" لا يعنى إطلاقاً عدم قيام المرشح بالعمل الموجه لناخبيه المحتملين وعدم سعيه لإقامة علاقات مباشرة مع أهالى الدائرة التى رشح نفسه بها، فعملية التربيط لا تتناقض ولا تتعارض مع ضرورة بناء قاعدة شعبية، بل إنه لا يمكن القيام بإحدى العمليتين دون الأخرى، والواحدة تعزز الأخرى.

ص.ع. :

"...على من يريد الدخول فى مثل هذه المغامرة أن يبدأ التمهيد لها قبل ١٥ أو ٢٠ سنة وذلك بالدخول فى المجالس الشعبية المحلية والمجالس العرفية. فعليه أن يحضر حفلات الزواج وأن يشارك الناس فى أحزانهم وأفراحهم. وبذلك يستطيع بناء قاعدته الشعبية التى تساعدته سواء نجح أو فشل. الفشل أمر مهم لمن يرشح نفسه للمرة الأولى. بعدها، سيستفيد من دروس التجربة ويفوز فى المرة التالية. ولكن قبل الدخول فى هذه التجربة بالفعل عليه أن يكون علاقات مع رؤوس العائلات الكبيرة وأعيان قرى ومدن الدائرة. يزورهم وي طرح عليهم السؤال : إيه رأيكم لو رشحت نفسى فى الانتخابات القادمة ؟ هل تقفوا إلى جانبى ؟ هل تؤيدونى وتساندونى ؟ وإلا فما رأيكم ؟ ثم يقوم بعمل "تربيطات" معهم لضمان الحصول على أصواتهم أو على الأقل يضمن "تسويد" أصواتهم. بعد ذلك يبدأ حملته الانتخابية باللقاءات، واللافقات... الخ ويكلف "المندوبين" بمراقبة مختلف لجان الانتخاب."

بذلك يكون التربيط قد بدأ قبل إيداع طلب الترشيح رسميا لأن المقصود به هو استشارة "الناس المهمين" بخصوص ترشيحه. عليه كذلك القيام بزيارة "الناخبين الكبار غير الرسميين" فى مختلف القرى لمعرفة رأيهم. وبطبيعة الحال ما يحلم به كل مرشح هو أن يظهر فى وضع من تدفعه قاعدته الشعبية وتطلب منه ترشيح نفسه فى الانتخابات. يقول ع.ط.، رئيس النادى الرياضى المنتخب بقرية سنتريس "أنا دورى لم يأت بعد، إننى أعد قاعدتى الشعبية، وسوف يأتى دورى عندما تكون قاعدتى جاهزة وهى التى ستطلب منى ترشيح نفسى...".

هذه الاستشارات، التى تعد بمثابة اختبار للمرشح المحتمل عادة ما تفضى إلى نتائج "غير أكيدة" بمعنى أن "الناخبين الكبار" الذين يستشارون لا يرفضون أبدا الموافقة "شفهيا" على الترشيح إكراما لمن شرفهم باستشارتهم وأكد بذلك وضعهم كوسطاء وأعيان. يقول ص.ع. فى هذا الشأن : "فى أغلب الأحوال الناس يقولون نعم حتى وإن فكروا عكس ذلك...الواقع أن التربيطات والمفاوضات لا تبدأ إلا بعد هذا الاتصال الأول، وهى ثمرة حسابات عقلانية يقوم بها كل من الطرفين فيقيم ما يعطيه وما يحصل عليه من جراء مثل هذا الاتفاق. بالنسبة "للناخب الكبير غير الرسمى" يتعلق الأمر بتقييم احتمالات نجاح المرشح حتى "يراهن على الفرص الرابع"، أو تقييم شخصيته وقدراته المالية واتصالاته. وبذلك نجد أن كثيرا من المرشحين السذج يندعون بكلام "الناخبين الكبار غير الرسميين" الذين، رغم

إدراكهم تماما أن احتمال نجاح هذا المرشح أو ذاك ضعيف جدا، إلا أنهم استطاعوا أن "يسخروا منه" - على حد قول ص.ع. - بنيلهم ما استطاعوا الحصول عليه من مزايا وأموال. أما بالنسبة للمرشح، فعليه أن يقيم الثقل الحقيقي الذي يمثله "الناخب الكبير غير الرسمي" بتقدير عدد الأصوات الواقعة في دائرة نفوذه. ولكي لا يخذعه أحد يقوم المرشح الجاد عادة بالاستعلام عن الأشخاص الذين يتمتعون بنفوذ فعلي، حتى لا يخطئ في اختيار من يتوجه إليه. ولا شك في أن المرشحين من أبناء الدائرة مميزون في ذلك عن غيرهم: فمن هو من خارج الدائرة قد يخدع في اختياره الشخص المناسب.

١ - رهانات التربيط : النفوذ والهبات والفساد

رهانات التربيط بين الفاعلين عديدة ومختلفة، ويجب تحليلها من زاويتين : زاوية مصالح "الناخب الكبير" الشخصية وزاوية مصالح "الأصوات" أى مصالح الجماعة التي "يمثلها" هذا الناخب الكبير. بالنسبة "للناخبين الكبار غير الرسميين" ليس هناك تناقض بين تلك الرهانات. فهي تتوقف على شخصية "الناخب الكبير" وسنه ومركزه وعلى الفائدة التي تعود عليه من مساندة المرشح. فإذا كان شخصا مسيساً مثل ص.ع. ويسعى إلى النفوذ وتكوين أو توطيد وضعه في القرية "كشخصية عامة" فإن ما يرمى إليه من جراء التفاوض هو بالتحديد الوصول إلى هذا الوضع. "مثلا عندما انتخب شاهين، أعطاني توكيلا عاما لتمثيله وخدمة مصالحه في الدائرة. وطوال مدة نيابته كان مثالا للنائب المحترم الذي يسعى لخدمة الناس وفهم مشاكلهم. وكنت أنا أنقل له صورة لوضع الناس الغلابة الذين يجب رفع مستواهم الاجتماعى والمادى مهما كان الثمن حتى يصبحوا نافعين، لهم وللاخرين، وذلك بتقديم الخدمات التي تمكنهم من التطور ويصبحوا على قدر أكبر من الوعى..."

عندما فاز شاهين، كان ص.ع. رجلا له ماضى سياسى إذ كان من قيادات الاتحاد الاشتراكى العربى المحليين. ثم جاء فوز شاهين فى الانتخابات فأكد وعزز مركزه فى القرية ولكنه لم يكن نقطة انطلاق له وإن كان لم ينتخب فى المجلس الشعبى المحلى بالقرية إلا بعد ذلك. ومن ناحية أخرى قد يتمثل الرهان بالنسبة "للناخب الكبير غير الرسمي" فى أن يقوم المرشح، فى حالة فوزه، بمساعدته فى عمله السياسى عن طريق ترشيحه لعضوية المجلس المحلى مثلا، علما بأن العمل بالسياسة فى مصر يبدأ عادة بالعمل فى شبكات المجالس الشعبية المحلية، أو بإدراج اسمه كمرشح على القائمة

الرسمية للحزب الوطنى الديمقراطى فى الانتخابات المحلية التى تجرى عادة بعد الانتخابات التشريعية بعامين. وحيث إن الانتخابات المحلية^{٢٠٠} لا تحظى عادة بكثير من الاهتمام. فإن مجرد الترشيح على قائمة الحزب تعنى الفوز فى الانتخابات. كذلك يستطيع النائب المحتمل تسهيل بعض الأمور الخاصة بحياة "الناخب الكبير" المهنية لاسيما إذا كان هذا الأخير موظفا حكوميا. وقد يحدث العكس أيضا، كما حدث فى التجربة المؤسفة التى مر بها ط.ع. أحد الأخوين الأعداء، عندما اعترض على ترشيح عبد الواحد سبل فى عام ١٩٩٠. وغداة فوزه فى الانتخابات تدخل هذا الأخير لدى المحافظ وطلب منه نقل ط.ع. من الوحدة المحلية للتنفيذيين التى كان يرأسها. ولنستمع إلى ما قاله فى هذا الشأن عبد الواحد سبل الذى سقط فى انتخابات ٢٠٠٠. "لا، هذا غير صحيح. لم أستعمل سلطتى أبدا ضد أحد. ومن يدعى ذلك فهو كاذب. الحالة الوحيدة كانت عندما عملت على نقل ط.ع. و م.ا.خ.. الأول لم يساعدى فى الانتخابات وعندما فزت، كلمت المحافظ وقلت له كيف لا يزال ط.ع. رئيسا للوحدة المحلية، بينما لدينا كوادرات كثيرة على قدر كبير من الكفاءة. وبالفعل نقلته من هذا المنصب. نفس الشيء بالنسبة للثانى لأنه كان صديقه. ليس هناك حالات أخرى. أنا لم أستعمل سلطتى كعضو فى مجلس الشعب لمحاربة الناس ولن أكون أبدا سلاحا فى يد الآخرين..."

انطلاقا من هذه الأمثلة يمكن القول بأن "مكافأة" الناخب الكبير "تقع عادة مؤخرا، بعد انتخاب النائب الذى حصل على تأييده، كما أنها تظل مستترة لأن المهم بالنسبة للناخب الكبير غير الرسمى" هو أن يحتفظ أمام الجميع بصورة "الكبير الذى يعطى دون مقابل" على حد قول ص.ع.. على عكس ذلك عندما تتطرق المفاوضات لموضوع مصالح "الأصوات"، أى الجماعة التى يفترض أن يعبر "الناخب الكبير غير الرسمى" عن مصلحتها العامة، تصبح الرهانات أكثر دقة وفورية. إلا أنه من الجدير بالذكر أن المفاوضات حول الجانب المالى والمادى وأساليب تبادل "الأصوات" مقابل "المال" تأخذ أشكالا أكثر تنوعا عن الصورة التى تروجها الصحافة لمجموعات الناخبين الذين يحصلون، فور تصويتهم لصالح المرشح ولدى خروجهم من لجنة الانتخاب، على مبلغ من المال. وإن كانت هذه الظاهرة موجودة بالفعل إلا أنها - على حد قول المتحدثين إلينا - أكثر انتشارا فى العاصمة والمدن ونادرا ما تحدث فى القرى وذلك لأسباب عديدة، أولها أنها تعتبر مصدرا للعار لأنها تعنى - ما يطلق عليه ريشار بانيجاس "شراء الضمائر"^{٢٠٦}.

لعل التخفى فى زحام المدن هو الذى يساعد على وجود مثل هذه الظاهرة. فالذين يقبلون الحصول على مبلغ بسيط من المال يتراوح ما بين ١٠ أو ٢٠ جنيها مقابل التصويت لصالح مرشح ما، هم عادة من الذين يعيشون فى ظروف اقتصادية واجتماعية متدنية للغاية : من عمال، وعمال باليومية، بل وشحاذين ومهمشين وكلهم لا يخشون تلويث صورتهم أمام الآخرين. إلا أن هذه الفئة من الناس لا توجد إلا قليلا فى القرى المصرية حيث يعرف الأهالى بعضهم البعض وتربطهم صلات القرابة والمصاهرة. ومن جهة أخرى غالبا ما تكون الشرائح الاجتماعية الأكثر فقرا فى حماية "معلمين" من نفس الأسرة ولا يمكنهم بالتالى الإساءة إلى صورة من يحميهم. وعليه فإن هذا النوع من الممارسات أكثر انتشارا فى البندر أو المدن الكبيرة حيث يسهل التخفى. كذلك فإن عملية شراء الأصوات، التى تعد إحدى وسائل تزوير الانتخابات، لا تكون ذات فاعلية إلا فى حالة وجود منافسة حقيقية بين المرشحين، وقيام وكلائهم بمراقبة بعضهم البعض فى كافة اللجان الانتخابية لمنع وقوع أى عملية تزوير تضر بموكليهم. بالتالى فإن وجود الناخب شخصا أمر ضرورى، ولذا نرى وكلاء المرشحين يتولون قيد مجموعات بأكملها مثل عمال مصنع أو موقع بناء أو مجموعة من عمال اليومية، كما يتولون أيضا توفير وسيلة نقل جماعى تقل هؤلاء إلى اللجان للتصويت لصالح المرشح. إذا ترتبط هذه الظاهرة أساسا بالمدينة.

أما فى القرى فالوضع مختلف. فحتى يقبل "الناخب الكبير غير الرسمى" تأييد ومساندة هذا المرشح أو ذاك فى قريته، عليه أن يبين لأهالى القرية فاعلية المرشح ونوع الفوائد التى بإمكانه أن يوفرها لهم؛ ولذا فهو يقوم بإطلاع المرشح على المشاكل التى يعانى منها الأهالى (الفقر، البطالة، السكن... الخ) ونواحى العجز فى الخدمات الجماعية التى يجب سدها (كفتح فصول جديدة فى المدارس العامة... الخ). بذلك يقوم "الناخب الكبير غير الرسمى" بدور "المتحدث باسم الأهالى"، وعلى المرشح أن يعد، أو أن يبدأ فى تحقيق تلك الوعود وترجمتها إلى أفعال ملموسة كالتبرعات والهبات. ومن أجل إثبات ما لديه من نفوذ داخل أجهزة الدولة قد يحرك المرشح بعض القضايا الشخصية التى ضاعت فى متاهات البيروقراطية المصرية، والمتعلقة، على سبيل المثال، بترقية شخص أو تعيينه أو الحصول على ترخيص...، كما أنه يستطيع العمل على المضى قدما فى بعض الخدمات العامة مثل توصيل الصرف الصحى والكهرباء والمياه، أو بناء مدرسة... الخ. على أن "الناخبين الكبار غير الرسميين" يعطون الأولوية للخدمات الجماعية بالنسبة للخدمات الفردية حتى لا يتهموا بالمحاباة لأقاربهم وأصدقائهم.

ع.ط.: "...تأتى الخدمات الجماعية قبل الخدمات الفردية. مثلا يوجد مركز شباب فى كفر الحما لأن س.م.، وهو من كبار القرية، طلب ذلك من يحيى حسنين فتم بناء المركز. بينما لا يوجد مركز شباب فى سنتريس. وهذا شيء يرثى له. عندما تحين الانتخابات القادمة من المؤكد أن أهالى كفر الحما، لاسيما الشباب، سينتخبون يحيى سيد أحمد لأنه أنشأ لهم مركز الشباب. لا يوجد مركز شباب فى سنتريس والأرض التى كانت مخصصة لبناء المركز أصبحت مقلبا للزباله...".

كذلك يسعى "الناخب الكبير غير الرسمى" إلى الحصول من المرشح على أكبر قدر من الوعود. فعلى هذا الأخير أن يبدأ قبل الانتخابات فى إثبات ما يستطيع أن يفعل وأن يعطى وأن يقدم للأهالى، فيكون ذلك بمثابة "ضمان" يقدمه "للناخب الكبير غير الرسمى" لتسهيل مهمته المتمثلة فى "حث الناس على التصويت".

يقول ص.ع. أن "كبير القرية يطلب من المرشح التبرع بمبلغ من المال لمدرسة أو لشيء آخر مقابل الحصول على أصوات أهالى القرية. فالمصالح مرتبطة وكل يحسب مقدار الخسائر والأرباح التى تعود عليه من هذه الأعمال." إذا رفض الدفع فسوف يقول الناس: إذا كان يرفض الدفع قبل أن يفوز فكيف نتوقع أن يدفع بعد فوزه؟ ولذلك فهو مضطر معنويا إلى الدفع. بالنسبة "للناس الغلابة"، هذه فرصة بالنسبة إليهم لبناء مدرسة أو معهد أزهرى لأنه على أى حال، المرشحين، لن يراهم أحد مرة أخرى".

ز.ع.: "كل مرشح له وسطاء فى كل المناطق وكل القرى. هؤلاء الوسطاء يتسلمون مبلغا من المال للجامع أو غيره وعليهم أن يشجعوا الناس على التصويت لصالح فلان أو فلان. يحاول المرشحون اجتذاب أكبر عدد من الوسطاء. وكذلك يقوم الوسطاء بمساومة المرشحين ليحققوا مكاسب أكبر، بل فى بعض الأحيان يقدم الوسيط وعودا بضمان الأصوات لعدة مرشحين، وفى هذه الحالة لن يمكنه لعب هذا الدور فى الانتخابات القادمة وسوف يحل محله وسطاء آخرون...".

غير أن عملية المساومة بين المرشح و"الناخب الكبير غير الرسمى" قد تغيرت على ما يبدو مع تطور الزبائنية الانتخابية الخاصة؛ أى ظاهرة تمويل التبرعات والهدايا من أموال المرشح الخاصة. ومن الأمور المترتبة على مثل هذه الظاهرة أنها عجلت من "إزالة الأوهام" أى إظهار العلاقة الزبائنية على حقيقتها، وهى علاقة منفعة متبادلة صريحة "خذ وهات". بينما فى الماضى ولاسيما منذ نظام ثورة ١٩٥٢ كانت الأموال اللازمة للزبائنية الانتخابية تستمد من الأموال العامة ويتم توزيع هذه الأموال العامة إما بطريقة جماعية وإما بطريقة فردية. وكانت وظيفة المرشحين أو

النواب الرئيسية هي تسهيل حصول الأهالي على الخدمات التي تقدمها الدولة. فكم من قرية وكفر استفادوا من توصيل المياه أو الكهرباء أو من بناء مدرسة نتيجة تأييدهم ودعمهم لأحد المرشحين. بصفة عامة كان الأهالي يعلمون جيدا أن تلك الخدمات تمول من الأموال العامة غير أنهم ينسبون الحصول على هذه الخدمات لشخص النائب ومندوبيه المحليين الذين تبقى أسماؤهم مرتبطة في ذاكرة الأهالي بالإنجازات التي تمت : كوبرى النائب فلان، ومدرسة فلان...الخ.

عبد الواحد سبل : "...يقول الناس أنهم ليسوا مدينين لعبد الواحد سبل بإدخال الصرف الصحى. لكن أنا عندى الدليل على ذلك. الصرف الصحى يتم على مراحل. كان يجب أولاً أن يصدر قرار من رئيس الوزراء "بالمنفعة العامة" بخصوص الأرض وأن يتم تعويض الملاك. ثم تأتى المراحل الأخرى وهى تشمل نقل عواميد الكهرباء وتحويل مسارات الطرق...الخ. كل ذلك يتطلب مجهودا كبيرا ثم تأتى رؤوس الأموال الأجنبية والمحلية للمشروع. صحيح أنه كان هناك قرض كويتي مخصص لإنهاء مثل هذا المشروع. أنا أحب العمل العام، ولكن كثيراً من الناس يفضلون العمل الخاص. عن طريق منصبى فى المجلس أنشأت مدرسة تجارية مدة الدراسة بها خمس سنوات وكانت قبل ذلك ثلاث سنوات فقط، وأسست أيضا المعهد التجارى العالى بأشمون. أنا مغرم بالعمل العام لأنه "فن الممكن".

يترتب على تمويل الخدمات من أموال الدولة - حتى وإن كان الفضل فى الحصول عليها يرجع لنائب من النواب - تخفيف علاقة الزبائية لأن الدولة فى الواقع ملك للجميع، وبذلك لا يرى "الناخبون الكبار" أو "الناخبون" أنهم مرتشون أو أشخاص تم شراؤهم. ومع ظهور الزبائية من النوع الخاص تغير الوضع، ويبدو أن مقايضة "الأصوات" مقابل "الهبات" بواسطة الناخبين الكبار غير الرسميين - بما فى ذلك من المفارقة رغم ممارستها المتزايدة - أمر لا ينظر إليه على أنه ظاهرة طبيعية ومرغوب فيها، بل قد يعتبره البعض فسادا. هذا ما يؤكد ع.ط. بقوله : "...ليس كل الناس مستعدين لقبول المال لينتخبوا أحدا، ولكن قد يحدث ذلك بطريقة مختلفة فى صورة التبرع لبناء مسجد، أو تجهيز المسجد، أو إعطاء المال للجمعية الشرعية..." وهذا أيضا شكل من أشكال الفساد فى الانتخابات لأن هؤلاء الأشخاص ما كانوا يفعلون ذلك فى الأوقات العادية".

٢ - أشكال الدعم : الوصول إلى الشبكات والمشورة

بعد الانتهاء من عملية التبريط يُظهر الناخب الكبير غير الرسمي دعمه للمرشح بطريقتين : فهو من جهة يتيح للمرشح الاتصال بشبكة علاقاته هو، ومن جهة أخرى يصبح مستشاره المحلى فى الحملة الانتخابية وتنظيم الانتخابات. فإذا كان المرشح من خارج القرية، يقوم "الناخب الكبير غير الرسمي" بتقديمه للأهالى ويعمل على أن تستضيفه كل "البيوت" التى يعمل لها حساب فى القرية. وإذا كانت شبكة اتصالاته تمتد إلى خارج القرية، كما هو الحال بالنسبة ل ص.ع. وط.ع.، فهو يقدمهم لأهم الشخصيات التى يعرفها فى القرى الأخرى. وعن طريق المجالس العرفية على وجه الخصوص استطاع كل من ص.ع. وط.ع. توسيع دائرة معارفهم وعلاقاتهم، إذ تتيح هذه المجالس الفرصة للزيارات الشخصية واللقاءات المختلفة التى يقدم للمرشح خلالها كشف مكتوب بالمشاكل الفردية والجماعية التى تنتظر الحل، ويعد المرشح بحلها. ويحضر الناخبون الكبار غير الرسميين هذه اللقاءات كدليل على اختيارهم وتأييدهم للمرشح.

علاوة على كونه يتيح للمرشح فرصة الاتصال بشبكات علاقاته الاجتماعية يلعب "الناخب الكبير غير الرسمي" دور "المستشار المحلى" للمرشح أثناء الحملة الانتخابية. فهو الذى يرأس تنظيم الحملة الانتخابية فى القرية بالحصول على التصاريح اللازمة لعقد الاجتماعات، واختيار الفريق الانتخابى المكلف بتنظيم الاجتماعات والمواكب وكتابة اللافتات وتعليقها أو لصقها، وامتداح المرشح وترغيب الناخبين فى التصويت لصالحه. ويقوم المرشح بتمويل هذا الفريق الذى يوضع تحت إشراف الناخب الكبير غير الرسمي ويتكون من "رجاله". وبالفعل تمثلت إحدى المهام الرئيسية "لناخب الكبير غير الرسمي" قبل انتخابات ٢٠٠٠ فى مساعدة المرشح الذى يتم التبريط معه على تعيين مندوبين له فى لجان الانتخاب بالقرية أو القرى الواقعة تحت "هيمنة" هذا "الناخب الكبير غير الرسمي". وهى مهمة رئيسية؛ إذ إن هذا هو المستوى الذى يتم فيه التزوير داخل لجان الانتخاب ليس عن طريق "حث الناخبين على التصويت"، وإنما عن طريق "التصويت البديل" أى نيابة عنهم.

الفصل الثاني

"التصويت البديل" :

التزوير من "الجهات العليا" والتزوير من القاعدة"

من الواضح أن الانتخابات التشريعية التي أجريت في مصر خلال العقد الأخير كانت مزيفة وأن الهدف من الإشراف القضائي على اللجان الفرعية كان القضاء على مثل هذه الظاهرة أو على الأقل الحد منها. ولكن من الذي كان يقوم بتزوير الانتخابات وكيف كان يتم ذلك؟ وما هي الدلالات الاجتماعية والسياسية لهذا التزوير؟ ترجع أهمية تحليل الانحرافات الانتخابية في مصر خلال العقد الأخير إلى سببين رئيسيين. الأمر الأول هو كيف ولماذا يمكن لانتخابات مزيفة ومعروف مسبقاً أنها تخضع لإرادة السلطة والنظام الحاكم المصري أن تجذب مثل هذا العدد من المرشحين غير المدعمن من الحزب الوطني الديمقراطي والذين يزيد عددهم عن ٧٠٪ من إجمالي المرشحين؟ الأمر الثاني متعلق بأهمية دراسة مسألة الانتخابات بمجملها، معياريتها وانحرافها على حد سواء لما بين هذين العنصرين من ارتباط وثيق ولأنه لا يمكن فهم أحدهما دون فهم الآخر. إذا كان المعيار الانتخابي في فرنسا قد تم بناؤه على يد الفاعلين المستفيدين من هذا المعيار، لاسيما المرشحين والمنتخبين والأغلبية البرلمانية المتوالية، فهؤلاء الفاعلون قاموا، في نفس الوقت، ببناء ووضع حدود الانحراف. يقول آلان جاريجو^{٢٠٧} في هذا الشأن: "إن المعايير تولد الانحراف والعكس صحيح. فكلما ازداد تحديدها صرامة كلما حرض ذلك على اختراع أساليب جديدة. وفي الوقت الذي ازدادت فيه المطالبة بانتخابات صحيحة ونزيهة أخذت الممارسات تنحرف، وما كان مقبولاً في الماضي أصبح يثير الاحتجاجات. وسبب الانطباع بارتفاع نسبة الفساد هو انخفاض حد الحساسية، بينما كان يُعتقد أن الذي يحدث هو ارتفاع بالنسبة لمعايير ثابتة. إلا أن تلك المعايير كانت تتحدد تدريجياً في ظل الاعتراضات والعقوبات القانونية والسياسية. وكان الانحراف يُقِيم حسب مقياس ذي معايير

متغيرة. فكان بذلك يحدد مدى الانحراف عن القاعدة بقدر ما يحدد بناؤها".
انطلاقاً من هذه الفكرة يليق أن نتناول ظاهرة تزوير الانتخابات في مصر لا على أنها تعبير محتوم لـ "سمات ثقافية" أو علامة على رفض الإجراءات الديمقراطية، بل على أنها "شكل منحرف من المشاركة السياسية" خاصة وأن التزوير الذي كان يحدث داخل لجان الانتخاب قبل عام ٢٠٠٠ لم يكن ظاهرة عارضة يؤسف لها وإن كانت محدودة، وإنما كان ظاهرة عامة منتشرة في مصر كلها. قبل انتخابات ٢٠٠٠ بلغ عدد القائمين بالتزوير أرقاماً مذهلة إذا ما أضيف إليه كل الأشخاص الذين تتشكل منهم لجان الانتخاب وكان عددهم في عام ١٩٩٥ نحو ٣٦٠٠٠ شخص. وأي نشاط، أيا كان مدى انحرافه، يمس مثل هذا العدد الضخم من الأشخاص أو الفاعلين، لا بد وأن يتم فهمه في إطار المنطق والدلالات التي يقوم عليها سواء كانت "سلبية" أو "إيجابية". وإذا كان الجانب السلبي لهذا النشاط واضحاً وجلياً فإن جانبه الإيجابي أقل وضوحاً بكثير برغم أنه موجود. أولاً فإن هؤلاء الأشخاص "يشاركون" سياسياً وانتخابياً وأفعالهم كانت الأساس الذي قامت عليه مختلف التشكيلات البرلمانية في العقد الأخير. ومن جهة أخرى يمكن اعتبار الانحرافات الانتخابية جزءاً من التدريب على الانتخابات^{٢٠٨}. وبالفعل، يمكن القول بأن الفاعلين الذين يقومون بأعمال التزوير في الانتخابات المصرية هم أكثر الملمين بالقواعد الانتخابية، وأخيراً، وربما الأهم، يتضح بطريقة ما أن انتشار ظاهرة التزوير من قبل المرشحين المتنافسين و"وكلائهم" قد أدت إلى تساوى فرص الفوز وعدم اختلال علاقات القوة بين المرشحين. فإذا كان الكل قادر على التزوير فإن سوق التزوير تصبح بذلك سوقاً تتساوى فيها الفرص أمام الجميع. مما يؤكد مثل هذه النظرة هو أن رغم انتشار ظاهرة التزوير داخل لجان الانتخاب على هذا النحو، إلا أن مرشح النظام الحاكم وهو المرشح الرسمي للحزب الوطنى الديمقراطى لا يفوز بالضرورة، والدليل على ذلك فوز عدد كبير من المستقلين، حتى وإن كان هؤلاء من المستقلين على مبادئ الحزب الوطنى الديمقراطى، وانتصار بعض مرشحي المعارضة.

يتطلب فهم مثل هذه الظاهرة التمييز بين نوعين من التزوير، وهو ما أشارت إليه الشخصيات التي استجوبناها فى الدراسة الميدانية. كان هناك فى الواقع نوعان من التزوير فى لجان الانتخاب: التزوير "من أعلى"، أى من قبل الجهات العليا، والتزوير "من أسفل" أى من قبل القاعدة. يتم التزوير "من أعلى" فى لجان الفرز وعد الأصوات الرئيسية بمختلف الدوائر، بينما التزوير "من أسفل" يحدث فى لجان الانتخاب الفرعية

العديدة. الأول هو تزوير حكومي بالفعل بينما الثانى يقوم به أنصار كل مرشح على المستوى المحلى. التزوير "من أسفل"، وإن نظر إليه الأهالى والفاعلون أنفسهم على أنه ظاهرة غير شريفة، إلا أنه يلقى قبولا أكبر من الأول، بل ويعتبر أحيانا ذا قيمة لأنه تزوير نابع من القاعدة ويسمح فى الواقع بالتعبير وتسجيل حالة علاقات القوة بين المجموعات المختلفة وأنصار المرشحين على المستوى المحلى. وبالمقابل، يعتبر التزوير "من أعلى" تزويرا "مفروضا" من الحكومة لا يأخذ فى الاعتبار علاقات القوة الحقيقية بين مختلف المرشحين الذين يحظون بتأييد ودعم أنصارهم ومجموعات الضغط.

ما هى المصطلحات والرؤى الخاصة بتزوير الانتخابات وما هو شكل التزوير السائد؟ من هم الفاعلون فى عملية التزوير وما هى مصلحتهم فى ذلك؟ وهل يمكن القول بأن سوق التزوير هو سوق مفتوح للجميع بالتساوى؟ ما هى الدلالات السياسية والإدارية والاجتماعية الحقيقية للتزوير من "أسفل"؟ لماذا يعد الإشراف القضائى وإلغاؤه التزوير فى لجان الانتخاب الفرعية بمثابة مرحلة هامة من مراحل الديمقراطية الانتخابية فى هذا البلد؟ وإذا كان الإشراف القضائى قد استطاع القضاء على ظاهرة "الانتخاب البديل"... هل سيقضى أيضا على ظاهرة "الحث على الانتخاب"؟ ما هى التحولات التى يمكن أن يحدثها هذا التغير فى طبيعة الزبائنية الانتخابية المصرية؟

القسم الأول

المفردات والرؤى الخاصة بالتزوير

يتضح من تحليل الأقوال التى جمعناها خلال البحث الميدانى أن من أدلوا بها يستخدمون مفردات وتعبيرات خاصة بممارسة التزوير قبل عام ٢٠٠٠، ومن أهمها: التزوير والتسويد والتقفيل. فما هو المعنى الدقيق لتلك المفردات والتعبيرات وما الذى تدل عليه؟ قد تستخدم كلمة "تزوير" ومصدرها "زور" أى قلد أو زيف أو غش فى مجالات كثيرة: التوقيع (توقيع مزور)، أو الأوراق الرسمية (أوراق مزيفة)، أو الانتخابات وتعنى فى الواقع الغش أو التدليس الانتخابى بصفة عامة. وكلمة "تزوير" هى على ما يبدو المصطلح العام العلمى، بل والرسمى المستخدم فى الحديث عن الانحرافات الانتخابية بصفة عامة. إلا أن الوضع يختلف بالنسبة للمفردات الأخرى التى، وإن كان استخدامها فى الصحافة المصرية المكتوبة فى تزايد مستمر، إلا أنها فى الواقع من المفردات الشعبية المحلية المستخدمة للحديث عن مختلف صور

غش الانتخابات. جدير بالذكر أيضا أن كلمة "تزوير" قد ارتبطت محليا بالتزوير "من أعلى"، بينما تستخدم المفردات الأخرى للتعبير عن التزوير "من أسفل" بأشكاله العديدة. كلمة "تسويد"، ومصدرها "سود"، تعنى عمل مسودة أو استعمال اللون الأسود. وهى تشير فى الواقع إلى ما يفعله المزورون داخل لجان الانتخاب حين يقومون، بدلا من الناخبين، إما بتسويد أسماء المرشحين "المرغوبين"، على بطاقات الانتخاب، وإما بالتوقيع على كشوف الناخبين بلجنة الانتخاب. أما "التسديد" و"التقفيل" فلهما نفس المعنى. فكلمة "تسديد" مصدرها "سد" وتعنى إغلاق أو سد الثغرة، وهى تشير بالفعل إلى ما يقوم به "المزورون" من ملء أو حشو صناديق الاقتراع ببطاقات مزورة. وهو ما يعد امتدادا أو عملا تكميليا لعملية "التسويد". كلمة "تقفيل" ومصدرها "قفل" أى أغلق أو ختم لها نفس معنى "التسديد" ولكن المقصود بها علاوة على ذلك عمل أوسع نطاقا بكثير. فهى تشير فى الواقع إلى كون أحد المرشحين يحرم المرشحين الآخرين من إمكانية الفوز وذلك بعقد "اتفاقيات" مسبقة بحيث تعتبر قرية بأكملها أو مجموعة قرى أو حتى دائرة بأكملها موالية له. ومن يقوم بذلك عادة هم المرشحون الأقوياء الذين ليس لهم خصوم على نفس المستوى قادرون على التصدى لعمليات "التزوير" داخل معظم لجان الانتخاب.

يقول ا.ت.: "لا يجب الخلط بين التزوير والتسديد أو "التسويد". يتم التسويد والتسديد داخل لجنة الانتخاب بينما يتم التزوير فى اللجنة المركزية بالدائرة". يقول ا.خ.: "التسديد؟ نحن المسئولون عنه لأننا لا نشارك. الحكومة غير مسئولة، الناس هم الذين يتصارعون فيما بينهم !!!". ل.ع. (عضو المجلس الشعبى المحلى بقرية سنتريس): "... بالنسبة للتسويد، عملناه لصالح س... لأنه من قريننا والكل كان متفقا عليه فى القرية. ٥٠٪ انتخبوه بالفعل والباقى كان تسويدا. أما التزوير فموجود بالفعل ولا يمكننى إنكاره...".

الملاحظ فى هذا الاستشهاد الأخير اختلاف النظرة إلى هذين النوعين من التزوير. المدهش أن "التزوير من أسفل" هو بالنسبة للفاعلين المعنيين والذين يمارسونه شكل من الأشكال أو وسيلة من الوسائل المستخدمة للتعبير عن إرادتهم واختيارهم مقابل ما يفرض عليهم "من أعلى" سواء من الجهات الإدارية العليا أو من القيادة العليا للحزب الوطنى الديمقراطى. وكذلك يلاحظ فى الصحف المصرية الاستخدام المتزايد لتعبير "تزوير الأهالى" بمعنى التزوير المجتمعى، "المدنى" أو الشعبى للإشارة إلى هذه الظاهرة. وهذا الفرق بين التزوير المفروض والتزوير غير المفروض يعبر عنه

ص.ع. بأسلوب أكثر وضوحا :

" يجب أن نعرف أنه لا توجد انتخابات خالية ١٠٠٪ من التزوير". فمن الطبيعي أن يحدث تجاوزات، ولعلمك نحن الذين نزور الانتخابات وليس الحكومة. لماذا؟ لأن يوم الانتخابات من يحضر عملية التصويت لا يزيد عددهم عن حوالى مائة شخص وهم فى الواقع المندوبون وأقرباء المرشح إذا كان من أهالى القرية، وبدون هذه الرقابة لا بد أن يقوم الناس بعمليات التسويد والتسديد لصالح من يريدون إنجاحهم. وهذا يعنى أننا، بتغيينا، أعطينا الفرصة لهؤلاء ليزوروا الانتخابات. أما التزوير فهذا من فعل الحكومة. وهذا نادر جدا، ويحدث عندما يكون هناك مرشح من المعارضة أو الإسلاميين. وعندها يقال إنه خسر فى حين أنه فاز. وذلك نتيجة نقص الإشراف المحايد على عملية فرز وعد الأصوات. لأن الحكومة لا تستطيع أن تفرض على دائرة بها ١٥٠ ألف صوتا مرشحا لا يريدونه.

تصريحات ص.ع. فى غاية الوضوح. فهى تبين أولا أن التزوير "من أسفل" هو الأوسع انتشارا وأن التزوير "من أعلى" لا يحدث إلا نادرا لسبب بسيط ألا وهو أن عدد مرشحي المعارضة السياسية محدود وعدد من يدخل منهم جولة الإعادة أقل. كما تبين هذه التصريحات أن "التزوير من أسفل"، وإن كان يعبر عن حالة علاقة القوة بين أنصار المرشحين المختلفين على أرض الواقع، إلا أن الذين يمارسونه يعتبرونه "السبيل الوحيد الباقى" أو "شر لا بد منه" وانحراف ضروري. وينظر إليه كذلك على أنه ظاهرة غير سوية مرتبطة "بالطبيعة البشرية" وبغياب الإشراف المحايد على عملية التصويت وتغيب أعداد ضخمة من الناخبين يوم الانتخاب. هذا هو أيضا معنى ما قاله أحد المزورين ل.ع. الذى يبرر فعله بأن المرشح كان من أبناء القرية والجميع متفق على انتخابه.

ثمة معلومة أخيرة مهمة يمكن استنتاجها من هذه التصريحات ألا وهى أن كلا من نوعى التزوير تعد من "الميزات" التى يحصل عليها مرشحو الحزب الوطنى الديمقراطى و"المستقلون على مبادئ الحزب الوطنى الديمقراطى". أما مرشحو المعارضة السياسية، فحتى لو تمكنوا من الفوز بانتظام فى بعض الدوائر، ومع فرض أنهم قاموا هم أيضا بالتزوير، فهم يتهمون "الجهات العليا" بتحوير إرادة "القاعدة"، عن طريق التزوير. وتفسر مثل هذه المعطيات اختلاف رؤية المرشحين والفاعلين المنتمين إلى المعارضة السياسية وكذلك الذين لم يفوزوا فى الانتخابات فيما يتعلق بالتزوير "من أسفل"، وعدم تفرقتهم بين التزوير من "أعلى" والتزوير من "أسفل". هذا

هو الحال بالنسبة للوفدى زكى عبد الفتاح وأيضا الدكتور على محجوب الذى سقط فى انتخابات ١٩٩٥ كمرشح مستقل.

الدكتور على محجوب : "... كل ذلك (ممارسة التزوير) يتم فى إطار التقفيل وهذا الذى يحدث فى الانتخابات. فتعتبر منطقة كذا منطقة فلان، والمقصود بذلك أن "التزوير" فيها يتم لصالحه. وتقاس قوة المرشح بقدرته على "التقفيل". ومن الأمور المواتية لمثل هذا الوضع عدم مشاركة الناس فى الانتخابات. وهذا الوضع يتيح الفرصة أمام الانتهازيين والمرشحين والنفوس المريضة للقيام بعملية التقفيل، ويمكن حثالة الناس من الدخول فى البرلمان.

زكى عبد الفتاح : "... فى الحقيقة لا يذهب أحد للتصويت، ويقوم رئيس اللجنة بتسويد البطاقات منذ الساعة صباحا لأن لا أحد يذهب للتصويت. على سبيل المثال لجنة تضم ٨٥٠ صوتا وتأتى نتائجها بأن ٨٣٠ ناخبا أدلوا بأصواتهم. هل هذا معقول ؟ ولكن إذا وجد رئيس اللجنة ثلاثين شخصا أمامه فلن يمكنه "التسويد". فى الحقيقة أصل التزوير هو أن الناس لم يعد لديهم ثقة فى الحكومة وأن الحكومة تفعل ما تشاء. وبما أنها تفعل ما تشاء فالناس لا يشاركون. هذا هو الحل بالنسبة للدولة ليتمكنها التزوير لصالح الشخص الذى تريده. مثلا فى ساقية أبو شعرة، كان هناك ٩ آلاف شخص لهم حق الانتخاب. وعندما رشح الحاج ب.ت. نفسه ولم يكن له منافس من القرية، منذ التاسعة صباحا كان التسعة آلاف شخص قد أدلوا بأصواتهم. طبعا تم ذلك على الورق دون أن ينتقل أحد إلى لجنة الانتخاب. ولكن فى حالة وجود مرشحين آخرين من أبناء القرية ذاتها لا يكون هناك تزوير. لماذا ؟ لأن هناك ثلاثة مرشحين من أكبر عائلات ساقية أبو شعرة فى مثل هذه الحالات يجب على الناس أن يذهبوا للانتخاب لأن كل مرشح من الثلاثة يرسل أحد أفراد عائلته لمراقبة مندوبى المرشحين الآخرين، فيكون هناك رقابة متبادلة بينهم. فى نهاية اليوم يكون عدد الذين قاموا فعلا بالتصويت ثلاثة آلاف شخص والستة آلاف الآخرين تبقى بطاقاتهم فارغة. يتضح من ذلك أن بإمكاننا وقف التزوير إذا أردنا ذلك فعلا. ولكن من المؤسف أن هذا الوضع لا يحدث إلا إذا كان المرشحون من نفس القرية. أما إذا حدث ذلك فى كل القرى فلا الحكومة ولا أى رجل ولا أى مرشح مهما بلغت ثروته ونفوذه أو نفوذ عائلته لن يتمكن من تزوير إرادة الناس حتى إذا وقع اختيارهم على شخص سيء. ومع التجربة سيتعلم الناس كيف يختارون الشخص المناسب. وفى الوقت ذاته سيدرك كل مرشح أنه لا يستطيع أن يفرض نفسه على الناس بدعم من الحكومة، وأنه سيفوز إذا

انتخبه الناس بالفعل. وهو نفسه سوف يحترم إرادة الأهالى ويقدم لهم خدمات جلييلة من شأنها أن تجعلهم ينتخبوه فى المرة التالية. غير أن المشكلة هى أن من ينتخب يختفى ثم يعود بعد سنوات عديدة لأنه يعلم أنه فاز عن طريق التزوير ودعم الحكومة له وليس بأصوات أهالى الدائرة. وهذا الوضع هو الذى يؤدى إلى انعدام الثقة بين النائب والناس...".

هذا الاستشهاد الطويل بما أدلى به زكى عبد الفتاح يوضح كيف أن "التزوير من أسفل" لا يتم بطريقة تلقائية وأنه يتعرض لبعض الاستثناءات عندما يوجد، فى بعض لجان الانتخاب، أكثر من مرشح من أبناء قرية واحدة ويكون لكل منهم أنصاره يراقبون بعضهم البعض. غير أن مثل هذا الوضع لا يحدث إلا نادرا، علاوة على أن الفوز لا يكون بأصوات قرية واحدة، ما لم تكن هذه القرية كبيرة جدا. يقول ف.ع. فى هذا الشأن: "التسويد والتسديد هما الكارثة الحقيقية فى الانتخابات؛ لأن التسويد فى قرية واحدة تضم عددا كبيرا من الأصوات يكفى لاكتساح دائرة بأكملها. وعليه، إذا كان التزوير من أسفل لا يفيد المرشحين الرسميين للحزب الوطنى الديمقراطى دون غيرهم، كما أثبتت نتائج الانتخابات السابقة، فلا يمكن كذلك اعتبار أنه يشكل بالنسبة لمرشحي المعارضة السياسية وسيلة للوصول إلى مجلس الشعب. فالذى يستفيد منه أساسا هم مرشحو الحزب الوطنى الديمقراطى و"المستقلون على مبادئ الحزب الوطنى الديمقراطى". كما يستفيد منه المرشحون "ذوو النفوذ" على المستوى الاقتصادى والمالى. ولفهم مثل هذه الظاهرة علينا أن نتساءل عن الفاعلين الرئيسيين فى هذا النوع من التزوير، وعن الطريقة التى تتم بها مثل هذه العملية فى الواقع.

القسم الثانى

القائمون بالتزوير "من أسفل" :

المندوبون وأعضاء المجالس المحلية والتنفيذية

من أهم الفاعلين فى عملية التزوير من "أسفل" من يطلق عليهم المندوبون أى من يمثلون المرشحين داخل لجان الانتخاب، ويتراوح عددهم بين ٢ و ٦ مندوبين؛ إذ ينص القانون على حق كل مرشح لمجلس الشعب أو الشورى فى تعيين مندوب له فى اللجنة المركزية وآخر فى كل من اللجان الفرعية الواقعة فى الدائرة التى يرشح نفسه فيها. يتمثل دور المندوب فى الدفاع عن مصالح المرشح الذى انتدبه، ويجب أن يبلغ رؤساء اللجان بأسماء المندوبين قبل يوم الانتخاب بيوم على الأقل. وفى حالة عدم وجود مندوبين، يقوم رئيس اللجنة بتعيين أحد الناخبين يشترط فيه الإمام بالقراءة

والكتابة. وفي حالة زيادة عدد المندوبين باللجنة عن ٦ يكون على المرشحين الاتفاق فيما بينهم وإلا يقوم رئيس اللجنة باختيار ٦ منهم عن طريق القرعة. قبل إشراف القضاء - عام ٢٠٠٠ - كان للمندوبين دور رئيسي إن لم يكن أساسيا. المندوب هو الانتخابات، على حد قول زكى عبد الفتاح، لأن الانتخابات تتم على أيديه. ويؤكد على ذلك ات. من الحزب الوطني الديمقراطي إذ يقول: "طبعاً المندوب له دور جوهري لأن الانتخابات هي المندوب فهو في وسط المكيدة الانتخابية". أما ف.ع. المرشح الذي لم يفز في انتخابات ١٩٩٥ فيرى أن المندوب هو بكل بساطة إله الانتخابات، بينما يرى ه.م.، الموظف بالحكم المحلي، أن "المندوب هو شيطان الانتخابات".

تأتى أهمية المندوبين هذه من أن الهدف من تعيينهم كان الحفاظ على نزاهة الانتخاب، بينما هم في الواقع أكثر من يزور صناديق الانتخاب. ومع ذلك فهم ليسوا الفاعلين الوحيدين في تلك العملية وعليهم الاتفاق على ذلك مع غيرهم من الفاعلين، لاسيما ممثلى وزارة الداخلية على المستوى المحلى الذين فى حوزتهم كشف الناخبين المقيدىن بكل لجنة. بالنسبة للقريه يقوم العمدة بهذا الدور، ولا شك أن التصرف فى كشف الناخبين يسهل عملية التزوير. من جهة أخرى يتحالف المندوبون أيضا مع رئيس لجنة الانتخاب ومعاونيه، ولم يكن هؤلاء - "حتى عام ٢٠٠٠ -" من الهيئات القضائية التابعة لوزارة العدل، وإنما كانوا موظفين معينين من قبل وزارة الداخلية وأغلبهم من المدرسين وموظفى الحكم المحلى. إلا أنه من الصعب اعتبار رؤساء لجان الانتخاب وأمنائها العاميين كفاعلين فى عملية "التزوير من أسفل"، حتى وإن كانت هذه الظاهرة تتم فى وجودهم وبالتواطؤ معهم. فهم معينون من قبل وزارة الداخلية ويتقاضون مكافأة مالية ضئيلة لقيامهم بهذه المهمة. وفى حالة عدم وجود منافسة بين مرشحين على نفس القدر من الأهمية، فإنهم يميلون عادة لأكثرهم نفوذاً وقد يقومون بعملية التسيويد لصالحه كما قال الوفدى زكى عبد الفتاح. وقد يفعلون ذلك أيضا لصالح المرشح ابن القرية. غير أن ذلك لا يحدث فى معظم الحالات. وقد شهدت السنوات الأخيرة نفورا متزايدا فى قبول التعيين بسبب تزايد العنف فى الانتخابات، وبالتالي الخطر الذى يتعرض له من يقوم بهذه المهمة. فالمنافسة بين المرشحين بواسطة مندوبيهم كانت قد حولت أماكن الانتخاب إلى ساحات مليئة بالمخاطر، وبصفة عامة كان رؤساء اللجان، حماية لأنفسهم، يمتنعون عن التدخل فيما يحدث ويلتزمون "الحياد" الحذر عن قصد. وعند الانتهاء من المساومات والتربيطات ومختلف

عمليات التسويد والتسديد والتقفيل كانوا يوقعون على المحاضر التي يقدمها لهم المندوبون. وبذلك لا يمكن اعتبار رؤساء اللجان كفاعلين حقيقيين في التزوير ويعتبر تواطؤهم مع بعض المندوبين المزورين - "بمقابل أو بدون مقابل -" نوعاً من التواطؤ "السلبى".

العمدة والكشوف الانتخابية

كما لاحظنا فى الباب الأول من هذا الكتاب^{٢٠٩}، يختلف وضع وحالة الكشوف الانتخابية اختلافا كبيرا عما ينص عليه القانون، لاسيما فيما يتعلق بإعداد هذه الكشوف وتحديثها وإعلانها. ينص قانون الانتخاب على أنه من حق المواطن الإدلاء بصوته بموجب بطاقته الشخصية فى لجنة الانتخاب المقيد بها. غير أن عليه أن يعرف اللجنة التى هو مقيد بها، وربما رقمه المسلسل، علما بأن هذه البيانات حكر على ممثلى وزارة الداخلية. ومن الواضح أن تلاعب هؤلاء بالكشوف وببطاقات الانتخاب فى ظل عدم المبالاة العامة التى يبديها المواطنون تجاه الانتخابات هو مصدر من مصادر الغش العديدة التى تشوب عملية التصويت فى الانتخابات المصرية. وإذا كان قسم الشرطة هو المسئول عن تنظيم ما يتعلق بالكشوف فى المدينة، فالمنوط بهذه المهمة فى القرية هو العمدة ومساعدوه من شيوخ القرى.

كان هذا هو مصدر سلطة العمدة فى العملية الانتخابية قبل عام ٢٠٠٠. فهو الذى يسهل "من الناحية الفنية" تزوير الانتخابات فى اللجان الفرعية. ويعد الحصول على هذا الكشف من الرهانات الأساسية لكل المرشحين. فهذا الكشف يشمل أسماء الناخبين وأرقامهم المسلسلة ورقم اللجنة التى يجب أن يتوجه إليها كل ناخب للتصويت. وبناءً على هذا الكشف يقوم أنصار كل مرشح بالاستدلال على أسماء الناخبين المؤيدين لهم والبدء فى عملية التعبئة. تبدأ التعبئة بتسهيل عملية التصويت على الناخبين وذلك بطباعة "بطاقات انتخاب" - ليس لها أى قيمة قانونية - على نفقة المرشح توضح فيها البيانات اللازمة ليعرف الناخب كيف وأين ينتخب: اسم الناخب، وموطنه الانتخابى، ورقمه المسلسل على كشف الانتخاب ورقم اللجنة الانتخابية التى عليه التوجه إليها. تحمل هذه البطاقات أيضا صورة المرشح ورمزه^{٢١٠} والمقعد الذى يتنافس عليه "فتات" أم "عمال أو فلاح". وبالحصول على كشف الانتخاب يمكن أيضا حصر أسماء الناخبين المترددين أو غير المهتمين بمسألة الانتخابات لزيارتهم وإقناعهم وحثهم على التصويت وذلك بإعلامهم بأراء المرشحين السياسية.

وتذكيرهم بأعمالهم وخدماتهم السابقة وما يعدون بتحقيقه فى المستقبل. عادة تتم هذه التعبئة قبل إجراء الانتخاب ببضعة أيام من خلال اللقاءات المنزلية وقد تمتد إلى توفير وسائل نقل الناخبين إلى لجان الانتخاب. وبذلك نجد أن الناخبين يتوجهون عامة إلى اللجان فى مجموعات يقودها شخص ما؛ وحيث إنه من السهل التعرف على المتنافس الذى تؤيده كل المجموعات، فليس من الغريب أن يتحول الأمر إلى صدامات وصراعات بينها.

من ناحية أخرى ترجع أهمية الحصول على كشف الانتخاب إلى أنها تمكن المزورين، فى حالة امتناع عدد كبير من الناخبين عن التصويت، من استغلال أسماء المتوفين، وكذلك أسماء الناخبين الذين أحجموا عن التصويت للقيام "بالتصويت البديل". وبذلك يكون تحديد أسماء وهوية الناخبين الممتنعين عن التصويت أو غير المباليين بالانتخابات، وبالتالي استغلال أسماءهم أمر هام، حيث يمكن بذلك معرفة العلاقات التى تربطهم "بالناخبين الكبار غير الرسميين" الذين عقدت معهم "اتفاقيات انتخابية" حتى لا يذهبوا للتصويت أو للشكوى إذا ما أبلغهم الخصوم باستغلال أسماءهم. هذا ما يوضحه زكى عبد الفتاح: "الوسطاء يضمنون الستة آلاف صوت الموجودين بالقرية، وهؤلاء الناخبون الستة آلاف لن يذهبوا للتصويت ولكن عملية تسويد بطاقتهم مضمونة؛ لأن لا أحد منهم سوف يعطى صوته لشخص آخر أو يشتكى من أى شيء". ومن ثم فإن مهمة وكلاء المرشحين فى القرى هى الحصول بأسرع ما يمكن على كشف الانتخاب للبدء فى عملية التعبئة أو الإعداد لتزوير البطاقات.

ولفترة طويلة كان رد فعل العمدة، يتسم "بالنزعة الشرعية". فبحكم موقعه ومنصبه كممثل لوزارة الداخلية وأحيانا أيضا كمسئول محلى عن الحزب الوطنى الديمقراطى، كان من المألوف أن يقوم العمدة بإخفاء المعلومات على المرشحين الذين لا ينتمون إلى الحزب الوطنى الديمقراطى، وعلى عكس ذلك الإسراع فى نشر الكشف بين وكلاء مرشحي النظام الحاكم. إلا أن موقف العمدة قد تغير فى السنوات الأخيرة ويتجه إلى قدر أكبر من "الاستقلالية". وعن دور العمدة فى الانتخابات اختلفت أقوال من التقينا بهم خلال البحث الميدانى، بل تضاربت أحيانا. الواقع أن تصريحاتهم متوقفة على تجربة الفاعلين وكذلك على موقفهم السياسى. فالدكتور ع.م. الذى رشح نفسه كمستقل فى انتخابات ١٩٩٥ ولم يفز يرى أن العمدة يدعم مرشح الحكومة، لأنه هو ذاته معين من قبل الدولة "... إذا اعترض على مرشح الحزب الوطنى الديمقراطى

سوف يكشف الأمر وسوف يفصل من منصبه".

يشرح مرشح المعارضة الوفدى زكى عبد الفتاح دور العمدة فى الانتخابات
قائلا :

"... إن لم يساعد العمدة مرشحى الحزب الوطنى الديمقراطى و" يهيبى" رؤساء اللجان لذلك فقد يفصل من عمله. العمدة هو الوسيط بين رئيس لجنة الانتخاب والأمين العام للجنة ومرشح الحزب الوطنى الديمقراطى. والتربيط لصالح مرشح الحزب الوطنى الديمقراطى يتم فى بيت العمدة. فيدعى مرشح الحزب الوطنى الديمقراطى سرا إلى هذه السهرة عشية الانتخابات وهنا يتم إفساد رؤساء اللجان حيث يبلغهم العمدة ومرشح الحزب الوطنى الديمقراطى بأخر تعليمات الحكومة. وعندئذ يسلمهم العمدة كشف بأسماء أهالى القرية الذين يحق لهم التصويت. وما يحدث فى الواقع أن العمدة، رغم علمه بكل ما يجرى فى القرية، يسلم كشفا لم تحذف منه أسماء المتوفين أو الذين تركوا القرية للإقامة فى مكان آخر، وهو بذلك يسهل عملية التزوير لصالح الحزب الوطنى الديمقراطى".

غير أن هذه الشهادة التى أدلى بها المرشح الوفدى عن دور العمدة ومحاباته لمرشح الحزب الوطنى الديمقراطى لم تعد صحيحة اليوم، وإذا كان موقف العمدة لا يصل إلى حد محاباة مرشح المعارضة السياسية، فهو لا ينحاز بالضرورة للمرشح الرسمى للحزب الوطنى الديمقراطى. وتأتى شهادة ع.ط. وغيره بمزيد من التوضيح فى هذا الشأن: "منذ أن صدر قرار تعيين العمدة كإداريين، فإن العمدة لا بد وأن يساند مرشح الحكومة، والغريب فى الأمر أنه فى انتخابات ١٩٩٥ كان العمدة ضد مرشح الحكومة، ولكن دون أن يظهر ذلك وكان يفعل ذلك فى الخفاء حتى لا يفقد وظيفته التى تعتبر فى نظره مركزا اجتماعيا فى القرية. كما أن العمدة يكون عادة هو المسئول عن الحزب الوطنى الديمقراطى فى القرية، فلا يمكنه الوقوف ضده، ويتظاهر بأنه معه، وفى الخفاء، يفعل ما يشاء وعادة يؤيد المرشح المستقل. وفى نهاية الأمر المستقل سينضم إلى الحزب الوطنى الديمقراطى".

يقول ص.ع. نفس الشيء: "فى بعض الأحيان قد يؤيد العمدة فى الخفاء أحد المستقلين وليس مرشح الحزب الوطنى الديمقراطى عندما يرى أن احتمالات فوز هذا المستقل كبيرة وأنه سوف ينضم أو يعود إلى الحزب الوطنى الديمقراطى، وبذلك سيساعده على الاحتفاظ بمنصبه".

إذا العمدة الذى يفترض أن يساند المرشح الرسمى بحكم انتمائه السياسى للحزب

الوطنى الديمقراطى وبحكم وظيفته لا يساعد بالضرورة هذا الأخير، ولكنه يؤيد فى الواقع المرشح الأقدر على تحقيق مصالحه الشخصية، أى المرشح الذى سوف يفوز حسب تقديره. وفى هذه الحالة سرعان ما يسلم العمدة لهذا المرشح الكشف الانتخابى الخاص بالفقيرة.

المندوبون

إذا كان رؤساء اللجان الفرعية متواطئين بدرجات مختلفة من السلبية فى عملية التزوير "من أسفل"، وإذا كان العمدة يسلم الكشوف الانتخابية للمرشح الرسمى للحزب الوطنى الديمقراطى وللمرشحين الذين أمامهم فرص كبيرة للفوز، فما هو موقف المندوبين الذين يجمع الكل على أنهم الفاعلون المباشرون فى عملية "التصويت البديل"؟ قبل الإجابة على هذا السؤال علينا أولاً أن نتناول مسألة التباين الكبير بين المرشحين أمام ظاهرة "التزوير من أسفل". ليس كل المرشحين يقومون أو بإمكانهم القيام بالتزوير، والأكثر من ذلك لا يتمتع كل المرشحين بنفس القدرة على حماية أنفسهم من التزوير الذى يتم ضدهم.

١ - التباين الكبير بين المرشحين أمام عملية "التزوير من أسفل"

أجريت انتخابات عام ١٩٩٥ التشريعية فى ٣٦ ألف لجنة انتخاب موزعة على كافة أنحاء الجمهورية تستقبل كل منها ٧٠٠ ناخب. وفقاً لهذا التوزيع أقيمت فى دائرة أشمون ١٥٠ لجنة فرعية، وبالتالي كان من حق كل مرشح أن يعين أكثر من ١٥٠ شخصاً يمثلونه ويدافعون عن مصالحه. إلا أن هذا الحق غير متاح للجميع فى واقع الأمر، وتقتصر ممارسته على بعض فئات المرشحين وهم الذين لهم قاعدة شعبية ومن ثم لهم أنصار ومؤيدون فى كل الدائرة. فهذه هى الطريقة التى ينجح بها المرشح ذو الشعبية الكبيرة، لا سيما من الإسلاميين، فى التصدى للتزوير لغير صالحه. وتتكون الفئة الثانية من المرشحين الأقوياء مالياً، القادرين على دفع خدمات ١٥٠ شخصاً. ويستطيع مزاوله هذا الحق كذلك المرشحون الذين لهم سند داخل الأجهزة السياسية - الإدارية المحلية ولا سيما داخل المجالس الشعبية المحلية، وهم الذين يرشحهم الحزب الوطنى الديمقراطى رسمياً أو "المستقلين على مبادئ الحزب الوطنى الديمقراطى". إضافة إلى ذلك يشترط قانون الانتخاب أن يكون المنسوب من الناخبين المقيدون فى كشف اللجنة التى يزاول فيها دوره كمنسوب، وبالتالي يحظر على المرشحين الذين

لهم مؤيدون فى منطقة أو قرية أخرى استخدام هؤلاء كمندوبين لهم. هذا هو الحال بالنسبة لمرشحي بعض أحزاب المعارضة السياسية الذين قد يكون لهم مؤيدون أو أعضاء من نفس الحزب فى بعض المناطق وليس بإمكانهم تجنيدهم للدفاع عنهم. هذا الأمر قد يضع المرشحين فى وضع غير قانونى كما يتبين مما يلى :

ع.م. : "كيف يمكن تعبئة ١٠٠ مندوب ؟ فى قرىتى يمكننى الاعتماد على أفراد عائلتى ولكن ماذا أفعل فى القرى الأخرى ؟ وحتى إذا دفعت لمن أعينهم، فمن المحتمل أن يخونونى إذا دفع خصومى مبالغ أكبر".

ومن ناحيته يرى زكى عبد الفتاح أنه لا بد من إلغاء النص القانونى الذى يحتم أن يكون الشخص مقيدا فى كشف اللجنة الانتخابية التى يعين فيها كمندوب : " يجب أن يكون المرشح حرا فى تعيين أى شخص يثق فيه ومن أى قرية. وسوف يسهم ذلك فى شفافية الانتخابات".

يترتب على عدم تساوى المرشحين فى الحصول على مندوبين أمرين على قدر كبير من الخطورة : أولا إتاحة الفرصة أمام المندوبين الموجودين "للتصويت البديل" بعيدا عن رقابة الخصوم، وثانيا حرمان المرشحين الذين ليس لديهم مندوبون أو المندوبين الذين لا يتمتع مرشحهم بالتأييد والدعم المحلى من إمكانية حماية أنفسهم من تزوير الآخرين.

يروى زكى عبد الفتاح تجربته المريرة قائلا : "... دور مندوب الوفد أن يمنع التزوير ويصل الأمر إلى حد تعدى مندوب الحزب الوطنى الديمقراطى عليه بالضرب، فهم يفتعلون الشجار لإبعاده من اللجنة، وفى هذه الأثناء يقومون بتسويد بطاقات الانتخاب لصالحهم... وفى النهاية يتدخل أحد رجال الحزب الوطنى الديمقراطى لتهدة اللعبة حتى يبين أن كل شيء جرى على ما يرام...".

٢ - المساومات بين المندوبين

يفسر عدم تكافؤ المرشحين أمام الغش والتزوير الذى يحدث فى الانتخابات أن المعارك الانتخابية الحقيقية تنشب فى معظم الحالات بين مرشح الحزب الوطنى الديمقراطى والمستقل على مبادئ الحزب الوطنى الديمقراطى، وأن دور المندوبين، كما هو معروف للجميع، هو العمل على فوز من انتدبهم بشتى الوسائل بما فى ذلك - وربما بوجه خاص - التزوير. يشرح ع.ط.، من الحزب الوطنى الديمقراطى، هذا الأمر قائلا : "يقتصر دور المندوب على مراقبة عملية التصويت لمنع التزوير ضد

مرشحه، أو القيام بالتزوير لصالح مرشحه، كما يتولى مساومة المندوبين الآخرين. وإذا كان ذكيا يستطيع أن يحصل على أكبر مكاسب ممكنة لصالح مرشحه. والنتائج النهائية للانتخابات مبنية على أساس هذا النوع من العمل وهذه المهمة". فما هو مضمون تلك المساومات بين مندوبى المرشحين المتنافسين؟ يقول ص.ع.: "يوم الانتخاب إن لم يأت أحد للتصويت أو لم يأت إلا عدد قليل من الأشخاص حتى الساعة الثانية عشرة، يجرى المندوبون مساومات فيما بينهم لتحديد عدد الأصوات التي تمنح لكل مرشح. على سبيل المثال ٨ آلاف صوت لمرشحك و١٢٠٠ صوت لمرشحي". ويشرح ع.ط. كيفية إجراء المساومات بين المندوبين فيقول: "... مثلاً قرية بها ١٠٠٠ صوت لمرشحي ولم يصوت بالفعل سوى ٢٠٠ ناخب. يتم توزيع ال ٨٠٠ بطاقة المتبقية بين المندوبين على النحو التالي: إذا كان أحد المرشحين من أبناء القرية فهو يحصل على ٥٠٪ أو ٧٥٪ من الأصوات ويقسم الباقي على الآخرين. وفي حالة عدم وجود أى مرشح من أبناء القرية توزع الأصوات بالتساوى بين المرشحين. ولكن أحيانا يستحوذ مرشح واحد على كل الأصوات إذا كان مندوبه من البلطجية وإذا كان أهالى القرية لا يهتمون بالانتخابات، أو إن لم يكن للمندوبين الآخرين أى شخص يحميهم فى مكان ما..."

يتبين من تحليل ع.ط. أنه إذا كان المندوبون - "فى حالة مراقبتهم من الخصوم -" يقومون بالتزوير مع احترام علاقات القوة المحلية داخل لجان الانتخاب فى القرية الواحدة، فهم يميلون أيضا، كلما استطاعوا ذلك، إلى عدم الاكتراث إلا بمصلحة من انتدبهم وبمصلحتهم الشخصية. وبالتالي إذا كان العمدة وهو ممثل الإدارة يميل إلى الاستقلالية، فالمندوبون أيضا يفعلون مثله. ولكن لصالح من يعمل المندوبون؟ مبدئيا للمرشحين الذين انتدبوهم، إلا أن هذه النظرة لدور المندوب هى فى الواقع أكثر تعقيدا بكثير؛ إذ أنه من المهم فهم مواصفات المندوبين والمصالح التي تعود عليهم من هذا العمل.

٣ - المندوبون : بين المصالح "السياسية" والمصالح المادية

نظرا لخصائص المهام التي يقوم بها المندوبون توجد اختلافات ملحوظة بين مواصفاتهم ومواصفات "الناخبين الكبار غير الرسميين". فدور المندوب لا يليق بالأعيان المحترمين لأن مهمتهم حافلة بالمخاطر، غير قانونية، تجلب العار ولا ترفع من شأن من يقوم بها. فهى تناسب، بصفة عامة أشخاص أصغر سنا يتسمون

بالدهاء والذكاء، قادرين على الدفاع عن أنفسهم و"التصرف بمنطق الفائز"، ولذلك فهم ينتظرون أن تكافأ أنشطتهم "مكافأة عادلة".

يقول ص.ع. أن مهمة المندوب حافلة بالمخاطر... وبالتالي يجب أن يحظى بحماية عائلته إذا ما واجهته صعوبات أو فى حالة وقوع مشاجرة. وبما أن هذه المهمة جوهرية بالنسبة لانتخاب النائب، فعلى هذا الأخير أن يقدّر ما يفعله المندوب من أجله التقدير العادل وأن يكافئه وفقا لذلك. يمكنه مثلا مكافأته بمقعد فى المجالس الشعبية المحلية أو بوظيفة حكومية أو بالعمل على تعيينه فى إحدى الشركات. وقد يختاره وكيلا له فى القرية أو وسيطا بينه وبين أهالى الدائرة. وبذلك يستطيع المندوب، من خلال وظيفته المستقبلية كسب أموال كثيرة دون علم النائب. المهم هو أن يستفيد المندوب من هذه العملية.

الانقياد السياسى

إذا كان المندوبون هم من الشباب العاطلين الذين يحاولون حل مشاكلهم المادية من خلال أى وظيفة أو بالحصول على مكافأة مقابل دور الوساطة بين الأهالى والنواب، فإن بعضهم يسعى كذلك إلى الحصول على مقعد فى المجالس الشعبية المحلية بالدائرة. يجب فهم مثل هذه الظاهرة فى إطار التحليل الذى قدمناه فى بداية هذا الكتاب^{٢١} حول دور المحليات ووظائفها فى مصر وكون نواب مجلس الشعب هم الذين يقومون فى الواقع بدور "العمدة البديل" فى دائرتهم. فتعديل قانون الحكم المحلى سنة ١٩٧٩ قد جرد المجالس الشعبية المحلية من كافة سلطاتها وصلاحياتها وأعطاهما للنواب، بل وأصبح أعضاء تلك المجالس فى وضع التبعية تجاه النواب؛ حيث إن النواب أعضاء فى اللجنة الإقليمية المكلفة بوضع القائمة الرسمية لمرشحي الحزب الوطنى الديمقراطى فى الانتخابات المحلية وبمقدورهم ترشيح المندوبين الذين ساعدوهم على الفوز فى الانتخابات، ومن ثم قد يساعدونهم أيضا فى الانتخابات المقبلة. مثل هذا الأمر يوطد إلى حد كبير العلاقة بين الجهاز السياسى -الإدارى المحلى ورغبات أو احتياجات الأهالى، وغياب الوساطة المؤسسية. كما أنه يودى إلى ازدياد الوساطة غير الرسمية وغير المؤسسية. لا تخفى هذه الظاهرة على الفاعلين السياسيين المحليين سواء كانوا فى المعارضة أو فى الحزب الوطنى الديمقراطى.

زكى عبد الفتاح: "... فى عام ١٩٨٣ رشحت نفسى للمجلس الشعبى المحلى بالمركز وكانت الانتخابات تجرى بنظام القائمة. وكان الكل ينتخب بالتزكية لأن

أحدا لم يجرؤ على ترشيح نفسه خارج قائمة الحزب الوطنى الديمقراطى. وكان الجميع يفوزون. وبذلك أصبح كل أعضاء المجالس الشعبية المحلية خاضعين وموالين للقيادات السياسية وللنواب، يفعلون كل ما يرضيهم ويعملون لصالح الحزب الوطنى الديمقراطى عرفانا للجميل لأنهم عينوا فى المجالس. فهناك مصالح مشتركة بين أعضاء المجالس الشعبية والنواب. عادة يكون النائب وراء تعيين أعضاء المجالس الشعبية مقابل الدعم الذى حصل عليه ومكنه من الفوز لأن أعضاء المجالس الشعبية هم مندوبو مرشحي الحزب الوطنى الديمقراطى فى الانتخابات. وهم الذين يقومون بالتزوير والتسويد وأعمال البلطجة فى لجان الانتخاب...".

يظهر ع.ط. نفس القدر من الوعى والانتقاد لما يجرى فيقول: "... المجالس الشعبية المحلية والانتخابات التشريعية، كلها لعبة واحدة، كل منهما "يصب" فى الآخر والسبب أن النائب عضو فى اللجنة التى تعين أعضاء المجالس الشعبية المحلية، وبطبيعة الحال سوف يختار الشخص أو الأشخاص الذين ساندوه وقت الانتخاب. وفى الانتخابات التالية يعمل أعضاء المجلس الشعبى المحلى على إنجاح مرشح ما لأنهم مدينون له. وهذه ظاهرة فى غاية الخطورة بالنسبة للحزب الوطنى الديمقراطى لما تمثله من تهديد لدور ووظيفة أمين الحزب فى القرى والمدن. ولا شك فى أن ولاء أعضاء المجالس الشعبية المحلية للنائب والحكومة أمر سيئ. فالفترض أن يكون لعضو هذه المجالس دور رقابي على الإدارة المحلية وأن يتابع ويشرف على الخدمات الموجودة داخل الوحدة المحلية التى هو عضو فيها. يفسر ذلك الدور المحدود، بل المنعدم، الذى تقوم به المجالس الشعبية المحلية فيما عدا تقديم المساعدة فى فترة الانتخابات".

إلا أن خضوع أو تبعية "المندوب" - "عضو المجلس الشعبى المحلى لنائب الحزب الوطنى الديمقراطى لا يضمن الفوز فى كل الانتخابات التشريعية. فالمندوب يحاول هو الآخر الحصول على مزيد من الاستقلالية تجاه "معلمه" لأن هذا الأخير قد لا يفوز بالضرورة فى الانتخابات المقبلة.

الخيانة

يشرح ص.ع. هذه الظاهرة قائلا: "... لعل فهم دور المجالس الشعبية المحلية يتطلب الرجوع إلى الانتخابات ودور المندوبين لأن المرشح يعين عدة مندوبين فى اللجان الانتخابية وبعد فوزه يعمل على "تعيينهم" فى المجالس الشعبية المحلية.

وعندما تأتي الانتخابات التالية طبعاً يقف هؤلاء إلى جانب مرشح الحزب الوطنى الديمقراطى، ولكن أحياناً لا يرشح الحزب النائب الذى انتهت مدته فيقوم هذا الأخير بترشيح نفسه كمستقل. البعض يبقى على ولائه له ويسانده، فى حين يساند البعض الآخر مرشح الحزب الوطنى الديمقراطى، إلا أن معظمهم، حرصاً على الاحتفاظ بمقاعدهم، يؤيدون من يرون فيه "الحصان الرابع" وتتوقف مدة بقائهم فى المجلس على مدى دعمهم لهذا المرشح، لأن الفائز بمقعد مجلس الشعب سيأتى بالذين سانده ويعينهم فى المجالس الشعبية المحلية، وهلما جرى...".

لعب هذا الأمر دوراً كبيراً فى العنف الذى شهدته الانتخابات التشريعية قبل عام ٢٠٠٠. ومن أهم مصادر العنف ما كان يحدث بين المرشحين من خلال المندوبين. فالمندوبون ليسوا دائماً أوفياء وقد يخونون من يمثلونهم أمام الوعود المغربية من الخصوم أو لأنهم يرون أن لهم مصلحة أكبر فى مساعدة منافس آخر يكون فوزه أكثر احتمالاً، وقد يحدث ذلك من العمدة أيضاً. لذلك يجب أن يختار المرشح مندوبه بدقة، وفى حالة عدم معرفته لكل القرى الواقعة فى الدائرة المعرفة الكافية عليه أن يستشير فى كل قرية الأعيان الذين يؤيدونه وعقدوا معه الترتيبات. غير أن هذا أيضاً غير مضمون لأنه ينظر إلى المندوب كخائن "يبيع" مرشحه لمن يقدم له أحسن العروض. ويقول ف.ع. أنه "من الصعب العثور على مندوب جيد لأنه يجب أن يكون جديراً بالثقة ومقيداً فى اللجنة وفى الوقت ذاته أن يكون من الأقارب لتفادى الخيانة". ومن جهة أخرى يفسر خضوع أعضاء المجالس المحلية وتبعيتهم لمرشح الحزب الوطنى الديمقراطى أو المستقل على مبادئ الحزب الوطنى الديمقراطى كون مرشحي المعارضة السياسية يتجنبون اختيار مندوبيهم من هؤلاء.

ويقول ك.ط.: "... أعضاء المجالس الشعبية المحلية ليسوا مهمين إلا لمرشحي الحزب الوطنى الديمقراطى فقط، ولكنهم خونة لا يفكرون إلا فى مصلحتهم. ولذلك لم يرغب أشرف بدر الدين التحالف معهم رغم أنه هو نفسه عضو فى المجلس الشعبى المحلى لأشمون. وقد حدث ذلك مع ع.ع. الذى رشح نفسه فى انتخابات مجلس الشورى وتسبب مندوبوه فى سقوطه، لتحالفهم مع منافسيه مقابل مبلغ من المال...". نفس الكلام يقوله ه.م. الذى يذكر أنه باستطاعة المندوب أن يجعل مرشحه يفوز بحلول الساعة العاشرة صباحاً، كما يمكنه خيانتته مقابل ١٠٠٠ جنيهاً يتقاضاها من خصم من خصومه. فاختيار المندوب شيء أساسى. يقول ع.م. الذى كان مرشحاً فى انتخابات ١٩٩٥ ولم يحالفه الحظ: "... إن دور المندوب هو كسب المال من المرشح

مقابل التزوير لصالحه. وهذا الشخص ليس لديه حرج من التربع من عدة مرشحين فى نفس الوقت، لأن هؤلاء الناس لا مبادئ عندهم ويعتبرون أن الانتخابات عبارة عن موسم يربحون منه المال. أنا شخصيا لم اتصل بهم أثناء الانتخابات رغم أن عددهم كبير فى دائرتنا...".

القسم الثالث

خصخصة المجال العام وقوة "القاعدة" وفقدان السيطرة عليها

إن تحليل التزوير "من أسفل"، أى من القاعدة، أمر ليس هينا. وحيث إن هذه الظاهرة -للأسباب التى ذكرناها سالفًا- لا تخص مرشحي المعارضة السياسية فهى تتعلق أساسا بالموقف الجديد الذى تتبناه السلطات الإدارية والسياسية المحلية فى النظام السياسى المصرى والحزب الوطنى الديمقراطى. لقد تحررت هذه الأخيرة من رغبات وإرادة أمانة الحزب الوطنى الديمقراطى وأثبتت بذلك قدرتها على تحدى الإرادة السياسية المركزية، مؤقتا، التى تتضح من خلال القائمة الرسمية لمرشحي الحزب الوطنى الديمقراطى. مثل هذا التحليل يؤكد التقرير الاستراتيجى العربى^{٢١٢} الذى يذكر أن الحملة الانتخابية لعام ١٩٩٥ قد أظهرت الدور المتزايد الذى تلعبه السلطات الوسيطة والمحلية التى تتكون من العمد والمشايخ وأعضاء المجالس الشعبية المحلية والمحافظين لدعم المرشحين. ويذكر التقرير أن هذا الدعم كان يتم فى بعض الأحيان، إضافة إلى الدعم الذى تقدمه الجهات المركزية بالدولة لمرشحي الحزب الوطنى الديمقراطى أو للمقربين له. غير أن الدعم كان يقدم أحيانا لبعض المرشحين دون أى توصية من المركز بناءً على التحالفات والعصبية المحلية. ووفقا لذات التقرير، أدى تقلص دور الدولة المركزية وأمانة الحزب الوطنى الديمقراطى، إلى بروز منافسة شبه فطرية اتضحت فى عمليات تسويد بطاقات الانتخاب وانتشار أعمال العنف.

ارتبطت هذه الظاهرة أولا "بخصخصة" الدولة المصرية نتيجة انسحابها أو بالأصح عجزها عن "خدمة" المواطنين عموما، ثم بفعل التغيرات الاجتماعية - الاقتصادية التى طرأت على المجتمع المصرى بعد ثلاثين عاما من الانفتاح الاقتصادى والهجرة إلى دول الخليج وما نتج عن ذلك من نشأة نخبة اقتصادية جديدة تسعى إلى الانضمام إلى النظام السياسى من خلال الفوز بمقعد فى مجلس الشعب. وقد تناولنا فى هذا الكتاب الملامح الجديدة التى يتسم بها هؤلاء المرشحون الجدد أو "المؤهلون للترشيح"، ولو حظ أنها مطابقة لصفات رجال الأعمال. يرتبط دخول هؤلاء فى النظام السياسى المصرى بالعلاقة الزبائنية بين القطاع الخاص الجديد والقطاع العام^{٢١٣}. فالحصول

على مقعد فى مجلس الشعب يمكن النائب من توسيع دائرة علاقاته مع كبار الموظفين والنخب السياسية على المستوى القومى والإقليمى والمحلى. كما أن تكوين الشبكات داخل النظام الإدارى يساعد على انتعاش أعماله بتسهيل الحصول على التصريحات والقروض المصرفية والمعلومات الخاصة بالأسواق العامة والمناقصات، ومزيداً من الاتصالات مع رجال الجمارك، علاوة على ما يتوفر لمن يحمل صفة النائب من سهولة الاتصالات والعلاقات مع القطاع الخاص الأجنبى الذى يسعى إلى الاستثمار فى مصر.

هذا وتلقى رغبة النخب الجديدة فى الاندماج فى النظام السياسى رضا النظام المصرى الذى فى غمرة ضغط النفقات الاجتماعية، ويعد هذا الاتفاق بين هذين النوعين من الفاعلين أمراً معروفاً وشرعياً. فالنظام يقدم تسهيلات لرجال الأعمال فى عملهم مقابل مساعدتهم للدولة فى الحفاظ على السلام الاجتماعى مما يفسر الجهود التى يبذلونها قبل وبعد انتخابات مجلس الشعب: توظيف الشباب العاطلين وإنشاء مراكز اجتماعية أو تمويل الخدمات العامة... الخ. ففى الوقت الذى تسهم فيه النخب الجديدة فى الحفاظ على النظام السياسى نجدها تتسم بالانقياد فى مجلس الشعب ولا تحاول معارضة التوجهات الاقتصادية الرئيسية التى نشأت على أساسها.

من المعلوم أن هذه الطبقات الاجتماعية قادرة على فرض قوتها فى الميدان الانتخابى عن طريق تحالفها محلياً لاسيما مع الأجهزة الإدارية والسياسية، والضغط على السلطات العليا التى تتضح إرادتها من خلال القائمة الرسمية لمرشحي الحزب الوطنى الديمقراطى. لذلك كان من الصعب على الأمانة العامة للحزب الوطنى الديمقراطى، التى شهدت الكثير من التناقضات والصراعات، إعداد قائمة نهائية بسبب كثرة عدد الشخصيات التى كانت تسعى إلى إدراج أسمائها فيها بدعم من شبكات عديدة منها شبكات محلية وقومية، وشبكات إدارية وأخرى اجتماعية واقتصادية. فقد كانت القاعدة السائدة هى الاستبعاد المتبادل على مستوى القاعدة بين مرشحي الحزب الوطنى الديمقراطى الرسميين و"المستقلين على مبادئ الحزب الوطنى الديمقراطى" وفقاً لتحليل دينا الخواجة^{٢٤}. وبذلك كان الحزب الوطنى الديمقراطى يكتفى بتسجيل النتائج الانتخابية لعلاقة القوة بين زبائن كل من المرشحين مما يمكنه من تجديد قاعدته وفى نفس الوقت تجديد قاعدة النظام؛ حيث لا يستطيع هذا الأخير أن يفرض على دائرة تضم أكثر من ١٥٠ ألف صوتاً مرشحاً غير مرغوب فيه، على حد قول ص.ع.

وقد رأينا أنه من المهم فى كتابنا هذا إبراز قوة القاعدة. فإذا كان التزوير من أسفل يحشد علاقة القوة بين المرشحين الأقوياء إداريا واقتصاديا على المستوى المحلى، فليس صحيحا أن "الهيئة الاجتماعية"، "إن لم نقل هيئة الناخب"، لا وجود لها على الإطلاق. من المؤكد أن المنافسة بين المرشحين تفرض عليهم التعامل ليس مع الناخبين مباشرة، وإنما مع "الناخبين الكبار غير الرسميين" الذين يعملون على تحقيق مصالحهم الشخصية والمصالح العامة لمحيطهم أو لمجموعات المصالح التى يرتبطون بها. ونظرا لكثرة المرشحين تستطيع شبكات الأعيان المحليين الاستفادة من تنافس المرشحين فى العروض التى يقدمونها لكسب الزبائن، وهذا هو ما يفسر على وجه الخصوص تجديد النخب البرلمانية فى مصر قبل انتخابات ٢٠٠٠ بكثير. ففى انتخابات ١٩٩٥ شمل مجلس الشعب ١٧٩ عضوا جديدا. كما أن فى قوة القاعدة تفسير لظاهرة التصويت لصالح الوجوه الجديدة والمستقلين على مبادئ الحزب الوطنى الديمقراطى. فبينما يتأثر المرشح الرسمى للحزب الوطنى الديمقراطى سلبا بفقدان النظام لمصداقيته يستفيد المرشح المستقل على مبادئ الحزب الوطنى الديمقراطى من جهتين: بالنسبة للنظام السياسى فهو فى "الداخل" و"الخارج" فى أن واحد، ونظرا لاستقلاله المعلن أثناء الحملة الانتخابية فهو يتمتع بقدر أكبر من الحرية فى خطابه. بيد أن استقلاله هذا لا يجب أن يسيئ إلى صورته كفاعل سياسى له نفوذه داخل النظام لخدمة مصالح الناخبين فى الدائرة والمجموعات التى ساندته وأيضا مصالحه الشخصية بطبيعة الحال. ينطبق هذا الوضع على الدائرة محل الدراسة حيث لا يعاد انتخاب نفس النواب أبدا، وحيث يتم دائما انتخاب المرشحين المستقلين على مبادئ الحزب الوطنى الديمقراطى. ففى ١٩٩٠ فاز عبد الواحد سبل ورجب الفرماوى الذى حل محله عند وفاته طه مقلد. وفى انتخابات ٢٠٠٠ فاز سمير السقا وطه مقلد. وتجدر الإشارة هنا إلى أن عودة طه مقلد والتصويت لصالح المرشح الرسمى للحزب الوطنى الديمقراطى سببهما الرئيسى هو الظروف الخاصة التى أجريت فيها تلك الانتخابات.

تفقد المشاركة الانتخابية المنحرفة المتمثلة فى التزوير على مستوى القاعدة شئنا من انحرافها بسبب الموقف العام للمندوبين المزورين الذين يصعب على الناخبين الكبار غير الرسميين وكذلك على المرشحين أنفسهم السيطرة عليهم؛ لأنهم لا يسعون إلا إلى تحقيق مصالحهم الشخصية، وفى ذلك تفسير للعنف الذى اتسمت به الانتخابات ١٩٩٥. ومن ثم يفسر هذا ردود الفعل الايجابية التى أبدتها ممثلو القاعدة أو زبائن

الحزب الوطنى الديمقراطى والنظام عند صدور حكم المحكمة الدستورية العليا. ويرى ع.ط. أن الرقابة القضائية سوف تقضى على نوعين من البلطجة التى تمارس فى دائرته: "الحكومية"، أى تزوير الدولة للانتخابات وترشيحها أشخاصا لا يصلحون وليس لهم شعبية إطلاقا، و"الشعبية"، أى كون كل مرشح من المرشحين يحيط نفسه بمجموعة من البلطجية يقومون بتسويد الانتخابات لصالحه. يعد كل هذا بلطجة شعبية ومحلية لا يد فيها لا للحزب الوطنى الديمقراطى ولا للحكومة. أما ص.ع. بخبرته الطويلة فيبدو أكثر ارتياحا: "رقابة القضاء شيء جيد سوف يعيد الثقة فى الانتخابات، من الأرجح أن تؤدى هذه الرقابة القضائية إلى تقليل عمليات التسويد والتسديد، بل قد تقضى عليهما ولكن هل ستقضى على التزوير؟ هذا هو السؤال...".

قد ينطبق نفس الكلام على النظام السياسى المصرى. فكما رأينا فى الباب الأول من الكتاب، احترم النظام حكم المحكمة الدستورية العليا ونفذه بطريقة شاملة وصحيحة. ربما يرتبط هذا الموقف بالرغبة فى "تهذيب" العملية الانتخابية بواسطة القضاة لانفلاتها من أى رقابة سواء من الجهات العليا أو من القاعدة. فلا الحزب الوطنى الديمقراطى ولا أجهزة الأمن والداخلية ولا الجهاز الإدارى والسياسى الإقليمى والمحلى، ولا حتى أعيان القرى والأحياء، نجح فى إدارة التناقضات وصراعات المصالح التى شهدتها انتخابات التسعينيات. فلماذا إذا لا يوضع اختيار الناخبين فى إطار مؤسسى، لا تؤدى نتائجه إلى انتقاد مسألة أغلبية الثلثين بمجلس الشعب نتيجة لضم المستقلين إلى الحزب الوطنى الديمقراطى والقيود الإدارية والسياسية والقانونية والأمنية التى تعترض مرشحي المعارضة؟ فمن شأن هذا "التهذيب" أن يجنب الناخبين مناخ العنف الذى أجريت فيه الانتخابات السابقة وأن يكسب النظام صورة أفضل سواء على المستوى الدولى أو على المستوى الداخلى.

القسم الرابع

الرقابة القضائية : الناخب وانفتاح السوق الانتخابى

دون حضور الناخب شخصيا إلى لجان الانتخاب للإدلاء بصوته سرا لا يمكن أن يكون هناك انتخابات. هذا هو المغذى الأساسى لإخضاع لجان الانتخاب لرقابة القضاء. ونتيجة لهذا الإجراء انقلب المنطق القديم الذى كان يسود العملية الانتخابية فى مصر. فالرقابة تسهم، فى فترة الانتخاب، فى الحد من عدم تكافؤ التعاملات الزبائنية بين الناخب والمرشح، كما أنها تفتح المجال لسوق انتخابى موسع وتعديل بالتالى أساليب "الحث على التصويت" وخصائصه.

١ - نهاية "التصويت البديل"،

والتوازن النسبى فى التعاملات الانتخابية الزبائنية

كان أول ما ترتب على إشراف القضاة على لجان الانتخاب الفرعية الاختفاء الفورى "للتصويت البديل" الذى كان يمارسه المندوبون. ففى يوم التصويت، وبعد أن تأكدوا من عدم جدوى وجودهم، غادر كل المندوبين لجان الانتخاب للقيام بمهام أخرى تخدم موكلهم لاسيما تعبئة وحشد الناخبين. وعلى جانب آخر اختفت الكلمات المرتبطة بالتزوير التى كانت سائدة من قبل وظهرت مفردات ومصطلحات جديدة لاسيما "الترغيب"، إذ كان المراد الآن هو حشد وإقناع وإحياء هذا "الغائب الكبير" فى الانتخابات السابقة أى الناخب. وبالتالي يمكن القول بأن الإشراف القضائى قد أدى إلى ظهور^{٢١٥} العنصر الأساسى فى أية انتخابات جديدة بهذا الاسم وهو - الناخب الفرد الذى يدلى بصوته سرا لصالح المرشح الذى يختاره، وهى فئة لم يكن لها وجود من قبل. ويعد هذا أمر جوهري؛ إذ يدرك الناخب فى هذه الحالة مدى حرئته وقوته النسبية لحظة التصويت.

إذا كان الإشراف القضائى قد أدى إلى اختفاء ظاهرة "التصويت البديل" كصورة من صور التزوير فما هو تأثيره على ظاهرة "الحث على التصويت"، وهو ما كان يقوم به الناخبون الكبار غير الرسميين والوسطاء بين المرشحين والناخبين؟ إنها ظاهرة محتمة وعامة مع اختلاف الأشكال والأساليب من دولة إلى أخرى حسب ما يوجد بها من بنى شرعية لكسب الأصوات. ومع ذلك فإن الإشراف القضائى يخفف إلى حد كبير من حدة تلك الظاهرة ويساعد على تطورها. ودون التطرق لتكهنات مستقبلية يمكن القول بأن الإشراف القضائى أسفر عن أمرين منطقيين: أيا كانت الوعود والأعمال والخدمات التى يقدمها المرشح، فإن الناخب أصبح حرا فى اختيار من يمثله وتزداد هذه الحرية بقدر ما يحاط اختياره بالسرية، إذ يمكنه رفض الاتفاقات المبرمة مع الناخبين الكبار غير الرسميين. فى هذا الشأن يقول ط.ع.: "كيف يمكن التحكم فيما يفعلُه الناس خلف الساتر؟" الواقع أن هذا الأمر لم يغير طبيعة ودلالة التصويت فى مصر الذى ما زال تصويتا زبائنيا. ولكن بالمقابل ستكون المقايضة الانتخابية أكثر تكافؤا. فإذا كان النائب يستطيع عدم الوفاء بوعوده، فالناخب من جهته يمكنه عدم رد الجميل أى عدم انتخابه.

٢ - انفتاح السوق الانتخابى وتعديل "الحث على التصويت"

ثانى النتائج المرتقبة على الإشراف القضائى - وليس أقلها شأنًا - هى ظهور هيئة ناخبة لم يكن لها وجود من قبل حيث إن الناخبين الكبار غير الرسميين والمزورين كانوا يسيطرون على أصوات الناخبين. وبنشأة الهيئة الناخبة أو عودتها إلى الظهور تغير الوضع كثيرا؛ إذ اتسع السوق السياسى والانتخابى.

سوق انتخابى موسع

مع مراعاة كل النسب والحذر المعتاد يمكن تشبيه اتساع السوق الانتخابى بالتغيرات التى شهدتها السوق الانتخابى الأوروبى عند الانتقال من نظام الاقتراع المقيد بشروط مالية واجتماعية إلى نظام الاقتراع العام^{٢١٦}. فى مصر التسعينيات كان الاقتراع مقيدا بشروط مماثلة ولكن غير معلنة يحتكرها الأعيان وبصفة أعم الناخبون الكبار غير الرسميين. وقد أدى الانتقال إلى سوق سياسى موسع إثر ارتفاع عدد الناخبين نتيجة للأخذ بنظام الاقتراع العام، على حد قول دانييل جاكسى، إلى تغيرات فى المقايضة الانتخابية. وفى عهد الملكية النيابية كانت الأسواق فى أيدى الأعيان وكانت محدودة ومقسمة (الرهانات محلية بل شخصية) ذات طابع احتكارى (كثير من المرشحين ينتخبون دون منافسة حقيقية منذ أول جولة أو بفارق كبير). تتسم التعاملات فى هذا النوع من الأسواق بالشخصنة وهى غير نوعية وكثيرا ما تتسم بالتكافؤ، وهى عبارة عن علاقات مبنية على تبادل الخدمات والدعم والمنافع المادية والرمزية الخاصة أو العامة. ويكون التبادل ظاهرا جليا ولا يشمل مزايا سياسية محددة. كما أن رهانات المنافسة هى رهانات اجتماعية بل شخصية. وأخيرا من صفات هذا السوق أنه حمائى لا ينتخب فيه الناخبون إلا أحدا من ذويهم. هذا ويحدث الانتقال إلى السوق الموسع ونظام الاقتراع العام تغيرات جوهرية فى المقايضة والتعاملات الانتخابية. فكلما زاد عدد الناخبين كلما أصبح من الصعب إقامة علاقات شخصية، وكلما كانت التعبئة قائمة على المبادئ المعنوية والمجردة. كذلك يميل السوق الانتخابى إلى التميز والتفرد. فعلاوة على الصراعات بين الأشخاص تنشأ الشقاكات بين الفصائل وقد يسهم الصراع بين الفئات الاجتماعية فى إظهار المنافسة فى الأسواق السياسية. ومع اختفاء الظروف الاجتماعية المواتية للمناظرة، وزوال محاولات من يطلق عليهم الآن جارجو بالمقاولين السياسيين لفرض علاقات جديدة بين الناخبين والمنتخبين، تراجعت استراتيجيات التعبئة الانتخابية المبنية على عرض المزايا المادية، وأصبح كسب الأصوات عملية متخصصة وجماعية،

لاسيما باللجان الانتخابية التي نجم عنها فيما بعد الأحزاب السياسية^{٢١٧}.
الهدف من هذه الفقرة المطولة عن الانتقال - في فرنسا - من السوق الانتخابي إلى السوق الموسع إثر ارتفاع عدد الناخبين هو أن نبين أن ظهور هيئة ناخبة في مصر، مهما كانت محدودة الحجم، من شأنها تغيير طبيعة التعاملات الانتخابية وأشكالها. وإذا كان الانتقال إلى تعامل من النوع "السياسي" بين مرشح يقترح برنامجاً أو أفكاراً سياسية وناخب يختار حسب رأيه السياسي لا يعد نتيجة طبيعية تتم تلقائياً عند ظهور سوق انتخابي، فعلى عكس ذلك لا شك في أن طبيعة الوساطة بين المرشحين والناخبين والأساليب المستخدمة فيها تتغير. فهناك احتمال كبير ألا تظل الوساطة حكراً للبعث، وهو ما شاهدناه في قرية سنتريس، وإنما يقوم بها فاعلون جدد فيتنوع الوسطاء، بل وتقل الوساطة رأسياً بينما تزداد أفقياً.

نهاية احتكار "البحث على التصويت"

من شأن الهيئة الناخبة المصرية - وليس مجرد ظهورها - أن تدفع الفاعلين الذين يسعون إلى اكتساب أصواتها إلى أن يأخذوا في الاعتبار تنوعها واهتماماتها والمصالح التي تحركها. وفي هذا الصدد فإن أعمال الباحثين الذين اهتموا بدراسة تحول بلدان الجنوب إلى الديمقراطية السياسية والانتخابية مقنعة للغاية. يبين ريشار بانيجاس كيف أن الأخذ بالتعددية في دولة بنين في التسعينيات قد عزز وضع الوسطاء مثل قيادات القرية والقيادات الدينية والأعيان وحتى الأفراد العاديين الذين أجادوا التصرف وعرفوا كيف يُشعرون المرشحين والأحزاب باستحالة الاستغناء عنهم. فالسمسار السياسي الجديد لا ينتمي إلى أي حزب، ويؤكد أنه له نفوذ على عدد من النشطاء أو الناخبين. ومن جهة أخرى تبين كامى جواران استناداً على مثال ريو دي جانيرو بالبرازيل كيف أن الشبكة الزبائية بين المرشح والناخبين تتجه نحو اللامركزية بفعل ارتفاع عدد المرشحين وتزايد عدد المضاربيين الصغار. وفي مصر كان أهم عنصر هو ارتفاع عدد المرشحين، كما أن الإشراف القضائي وأثره على نشأة هيئة الناخبين قد أدى إلى تزايد عدد الوسطاء، وساهم بالتالي في "فك مركزية" الشبكة الزبائية. وفي قرية سنتريس واجهت جماعة ص.ع. منافسة شرسة من قبل المقاولين - أو بالأصح السماسرة - الانتخابيين الجدد. يرجع الوضع الاحتكاري لجماعة ص.ع. لكونهم يسيطرون على أصوات الهيئة الناخبة الافتراضية. إلا أن توجه الفاعلين - المزورين نحو الاستقلالية داخل لجان الانتخاب تجاه الناخبين الكبار

غير الرسميين والمرشحين على حد سواء حال دون تجديد المرشحين كما يشهد بذلك متوسط سن هؤلاء، وكذلك ظهور بعض الناخبين الكبار خارج المجموعة السياسية التقليدية فى القرية. وحتى تنشأ مجموعة من الوسطاء الانتخابيين لا بد أن يتمكن هؤلاء من الوصول إلى سوق الأصوات والناخبين، وقد وفر الإشراف القضائى مثل هذا السوق.

إن أعيان سنتريس المسنين قد طالهم الإرهاق، ونحن نشهد الآن نهاية الثقل السياسى المحلى الذى كان يتمتع به الجيل الذى دخل المجال السياسى فى عهد التجربة الناصرية. ويرجع ذلك إلى حتمية تجديد الأجيال، والدليل على ذلك ما حدث عند وفاة ط.ع. أحد الأخوين الأعداء، بعد بضعة أشهر فقط من انتهاء بحثنا الميدانى، ولكن أيضا اعتراض المستبدين والمهيمنين الاجتماعيين، لاسيما شباب القرية، على وضع مجموعة القدامى واحتكارهم النشاط السياسى والانتخابى.

الواقع أن الريف المصرى قد تغير كثيرا ويشهد على ذلك ما آلت إليه قرية سنتريس وشباب القرية بفضل التقدم الذى تم فى مجال محو الأمية والثقافة ودخول وسائل الإعلام. ومن جهة أخرى تسعى فئة الشباب إلى دخول اللعبة السياسية بطريقة مستقلة دون التعرض لضغوط لأنها أصبحت ميسرة. ويمكن القول بأن الإشراف القضائى على لجان الانتخاب الفرعية يلبى بطريقة ما هذا المطلب. يقول ط.ع.: "إن دور الوسطاء فى سبيله إلى الاختفاء بسبب التعليم، والإشراف القضائى سوف يكمل هذا التطور". ويضيف ط.ع. أن أكثر من تأثر بتلك التحولات هم الناخبون الكبار غير الرسميين وهم يدركون تماما أن نفوذهم وثقلهم أصبح محل اعتراض. الشيخ أ. (٦٨ سنة): "ولدت فى هذه القرية سنة ١٩٣٢ وحضرت آخر انتخابات قبل الثورة، انتخابات ١٩٥٠، وكنت عضوا فى الاتحاد الاشتراكى العربى. لاحظت أن من عام ١٩٥٠ حتى اليوم المشاركة السياسية فى قريتنا زادت، وهذه الظاهرة لها عدة أسباب: أولا فى قريتنا كل العائلات لها أولاد دخلوا الجامعة وعندنا صحفيون وأطباء ومحامون يشكلون ما يسميه الماركسيون "الانتلجنسيا". وهؤلاء لهم تأثير على عائلاتهم. العامل الثانى هو التكنولوجيا الحديثة والتليفون المحمول والانترنت. ويعد هذا من عوامل المشاركة السياسية لأنه من السهل على كل دائرة معرفة ما يحدث فى الدوائر الأخرى. لم يكن الحال كذلك من قبل وكان لا بد من الانتقال للحصول على المعلومة. أما الآن، مع الحاسب الآلى والانترنت يمكنك الحصول على كل المعلومات من كل أنحاء العالم وأنت فى بيتك. والحكومة لا تستطيع أن تفعل شيئا لمنع ذلك. مثلا الإسلاميون فى أوروبا

يرسلون التعليمات لأصدقائهم فى مصر وإيران عن طريق الانترنت، وقدمت قناة الجزيرة برنامجا عن طريقة استخدام الإسلاميين للانترنت، ويؤدى ذلك إلى مشاركة سياسية لا تستطيع الحكومة مقاومتها. العامل الثالث هو الصحف والمكتبات. فى الماضى لم تكن الصحف تصل إلى قريتنا ولم يكن بها مكتبة. أما اليوم فالشباب يقرأ وبما أن الشبان متعلمون فهم يفهمون ما هى المشاركة السياسية. لم يكن هناك إلا مدرسة صغيرة للابتدائى وأخرى للإعدادى، وكانت المدرسة الثانوية على بعد ثمانية كيلومترات والجامعة فى القاهرة. لم يكن لدى الناس المال الكافى لتعليم أولادهم. كل ما كان فى إمكانهم كان الكتاب. أما الآن فهناك مدارس وحتى هناك جامعة فى شبين الكوم. وأخيرا العامل الأخير هو الأحزاب السياسية. يوجد فى قريتنا ممثلون عن كل الأحزاب وهم يؤثرون على الشارع، والناس يتعلمون بذلك ما هى المشاركة السياسية".

وقد جاءت على لسان ع.ط. أقوال مماثلة: "الناس هنا لهم ثقافة سياسية. فهم يعرفون معنى كلمة انتخابات وتسويد وتسديد وتزوير ولجنة انتخاب وكشوف انتخابية. كما يعرفون من له حق التصويت ومن ليس له هذا الحق، وما هى مهمة مجلس الشعب، ومدته وعدد أعضائه، ونسبة ال ٥٠٪ للعمال والفلاحين، والأعضاء المعينين، والاستفتاء... الخ. وهذه الثقافة موجودة عند كل الطبقات الاجتماعية وكل الأعمار لأن كل عائلة من عائلات سنتريس تضم اليوم ثلاثة أو أربعة جامعيين، أضف إلى ذلك التليفزيون والأطباق الهوائية والصحافة والمراكز الثقافية ومراكز الشباب والأحزاب السياسية. كل ذلك يعطى الناس ثقافة سياسية، وعلاوة على ذلك الممارسة المستمرة للانتخابات أو حتى مشاهدة انتخابات مجلس الشعب ومجلس الشورى والانتخابات واتحادات الطلاب. كل ذلك يعطى للشباب والكهول والفلاحين والمدرسين والتجار نوعا من الثقافة السياسية". وعلى حد قوله يبدو أن الشباب له تأثير على العائلات. غير أن النتائج السياسية والانتخابية لتلك التغيرات التى تمس الشباب، إنما تؤثر أيضا على ثقل الوسطاء.

ويقول ف.ع.: "فى الماضى كان دور الوسطاء أساسيا. كنت تعطى المال لكبير العائلة أو لشخص آخر ليأتى لك بأصوات الفلاحين وكل العائلة. أما الآن فقد أصبح دورهم محدودا بسبب التعليم. لم يعد الناس يحتملون أن يوجههم أحد". ويتذكر ه.م. دور الوساطة الذى كان يلعبه والده فيقول: "قبل الثورة كان أبى يقوم بدور الوسيط لحسن زياد باشا. كان يفعل شئنا مهما جدا. عندما كان يريد أن يصوت أحد لحسن

زياد باشا كان يعطيه نصف ورقة مالية قيمتها جنيه واحد ولا يعطيه نصفها الثانى إلا بعد التصويت. ولكن فى هذا الزمن قل دور الوسطاء إلى حد كبير إلا فى المناطق النائية لأن الناس أصبحوا مثقفين وهم يخجلون من أن يقال إنهم تقاضوا مبلغا من المال لينتخبوا فلانا أو فلانا. ولكن ذلك يتم بأسلوب مهذب فى صورة تبرعات للمسجد أو غيره ومقابل ذلك يضمن الوسيط أصوات المجموعات التى يسيطر عليها". نفس الكلام جاء على لسان ص.ع. : "انتهى دور الوسطاء بسبب الجهود المبذولة فى مجال محو الأمية ولا يستطيع أحد أن يقول أن أصوات القرية الفلانية تتكلف "كذا" أو "الخدمة الفلانية"، فالمهم الآن هو الاقتناع". وبذلك يمكن القول أن التعليم ومحو الأمية يلعبان دورا كبيرا فى جعل التصويت مسألة فردية ومسألة اقتناع أو رأى شخصى.

حتى دون أن ندعى أن إضفاء الطابع الفردى على التصويت كان نتيجة حتمية لمحو الأمية، علينا أن نقر بأن التعليم يوفر الأدوات اللازمة لحرية التصويت. يقول الآن جاريجو^{٢١٨} فى هذا الصدد : "إن معرفة القراءة والحساب تعنى أيضا معرفة قراءة بطاقة الانتخاب وإعلان نوايا المرشح والصحف، ومعرفة عد الأصوات أو فهم معنى وجود أغلبية فى البرلمان". وبالطبع يؤدى هذا التوجه نحو فردية التصويت، لاسيما بين الشباب، إلى تعقيد لعبة تأثير هؤلاء أو أولئك ويصبح من الصعب التنبؤ بنتائج الانتخابات.

الحاج ا.ت. ٤٥ سنة، عضو سابق فى المجلس الشعبى المحلى لمدينة سنتريس : "لم تعد السياسة مثل ما كانت عليه فى الماضى. اليوم فى القرية تشب الصراعات لأى شيء. لو كانت القرية تتفق على شيء وعلى رأى واحد لكان هذا أفضل. فى الماضى كان من السهل معرفة عدد الأصوات التى يمكن للمرشح الفوز بها فى القرية، بل وكنت تستطيع، بالورقة والقلم، أن تعرف من معه ومن ضده وبذلك تعرف عدد الأصوات التى سيحصل عليها فى كل قرية وفى كل دائرة. وحتى قبل إعلان النتائج كان الكل يعلم من الفائز. أما اليوم فالحالة مؤسفة. كل فرد فى العائلة الكبيرة، أو حتى فى العائلة الصغيرة، له رأيه الشخصى وتوجد خلافات كثيرة. فى الماضى كان كل الناس متساوون والكبير هو الأكبر سنا وكان له نفوذ أكبر. لا يهم إن كان فلاحا أو بقالا أو موظفا صغيرا. ومع تقدم التعليم والوعى والثقافة فى القرية نشأت طبقة جديدة حلت محل كبار السن والآخرين. ولذلك، وقت الانتخابات يحاول كل شخص أن يفعل شئنا هاما ولو كان ذلك ضد إخوته وأعمامه أو أخواله وباقى أفراد العائلة فيشب الصراع.

كل شخص يصوت لصالح مرشح مختلف وأصبح من الصعب عدّ الأصوات كما كان يحدث من قبل. وبذلك اختفت قيادات الماضي وكل واحد الآن له رأيه الشخصي... هذا هو ما يسمى بالديمقراطية العفوية أو التلقائية، ولكنها أيضا شعبية على المستوى المحلي، ولكنها لا تؤثر على شيء لأنها سلبية".

ولنستمع في نهاية حديثنا عن اعتراض الشباب على ثقل الوسطاء لما يقوله ص.ع.: "يجب أن نعلم أن شباب الريف قد تغير كثيرا ونتيجة لذلك قل تأثير كلمتنا وقل ثقلنا ونفوذنا، بل تلاشى كل ذلك لصالح الشباب ولا شك في أنهم سيقومون بدورنا على وجه أفضل. الشباب هنا كانوا أصلا من الفلاحين الأميين، وكان يكفي أن تقول لهم "أنت وأنت علموا على هذا الرمز أو ذاك: فكانوا ينفذون ولا يمكنهم الرفض أو حتى الإفصاح بأنهم يريدون انتخاب شخص آخر خشية أن يكشف أمرهم أمامي. كانوا يعرفون أنه في هذه الحالة، إذا حدث لهم أي شيء، لن أساعدهم لأنهم "كسروا" كلمتي وأنا واحد من "الكبار". لكن الآن، مع تعليم الشباب، لا أستطيع أن أقول لأحدهم اذهب وانتخب فلانا. إذا كان مهذبا أو من أقرب أقربائى سوف يوافقنى فى الظاهر ويسخر منى فى داخله ويقول لنفسه: "لن يأمرنى هذا المتخلف بما يجب على أن أفعله". وإذا كان شابا لبقا سوف يقول: "ولما لا تذهب أنت وتصوت له، أنت صغ". لذلك يمكن القول بأن التعليم قضى على دورنا، أو على الأقل جعله ضعيفا وغير ملموس. والإشراف القضائى سوف يقضى عليه تماما خاصة لو تم بنزاهة كما يقولون. كما أن الفراغ والبطالة جعللا الشباب لا يجد ما يفعله إلا الثرثرة والكلام الفارغ. يقضون وقتهم فى القراءة والاستماع. وعندما أقول لهم إن فلانا خير شخص يمثلنا فى البرلمان يتهموننى بأن مقاييسى فى اختيار المرشح مقاييسى رجعية وتقليدية وأن الاختيار يجب أن يكون على أساس أجدد المرشحين لهذه المهمة وليس على أساس القرابة والمصاهرة ولا لكون المرشح من أبناء القرية. وفى نظرهم يجب أن يكون الشخص الذى ينتخبونه متعلما ومتقفا وقادرا على الفهم والتشريع. يجب أن يخدم الأمة أولا ثم أهالى الدائرة. وعلى هذا المستوى أيضا يجب أن يخدم مجموع الأهالى وليس أصدقائه وزبائنه. ولا أستطيع الرد عليهم لأنهم على حق. وبما أنهم شباب وليس لهم عمل، ينشغلون بالانتخابات على مدى أكثر من سنة مما يهدد وظيفتنا ودورنا. أعطتهم وسائل الإعلام والصحف ثقافة سياسية أكثر من اللازم. كل واحد منهم يريد أن يصبح عبد الناصر ويكون له دور. هذه لعنة حلت علينا نحن "الكبار" وعلى دورنا في توجيه الأهالى. ما زال لنا دور فى المجالس العرفية. ولكن

هذه أيضا لا يعترف بها الشباب. يقولون إنها ليس أكثر من عرف وأنه من الأفضل اللجوء إلى المحاكم لأنها ستعترف بحقك. فالمحكمة محايدة لا تعرف أحدا وبالتالي لن تقف مع القوى ضد الضعيف. ربنا يحمى دورنا لأنه فى وقت ما لن يكون لنا أى وظيفة".

نحو زبائية أكثر أفقية؟

بذلك يمكن القول بأن الإشراف القضائى على لجان الانتخاب الفرعية يعتبر مرحلة إيجابية هامة من التوجه الديمقراطى فى الانتخابات فى مصر. وأكثر ما جاء به من إيجابيات أنه أدى إلى وجود هيئة ناخبة وفتح سوق جمع الأصوات الذى كان قاصرا فى البدء على الأعيان ثم بعد ذلك، وبسبب تزايد عدد المرشحين الأقوياء اقتصاديا نتيجة الانفتاح، على المندوبين - المزورين. ومع تنوع الهيئة الناخبة أصبح من الممكن تجديد وتزايد وتنوع الوسطاء والوكلاء. ومع ذلك لم تؤد تلك التغيرات إلى تعديل جوهرى فى دلالة التصويت فى مصر. فهو ليس تصويتا بهدف التعبير عن رأى سياسى، وإنما تصويت بهدف المقايضة أساسها الزبائية : مرشح يفعل أو يعطى (أو يتعهد بالفعل أو العطاء) ومن يشكره بانتخابه أو يعاقبونه بعدم انتخابه مرة أخرى. ليس هناك تعارض فى الواقع بين الانتقال إلى الديمقراطية الانتخابية والتعددية السياسية من جهة والزبائية من جهة أخرى. والدليل على ذلك ما حدث فى كثير من بلدان الجنوب التى تبنت نظاما ديمقراطيا مؤخرا. بل أن التحول إلى التعددية والديمقراطية قد يضاعف الشبكات الزبائية الانتخابية. ويبين ريشار بانيجاس متحدثا عما حدث فى بنين، أنه مع هيكلة النظام الحزبى لعبت السياسة الزبائية دورا أكبر فى تعبئة المؤيدين. وأخيرا أحدث انتقال بلدان الجنوب إلى الديمقراطية تقدما فى التفكير حول طبيعة الزبائية وعلاقتها بالديمقراطية. هل يجوز اعتبارهما متناقضين؟ ألا يتم تعزيز الديمقراطية - بشيء من المفارقة - فى بوتقة أنماط من المنطق الزبائنى ومن خلال سياسة ملء البطون؟ هذا هو السؤال الذى يطرحه ريشار بانيجاس الذى لاحظ أن القاعدة تستخدم التصويت الزبائنى كوسيلة لتحقيق مصالحها وتوجد تنافسا فى عروض المرشحين، بل وتستخدم التصويت كوسيلة للانتقام من الجهات العليا. أما أقوال كامى جواران فهى أقل جزما، إذ إنها ترى أن الزبائية، فى إطار الانتخابات الحرة، تشوه لعبة التعددية بتمييزها للمرشحين الذين فى أيديهم مقاليد السلطة، إلا أنها (أى الزبائية) تدخل أيضا فى إطار الأداء الديمقراطى؛ لأن الناخبين لهم حرية

التصويت. ولكن هل هم أحرار بالفعل أم أنهم مضطرون، نظرا للفوارق الاجتماعية وندرة الموارد وخصخصة توزيعها، إلى قبول نظام رقابة سياسية يخضعهم لطبقة سياسية لا تمثلهم أو لا تمثلهم، إلا بقدر محدود، وإن كان هذا النظام لا يلغى اختيارهم تماما؟ وتشير كامبي جواران أيضا إلى أن التعود على التصويت واندماج الفقراء فى السياسة يتم من خلال ممارسة المقايضة.

ما هو الوضع بالنسبة لمصر؟ من الصعب الإجابة على هذا السؤال لأن التغييرات التى أحدثها الإشراف القضائى على لجان الانتخاب لم تتضح بعد حقيقتها، ولأن الفاعلين القدامى والفاعلين المحتملين - وقد فوجئوا بالجديد فى عملية التصويت فى انتخابات ٢٠٠٠ - لن يكشفوا عن استراتيجياتهم وخططهم إلا فى الانتخابات المقبلة. وكما أشرنا فى الباب الأول من هذا الكتاب لن يتمكن القضاة وحدهم من ضمان التوجه الديمقراطى للانتخابات فى هذا البلد، ولا إعطاء عملية انتخاب النائب دلالة سياسية. لا بد من إصلاحات قانونية وإدارية وسياسية سواء فيما يتعلق بالمعايير الانتخابية، أو بمباشرة الحقوق السياسية للمواطنين وللأحزاب السياسية، أو بإعادة تنظيم النظام السياسى - الإدارى المحلى الذى - بفعله خلله الوظيفى، جعل من النائب "عمدة بديل" فى دائرته.

تبين من تحليل التزوير "من أسفل" كيف أن أعضاء المجالس الشعبية المحلية يقومون بتزوير الانتخابات لصالح "معلميهم" أى النواب. والواقع أن انتخابات ٢٠٠٠ بقضائها على عملية "التصويت البديل" أدت إلى قطع علاقة المصالح التى كانت تربط هذين الفاعلين. ينبئ هذا الانقطاع بتغير العلاقة بين المرشح لمجلس الشعب والهيئة الناخبة من جهة، وبين عضو المجلس الشعبى المحلى والهيئة الناخبة من جهة أخرى. منطقيا سيضطر كل منهما من الآن فصاعدا مخاطبة الناخبين لكسب الأصوات دون اعتماد أحدهم على الآخر فى ظل نظام العلاقات الزبائنية الذى غاب عنه الناخب. ونظرا لزوال المصالح المتبادلة، أو على الأقل المباشرة، سوف يلعب كل منهما منفردا وسوف تنشأ علاقات جديدة. وأخيرا ينبئ هذا الانقطاع بتجديد شامل للمجالس الشعبية المحلية وبإحياء دور هذه المجالس. هذا هو الأمل الذى عبر عنه الأشخاص الذين أجرينا معهم البحث الميدانى وهم يشكلون كما ذكرنا قاعدة النظام السياسى المصرى و الحزب الوطنى الديمقراطى.

م.ز.ن. (عضو الحزب الوطنى الديمقراطى وعضو المجلس الشعبى المحلى بمحافظة المنوفية، رئيس لجنة التجارة الداخلية والتموين فى المجلس الشعبى): تقتضى

الديمقراطية أن يكون هناك وعى وثقافة سياسية وكل ذلك تحقق فى انتخابات ٢٠٠٠ التى حركت فى الناس الوعى السياسى الذى كان قد اختفى بعد عبد الناصر... وسوف تكمل انتخابات المحليات كل ذلك لأن الحملة الانتخابية ستكون صعبة جدا، ثم إن الديمقراطية تبدأ بالمحليات لأن معظمها يحتل أهمية كبيرة فى الريف حيث يسكن معظم المصريين، وإذا ما أعطوا قدرا صغيرا من السلطة ليحكموا أنفسهم ستكون هذه هى الديمقراطية، وتكتمل الصورة السياسية بمجلسى الشعب والشورى... عندما تشاهد التلفزيون وترى كيف تتزايد مساحة الديمقراطية... يرتبط كل ذلك بالنوايا الحسنة التى تبديها الإدارة السياسية حتى تكون الانتخابات نزيهة كما فى عام ٢٠٠٠، وهنا سترى الديمقراطية الحقيقية فى المحليات (...). فاننتخابات المجالس الشعبية المحلية، عندما تجرى فى ظل قانون لا يمنح أعضاءها أى صلاحيات، فإنها تجذب الحمقى وغير الأكفاء... يقضون الوقت فى إزعاج التنفيذيين بطلبات غريبة. ولكن فى رأى أن الانتخابات القادمة ستكون نزيهة وستضم المجالس الشعبية المحلية أشخاصا أكفاء ومثقفين... يجب فقط إعطاءهم صلاحيات جديدة... سوف تفتح الانتخابات المقبلة الطريق لإصلاح الحياة السياسية بالمحليات فى مصر (...). يجب أن يكون عضو المجلس الشعبى المحلى حاصلا على الأقل على شهادة جامعية، وهم كثيرون فى الريف حاليا، وأن يكون قد قدم خدمات ملموسة للمحيطين به وأن يؤيد ترشيحه ما لا يقل عن ٥٠٠ شخصا. يجب أيضا أن يكون مقتدرا ماليا وملتزما وليس من أتباع أحد نواب مجلس الشعب أو مجلس الشورى... وأخيرا أن يكون رجلا مستقلا يعرف ما يفعل ويعرف أهمية وجوده فى المجلس الشعبى المحلى (...). أدت انتخابات ٢٠٠٠ إلى تقليص دور المندوب الذى يصبح فيما بعد عضوا فى المجلس الشعبى المحلى، وبالتالي تفقد المحليات أهميتها بالنسبة للنواب (...). وكل ذلك معناه أن على المرشح أن يحسن التصرف ويقدم الخدمات للأهالى إذا كان يريد الفوز...".

تفترض كل هذه الاستنتاجات أو النتائج أن يكون لدى النظام المصرى رغبة حقيقية فى "تطهير" عملية التصويت والمضى قدما فى التجربة أثناء الانتخابات القادمة. غير أن هذا لم يحدث إذ أن انتخابات ٢٠٠٢ المحلية أجريت بلا إشراف قضائى. أما الأسباب التى قدمها النظام المصرى لتبرير عدم التزامه بحكم المحكمة الدستورية العليا الصادر فى يوليو ٢٠٠٠ فى شأن الانتخابات التشريعية وعدم إخضاع لجان الانتخاب للإشراف القضائى فى الانتخابات المحلية فهى الوقت الذى يقتضيه ذلك وكون المجالس الشعبية المحلية لا تعد إلا قسما من أقسام السلطة التنفيذية وليست

مجالس ذات سيادة، وأن مداولاتها تتم على المستوى المحلى.

هذا القرار يستحق التحليل لكونه يحتوى على دلالات هامة بخصوص الحدود التى ينوى النظام وضعها للانفتاح الديمقراطى الذى بدأ فى عام ٢٠٠٠، والتى تتعلق بنوعية النخب البرلمانية وأعضاء المجالس الشعبية المحلية التى يريدونها أن تشغل مقاعد مجلس الشعب والمحليات، وبنوع العلاقات التى يريدونها بينهم ومع قراهم أو دوائرهم. والمسألة المطروحة هنا هى طبيعة الزبائنية الانتخابية والسياسية فى مصر. يرى باتريك هينى^{٢١٩} أن ظهور الهياكل الزبائنية فى ضواحي القاهرة يرتبط مباشرة بضعف المحليات. فكلما قلت ميزانية المحليات كلما حكم على النخب السياسية لاكتسابها الشرعية بالدخول فى عمليات السمسرة الفردية لعدم استطاعة هؤلاء الساسة تمثيل المصلحة العامة أو التعبير عن المطالب العامة التى لا يمكنهم تحقيقها بسبب الأوضاع المالية فتدار على مستويات أعلى من مستواهم، بحيث يمكنهم التأثير عليها. فقد قلت قدرات الدولة التوزيعية كثيرا ولم يعد بمقدورها تجديد نحو ٥٠ ألف عضوا تتشكل منهم المجالس الشعبية المحلية فى أنحاء الجمهورية عن طريق الانتخابات "الحرّة". بل الأكثر من ذلك انتخب بعض هؤلاء بطريقة ديمقراطية، وبذلك فهم غير "ملزمين" تجاه الجهات العليا مما قد يعرض الجهاز الإدارى لبعض المشاكل بسببهم كما حدث بين عامى ١٩٧٧ و ١٩٧٩. هل كان من الأفضل أن تظل العلاقة بين عضو المجلس الشعبى المحلى والنائب علاقة المعلم/الزبون، فيرضى ذلك النائب الذى يحتكر إمكانية الحصول على الأموال العامة والخدمات، والتى يجوز تملكها بصفة شخصية وإعادة توزيعها حسب منطق الفردانية؟

الزبائنية الإدارية والاقتصادية: توازن مهدد

يطرح قرار الدولة المصرية بعدم تطبيق نظام الإشراف القضائى على انتخابات ٢٠٠٢ المحلية فرضية أخرى. تحدثنا طوال هذا الباب الأخير من الكتاب عن تنافس نوعين من الزبائنية: الزبائنية القديمة القائمة على توزيع أموال الدولة التى فى تناقص مستمر، والزبائنية الجديدة القائمة على توزيع الأموال الخاصة للمرشحين أو لموكليهم بسخاء متزايد. بل طرحنا فرضية وجود تحالف سياسى بين الموظف ورجل الأعمال يظهر على المستوى الانتخابى. ألا يمكن القول بأن النظام المصرى كان يريد، من خلال "الهدية" التى قدمها للنواب فى عام ٢٠٠٢، وهم أساس شرعيته، عدم قلب خصائص الزبائنيه، وذلك بأن يوفر لهم الإمكانيات اللازمة لمنافسة

المرشحين من رجال الأعمال القادرين على الاحتفاظ باستقلالهم تجاه أجهزة الدولة ومواردها المحدودة؟ ألا يمكن طرح فرضية أن تطور الزبائنية الانتخابية المصرية، التي أصبحت الآن تعتمد على أموال المرشحين الخاصة، يدعو إلى إعادة النظر في إحدى السمات الرئيسية الواضحة في التصويت المصرى منذ عهد عبد الناصر، ألا وهى الهيمنة الإدارية، وأنه أصبح يعبر عن الهيمنة الاقتصادية والاجتماعية؟ ومع ذلك، إذا كانت الهيمنة الإدارية، بل والدولية، تتراجع فالمسألة المطروحة هى مسألة طبيعة النظام السياسى المصرى الحالى وشرعيته. فمصر تعيد النظر مرة أخرى فى العلاقة بين الليبرالية الاقتصادية والليبرالية السياسية. ولا يبدو أن الانتقال إلى اقتصاد السوق يودى إلى مزيد من الديمقراطية، بل إنه يودى على عكس ذلك إلى تثبيت النخب الحاكمة وعرقلة عملية التحول الليبرالى الذى بدأ منذ أكثر من عشرين عاما.

[هوامش]

- ١٥٧ تضم الدائرة ٥٣٣٣٨٩ نسمة.
- ١٥٨ أيمن سيد عبد الوهاب، "انتخابات ٢٠٠٠، دراسة حالة"، في هالة مصطفى انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٠، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠١، ص ٢٢٧-٣٠٤.
- ١٥٩ بما أنه لم يكن هناك انتخابات في عام ١٩٦٧ فقد انتخب محمد شاهين ليحل محل نائب متوفى أو "مستقيل".
- ١٦٠ لأسباب تتعلق بظروف خاصة بالانتخابات في أشمون فإن الأعداد المتوفرة لدينا تخص الدائرة بأكملها وليست موزعة حسب لجان الانتخاب ولا القرى أو المدن. وبالتالي ليس لدينا الأعداد التي تسمح بتحليل السلوك الانتخابي في هذه القرية على حدة.
- ١٦١ انظر الباب الأول من الكتاب حول تنظيم انتخابات ٢٠٠٠ عمليا.
- ١٦٢ انظر الباب الأول.
- 163 Patrick Haenni. *Banlieues indociles? Sur la politisation des quartiers périurbains du Caire. thèse de doctorat soutenue en 2001.*
- ١٦٤ كان لمسألة الوقت أهميتها في إدخال التصويت ضمن ممارسات المواطنين. ويقتضى ذلك تعلم بعض الأمور لاسيما "تعلم الانتظار". يقول ميشيل أوفيرليه في هذا الصدد: "على المواطن-الناخب أن يكون صبورا وأن يخضع نزواته الملحة لجعلها تتزامن مع حلول موعد الانتخابات. ويشير المؤلف أيضا إلى أن منح المواطن حق الانتخاب معناه حرمانه من وسائل التعبير السابقة مثل الثورات وإقامة المتاريس..."
- Michel Offerlé. *Un homme. une voix? Histoire du suffrage universel. Découvertes Gallimard histoire.* 1993. 160 pages"; « La politique en campagne » Politix. n°15. 1991. p. 55-67
- لم تعد هذه المعطية صحيحة اليوم بسبب تطور بعض أشكال الديمقراطية المشاركة *démocratie participative* التي من خواصها، بالإضافة إلى قربها من تطلعات المواطنين، محاولة طرح المشكلات العامة بطريقة مستمرة عبر الزمن.
- 165 Michel Offerlé. « Mobilisation électorale et invention du citoyen. L'exemple du milieu urbain français à la fin du XIXe siècle », dans Daniel Gaxie (éd.). *Explication du vote. Un bilan des études électorales en France.* Presses de la Fondation nationale des sciences politiques. 1989. p. 161.
- 166 Daniel Gaxie. "Entretiens: Enjeux électoraux. enjeux municipaux", Politix. n°5. 1989. p. 17-23.
- ١٦٧ نفس المرجع، ص ١٩.
- ١٦٨ يشير المتحدث هنا إلى فروع إحدى الجمعيات الخيرية الإسلامية التي يستثمرها الإخوان المسلمون للقيام بالأنشطة الاجتماعية والصحية والتعليمية ولتكوين قاعدتهم الاجتماعية والانتخابية. اقرأ في هذا الشأن:
- Ben Néfissa S. "Citoyenneté morale en Égypte: Une association entre État et Frères musulmans", dans Ben Néfissa en collaboration avec Hanafi S. (éds.). *Associations et pouvoirs dans le monde arabe.* coll. De l'Annuaire d'Afrique du Nord. Aix en Provence. Éditions du CNRS. 2002
- ١٦٩ معروف عنه أنه يتناول المشروبات الكحولية ومولع بالنساء.
- 170 Marc Abélès. *Jours tranquilles en 89. Ethnologie politique d'un département français.* Paris. Odile Jacob. 1989. p. 349-356.
- ١٧١ انظر الفصل الأول.
- 172 Michel Seurat. *L'État de Barbarie.* Paris. Le Seuil. 1989.
- 173 Hisham Sharabi. *Le néo-patriarcat.* Mercure de France. 1996.
- 174 Pierre Rosanvallon. *Le Sacre du citoyen. Histoire du suffrage universel en France.* Paris. Gallimard. 1992.
- ١٧٥ يوضح أوليفييه روا أن العصبية الحالية في العالم العربي ليست امتدادا للقبائلية أو الطائفية وإنما هي شكل جديد من أشكال علاقة التضامن التقليدية في حيز حديث مثل الدولة أو عولمة الدوائر الاقتصادية والمالية. ومن السمات المميزة لها مقارنة بمجموعات مماثلة في ساحات ثقافية

أخرى أنها تميل إلى العودة للتقاليد re-traditionalisation بمعنى أنها تعمل وتتأصل بل وتدعى أن مرجعيتها هي قواعد العصبية التقليدية.

Olivier Roy. « Clientélisme et groupes de solidarité: survivance ou recomposition? », dans Ghassan Salamé (dir.), Démocraties sans démocrates. Paris. Fayard. 1994. p. 397-411

176 Bourdieu P. « Les modes de domination », Le sens pratique. coll. « Le sens commun », Paris. Minuit. p. 209-244.

Patrick Haenni; « Banlieues indociles? Sur la politisation des quartiers périurbains عن هذا التعبير مأخوذ من "Le sens commun", Paris. Minuit. du Caire", p. 317

١٧٨ انظر الباب الثاني.

١٧٩ يعد الشباب عنصراً أساسياً في المنافسة الانتخابية وسوف نعود إلى هذه النقطة لاحقاً في تحليلنا.

١٨٠ في الريف المصري، يعتبر بناء منزل خارج حدود القرية علامة على التحرك الاجتماعي والنمو، مثل ما كان يفعل الباشوات الإقطاعيون في الماضي حتى لا يختلطوا بعامة الشعب.

١٨١ القلة من نواب المعارضة الذين استطاعوا أن يعطوا هذه الصورة وهذا الانطباع عن أنفسهم هم من الشخصيات القومية التاريخية مثل خالد محيي الدين من حزب التجمع الذي له اتصالات على أعلى مستوى داخل أجهزة الدولة.

182 Ben Néfissa S. « Citoyenneté morale en Égypte: Une association entre État et Frères musulmans », dans Ben Néfissa en collaboration avec Hanafi S. (éds.), Associations et pouvoirs dans le monde arabe. coll. De l'Annuaire d'Afrique du Nord. Aix en Provence. Éditions du CNRS. 2002.

١٨٣ ١٩٩٥ ولكنه لم يفرز لعدم حصوله على تأييد الجمعية الشرعية وذلك لأنه لم يستأذنها قبل ترشيح نفسه. رشح رشيد الفرماوى نفسه في انتخابات.

184 Ben Néfissa S. « Morale individuelle et politique: l'expérience d'un conseil "municipal" islamiste dans le quartier de Hérouan », Lettre d'information de l'Observatoire urbain du Caire contemporain. 1999. n°49. p. 20-29.

185 Alain Garrigou. Le vote et la vertu. Comment les Français sont-ils devenus électeurs?. op.cit.

186 Pierre Rosanvallon. Le Sacre du citoyen. Histoire du suffrage universel en France. Paris. Gallimard. 1992. p. 105-148.

187 Patrick Haenni. Banlieues indociles... p. 298.

١٨٨ أوضح آلان جاريجو كيف ساهمت الانتخابات المنتظمة في فرنسا في عهد الجمهورية الثالثة في إزالة الأوهام المرتبطة بالعلاقات الزبانية: إذ أن التصويت جعل المقايضة موضوعية وحولها إلى علاقة تبادل صريح "أعطى تعطي"، وشبه التصويت بالمقابل الذي استحق السداد.

Alain Garrigou. Clientélisme et vote sous la IIIe République: le clientélisme politique dans les sociétés contemporaines. op. Cit. p. 39-78

189 Léonard Blinder. In a Moment of Enthousiasm. Political Power and Second Stratum in Egypt. Chicago. University of Chicago Press. 1978.

١٩٠ يميز بايندر بين النخبة الاجتماعية والحكام.

١٩١ انظر الفصل الثاني من الجزء الثالث

192 Ben Néfissa S. Eid S. Haenni P. « Pluralisme juridique et ordre politique urbain au Caire: les faux-semblants des majâlis curfiyya. dans Le Roy E. et Le Roy J. (éds.) Un passeur entre les mondes. le livre des Anthropologues du Droit. disciples et amis du Recteur Michel Alliot. Paris. Publications de la Sorbonne. 2000. p. 207-226.

١٩٣ كان محمد شاهين نائباً عن الدائرة في الستينيات وآخر مجلس كان عضواً فيه هو مجلس ١٩٧١.

١٩٤ يشير هنا إلى ضباط ثورة يوليو ١٩٥٢.

١٩٥ جدير بالذكر أن الوضع الاجتماعي لأي شخص لا يرتبط بوضعه الاجتماعي-الاقتصادي فحسب. فإذا كان الشخص ضعيفاً من الناحية الاجتماعية-الاقتصادية وعددياً، فهو في هذه الحالة يعتبر شخصاً "محمياً".

١٩٦ أكثر القضايا انتشاراً في الريف المصري هي القضايا المتعلقة بتحديد الأراضي الزراعية، والإرث، والرئى وتوزيع المياه. إلا أن الانفتاح الاقتصادي أدى إلى ظهور قضايا الشيكات بدون رصيد والكمبيالات... الخ. انظر: Ben Néfissa S. Eid S. Haenni P. op. cit.

١٩٧ انظر الفصل الثاني من الجزء الثالث.

١٩٨ عدد الأقباط في القرية موضع البحث محدود جداً، وبالتالي يمثل كسب أصواتهم في الانتخابات رهاناً لا يذكر وهذا ما يفسر عدم مشاركتهم السياسية: "الواقع أن عدد الأقباط في الدائرة لا يسمح لأي قبضي أن يفوز في الانتخابات. في هذه الحالة لماذا ننسئ إلى علاقتنا بالمسلمين بتقديم مرشح قبضي ضد المرشح المسلم؟ لأن العداوة ستبقى بيننا، خاصة وأنا نعلم أننا لن نفوز. فلماذا ننسئ إلى علاقتنا الجيدة؟

١٩٩ المقصود هنا هو الوظائف الحكومية.

200 Ben Néfissa S. « Citoyenneté morale en Égypte... », op. cit.

٢٠١ انظر الجزء الخاص بالزبانية الإسلامية.

٢٠٢ يشير المتحدث هنا إلى مشروع كفالة اليتيم وهو مشروع كبير أقامه الإخوان المسلمون بالاشتراك مع الجمعية الشرعية.

٢٠٣ نفس المصدر.

٢٠٤ توجد في النص استخدامات أخرى لكلمة "تربيط" مثل الاتفاقات المبرمة بين المرشحين لتبادل الأصوات فيما بينهم.

٢٠٥ انظر الباب الثاني من هذا الكتاب.

206 Richard Banégas. « Bouffer l'argent. Politique du ventre, démocratie et clientélisme au Bénin », dans ???, Le clientélisme politique dans les sociétés contemporaines. ???, p. 75–110.

207 Alain Garrigou. Le vote et la vertu. Comment les Français sont-ils devenus électeurs?. Presses de la Fondation nationale des sciences politiques. 1992, p. 167.

٢٠٨ نفس المرجع ص ٢٥٦.

٢٠٩ انظر في الباب الأول فصل "ضعف الهيئة الناخبة وحدود مهمة القضاء" ومسألة القيد في كشوف الانتخاب.

٢١٠ تستخدم الرموز حتى يتمكن الناخب الأمي التعرف على اسم المرشح الذي يريد انتخابه.

٢١١ انظر في الباب الثاني: "النائب المصري بين خصائص النظام السياسي-الإداري والنظام الرئاسي".

٢١٢ التقرير الاستراتيجي العربي، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٥.

213 Volker Perthes. « Le secteur privé, la libéralisation économique et les perspectives de démocratisation: le cas de la Syrie et de certains autres pays arabes » dans Ghassan Salamé (dir.), Démocraties sans démocrates. Paris. Fayard. 1994, p.334–371.

214 Dina El Khawaga. « Le Parti national démocrate et les élections de 1995. La conjonction de nombreuses logiques d'actions », dans Sandrine Gamblin (éd.), Contours et détours du politique en Égypte. Les élections législatives de 1995. L'Harmattan/Cedej, 1997, p. 83–99.

٢١٥ نظراً لأن البيانات الدقيقة عن ظاهرة تزوير الانتخابات في تاريخ الانتخابات غير متوفرة لدينا فقد رأينا استخدام كلمة "عودة ظهور" لمزيد من الحذر.

216 Daniel Gaxie. "Le vote comme disposition et comme transaction", dans Daniel Gaxie (éd.), Explication du vote. Un bilan des études électorales en France. Paris. Presses de la Fondation nationale des sciences politiques. 1989, p. 11–36.

217 Alain Garrigou. Le vote et la vertu.... op. cit. p. 220–225.

٢١٨ نفس المرجع ص ٢٤١–٢٥٠.

219 Patrick Haenni. Banlieues indociles? Sur la politisation des quartiers périurbains du Caire. thèse de doctorat.

الخلاصة

كان الهدف الرئيسي لهذا الكتاب هو فهم بعض الظواهر الناجمة عن الانتخابات التشريعية التي أجريت في مصر خلال العقد الأخير ولم تتناولها الأبحاث العلمية بالتفسير الكافي. كيف يمكن لانتخابات تتسم بالتزوير الواضح بعلم الجميع أن تولد مثل هذه المنافسة بين المرشحين وكيف أن هذا التزوير لم يكن بالضرورة في صالح المرشحين الرسميين لحزب الحكومة والإدارة؟ ومع صدور حكم المحكمة الدستورية العليا في يوليو ٢٠٠٠ أخذ هذا الهدف الأولي بعدا جديدا إذ أن فرص الإشراف القضائي على لجان الانتخاب الفرعية كان يرمى إلى القضاء على أهم صور التزوير وقد تحقق ذلك جزئيا. وفي الوقت ذاته أظهر الإشراف القضائي على اللجان عنصرين كانا غائبين في الانتخابات السابقة - أو أعاداهما إلى الظهور - وهما الناخب والهيئة الناخبة.

في هذا الكتاب اعتمدنا على تحليل مجموعة من اللقاءات مع عدد من الشخصيات المعترف بهم في القرية على أنهم من أهم الفاعلين المباشرين أو غير المباشرين في الانتخابات المختلفة لاسيما الانتخابات التشريعية، وبناءً على دراسة التصويت من الزاوية المحلية خلصنا إلى أن النتائج التي توصلنا إليها تنطبق على مجمل التعاملات الانتخابية في مصر، قد يكون في ذلك شيء من المجازفة بطبيعة الحال. فكيف يمكن تبرير مثل هذا التعميم خاصة وأن المادة الأساسية للبحث الميداني تتكون من خطاب الفاعلين عن ممارساتهم أو عن الممارسات التي لاحظوها وليس من مشاهدة الباحثين وتحليلهم للموضوع مباشرة؟ كان من السهل، للرد على مثل هذه الانتقادات، أن نعتبر هذا الكتاب مجرد دراسة حالة لقرية واحدة لا تمثل نهائيا الوضع العام. غير أن ذلك لم يحدث. فما يشهد لصالح الموقف الذي تبينناه هو تواضع الهدف المبدئي للكتاب. لم نكن بصدد تحليل عملية التصويت في مصر بأبعادها المتعددة وإنما أردنا، ببساطة شديدة، فهم الآلية الانتخابية وفاعلها في إطار انتخابات معروف أنها مزورة. فكيف يمكن "لانتخابات بلا ناخبين" أن تجرى وتولد المنافسة وأن يتم بناءً عليها تشكيل مجلس الشعب؟ كان تفسير هذه الآلية يقتضى القيام ببحث ميكرو وكانت الوحدة المكانية موضع الدراسة هي قرية من القرى وليس الدائرة بأكملها.

إذا كان من المؤكد أن ظروف أو شروط المقايضة الانتخابية تختلف وفقا للمكان الذى تجرى فيه الانتخابات، فمن المؤكد أيضا أن الآلية فى حد ذاتها لا تختلف لأن الفاعلين هم أساسا المرشحون والناخبون "الكبار غير الرسميين". فبالفعل يتغير هؤلاء سواء على مستوى الدوائر أو داخل الدائرة الواحدة، وتختلف خصائص الأعيان الناخبين الكبار فى حي عشوائى من أحياء القاهرة أو فى أحد الأحياء العمالية عن تلك التى يتسم بها أعيان قرية من قرى المنوفية أو الصعيد. كذلك تختلف سمات المرشحين والخدمات التى يتعهدون بتقديمها من مكان لآخر، كما تختلف أساليب التزوير فى المناطق الحضرية عنها فى المناطق الريفية حيث تسجل هذه الأخيرة منذ زمن طويل نسبة مشاركة انتخابية مرتفعة. غير أن هذه الاختلافات لا تتنافى مع كون الناخب العادى لا يعتبر فاعلا رئيسيا فى الآلية الانتخابية. لقد أكدت نتائج انتخابات ٢٠٠٠ مثل هذه الفرضية؛ إذ شارك فى انتخابات مجلس الشعب ٦ مليون ناخب فى بلد يصل فيه العدد الرسمى للناخبين ٢٧ مليون ناخب.

يعتمد الكتاب على خطاب الفاعلين بشأن ممارستهم الانتخابية وليس على خطاب الباحثين وتحليلهم لتلك الممارسة. يرجع مثل هذا الاهتمام بأقوال الفاعلين مع تقليص مكانة الباحثين لعدة أسباب: كيفية إدارة الحوار ومستواها، "وصفة" الذى أجرى هذه اللقاءات. فغالبا الظن أن هذه النوعية من البحث "anthropologie participante"^{٢٠} لم يكن من الممكن أن تتم مع شخص من خارج القرية خاصة وأنها تناولت موضوعات حساسة يصعب التطرق إليها لأسباب عدة.

عادة لا يعكس الخطاب صورة صحيحة ودقيقة للممارسات بل يحورها، فالصورة التى يعطيها المتحدث تتفق مع رؤيته وخبرته ومصالحه. ولذلك حرصنا على توفير بعض المعلومات عن المتحدثين حتى يمكن للقارئ فهم وضعهم وموقفهم. ومع ذلك فخطابهم لا يبعد كثيرا عن الممارسة، بل إنه جزء منها لأنه يعد أفضل المداخل للتصورات والقواعد والقيم التى تحدد الممارسة ومن ثم "تشكلها". المقصود إذا باختيارنا هذا هو الابتعاد عن بعض الرؤى التى تحصر النشاط السياسى فى الجانب المؤسسى على نحو مبالغ فيه فى بعض الأحيان. صحيح أن المؤسسات لها منطوق ودلالات تحدد سلوكيات الفاعلين. ولكن فى مصر أيضا، كما أوضح كروزيه وفريدبرج^{٢١}، ليس الفاعل مجرد شخص خاضع أو ضحية للنظام المؤسسى، بل هو يشارك فيه مع احتفاظه فى الوقت نفسه بقدر من الاستقلالية والحرية بل والسلطة، كما أنه قادر على تحليله ولو جزئيا وتحليل ممارساته الشخصية. يتضح ذلك جليا فى

المثال الذى تناولناه فى هذا الكتاب إذ نرى كيف أمكن استخدام المؤسسة الانتخابية وانحرافاتهما ضد من كان من المفترض أن يستفيدوا منها وهم المرشحون الرسميون للإدارة والدولة.

لقد أدى ظهور فاعلين جديدين (أو عودتهما إلى الظهور) - لا بد من أخذهما فى الحسبان مستقبلا - إلى تغيير الآلية الانتخابية. هذان الفاعلان هما الناخب والهيئة الناخبة. بيد أن مثل هذا التغيير لم يكن له تأثير جوهري على دلالات التصويت فى مصر ولا على طبيعة الزبائنية فى التعاملات الانتخابية، حتى وإن كان له تداعيات هامة على أساليب هذه الأخيرة. نحن بصدد تصويت بهدف المقايضة وليس تصويتا للتمثيل السياسى، حيث إن المواطنين المصريين قد أدركوا تماما حدود الوظائف السياسية لعضو مجلس الشعب على المستوى القومى والدور "المحلى" الذى يوكل إليه. ومن جهة أخرى يعاني المواطنون المصريون، لا سيما فى الريف، من صعوبة الوصول إلى الأجهزة الإدارية وأجهزة الدولة التى احتفظت رغم قلة مواردها بدورها التوزيعى لبعض الخدمات ويبدو أن الانتقال إلى اقتصاد السوق لم يخفف من وظائف الدولة السيادية بل العكس. فكل شيء يتم وكأن الدولة تكثف من تلك الوظائف المتمثلة فى الرقابة والعقاب والتصريح والحظر... الخ لتعويض فقدانها هيمنتها النسبية على المستوى الاقتصادى والاجتماعى وحتى يكون لوجودها مبرر شرعى.

وبرغم طبيعته الزبائنية فالتصويت المصرى لا يعتبر تصويتا لا سياسيا. وإذا كان الرأى السياسى لا يعبر عنه إلا قليلا عن طريق صناديق الانتخاب إلا أنه موجود ويعبر عنه، لا سيما بالنفس، فى أماكن أخرى. فالتصويت لصالح "المستقلين على مبادئ الحزب الوطنى الديمقراطى هو تصويت عقابى ضد الحزب الوطنى الديمقراطى أو بالأحرى ضد النظام، ولكن مع الاحتفاظ بميزة وجود نائب له اتصالاته داخل النظام. والتصويت لصالح الإسلاميين هو أيضا تصويت سياسى ولكنه أكثر إيجابية" لأنه يعبر عن أفضلية واختيار. فهو يجمع بين مميزات التصويت السياسى والتصويت بهدف المقايضة ويسمح بالتعبير بوضوح عن اختيار سياسى معارض وفى نفس الوقت بتقديم الشكر وتشجيع من يقوم بما لم تعد الدولة القيام به، أو لا تقوم به بالكفاءة المطلوبة: العلاج والتعليم والمساعدة والحماية. بل هناك ما هو أكثر من ذلك. فمن مميزات التصويت لصالح الإسلاميين أيضا أنه يعطى العمل السياسى مغذى ودلالة لأنه يحمل فى طياته مشروعا. وأيضا كان رأينا فى مثل هذا المشروع ومهما كان مضمونه غير واضح فهذا العنصر ليس دون أهمية. فكل من الوفد والدولة فى

بداية عهد عبد الناصر كان قد نجح فى تحقيق التحالف بجعل العمل السياسى والعمل العام لهما مغذى ودلالة. ويبدو أن هذا هو الجديد فى التصويت لصالح الإسلاميين. يبدو أن الزبائنية من النوع الخاص أخذت مكانتها فى التعاملات الانتخابية المصرية تزداد على حساب الزبائنية الانتخابية التقليدية المبنية على التوزيع والعطاء والخدمات اعتمادا على أموال الدولة وذلك على الأقل منذ الحقبة الناصرية. بل وقد طرحت فرضية مفادها أن التوازن بين النوعين من الزبائنية أصبح مهددا. وهنا تظهر كل التناقضات الموجودة فى النظام المصرى الحالى : دولة لم تعد الدولة التوزيعية التدخلية والتنموية كما فى الحقبة الناصرية، وفى الوقت نفسه ليست الدولة التى انتقلت حقيقة إلى الليبرالية الاقتصادية. حتى إذا كان من الصعب، فى إطار ارتباط القطاع الخاص بالسلطة الدولية، التفرقة بين النوعين، إلا أن انتشار الزبائنية من النوع الخاص قد يكون له تداعيات على التعاملات الانتخابية فى مصر بسبب خواص التاريخ السياسى الحديث فى هذا البلد وآثار الناصرية على مستوى التصورات. فالزبائنية العامة تقوم على أساس التوزيع من أموال الدولة. ووفقا للنظرة الناصرية فإن الدولة ملك للجميع وبالتالي ما يفعله هذا النوع من الزبائنية هو تسهيل حصول المواطنين على ما يرون أنه ملك لهم ومن حقهم الحصول عليه. أما بالنسبة لأعمال الخير التى يقوم بها رجل الأعمال الذى يصبو إلى الوصول إلى الدولة وأسواقها ويسعى إلى مقعد فى مجلس الشعب فالأمر مختلف. الواقع أن هذا النوع من الزبائنية قد أبرز حقيقة العلاقة التى أصبحت علاقة زبائنية حقيقية بمعنى "خذ وهات"، وهو ما يفسر الجهود التى تبذلها الزبائنية الإسلامية لمحو هذا "الدين" من الأذهان وذلك بتجنب الشخصية وإضفاء طابع جماعى على العطاء والتبرعات وإعادة توزيعها دون تمييز ولا تفرقة وبمحاولة إشراك المواطنين فى أعمالها وأنشطتها الاجتماعية ولو بصورة محدودة.

استندنا فى تحليل دلالات التعاملات الانتخابية والتصويت فى مصر على المراجع التى تناولت تاريخ الانتخابات فى فرنسا وفيه تعريف لما "يجب" أن يكون عليه التصويت. فالتصويت هو عبارة عن تعبير الناخب فرديا عن اختياره، وهو يختار حسب ما يمليه عليه ضميره، وبطريقة منطقية بعيدا عن الضغوط والتبعيات. وبذلك يكون هذا الاختيار اختيارا سياسيا، كما أن من المسلم به أن "ما يجب أن يكون عليه" التصويت متوفر لدى كل الناخبين. إلا أن أبحاث علم الاجتماع السياسى والانتخابى مبنية على فرضيات عكس الفرضية الديمقراطية: أولا توجد اختلافات بين نائب وآخر،

ثم إن لكل منهم وضعاً محدداً اجتماعياً واقتصادياً وثقافياً. ويقول دانييل جاكسي أن التصويت هو أولاً مرتبط بالوضع الاجتماعي للشخص وعلاقته بمحيطه^{٢٢٢}. كذلك يفترض الاختيار السياسي أن تتوفر لدى كل الناخبين معايير للتقييم خاصة بالسياسة، غير أن الكل لا يتساوى في درجة التسييس لكون التسييس كفاءة تكتسب، وكلما ارتفع مستوى التعليم، وارتفعت بالتالي الطبقة الاجتماعية، كلما أمكن اكتساب المعرفة والتمكن من الحقل السياسي والفاعلين فيه ورهاناته. ولا يمكن أن ندعى أن "الناخبين قاموا بالاختيار" في ظل نظام اجتماعي يعيد إنتاج عدم التكافؤ في التسييس فيحرم المواطنين من وسائل معرفة الحقل السياسي وإدراكه. الواقع أن الناخبين يختارون بناءً على معايير مختلفة تماماً وبعيدة كل البعد عن المنطق السياسي الذي ينسب لهم. هذا فهناك شروط اجتماعية واقتصادية غير معلنة يتناولها هو معنى دانييل جاكسي بالتحليل ويطلق عليها "cens caché" إن التأكيد على الفرق بين "الناخب الحقيقي" و"الناخب الصوري" لا يعنى أن الـ "كما لو كان..." الذي تقوم عليه الديمقراطية الانتخابية الغربية ليس له تأثير على الممارسات، بل على عكس ذلك هذا المعتقد هو الذي يتيح للطقوس الانتخابية المنتظمة أن تعمل لأن عملية فهمه وإدراكه من قبل الفاعلين في التعاملات الانتخابية قد تمت تدريجياً. "بمخاطبة الناخبين كما لو كانوا مطابقين للنموذج، وبتقديم الحلول السياسية لهم، وبتفسير أصواتهم على أنها أحكام سياسية، نحثهم على أن يكونوا كالمفترض أن يكونوا عليه"^{٢٢٣}.

بيد أن المقارنة بين التجربة الانتخابية المصرية المعاصرة والنموذج الغربي أو بالأصح النموذج الفرنسي، وإن كان لا مفر منها، تثير إشكاليات متعددة الجوانب. أولاً المقارنة هنا تشوبها الازدواجية في ظل الظروف السياسية الدولية الحالية حيث يتم "باسم الديمقراطية" إضفاء الشرعية على التدخل العسكري في بعض الدول، ونقض مبدأ كان من قبل يرتبط ارتباطاً وثيقاً بفكرة الديمقراطية ألا وهو سيادة الشعوب والأمم. فكل شعب يعرف جيداً المسار الذي يناسبه للانتقال إلى الديمقراطية وإقرارها. في هذا الصدد يعد النموذج الفرنسي نموذجاً خاصاً بفرنسا ويختلف من عدة جوانب عما يمكن تطبيقه في بلدان أخرى هي جزء مما يطلق عليه "الديمقراطيات الغربية القديمة"^{٢٢٤}. قد تكون مثل هذه الأقوال مجرد إعلان نوايا في إطار مجتمعات علمية تشهد هي ذاتها العديد من ظواهر الهيمنة. والواقع أن أكثر المجتمعات التي تمت دراستها حتى الآن هي المجتمعات الغربية؛ حيث توجد مجتمعات علمية تتوفر لديها الإمكانيات والوقت والحرية التي تمكنها من العمل والبحث. لذلك يكون من المغرَى

بالنسبة للباحث - وعن حق - أن يستند إلى أحدث ما أنتجته تلك المجتمعات العلمية عن مجتمعاتها وأكثر هذه الأعمال تجديدا وملاءمة لموضوعه. هذا هو ما فعلناه في هذا الكتاب، خاصة وأن الموضوع يثير كثيرا من الأفكار المسبقة والصور النمطية images d'Epinal لاسيما فى مصر. علاوة على ذلك كان الهدف الرئيسى من الاستعانة بأعمال آلان جارجو ودانييل جاكسى وميشيل أوفيرليه هو إعطاء القارئ المصرى صورة لتاريخ فرنسا السياسى والانتخابى أقرب إلى الواقع من تلك التى يصورها "بلد حقوق الإنسان وثورة ١٧٨٩".

قد تبدو الإشارة إلى التاريخ الانتخابى الفرنسى غير صائبة على أساس الاختلاف بين زمكانية مصر عام ٢٠٠٠ وزمكانية فرنسا أو غيرها من الديمقراطيات الانتخابية. وبالتالي من المهم أن نوضح أن الهدف من ذلك هو وضع الخطوط الرئيسية لإشكالية فرض أدوار انتخابية، وأن نبين أن هذه الأدوار ليست فطرية أو تلقائية، كما أنها لا تخص ثقافة بعينها دون الثقافات الأخرى. وقد أشرنا إلى التاريخ الانتخابى المصرى لنفس الغرض مخاطبين الجمهور المصرى على وجه الخصوص وعلاقته بتاريخه. ليس من الأفضل، بدلا من الاحتماء فى تاريخ سياسى انتخابى ثرى ولكنه مجمل، تناول الظواهر الحالية بمزيد من الاهتمام والتساؤل عما إذا لم يكن نمو الديمقراطية الانتخابية يتم فى بوتقة التغيرات الحالية؟ هذه هى الفرضية المطروحة فى هذا الكتاب. أيا كان حجم الهيئة الناخبة المصرية فى الوقت الحالى فإن ظهورها أو عودتها للظهور يؤثر على التعاملات الانتخابية ويسهم فى تحولها الديمقراطى. إن النظر إلى ثقل التاريخ الانتخابى الفرنسى بشئ من النسبية مهم جدا، خاصة وأن "نتاجه" يتعرض اليوم لأزمة كبيرة أو بالأصح يعاد تشكيله.

يشهد النموذج الانتخابى الفرنسى، بل والغربى اليوم تحولات جوهرية فيما يتعلق سواء بالمشاركة أو الالتزام أو بالتمثيل السياسى، الأمر الذى يفسر كثرة الكتب والأبحاث عن "أزمة الديمقراطية"، وهى من ثمار التساؤلات التى يطرحها علماء السياسة والاجتماع والمؤرخون على حد سواء. ذلك وتمس هذه الأزمة علاقة الناخبين الغربيين بالسياسة، وبالتالي الطبيعة السياسية للتصويت وهى التى عرضناها فى هذا الكتاب على أنها العلامة المميزة والمتميزة للتصويت فى الدول الغربية مقارنة بالتصويت بهدف المقايضة المبنى على الزبائنية على الطريقة المصرية.

يعد التزايد المستمر فى نسبة الامتناع عن التصويت^{٢٢٥} أولى علامات أزمة الديمقراطية الانتخابية. وتمثل هذه الظاهرة على ما يبدو عاملا مشتركا فى كل البلدان

وفى كل الطبقات الاجتماعية حتى إذا كان الإيمان الدائم والمستقر بقيمة التصويت الايجابية يخفف إلى حد ما من ظاهرة عدم اكتراث الناخبين بعملية التصويت. هذا وقد ظل الامتناع عن التصويت لفترة طويلة مرتبطا بالطبقات الاجتماعية الدنيا، وكان ينظر للتهميش السياسى على أنه من آثار التهميش الاجتماعى أو امتداد له. كما بينه دانييل جاكسى. أما اليوم فالامتناع عن التصويت فى فرنسا أصبح يشكل ظاهرة تمتد إلى الفئات العليا من المجتمع بما فيها الشباب الجامعيون^{٢٢٦}. وعليه فإن أكثر الفئات معرفة وتمكنا من الحقل السياسى لا ترى ما يستحق ذهابها للتصويت. ثمة مؤشر آخر يدل على الارتياح الانتخابى scepticisme ألا وهو تزايد التصويت بعدم الاختيار^{٢٢٧}، وهو بكل بساطة "التصويت من أجل التصويت" من قبل ناخبين مقتنعين ومرتابين فى الوقت ذاته وليس اختيارا انتخابيا.

ثانية العلامات التى أبرزها المتخصصون هى عدم استقرار أو عدم ثبات التصويت^{٢٢٨} حيث لا يتردد الناخب فى الانتقال من حزب لآخر ويسلك سلوك المستهلك السياسى ويحكم على الأشخاص وفقا للظروف، كما يتزايد شعوره بأن الأيديولوجيات والقوى السياسية المنظمة لا تسمح له بتحقيق ذاته. ونحن اليوم بصدد ظاهرة تآكل الهويات الحزبية، وأصبح إعلان المرشح عن انتمائه الحزبى يلعب دورا أقل وضوحا فى توجيه اختيار الناخبين، وتراجع دور الأحزاب السياسية فى تحديد التصويت. ويرى بيير روزانفالون أن ما يحدث فى فرنسا يعد انقطاعا تاريخيا بالنسبة للسلوك الانتخابى الذى كان سائدا على مدى نحو قرن من الزمن ألا وهو التصويت كتعبير عن الهوية السياسية^{٢٢٩}.

يتعلق العرض الثالث للأزمة بالهوة بين الناخبين والطبقة السياسية بشكل عام وما صاحبها من فقدان رجال السياسة لمصداقيتهم. فهى إذا أزمة التمثيل السياسى، إذ يشعر المواطنون أنهم غير ممثلين على النحو الكافى ولم يعد رجل السياسة يعتبر ممثلا (لناخبيه أو لأيديولوجية ما أو لقضايا أو مصالح مشتركة... الخ) وإنما ينظر إليه على أنه يدير الأمور ويحاسب على أفعاله، الأمر الذى يؤدى إلى تنامى شخصنة الحياة السياسية. ومن جهة أخرى لم تعد الأحزاب السياسية مكانا للجدل والنقاش وإنما منشآت مسئولة عن إعداد أخصائين فى الفوز بالسلطة.

هذا ويختلف تحليل الباحثين لتلك الظواهر. فالبعض يرى أننا بصدد أزمة كبيرة وعميقة تنبئ بإعادة تشكيل شاملة لعلاقة المجتمعات الغربية بالسياسة فى حين يرى البعض الآخر أن الأمر لا يزيد عن كونه تغييراً لأشكال الديمقراطية دون المساس

بجوهرها. ويذكر كثير من الباحثين أن الديمقراطية في حد ذاتها تعتبر إشكالية : فقد تطلبت وتتطلب حتى الآن إعادة النظر في الأمور من حين لآخر لتتواءم مع التغييرات التي تحدث في محيطها.

ربما يكون شعور المواطنين " بسوء تمثيل " القيادات والطبقة السياسية بشكل عام. والأحزاب السياسية التي تعاني اليوم من قلة الأعضاء، علامة على نهاية "العصر الثاني للديمقراطية"، أى ديمقراطية الأحزاب السياسية حسب تصنيف برنار مانين^{٢٣٠} الذى يرى أن "الديمقراطية ليست نظاما جامدا". يرى برنار مانين أن العصر الثاني للحكومة التمثيلية قد ظهر بعد عصر "ديمقراطية الأعيان"، ويليه اليوم "ديمقراطية الجمهور" التي يمكن وصفها كما يلي: لم تعد النخب هي نخب الأعيان أو النخب ذات الموهبة التنظيمية والتفانى في العمل السياسى، وإنما هي نخب الاتصالات القادرة على نقل وتوصيل رسائل ما إلى الناس وجعلهم يستقبلونها. وتظهر هذه النخب قدرا أكبر من حرية العمل عما كانت تتمتع به سابقاتها، وأصبح البرنامج السياسى للأحزاب التى تساندها أقل دقة وتحل محله توجهات عامة، بل تصورات لم يعد التباين بين الأحزاب السياسية انعكاسا مكثفا لتباينات داخل المجتمع، بل إن الاختلافات فى الرأى التي كانت تسفر فى الماضى عن الانقسامات الحزبية نشاهدها اليوم داخل الحزب الواحد. وأخيرا تغير مكان الجدل العام فلم يعد محصورا داخل البرلمان أو الأحزاب السياسية، وإنما امتد إلى ساحة أوسع، تختلف فى بنيتها ألا وهى وسائل الإعلام.

يتفق دانييل جاكسى^{٢٣١} مع تحليل مماثل عن تحول السياسة إلى الاحتراف، وهى ظاهرة لم يكن يتقبلها المواطنون لكونها تتعارض مع مبدأ تساوى الجميع فى المسئوليات العامة، بل وينظر إليها اليوم بمزيد من القلق وتعزز الشعور العام بتجريد المواطن من حقه فى ممارسة السياسة. الواقع أن "ديمقراطية الجمهور" صاحبها ظهور المتخصصين فى السياسة من العاملين فى مجالات استطلاعات الرأى والإعلام والتسويق والصحافة. ومن الناحية الاجتماعية لا يعد هؤلاء من رجال السياسة إلا أن أنشطتهم تؤثر بطرق عديدة على الممارسات السياسية وتوجهها. ورغم ذلك، على حد قول دانييل جاكسى، فليس عليهم أى مسئولية سياسية. ومع هذه التغييرات تعمقت الهوة بين المواطن العادى والطبقة السياسية المنشغلة برهانات محددة تشكلها. وبذلك أصبح تحول السياسة إلى الاحتراف والتفويض السياسى يمثلان إشكالية تتزايد وأصبح هناك تساؤلات جديدة. ألم يحن الوقت لمناقشة الطريقة التى تتبعها وسائل

الإعلام فى إذاعة أو نشر الأخبار، ومحتوى تعليم وإعداد الصحفيين والأيدولوجيا الضمنية للإعلام والتسويق السياسى ؟ هل يجب الحد من سلطان السياسة التمثيلية وتأسيس مجال يتدخل فيه المواطنون مباشرة ؟

يتضح من ظهور وانتشار "أشكال جديدة للمواطنة" أن حالة عدم الرضا السياسى العامة قد أسفرت بالفعل عن أنماط بديلة من العمل السياسى مثل الأحزاب والنقابات لا ترتبط بأجهزة الجولة ولا بالتنظيمات وتسمح بربط المجتمع بالنظام السياسى. ولكونها مرتبطة ارتباطا وثيقا بتغيرات الحركة الاجتماعية تميل أشكال المشاركة السياسية والالتزام إما إلى أن تأخذ طابعا دوليا على غرار حركة العولمة البديلة *altermondiste*، وإما إلى الارتباط بقضايا محددة وأنية. ومقابل رؤية إعادة تشكيل الديمقراطية التمثيلية الغربية على هذا النحو ثمة تحليل آخر مفاده أننا بصدد أزمة حقيقية تمس "جوهر" الديمقراطية بل و"جوهر" السياسة.

يرى آلان جارجو^{٢٢٢} أن انخفاض نسبة المشاركة الانتخابية يعكس أزمة شديدة لارتباطه بدلالات التصويت وأسبابه ومبررات وجوده. وعلاوة على أن الاختلافات بين البرامج السياسية فى تفاوت مستمر، فالمواطنون يتساءلون إذا كان الحكام السياسيون لهم النفوذ الكافى على المجتمع ليغيروه ويحولوه إلى الأفضل؟ وما هى هوامش الحركة والعمل المتاحة للدول اليوم فى زمن العولمة وثقل السوق والشركات الكبيرة متعددة الجنسيات والمؤسسات السياسية والمالية الدولية والإقليمية؟

يربط بعض المؤلفين تلك الأزمة بالتغيرات العميقة التى تشهدها المجتمعات الغربية داخليا. ولا يتردد بيير روزانفالون^{٢٢٣} فى الحديث عن "انصراف" المجتمع عن السياسة فى فرنسا اليوم لاسيما بسبب انقطاع الرابطة القديمة بين الأحزاب السياسية والطبقات الاجتماعية. ورغم أن مسألة التمثيل السياسى "الجيد" كانت على الدوام من المشاكل الأساسية للديمقراطية التمثيلية الحديثة إلا أن بيير روزانفالون قد أوضح كيف تشكلت تدريجيا فى فرنسا ديمقراطية تتسم بالتوازن من أجل تقويم هذا التناقض الأصلى بين المبدأ السياسى الذى يؤكد سيادة الشعب والمبدأ الاجتماعى الذى يبين أن هذا الأخير "لا يمكن العثور عليه" *introuvable*. تكونت ديمقراطية التوازن هذه انطلاقا من دور الأحزاب السياسية وتبنى تقنيات انتخابية جديدة ومن المكانة التى حظيت بها الهيئات الوسيطة مثل النقابات داخل المؤسسات الإدارية بهدف جعلها تشارك فى "الشأن العام". كما يرى بيير روزانفالون أن التساؤلات المطروحة فى العلوم الاجتماعية وتطورها نابعة من الرغبة فى معرفة وفهم الشعب والاطلاع على

رغباته بطريقة أفضل. إلا أن مجمل هذه الآليات والمنظمات والمؤسسات قد انقرضت بفعل الاضطرابات الاقتصادية التي أحدثتها الثورة الصناعية الثالثة والتغيرات الاجتماعية المتعلقة بالدخول فى عصر الفردانية. أدت تلك الظواهر أيضا إلى صعوبة أكبر فى الفكر الاجتماعى الذى شهد نقض النماذج التقليدية لقراءة وتفسير الواقع الاجتماعى والسياسى.

هذه الفكرة الأخيرة تدعو الباحث إلى طرح التساؤل التالى : أليست أزمة السياسة فى الديمقراطيات الغربية الحالية هى بالأصح أزمة التفكير فى السياسة. فبالفعل تحتوى أزمة السياسة كما عرضناها باقتضاب عدة مفارقات. لقد حدثت فى الوقت الذى أصبح النموذج الليبرالى هو الأصلاح على المستوى الدولى لعدم وجود نماذج بديلة. وحتى إذا لم يكن مطبقا بنفس الدرجة فى كل البلدان فننادرا ما يُعترض على صحته وصوابه، غير أن أكثر المفارقات إثارة للقلق هى بالتحديد تلك المتعلقة بمسألة التصويت وعلاقته بالسياسة. ففى الوقت الذى أصبح فيه الناخب الغربى أقرب من أى وقت مضى للنموذج الذى وضعه - أى الاختيار المنطقى المستقل - يعلن عن وجود الأزمة ويتم تشخيصها. فقد ظل الهدف الرئيسى لعلم الاجتماع الانتخابى لفترة طويلة هو تحديد متغيرات عملية التصويت ومحدداتها وكذلك سلوك الناخبين. أما اليوم فقد أصبح نموذج "الناخب أسير وضعه الاجتماعى" نموذجا قديما لا يصلح للتفسير وحل محله نموذج تفسيرى آخر وهو "الناخب الذكى والخبير بما يفعل" الذى يتصف بالنزعة الفردية والمنطق ولم يعد محكوما أو مرتبطا بعدد من الثوابت (السن، الطبقة الاجتماعية، البيئة الاجتماعية - المهنية، الديانة، النوع، العائلة... الخ) بل يدل على قدر من الاستقلالية والذكاء. ويعد عدم الاستقرار المتزايد الذى يشهده السلوك الانتخابى وعدم ثبات الناخب الذى أشرنا إليه من قبل *volatilité électorale* الذى تحدثنا عنه من أهم علامات هذه الرؤية الأخيرة للناخب. هذا السلوك الجديد من قبل الناخب الذى يبدو للوهلة الأولى أنه تأقلم مع ما استجد من معطيات اجتماعية واقتصادية وسياسية حالية. قد أسفر عن نوع من التناقض. فبينما كان من المفترض أن يؤدى "تسييس" الناخبين إلى تحريرهم من كافة أشكال الهيمنة الاجتماعية والاقتصادية حتى يعبروا بحرية عن آرائهم السياسية. يرى الناخبون اليوم أن التسييس يمثل شكلا من أشكال الهيمنة التى يسعون إلى التخلص منها. يثير هذا الانتقاد الشديد للسياسة، بل وتراجعها أو حجبها^{٢٣} قلق الذين تتمثل مهمتهم فى التفكير فى السياسة، فيصاحب أزمة السياسة هذه أزمة التساؤلات المطروحة فى

الدراسات السياسية والاجتماعية على حد سواء.

فبطريقة ما ومع كافة التحفظات يمكن القول بأن موقف الناخبين الغربيين يميل اليوم إلى الاقتراب من موقف الناخبين فى بلدان الجنوب، أو بالأصح الآن يمر الناخبون الغربيون بتجربة ما يحياه الناخبون فى بلدان الجنوب، مع اختلاف الأسباب والأساليب بطبيعة الحال، من سوء التمثيل، وشخصنة العلاقة السياسية، والشعور بالتجريد من حق مزاولة السياسة، والحد من هامش تحرك الدول وعجز القيادات السياسية عن تغيير المجتمع ؟

ولنعد إلى مصر حيث تصويت المواطنين ليس تصويتا سياسيا لأن النواب ليس لهم دور سياسى على المستوى القومى ولا ثقل مؤثر فى تغيير النخب السياسية وفى تحديد السياسات العامة. بينما يختلف الوضع بالنسبة للمواطنين الغربيين، فهم قادرون على تغيير النخب السياسية بانتظام من خلال التصويت. ومع ذلك فليس لهذا التغيير تأثير جوهري على السياسات العامة التى تتحكم فيها على ما يبدو هيئات وجهات تتجاوز القيادات السياسية، بل والدول نفسها. هذا هو على الأقل الانطباع الذى يخرج به الناخبون. وهذه هى أيضا نتائج تجارب بلدان الجنوب، لاسيما فى أمريكا اللاتينية وأفريقيا السوداء التى تحولت إلى الديمقراطية مؤخرًا.

ففى "تقييمه المرير" لعشر سنوات من التحول الديمقراطى فى أمريكا اللاتينية يذكر أوليفييه دابين Olivier Dabene^{٢٣٥} أن التحول إلى الديمقراطية لم يتم دون تفكك النسيج الاجتماعى بسبب اتساع الفوارق بين الطبقات وتصادم العنف. ذلك وتقضى مثل هذه الظواهر على ما يسمى "الأسس الاجتماعية للديمقراطية"، فتصبح ممارسة المواطنة قاصرة على أبسط أشكالها وهى حق التصويت دون أن تأتى بالنتائج المرجوة. وتؤدى أزمة العرض السياسى من قبل أحزاب تتقدم ببرامج مماثلة دون طرح البدائل بحثا عن سياسات ليبرالية جديدة إلى خيبة أمل المواطنين ونجاح من هم من خارج الأوساط السياسية التقليدية. كما تؤدى إلى ظهور الديمقراطية عن طريق القاعدة نتيجة فشل إرساء الديمقراطية عن طريق الجهات العليا بواسطة القطاعات الأهلية ومنظمات المجتمع المدنى وأشكال الديمقراطية من أسفل المرتبطة بظواهر اللامركزية الإدارية والأدوار الجديدة المسندة إلى القطاع الخاص بتشجيع من البنك الدولى والمنظمات الإقليمية على حد سواء. وخالصة لكلامه يطرح أوليفييه دابين السؤال التالى : فبينما تعتبر الأشكال الجديدة للديمقراطية بديلا للديمقراطية الكلاسيكية ألا تساهم تلك الأشكال الجديدة فى الوقت نفسه فى تعميق

أزمة الديمقراطية الكلاسيكية؟

الخلاصة التي يصل إليها بيير كانتان^{٢٣٦} في دراسته لإفريقيا السوداء لا تختلف كثيرا عن ذلك غير أن المشكلة ليست في خيبة الأمل تجاه ما أسفرت عنه الديمقراطية بقدر ما هي مسألة تعزيز الديمقراطية وعدم تجديد نخب ما قبل الديمقراطية التي أثبتت قدرتها على البقاء رغم المنافسة الانتخابية.

ما زالت مصر والدول العربية بصفة عامة بعيدة كل البعد عن هذه الصورة إذ لم تشهد دولة عربية واحدة تغيير نخبها السياسية عن طريق الانتخابات. إن التجربة الانتخابية موضع التحليل في هذا الكتاب خاصة بالنخب البرلمانية، والجانب الإيجابي في هذه التجربة هو أنها أثبتت أن المواطنين المصريين ليسوا، ثقافيا، ضد ديمقراطية الانتخابات إذا ما سنحت لهم فرصة تطبيقها وأنهم قادرون على التعبير عن رغباتهم ولإحداث تغيير في النخب السياسية كما يدل على ذلك كثرة عدد أعضاء مجلس الشعب الجدد. غير أن "الزلزال السياسي الصغير" الذي أسفرت عنه انتخابات ٢٠٠٠ لم يغير كلياً بنية النظام الذي أسرع في الحد من تداعياته. ومن جهة أخرى، بينما استطاعت خيبة أمل الشعوب في تطبيق الديمقراطية من قبل الجهات العليا أن تدفع المواطنين في بعض الدول إلى الاستثمار في أشكال الديمقراطية من القاعدة، ففي معظم البلدان العربية ما زالت البيروقراطيات تتحكم في الإرادة المدنية الضعيفة^{٢٣٧}. ومع ذلك فإن إعادة التشكيل وأزمة السياسة بل وحجبها لها جانب إيجابي وهو الإسهام في تجديد النظرة إلى أنماط الممارسة السياسية في الدول النامية.

تربط إحدى النظريات التفسيرية أزمة السياسة في الديمقراطيات الغربية بمسألة الفرد في تلك المجتمعات التي يصفها روبير كاستيل^{٢٣٨} بما يطلق عليه "المسألة الاجتماعية الجديدة". إن ما ساعد على بناء الناخب الفردى من حيث التصورات الذهنية والواقع هو ما حدث في القرنين التاسع عشر والعشرين من تغيرات اجتماعية - اقتصادية مثل انتشار العمل بأجر، وانخفاض الريع العقاري، وانخفاض معدل الفقر، وأخيراً تأسيس دولة توفر الحماية والرعاية. أدت تلك الظواهر مجتمعة إلى توكيد استقلالية الفرد وإعادة النظر في ثقل الانتماءات والتبعيات العائلية. واليوم وفي الوقت الذي نشهد فيه أزمة الدولة الرعائية، واضطراب الاقتصاد، وتفتت المجتمع الذي يعمل مقابل أجر وظهور ظروف عمل جديدة أدخلتها الرأسمالية الحالية، طرأ على الفرد في الغرب تحول جديد. ويقول روبير كاستيل في هذا الشأن أن بسبب هذا التحول إلى الفردانية سلبية هو تزايد عدد الأفراد الذين فقدوا شروط أو مقومات

الاستقلال الذاتى نتيجة أزمة النظم التى تكفل الحماية العامة والحقوق الاجتماعية. ويتحدث مارسيل جوشيه عن فردانية فى إطار الجماهير *individualisme de masse* وفى الوقت نفسه فرد "منعزل عن الجماهير" فى ظل ظاهرة زوال حظوة كل "الهياكل الجماعية" *collectifs* التى كانت تربطه بالمجتمع سواء كانت الأمة أو الدولة أو الطبقة الاجتماعية أو التطلع لمستقبل مشترك. أليس هذا الفرد الجديد، الذى يبقى خارج تلك الهياكل ولم يعد يؤمن بها، هو أيضا خارج "السياسة" كإدارة لتلك الهياكل ومن هنا تأتى ظاهرة حجب السياسة التى ذكرها المؤلف ؟

يبدو أن الإشكالية "السياسية" فى مصر بعيدة كل البعد عن مثل هذا النموذج. فى أسوأ الحالات، وربما فى أحسنها، لم تقض دول واقتصاديات ما بعد الاستقلال على روابط الأفراد العائلية لعدم وجود ما يحل محل تلك الروابط كنظام للحماية والاندماج فى المجتمع بل توطدت هذه الظاهرة نتيجة لأزمة "دولة ما بعد الربيع" *post-rentier*. لا نعى بذلك أنه لا وجود للفرد فى تلك المجتمعات لكونه مهيمناً عليه وخاضعاً لروابط عائلية واجتماعية عديدة. هذا هو ما حاولنا توضيحه فى حديثنا عن العصبية. فالفرد هو الذى يبنى ويعيد بناء العصبية وفقاً لمصالحه الوقتية وللأوضاع السائدة، ولا شك أن إحدى لحظات إعادة البناء هذه هى لحظة الانتخاب التى يحدد فيها الفرد، من خلال اختياره، المعالم الجديدة لعصبية. فى كتابنا هذا وصفنا الاختيار الانتخابى بأنه "لا سياسى" نظراً لطبيعته "الزبائنية". وبعد ما قيل للتو عن السياسة فى "الديمقراطيات القديمة"، هل ما زال هذا الوصف معقولاً ؟ ليس من المؤكد. يقول آلان جارجو أن اقتصاد الزبائنية يقوم على "حقيقة مزدوجة" مفادها أن الرأى ينمى المقايضة كما أن المقايضة تؤثر على الرأى^{٢٣٩}. ومن جهة أخرى يبدو أن الديمقراطية لا تتعارض مع الروابط العائلية والاجتماعية. ففى الهند، وإلى حد ما فى اليابان، حيث تغلب الهوية والروابط العائلية والاجتماعية أمكن الأخذ بالديمقراطية^{٢٤٠}. من شأن مثل هذه المعطيات أن تدفع مؤلفى هذا الكتاب إلى التفاؤل. فبدلاً من التحسر على "عدم استقلالية" السياسة تجاه الأنشطة الاجتماعية الأخرى فى مصر، ألا يجدر بنا أن نعتبر ذلك تعبيراً عن نوع من الديمقراطية الانتخابية القائمة على عنصرين غير متناقضين فى نفس الوقت ألا وهما الفرد والمجموعات ؟ فإذا ما أعدنا للفرد الناخب ثقله فى التعاملات الانتخابية لوجدنا أن إشراف القضاء على لجان الانتخاب الفرعية فيه - بطريقة ما - استجابة للرغبة فى الفردانية التى بدأت تظهر فى مصر، لاسيما فى صفوف الشباب المتعلم وما يبديه من حيرة بين

رأيه السياسى ومصالحته المباشرة العاجلة والحيوية. فلتحقيق مصالحته، ألا وهى الحصول على فرصة عمل أو التقرب من أحد الأجهزة فى الدولة التى تتولى توزيع الموارد، فقد يفضل أحدهم بدلا من التصويت لصالح الشخص الذى يشاركه فى الفكر، تكوين مكانته فى النظام السياسى الزبائنى بواسطة عصبية العائلية أو أى عصبية أخرى رياضية أو نقابية أو مهنية...الخ.

[هوامش]

- ٢٢٠ يستخدم هذا التعبير في فرنسا بمعنى أن القائم بالبحث يعيش بين الأهالي ويشارك في حياتهم الاجتماعية.
- 221 M. Crozier et E. Friedberg, L'acteur et le système. Paris. Seuil. 1977.
- 222 Daniel Gaxie. « Le vote comme disposition et comme transaction », op. cit., p. 11-34.
- 223 Alain Garrigou. Le vote et la vertu. op.cit., p.14.
- ٢٢٤ تكلم بيير روزانفالون عن نوع من «العمومية universalisme غريبة الشكل تلك التي تتسم بها الديمقراطية الفرنسية» وقد لاحظ الفارق بل التفاوت بين التاريخ السياسي والتاريخ الفني للاقتراع العام في فرنسا.
- Pierre Rosanvallon. Le sacre du citoyen. op. cit., p. 447 et suivantes.
- 225 Alain Garrigou. « L'abstentionnisme gagne les classes moyennes », Le Monde diplomatique. avril 2002. p. 8-9.
- ٢٢٦ المرجع السابق.
- 227 Bernard Cassen. « Voter blanc n'est pas nul », Le Monde diplomatique. avril 1995. p. 9.
- 228 Gérard Grunberg. « L'instabilité du comportement électoral », dans Daniel Gaxie (éd.). Explication du vote. op. cit., p. 418-446.
- ٢٢٩ المرجع السابق ص ٣٢٥
- 230 Bernard Manin. « La démocratie n'est pas un système apaisé », Mouvements. n°18. novembre-décembre 2001. p. 14-20.
- 231 Daniel Gaxie. « Les enjeux citoyens de la professionnalisation politique », Mouvements. n°18. novembre-décembre 2001. p. 21-27.
- 232 Alain Garrigou. « L'abstentionnisme gagne les classes moyennes », op. cit.
- 233 Pierre Rosanvallon. Le peuple introuvable. Histoire de la représentation démocratique en France. Paris. Gallimard. 1998.
- ٢٣٤ يرى مارسيل جوشيه أن ظاهرة «تقديس حقوق الإنسان» تدل في نفس الوقت على انتصار الديمقراطية ونقضها. فما استجد في المفهوم الأخير لحقوق الإنسان هو أن الفرد أصبح «منفصلا داخل المجتمع»، الأمر الذي أدى إلى ظاهرة حجب السياسة، وأن حقوق الإنسان أصبحت «في حد ذاتها، سياسية».
- .M. Gauchet. La démocratie contre elle-même. Paris. Gallimard. 2002. p. 326-383
- 235 Olivier Dabène. « L'état de la démocratie en Amérique latine », dans Christian Jaffrelot (éd.). Démocraties d'ailleurs. Paris Karthala. 2000. p. 399-423.
- 236 Pierre Quantin. « La difficile consolidation des transitions démocratiques africaines », dans Christian Jaffrelot (éd.). Démocraties d'ailleurs. Paris. Karthala. 2000. p. 479-507.
- 237 S. Ben Néfissa. N. Abdelfettah. S. Hana . C. Milani. ONG et gouvernance dans le Monde arabe. Paris. Karthala/Cedex. 2004.
- 238 Robert Castel. Les métamorphoses de la question sociale. Paris. Gallimard. 1995.
- 239 Alain Garrigou. « Clientélisme et vote sous la IIIe République », op. cit., p.75.
- 240 Guy Hermet. « Le charme trompeur des théories », dans Christian Jaffrelot (éd.). Démocraties d'ailleurs. Paris. Karthala. 2000. p.339.

ملاحق

جدول رقم ١ : إجراء الانتخابات على ثلاث مراحل والمحافظات المعنية بكل من تلك المراحل

المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المحافظات
الإسكندرية	الغربية	أسيوط	
البحيرة	الدقهلية	الجيزة	
المنوفية	كفر الشيخ	القاهرة	
بور سعيد	دمياط	القليوبية	
الإسماعيلية	الشرقية	المنيا	
السويس	شمال سيناء	الوادى الجديد	
الفيوم	جنوب سيناء	بنى سويف	
سوهاج	أسوان	مرسى مطروح	
قنا	البحر الأحمر		

جدول رقم ٢ : نسبة المشاركة الانتخابية ١٩٧٦-٢٠٠٠

السنة	إجمالي المقيدين	نسبة المشاركة
١٩٧٩	١٠,٩٩٨,٦٧٥	٪ ٤٠
١٩٨٤	١٢,٦١٩,٩١٩	٤٣,٧
١٩٨٧	١٤,٣٢٤,١٦٢	٪ ٤٢
١٩٩٠	١٦,٢٧٣,٦١٦	٪ ٤٠
١٩٩٥	٢٠,٩٨٧,٠٠٠	٪ ٥٠
٢٠٠٠	٢٤,٦٠٢,٢٤١	٪ ٢٥

جدول رقم ٣ : نتائج الانتخابات اعتباراً من ١٩٨٤ :

تاريخ الانتخاب	عدد مقاعد الحزب الوطنى الديمقراطى	عدد مقاعد المعارضة	عدد مقاعد المستقلين
١٩٨٤	٣٩٧	الوفد الجديد : ٥١ الإخوان المسلمون : ٦ حزب العمل الاشتراكى : ٣ حزب التجمع الوحدوى : ١	
١٩٨٧	٣٥٨	الإخوان المسلمون : ٣٨ حزب العمل الاشتراكى : ١٦ الوفد الجديد : ٣٦ حزب الأحرار : ٦	
١٩٩٠	٤٣١	حزب التجمع : ٦	
١٩٩٥	٤٢١	الوفد الجديد : ٦ حزب التجمع : ٥ الحزب العربى الديمقراطى الناصرى : ١ الإخوان المسلمون : ١	
٢٠٠٠	القائمة الرسمية : ١٧٢ مستقلون على مبادئ الحزب الوطنى : ١٨١ منضمون جدد : ٣٥ إجمالى : ٣٨٨	التيار الإسلامى : ١٧ الوفد : ٦ التجمع : ٦ التيار الناصرى : ٥ الحزب الناصرى : ٢ حزب الأحرار : ١	١٨

جدول رقم ٤ : عدد المرشحين بالنسبة لعدد المقاعد منذ عام ١٩٧٦.

السنة	إجمالي عدد المرشحين	إجمالي عدد المقاعد	عدد المتنافسين على مقعد واحد
١٩٧٦	١٦٦٠	٣٤٧	٤,٧٤
١٩٧٩	١٨٥٧	٣٨٢	٤,٨٦
١٩٨٤ (نظام القائمة)	٣٨٧٩	٤٤٨	٨,٦٦
١٩٨٧ (نظام مختلط بين نظام القائمة والنظام الفردي)	٣٥٩٢	٤٤٨	٨,٠٩
١٩٩٠	٢٦٧١	٤٥٤	٦,٠٣
١٩٩٥	٣٩٨٠	٤٥٤	٨,٧٦
٢٠٠٠	٣٩٥٧	٤٤٤	٨,٩١

جدول رقم ٥ : عدد المرشحين المستقلين منذ عام ١٩٨٧.

السنة	إجمالي عدد المرشحين	إجمالي عدد المستقلين
١٩٨٧	٣٥٩٢	١٩٣٧
١٩٩٠	٢٦٧١	٢١٦٣
١٩٩٥	٣٩٨٠	٣١٥٠
٢٠٠٠	٣٩٥٧	٣١٠٤

الجدول رقم ٦ : المشاركة الانتخابية في الحقبة الليبرالية.
(المصدر: د. على الدين هلال، العملية الديمقراطية في مصر، ١٩٨٦، جامعة القاهرة، ص ٢٣٥)

تاريخ الانتخاب	عدد المقيدين	عدد الأصوات	%
١٩٢٤ (انتخاب غير مباشر)	٦٩,٦٨٩	٦٧,٥٠٤	٩٦
١٩٢٥ (انتخاب غير مباشر)	٧٥,٧٨٤	٧٢,٣٥٣	٩٦
١٩٢٦	١,٧٩٢,١٧١	١,١٣٥,٣٦٤	٦٤
١٩٢٩	١,٥٦٦,٣٧٧	١,٢٠٠,٦٢٢	٦٤
١٩٣١ (انتخاب غير مباشر)	٤٥,٧٩٤	٤٣,٧٠٦	٩٠
١٩٣٦	٢,١٢٠,٤٧٧	١,٢٦١,٣٣٠	٥٩
١٩٣٨	٣,٣٠٠,٣٢٦	١,٧٧٩,٨٩٣	٥٩
١٩٤٢	٢,٢٣٤,٧٤٧	١,٢٧١,٤٩٦	٥٧
١٩٤٥	٣,٢٣٤,٤٢٠	١,٧٧٠,٢٣٨	٥٤
١٩٥٠	٤,١٢٦,٨٧٩	٢,٤٩٦,٢٠٨	٦١

المؤلفان في سطور

٥. سارة بن نفيسة

- أستاذة بجامعة باريس - ١ - (السوربون)، متخصصة في علم السياسة، وباحثة في معهد بحوث التنمية (فرنسا).
- لها عدد من الإصدارات الهامة منها:
 - ١- "الجمعيات الأهلية في مصر"، بالاشتراك مع د. أماني قنديل (١٩٩٥).
 - ٢- "الجمعيات الأهلية والسلطة في العالم العربي" (بالفرنسية)، بالاشتراك مع ساري حنفي (٢٠٠٢)
 - ٣- "المنظمات غير الحكومية والمحكومة في العالم العربي"، (بالفرنسية، والإنجليزية، والعربية)، بالاشتراك مع (ساري حنفي، كارلوس ميلاني، نبيل عبد الفتاح)، (٢٠٠٥).
- ونشرت أيضا العديد من المقالات عن المجتمع المدني والدمقرطة في مصر والعالم العربي.

٥. علاء الدين عرفات:

- أستاذ بجامعة طنطا- مصر، متخصص في العلاقات الدولية، له كتابان:
 - ١- العلاقات الدولية بين مصر وأمريكا (١٩١٩-١٩٣٩)
 - ٢- العلاقات بين مصر وفرنسا (١٩٢٣-١٩٥٦): التعاون والتآمر.
- يعمل كباحث زائر (٢٠٠٢-٢٠٠٥) في كلية الدراسات الشرقية والإفريقية- لندن.